

الإعلام السياسي

د / منير ممدوح الشامي
صلاح محمد عبدالحميد

Media



مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

الإعلام السياسي

تأليف

د. صلاح محمد عبد الحميد

و

ممدوح منير الشامي

الناشر

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

7 شارع علام حسين - ميدان الظاهر - القاهرة

ت 0227867198/ 0227876470

فاكس / 0227876471

محمول / 01112155522 - 01091848808 - 01006242622

الطبعة الثانية 2012

فهرسة أثناء النشر من دار الكتب والوثائق القومية المصرية

عبد الحميد ، صلاح محمد .

الاعلام السياسى / تأليف صلاح محمد عبد الحميد. - ط 2 . - القاهرة : مؤسسة طيبة

للنشر والتوزيع ، 2011

300 ص ؛ 24 سم .

تدمك x-236 -431 -977 -978

1 - الإعلام - الوعى السياسى

2- حرية الصحافة

355,432

رقم الإيداع : 2011/23595

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ

(زِدْنِي عِلْمًا)

صدق الله العظيم

طه 114

إهداء

إلى أُمى الحبيبة بعد تقبيل يديها ..

إلى الأب الغالى ...

مقدمة

لاشك أن الإعلام الحر وحرية الصحافة هي من أهم الحقوق الأساسية التي يقوم عليها بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، وهي جزء من الحريات العامة التي ظهرت كسلاح ضد السلطة المطلقة في الحكم، وبالتالي فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشكل الحكم القائم في دولة ما، وهذا الحكم إذا ما ارتضى إدخالها في صلب العلاقة السياسية بين الحكام والمحكومين وصف بأنه حكم ديمقراطي.

وقبل الخوض في مضامين الإعلام وحرية الصحافة، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الحرية تتيح تدفقاً حراً للمعلومات وتمكن المواطن من الوصول إلى وعي تام بحقوقه وواجباته وتنمية حسه الوطني والإنساني عبر تعزيز مبدأ الشفافية والحوار المسؤول، والموضوعية، واحترام عقله وكرامته.

برزت في حياة الإنسان وسائل أطلق عليها مصطلح وسائل الاتصال الجماهيري لما تتمتع به من قدرة على الوصول إلى الجماهير أينما كانوا وحيثما حلوا، لا تعترف بالحدود ولا الأقاليم، وتتمثل في جميع الوسائل التي تعتمد على مخاطبة حاستي السمع والبصر أو الاثنين معاً بطرق تجمع المعلومات بشكل دقيق وكبير وتوزعها على نطاق أوسع لتشمل جماهير غفيرة، وهي متعددة كالصحف والمجلات والإذاعتين المرئية والمسموعة وغيرها.

إن أهم ما يميز الإنسان عن الكائنات الأخرى، تلك الطاقة العظيمة المتمثلة في قدرته على التفكير ومن ثم الاتصال، فالإنسان دائماً في حاجة إلى وسيلة تراقب له الظروف، وتحيطه علماً بالأخطار المحدقة به، أو الفرص المتاحة له ووسيلة تقوم بنشر الآراء والأفكار والحقائق وتساعد الجماعة على اتخاذ القرارات، ووسيلة تقوم بنشر القرارات التي تتخذها الجماعة على نطاق أوسع، وسيلة تقوم بنقل حكمة الأجيال السابقة والثقافات السائدة في وقتها إلى الأجيال اللاحقة ووسيلة ترفه عن الناس وتنسيهم المعاناة والصعوبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية.

بدأ عصر جديد سمته ظاهرة العولمة بأبعادها المتعددة، والتي تعمقت بشكل متزايد في مختلف أرجاء العالم منذ العقد الأخير من القرن العشرين، اعتماداً على مقومتين أساسيتين هما: التكنولوجيا الحديثة "الاتصال والمعلوماتية" ورأس المال "الشركات المتعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر"، مما جعل مصطلح العولمة يحتل موقعاً أساسياً في العلوم الاجتماعية المعاصرة، لاغياً بعدي الزمان والمكان، وجاعلاً من هذا العالم المترامي الأطراف " قرية كونية صغيرة " بحيث إن أي فتح معرفي جديد أو تطور اقتصادي أو سياسي أو ثقافي، في أي حي من أحياء هذه القرية يحدث أثراً واهتزازات مهمة في أحيائها الأخرى ، ودالاً إجرائياً على " عملية تغيير " واسعة ومتسارعة في المفاهيم والأولويات والممارسات لدى كل من الدول والمجتمعات والمنظمات والأفراد، وصولاً إلى زيادة معدلات الترابط والاندماج والتجانس فيما بينها.

الفصل الأول

مفهوم الوعي السياسي

نشأة الوعي السياسي

تعد نشأة الوعي السياسي عند الإنسان أثناء عملية الإنتاج الاجتماعي ولهذا فهو ثمرة من ثمار التطور الاجتماعي ففي عملية الإنتاج بالذات وفي عملية إعداد أدوات الإنتاج وأثناء التفاعل مع الطبيعة يستطيع الإنسان ان يعي وان يكتشف خصائص الأشياء ويفرق بين ما هو جوهري، وما هو غير جوهري وان يظهر الترابط الحتمي والسببي بين الظواهر، وان يعي العلاقة بينه وبين الوسط الذي تعيش فيه ⁽¹⁾.

ويرتبط نشوء الوعي السياسي بشكل عام عند الإنسان بظهور اللغة. فقد اثر تكون اللغة تأثيراً بالغاً في تكوين الوعي وتطوره، اذ عن طريق اللغة بدأ الحوار بين الإنسان منذ الفترات التاريخية السحيقة.

وكانت للحضارات الإنسانية باختلافها تجليات واضحة على إبراز الوعي السياسي لدى الشعوب.

فالرومان كانت لديهم إسهامات واضحة وجليّة على معرفة الفرد بحقوقه السياسية والقانونية، فضلا عن دورهم في تحليل الأحداث السياسية التي مرت بها إمبراطوريتهم، (إلا أن تصور الإمبراطور الروماني بان له سلطانا وحقوقاً غير محدودة) ⁽²⁾.

قد انعكست على نوع من الوعي السياسي القيادي والمتعلق بذات الإمبراطور، فنظره تحليلية إلى ذلك العصر تكشف انه لم يكن هناك انفتاح سياسي العصر كما نراه في الوقت الراهن بالصورة الواضحة في المجتمعات المعاصرة والمتحضرة.

(1) د. عبد مسلم الماجد - مذاهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع - المكتبة العصرية - بيروت ط1 - 1995 ص 129، *الوسط:- المقصود به البيئة التي يعيشها الإنسان وتؤثر في توجهاته وأفكاره.

(2) د. عبد الجبار مصطفى - الفكر السياسي الوسيط والحديث - جامعة بغداد - 1982 ط1 - ص 41.

أما (اليونانيون) فيعود لهم الفضل في نشر الكثير من المفاهيم السياسية التي أصبحت بمثابة قواعد فكرية والتي أصبحت فيما بعد إلى قواعد للانطلاق الديمقراطي خاصة في أوروبا. ففي مجال الوعي السياسي نبدأ بالتاريخ الأوربي والظروف التي ساعدت على نمو الوعي لدى الفرد الأوربي عبر الزمن وأولى التجليات كان بظهور (عصر النهضة الأوربية) - (Renaissance)- وقد مثل هذا العصر رد فعل على الاستبداد الكنيسي في تلك الفترة، فالأوروبيون شعروا بحقوقهم الضائعة والمحكرة من قبل سلطة الكنيسة وتصرفاتها غير الواقعية ويعرف (عصر النهضة) على أنه :-يدل على حركة البعث الجديد أو الأحياء ومن ثم فهو تشير إلى تلك الروح النقدية التي ظهرت بالنسبة للفلسفة والأدب ولجميع المعارف والفنون الكلاسيكية، ومحاولة البحث والاستقصاء والاعتماد على النفس والاهتمام بالأمور الدينية⁽¹⁾.

وكان هدف عصر النهضة هو إحداث التغيير والابتكار وحدثت بدايات التغيير في أوروبا وخاصة في إيطاليا فقد دفعت أوروبا استثنائياً في طريق مشروع مثمر محصور في الزمان وذو مردود تاريخي كبير، وشي ذو دلالة أنها كانت ظاهر نهضة تلازمت مع ابرز المشكلات في ذلك العصر وهي مشكلة (الاستبداد).

فالإحداث التاريخية تشير إلى ان نمو الوعي القومي في إيطاليا وتأسيس الجمهوريات في مدنها، إذن العامل السياسي ومحاولة القضاء على التوترات التي كانت موجودة بين مدن إيطاليا ساعد على نمو الوعي السياسي لدى الفرد الغربي حيث أشعره بضرورة تحسين الأوضاع القائمة حينذاك فالصراع الموجودة بين السلطتين الزمنية والدينية، أي: سلطة الإمبراطور وسلطة البابا، وبطبيعة الحال أن الصراع كان على تولى المراكز، فكانت الكنيسة محتفظة بالمركز الديني ومارست من خلال ذلك النفوذ انواعاً من الاستبداد والشمولية في السلطة.

(1) د. موسى إبراهيم - معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر - مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر - بيروت - ط - 1994 - ص 13.

وكان للمفكرين الذين ظهوروا في تلك الفترة تأثير ملحوظ في الأفكار السياسية لدى العامة الذين عانوا من النزاع بين السلطة الدينية والمدنية، ومنهم (ميكافيلي) صاحب كتاب الأمير والذي رجع سبب التخلف في إيطاليا وعدم الاستقرارها إلى وجود السلطة الدينية المطلقة.

(كانت ميكافيلي يهاجم الدين المسيحي لان تعاليمه لا تلائم مطالب السياسة وأهدافها، حيث ان الفصائل المسيحية تدعو إلى الذل والهوان) .

إلا ان هذا الاعتقاد فيه نوع من التصعيد والإطلاق في الحكم على الديانة المسيحية، لان الممارسات الخاطئة وغير الواقعية واستغلال الكهنة ورجال الدين للدين لتحقيق مصلحة ذاتية هي التي أدت إلى ردود فعل لدى العامة من الناس. والأمر الهام في أفكار المفكرين وخاصة مفكرين عصر النهضة والأنوار هو النهوض بالوعي السياسي وزيادة اهتمام الناس بالأمور السياسية وخاصة السلطة وفلسفة الأنوار باعتبارها ظاهرة ثقافية أوروبية واسعة المدى.

(وقد تشابك عدة عناصر لتحديد حركة الأنوار، لكنها تطورت أساسا بوصفها نقداً للدين والسياسة، والدين أكثر من السياسة، فقد نسفت النظام القديم بكليته وفي جذوره)⁽¹⁾ .

وهذه الأفكار الفلسفية ساعدت الشعوب الغربية في التخلص من قيود الظلام والاستبداد والسلطة المطلقة وكل ما يتعلق بغلق الفكر والحرية الإنسانية.

إما في الشرق فكان العكس مما هو الحال عليه في أوروبا خاصة في العصور الوسطى، فقد عرف الشرق الاستقرار السياسي وذلك نتيجة لظهور الإسلام وقيام الحضارة الإسلامية، وما جاءت به تلك الحضارة على مبادئ وأفكار على العكس مما كانت موجودة في الجزيرة العربية قبل ظهور الاسلام، ومثلت الحضارة

(1) هشام جعيط - أزمة الثقافة الإسلامية - دار الطليعة - بيروت - ط 1 - 2000م - ص 135.

الإسلامية حلقة غنية ربطت بين الحضارات القديمة الشرقية والإغريقية وبين حضارة العصور الحديثة.

فالإسلام دين حقيقي، إلهي، أدبي - عبادي، أي أن الإسلام لم ير ذلك الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالسياسة ضمن الشريعة الإسلامية وفي أول دولة إسلامية رأت النور على الأرض ، وهنا يقول غولدرزييه (أن الإسلام قد جعل الدين دنيوياً لقد أراد أن يبني حكماً لهذا العالم بوسائل هذا العالم) ⁽¹⁾.

ويقول (ستول هورغرونج) ضمن هذا المضمار- إن الإسلام قد دخل في العالم كدين سياسي ودلالته العالمية تعود للتحالف بين هذين العاملين المتعارضين من حيث المبدأ.

إذن أن الأمر الضروري فيما قاله هذان المفكران هو أن الإسلام منذ أن جاء إلى الواقع جاء بمفاهيم مرنة قابلة للانسجام مع الواقع البشري ولم تكن خيالية فقد شكلت تلك المفاهيم وعياً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفقاً للمنظور الإسلامي ومبادئه وتوجهاته .. فقد استطاع الإسلام من معالجة الواقع الاجتماعي في (مكة) التي كان قبلياً إلى حد كبير، حيث المجتمع منقسم إلى طبقتين (الأسياء - العبيد) وهذا التغير على الواقع المكي تمثلت انبثاقاً حضارياً في الشرق فالمفاهيم والمبادئ والأفكار هي التي تساعد على نمو الوعي السياسي فقد احتوى الإسلام على كل ذلك، و الوعي السياسي في الإسلام بدأ مبدئياً بظهور دولة المدينة والسلطة السياسية المعروفة في شخصية الرسول (صلى الله عليه وسلم).

إما ما تعيشه المجتمعات في الشرق (العالم الإسلامي) من الجمود والانغلاق الفكري والمعرفي وعدم الموضوعية والعلمية في تفسير الظواهر والأحداث السياسية وعدم الإمكانية من المشاركة السياسية، فكل هذه ما هي الا افرازات حكومات

⁽¹⁾ هشام جعيط - أزمة الثقافة الإسلامية - دار الحقيقة - بيروت - ط 1 - 1980 - ص 138.

استبدادية عملت على احتكار جميع مجالات الحياة، - وهذا ما سنوضحه في باب المعوقات.

أن الحركات القومية في خمسينات القرن الماضي من خلال رفع شعارات (التحرر - والوحدة) ساعد على نمو الوعي القومي بقضايا المنطقة، إلا أن الوعي لم يكن وعياً سياسياً موجهاً، أي فاعلاً من قبل الجماهير وإنما تحت تأثير وتخدير السلطة والاحزاب الحاكمة.

فالأنظمة كانت تفتقر إلى الشرعية الدستورية. وحتى ذلك الوقت لم يتم عملية الانتقال من شرعية القبيلة والريفية إلى الشرعية القانونية والدستورية مثلما نراه في الغرب⁽¹⁾.

وأما الفترة التي تلت الخمسينات فلم يحدث فيها تغيرات جذرية في المنطقة وخاصة أن تلك الفترة شهدت صراعاً عربياً - إسرائيلياً وكان الإعلام والدعاية كلها موجهة لتغطية ساحات المعركة ومواقف الزعماء أمثال (جمال عبد الناصر) وغيره، حتى حدوث نكسة (1967) المعروفة. والتي أدت إلى تلاشي آمال الجماهير العربية بالحركات التحررية والقيادات القطرية في تلك الفترة.

إن حالة الوعي السياسي بصورة عامة في منتصف الأربعينات وحتى بداية التسعينات تأثرت إلى حد كبير بالمسألة الدولية والصراع الدولي والعلاقات بين القطبين العملاقين في العالم، حيث كانت هناك صراعاً إيدولوجياً بين الولايات المتحدة التي مثلت القطب الغربي، والاتحاد السوفيتي (السابق) والتي مثلت القطب الشرقي، فالبينة الدولية كانت تعكس تجليات على البيئة الداخلية وخاصة الفكرية.

وإن ظروف الحرب الباردة التي استمرت من (1945-1992) شكلت نظاماً دولياً مرتبكاً إلى حد كبير وأعطى للحكومات خاصة في الشرق الأوسط

⁽¹⁾ د. محمد حسنين هيكل - خريف الغضب - بيروت - الطبعة الحادي عشر 1985 - ص 145.

الحجة في إعلان حالة الطوارئ واستحالة إمكانية التغيير الديمقراطي بحجة الظروف التي تمر بها الدول وتهديد التغيير على الأمن القومي كل ذلك أدى إلى بقاء المجتمعات العربية تحت الاستبداد السياسي وبذلك أصبح الوعي السياسي قاصراً على مفاهيم الثورة ومصطلحات القائد الكاريزما وحتى وقتنا الحاضر ما تزال بعض البلدان تعيش حالة الطوارئ ولا ندري ما الذي يكمن في سر حالات الطوارئ ولا نرى أي مبرر لها سوى استخدامها للحفاظ على كراسي الحكم التي لا تتغير إلا بالجلطة الدماغية.

ماهية الوعي السياسي :

الماهية :

الوعي (ادراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً وهو أساس كل معرفة)⁽¹⁾ ويمكن إرجاع مظاهر الشعور أو الوعي إلى ثلاثة أقسام :-

1- الإدراك والمعرفة 2- الوجدان 3- النزوع والإرادة

هنا ووفقاً لمفهوم الوعي السياسي بشكل عام يشير الوعي إلى العوامل المرتبطة بالبيئة الإنسانية ومعرفة الإنسان بتلك البيئة من جميع النواحي معرفة واعية بحيث يستطيع تحليلها ومعرفة نتائجها.

وعلماء النفس يعرفون الوعي بأنه (شعور الكائن الحي بنفسه أو ما يحيط به)⁽²⁾.

ومع تقدم العلم اخذ مدلول (الوعي) ينمو نحو العمق والتفرع والتوسع، ليدخل العديد من المجالات النفسية والاجتماعية والفكرية، فقد كثرت المجالات التي يضاف إليها الوعي، فهناك الوعي الاجتماعي والوعي الطبقي والوعي السياسي. الذي سنقتصر حديثنا عليه هنا.

⁽¹⁾ أحمد خورشيد النورة جي - مفاهيم في الفلسفة الاجتماعية - دار الشؤون الثقافية - بغداد - ط 1 - 1990 ص 253؟

⁽²⁾ د. عبد الكريم بكار - تجديد الوعي - دار القلم - دمشق - ط 1 - 2000 - ص 9.

و بخصوص الوعي السياسي فتختلف التعاريف التي عرفت به هذا المفهوم على حسب الاختلاف الايدولوجيا والبيئي للمجتمعات البشرية، حيث يعطي كل مجتمع تعريفاً خاصاً للوعي السياسي حسب نوعية ذلك المجتمع.

فمثلاً تركزا الاشتراكية على العامل الاقتصادي ودور الطبقات في الإشارة إلى ماهية الوعي السياسي وتعريفه ، فقد عرف (لينين) السياسة بأنها (أكثر التعبير تركيزاً على الاقتصاد)⁽¹⁾ ، وهنا تدور السياسة حول مسائل الوضع الاقتصادي خاصة بالنسبة للطبقات التي تشكل المحور الرئيسي في الفكرة الاشتراكية وهنا يشير (كار ماركس) وفقاً للعلاقات الاقتصادية من حيث تأثيرها في السياسة حيث يقول (لقد أخفقت الفكرة دوماً بقدر ما كانت مختلفة عن (المصلحة)، وحمل الاختيار لصحة وواقعية الأفكار السياسية هو الصراع الطبقي والفعل الذي يخاض وفقها) .

وهنا يتبين بان الاشتراكية قد ركزت على الطبقة كونها هي التي تشكل الوعي السياسي في داخل المجتمعات الإنسانية، فالطبقة وحسب مصلحتها تنظر إلى الأمور وتحللها من زاوية مصلحة الأفراد التي تشكل تلك الطبقة الموجه لإفرادها إلا ان هذه النظرة قد تغيرت في الوقت الراهن حتى بالنسبة لبعض الاتجاهات الاشتراكية.

ونرى في الاتجاه الرأسمالي على العكس من الاشتراكية الدور الأكبر والأنشط للفرد في حياته وفهم المفاهيم والمصطلحات السياسية حيث ساعد كل من السوق الحر والصحافة الحرة وحرية الرأي والتعبير على خلق نوع من الوعي السياسي المنتج والمؤثر على كافة الأصعدة والقضايا التي تحدث في المحيط الغربي التي تمثل راعي الفكرة الرأسمالية، إلا ان ذلك لا يعني ان الفكرة الرأسمالية قد شكلت مجتمعاً إنسانياً مثالياً. فالبعد السلبي في هذه الفكرة يتوضح من خلال

(1) أ. ك اولدوف - ترجمة ميشل كيلو (الوعي الطبقي) - دار خلدون - بيروت ط - سنة 1978 - ص 73.

استلاب الإنسان ووعيه وتعامل الآلة مع الإنسان، من خلال إهماله عندما يستنفذ طاقاته في العمل ونرى ذلك بوضوح في مجتمعات الرأسمال والرأسمالية.

وأما الفكرة الإسلامية فقد أشارت إلى مسألة الوعي في إطار السياسة الشرعية وقد ارتبطت كلمة (الوعي) في الفكر الإسلامي بالجمع والحفظ على النحو الذي نجده في القرآن الكريم (وجمع فأوعى)⁽¹⁾ ، وقد كونت وعياً سياسياً لدى المسلمين منذ قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة وذلك لارتباط الجانب الديني والديني ببعض، وبدأ العمل على نشر الدعوة الإسلامية ونشر المفاهيم السياسية التي جاءت بها الإسلام.

إلا أن النظرية قد لا تجد التطبيق على أرض الواقع فعلى الرغم من ادعاء بعض الأنظمة السلطوية على أنها تحمل أفكاراً ديمقراطية والحقيقة أنها مجرد افتراءات ولا تدخل الا ضمن الشعارات البراقة، والوعي السياسي في منطقة الشرق الأوسط غالباً ما تكون موجهة من قبل من الأنظمة الحاكمة ولصالح النخبة الحاكمة.

وهكذا نجد أن للايدولوجيات أثرها في تعريف الوعي السياسي وأن القول بأن دور الايدولوجية قد انتهى فيه نوع من الغموض والالتباس ، حيث مازالت الايدولوجية ترسم الكثير من الأحداث السياسية في الداخل والخارج، ففي بداية القرن الحالي بدأ نوع جديد من الأثر الايدولوجي في التوعية السياسية ولاسيما بعد إحداث (11) سبتمبر في الولايات المتحدة فبالرغم من المقولة الشهيرة للأمريكي (فرنسيس فوكوياما) التي نشرت في مجلة ناشيونال انترست (National Intrest) والتي احدثت ضجة عالمية بعنوان (هل هي نهاية التاريخ؟) حيث أشار الكاتب فيها إلى أن نهاية الحرب الباردة لا تمثل طياً لصفحة من تاريخ التطور السياسي للعالم فحسب بل هي في تصوره نهاية التاريخ بذاته.

⁽¹⁾ سورة المعراج - الآية (18).

(أي نقطة النهاية لتطور البشرية إيدولوجياً*، وانتشار الديمقراطية الليبرالية الغربية في العالم كله) ⁽¹⁾.

فهذه الفكرة هي ذاتها إيدولوجيا ⁽²⁾ وهي التي حاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على العالم من خلال هيمنتها العسكرية. وإن أحد الأسباب التي تعيق الهيمنة الأمريكية هو البعد الإيدولوجي وأن الاختلاف في ثقافات الشعوب يصعب القضاء عليه. على سبيل المثال اليابان والصين إذ على الرغم من تطورهما الصناعي إلا أنهما ما زالتا محتفظتين بثقافتهما المحلية على الرغم تأثير الثقافة الغربية فيهما.

هذه الإحداث الفكرية والسياسية على الساحة الدولية والمحلية تؤثر في مستوى الوعي السياسي لدى الأفراد في الداخل أي في الثقافة المحلية وكذلك في الخارج أيضاً. والوعي السياسي معرض للتغيير والتبديل وفقاً للواقع السياسي الديناميكي كونه يجري في حركة دائمة ومستديمة ففي كل فترة زمنية نجد أفكاراً ومشاريع تطرح على شعوب العالم وتؤثر في وعيهم السياسي وهذا ما نجده في الفترة الراهنة حيث مفاهيم (الحرية - الحقوق الإنسان - الديمقراطية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط) وكل ذلك عبر مشاريع تطرحها الدول العظمى ومنه المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة سلباً وإيجاباً.

أهمية الوعي السياسي :

إن أهمية الوعي السياسي في الفترة الراهنة يعد ضرورة إنسانية في ظل واقع صعب ومرير يمر به منطقة الشرق الأوسط حيث التخلف بالأمور السياسية ومفاهيمها وعدم المطالبة بحقوقهم، والهتافات والشعارات التي ترفعها الأنظمة

⁽¹⁾ د. علي الدين الهلال - د. نيفين سعد - النظم العربية (قضايا الاستثمار والوحدة) - مركز دراسات الوحدة العربي 2000 - ص 150.

⁽²⁾ الإيدولوجية - مجموعة من الأفكار والمبادئ والمعتقدات التي تشكل نسقاً فكرياً يتضمن تقديراً لماضي الأمة وتحليلاً لواقعها الراهن.

الحاكمة في هذه المنطقة تعد تعبيراً واضحاً للواقع المتخلف الذي تعيشه مجتمعات الشرق الأوسط، وتكمن أهمية هذه الموضوع أي (الوعي السياسي) من خلال الحاجة إلى ذلك الوعي نظراً لارتباطه بالواقع الإنساني وهمومه ومشاكله، فالوعي السياسي يساعد على معرفة الأحداث التي تنتج ظروفًا اعتيادية وغير اعتيادية في الداخل فضلاً عن البيئة الدولية ودراستهما وتحليلها وما يجري عليها من تغيرات وتأثير تلك التغيرات والتطورات في الواقع المحلي للمجتمع والشعب .

وأبرز النقاط في موضوع أهمية الوعي السياسي نلخصه بالاتي :-

1- قضية النهضة الحضارية: من المعروف ان الواقع الذي تعيشه مجتمعات الشرق الأوسط يتميز بالتعارض في بعض المصطلحات الأساسية، واصطدام ما هو قديم بما هو حديث إلى الاصطدام والتداخل بين الحديث والتقليد (وهنا يجب الاعتراف بان هناك أزمة حضارية تجعل هناك تعارضاً بين تحقيق الهوية وتحقيق الحضارة وبين التراث الوطني والحداثة الراهنة. وان التعارض يخلق انشقاقاً في الوعي المجتمعي)⁽¹⁾.

فالوعي هنا يساعد على النهضة الحضارية من خلال معرفة الأفراد بالظروف والتطورات ودور التكنولوجيا الحديثة في مجال التزويد بالمعلومات كل هذا يكون بمثابة سبيل الى الوعي السياسي باتجاه تطور المجتمع ونهضته ، وان النهضة الحضارية والفكرية لايمكن تحقيقها دون الربط بين الوعي التاريخي والوعي بالامور التي يمر بها الافراد في الفترة الراهنة لان الخلفية الثقافية غالبا ما ترتبط بمعرفة الأحداث التاريخية وتحليلها تحليلًا علميًا ومن ثم بناء الخطط المستقبلية لها من حيث زرع المفاهيم المدنية في عقول الجيل الجديد لكي يتمكن من إحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في المستقبل لان بناء الوعي السياسي لا يمكن أن يتحقق في مرحلة وإنما يتطلب ذلك عدة مراحل لا بد من توفيرها في سبيل النهوض بالواقع السياسي للمجتمع.

(1) د. برهان غليون - اغتيال العقل - مكتبة مدبولي - ط2 - 1987 - ص 342.

2- إن الوعي السياسي العلمي يعمل على تحليل الأحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتأثيرات البيئة والمبالغة في رصد عوامل التخلف، وكذلك رصد الايجابيات، حيث يساعد الوعي السياسي للمحيط الذي تعيش فيه الإنسان على تحليل الأمور السياسية من زوايا متعددة بحيث يعطي الواقع مشهداً علمياً وأكاديمياً يخدم الدارسين في هذا المجال، فالوعي بالواقع المجتمعي (يقلل من دور العوامل التأمرية)⁽¹⁾ أي، ان ما يحدث في واقعنا منذ عشرات السنين من التخلف والاستقرار السياسي يجعله حجة على الغرب باعتباره إفرازا سلبيا ومن المحاولات التأمرية علينا، فهذه النظرة تؤدي إلى قتل العناصر الرئيسة من المسؤولية الجماعية وتطوير خطط التغيير والتنمية الذاتية وتسيطر على روح الإرادة الفردية وتجعل الافراد في زوبعة من اللامبالاة والاعتماد على الآخر في كل شيء حتى في افكاره وهنا يكمن الخطر وهو عندما يعتمد لإنسان اعتمادا كليا على الآخرين ولايفكر في إصلاح أموره بنفسه.

(تجنب الاعتراف بالمسؤولية الجماعية والسلبية والنواقص العامة للمجتمعات والقطاعات السياسية المختلفة في الممارسة والتعاطي والأداء السياسي العام والرسمي شعبياً ورسمياً)⁽²⁾ .

فكما هو معروف فإننا نعاني من وجود وعي سياسي مزيف وحتى إذا وجد فذلك الوعي إما مدافع عن ممارسات السلطة بما فيها من احتكار واستبداد نظراً للانتهازية السياسية لدى البعض أو ان لم يكن ناطقاً باسم السلطات الاستبدادية في الشرق الأوسط فهم مدعومون من قبل السلطة بشكل أو بآخر، نظراً لتخلف المجتمع المدني ومؤسساتها المتعددة والمختلفة، وأهمية الوعي السياسي هو إعادة ترتيب وصياغة الأفكار والمعتقدات التي سادت في حياة الشعوب في البلدان المختلفة خلال العقود الماضية وما تزال عن طريق نشر المعرفة وثقافة الحوار وقبول الآخر.

(1) محمد جابر الأنصاري - العرب والسياسة أين الخلل - دار الساقى - بيروت - الطبعة الأولى - 1988 - ص

65.

(2) نفس المصدر - ص 68.

3- عن طريق الوعي السياسى يحدد دور الدولة ومؤسساتها في التعامل مع القضايا الحيوية التي تحدث في داخل المجتمع وان الوعي السياسى الموجود لدى الأفراد غالباً ما تقيد حركة الدولة ولا تسمح لها بان يعمل بشكل مطلق في الساحة الداخلية وحتى على المستوى الدولى. ونرى تلك النماذج بصورة واضحة وجليّة في البلدان المتقدمة والبلدان التي يرى (الرأي العام) فيها دوره في صياغة السياسات والممارسات السياسية. إلا اننا نرى في الواقع الشرق أوسطى بان الدولة هي الكل والجزء في الوقت نفسه وأن الأفراد ينظرون ما تصدره الدولة عليهم لتنفيذه دون دراسة القرارات والممارسات السياسية للسلطة الحاكمة، والوعي السياسى في هذه الحالة له أهمية بالغة وذلك من اجل إخراج المجتمع من الانغلاق والجمود والسيطرة الشمولية للدولة في حياة المواطنين⁽¹⁾.

وان السياسات الحكومية تتأثر برأي الشارع إلى حد بعيد ونرى ذلك بصورة جلية في الحركات الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها الجمعيات والنقابات في البلدان المتقدمة وحين يشعر المواطن بحقوقه الطبيعية لابد من العمل من اجل الحصول على تلك الحقوق بصورة الرأي وتفعيل دور الشارع في المطالبة بحقوق العامة.

4- ان الوعي السياسى يساعد في القضاء على الاستبداد السياسى الذي يعد من أهم المشاكل وخطر الأزمات التي يمر بها الشرق الأوسط اذ يعد الاستبداد السبب الرئيسى وراء التخلف في المجالات الأخرى: الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية.. الخ وهي من أزمات الموجودة في الشرق الأوسط وان أفضل طريقة للتخلص من الاستبداد والقمع هو عن طريق معرفة الشعب لما له وما عليه، أي لحقوقه وواجباته وليس معرفة ما عليه فقط دون التفكير فيما له، وان الشعوب المتقدمة قد تغيرت وتطورت نتيجة لنمو الوعي السياسى لديهم إذ تحولت الدول

⁽¹⁾ ان حال الجمود الذي نراه في المنطقة هي نتيجة تعبئة هذه المجتمعات من قبل السلطة الحاكمة. بما يخدم أهداف النخبة الحاكمة لذلك يتصف الواقع في هذه المنطقة بالجمود والفكر بالانغلاق.

الأكثر عداوة في الشرق إلى حلفاء في مسائل الحرية والديمقراطية وغيرها من المسائل المتعلقة بحريات الأفراد والجماعات.

وأهمية الوعي السياسي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط يعد من ضرورات الحياة في هذه المنطقة وذلك لان تكوين وعي سياسي شعبي حول الأحداث والقضايا المصرية الحيوية تساعد على تطوير هذه المجتمعات وتمهل الطريق أمام مؤسسات المجتمع المدني للعمل في داخل تلك المجتمعات، وهذا يحتاج إلى جهود متواصلة ولا يمكن ان يحدث التغيير على مستوى الوعي عن طريق خطب أو كتابة وإنما لابد من وجود برامج علمية ومنطقية مدروسة تعمل على تحقيق تلك الهدف.

(حيث ان المهم ان تفكر في كيفية وصول الأفكار التغييرية إلى هذا العدد الهائل من الناس، وكيفية متابعة تأثيرها ومراقبتها وتوجيهها، وهذا في الحقيقة لا يمكن ان يتم إلا عن طريق وجود مؤسسات متخصصة توجه جوانب الحياة كافة)⁽¹⁾.

وفي المجتمع العراقي اليوم يمارس هذا الدور مؤسسات المجتمع المدني التي تشكلت بعد انهيار النظام العبثي وان هذه المؤسسات تمثل حلقة وصل بين السلطة الحاكمة والشعب، وان توصيل المعارف المتعلقة بالمجتمع المدني والحرية الفكرية والحريات العامة إذا ما تم إيصالها بصورة علمية إلى المواطن عندها يمكن للموطن أيضاً أن يعبر عما يريده على وفق القنوات المتاحة له وان التغيير المجتمعي لايتحقق فقط بالمؤسسات أو فئة معينة وإنما يتطلب جهودا استثنائية من قبل الجميع وان السلطة السياسية تحمل مسؤولية اكبر بوضع استراتيجيات وخطط هادفة وذلك من خلال نشر مناخي الحرية والتعبير عن الراي وتطوير مناهج الدراسة بشكل ينسجم مع الواقع الحياتي الحديث والمتسارع.

(1) د. عبد الكريم بكار - تجديد الوعي - دار القلم - دمشق - ط 1 - 2000م - ص 216.

ومن الممكن أن نستفيد من الوسائل الحديثة في الاستفادة من الوعي السياسي وزيادة دوره في المجتمع ونخلص بذلك من الجمود الذي طال مدته في الشرق الاوسط وان الألوان قد حان لكي ندرب الفرد الشرقي على المفاهيم الحية التي تودي إلى إحياء المجتمع واستقراره ورفاهيته وتثقيفيه.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في الوعي السياسي

وتجلياته المعاصرة

طرق اكتساب الوعي السياسي

إن الوعي هو محصل عمليات ذهنية وشعورية معقدة، فالتفكير وحده لا يتفرد بتشكيل الوعي، فهناك الحدس والخيال والأحاسيس والمشاعر والإرادة والضمير، وهناك المبادئ والقيم ومركزات الفطرة وحوادث الحياة والنظم الاجتماعية، والظروف التي تكتنف حياة المرء، وهذا الخليط الهائل من مكونات الوعي يعمل على نحو معقد جداً لاكتساب الوعي السياسي حول كل ما يدور في البيئة الانسانية من أحداث وظروف سياسية متسارعة وديناميكية من وقت لآخر.

(ان تراكم مادة كبيرة في دراسة الأساطير والرموز والطقوس الدينية هي الأخرى عملت كمكونات لاكتساب نوع معين من الوعي .

بالتطورات اللاواعية واتاح مستوى النتائج العملية إمكانية استخدامها في دراسة المجتمعات القديمة وفي دراسة العمليات السياسية في الجوانب المتعلقة بقدرية وغيبية الظواهر الاجتماعية وتأثير وسائل الإعلام على الوعي السياسي⁽¹⁾ .

وأن أهم السبل والوسائل الكفيلة باكتساب وعي سياسي عقلاني بحيث يكون لديها القابلية على تحليل الأحداث تحليلاً موضوعياً وأكاديمياً تتمثل في مؤسسات التنشئة السياسية والطبيعية السوسولوجية للمجتمعات البشرية، ومن أجل التعرف على طرق اكتساب الوعي السياسي نوضح دور نوعين من مؤسسات التنشئة السياسية - الأولية منها، والأساسية ونبدأ بالمؤسسات الأولية.

⁽¹⁾ من الانترنت - www.google.com، اندرية نيقولا نيفش - ميثولوجيا السياسة - 2005/2/6م.

- المؤسسات الأولية: ونركز على المؤسسات الأولية التي لها الدور البارز في التوعية السياسية للأفراد. ونقسمه كالتالي:
العائلة:

العائلة (الأسرة) تعد النواة الأولى في تلقي البيئة السياسية حيث يبدأ الطفل باكتساب الوعي بنفسه ككائن حي له مقومات الذاتية وكذلك اكتساب الوعي السياسي بالوسط الاجتماعي الذي يحيط به⁽¹⁾.
والتنشئة السياسية في مرحلة الأسرة هي في الحقيقة محاولة لإدخال في ذهن الطفل للتعرف على الواقع السياسي بشكل بدائي وبسيط من خلال التعرف على رموز السلطة وبعض الأمور المتعلقة بالسياسة، من دون ان يكون لذلك الطفل أي تحفظات مما يجده في الواقع من الأمور السياسية والأحداث والظروف.
فقد أكد عالم الاجتماع الفرنسي (دوركاييم) على دور الوالدين والأسرة في تنشئة الطفل السياسية، وذلك لان جميع المكونات الثقافية الأولى تكون من الأسرة والوالدين، فالعائلة هي البداية الأساسية والأولى للبنية السياسية للطفل وهذا يتضح في علم النفس السياسي لدى الأطفال وهناك أربعة مراحل ضرورية في حياة الطفل السياسية يشير إليها (دايفيد ايستن)⁽²⁾.

1-مرحلة التسييس - (Politisation) :- حينما يشعر الطفل بوجود عالم سياسي ومواقع سياسية في محيطه الاجتماعي.

2-مرحلة الشخصية - (Prersonnalisation):- حيث يدرك الطفل من خلال تعرفه على بعض الوجوه السياسية و التي تكون بمثابة نقاط اتصال مع النظام، ونرى هذه المرحلة بصورة واضحة وجلية في منطقة الشرق الأوسط حيث يولد الطفل وحين ينشأو يدرك يرى الزعيم على السلطة وقد يصل الطفل إلى سن العشرين وأكثر من عمره وهو مع نفس الزعيم ونفس الأسلوب في تلك السلطة.

(1) د. صادق الأسود - علم الاجتماع السياسي - بغداد - ط1 - 1990 ص 438.

(2) د. إحسان محمد شفيق العاني - الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي - مطبعة جامعة بغداد 1968 - ص 127.

3- مرحلة تصوير وتكوين قيم محددة (Idealistion):- عندها ينظر الطفل للسلطة من خلال بعض وجهات النظر التي كونها عنها كأن تكون مقبولة لديه أو يرفضها شعورياً وتملكه بردود فعل معينة مرضية أو غير مرغوبة فيها.

وبعد هذه المراحل أو في المراحل اللاحقة يحقق الفرد نوعاً من الاستقلال في آرائه حول الأفكار والمعتقدات الموجودة في محيطه الاجتماعي والسياسي إلا أن المجتمعات النامية غالباً ما تشهد السلطة الأبوية المطلقة وذلك بفرض رب الأسرة نوعاً معيناً من المعتقدات في ذهنية الطفل، أي إن الأب كيف يفكر يجب إن يفكر الولد مثله وهذا الامر يعد أحد الإفرازات السلبية للاستبداد السياسي في المنطقة وهذا ما يجعل الأب متحفظاً حول المعتقدات السياسية لإفراد أسرته، ومن خلال تقدمه في العمر أي الوصول إلى عمر المدرسة وعندها تبدأ المرحلة الثانية من التوعية السياسية للطفل .

المدرسة :

تعد المدرسة عاملاً آخر من عوامل التنشئة السياسية التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي ضمن المؤسسة الأولية للتنشئة السياسية، وللمدرسة دور هام في تنشئة السلوك السياسي للفرد بعد (العائلة) حيث تمثل دور المدرسة في صياغة الأفكار والاتجاهات الموجودة في المجتمع من خلال وسائلها وأدواتها المعروفة.

وقد أكد عالم السياسة الأمريكي (ماريام) على دور المدرسة باعتبار المدرسة النظام التربوي الرسمي التي تقوم بعمليات التدريب المدني، وان التلاميذ يكتسبون أولى عمليات التنشئة من خلال المدرسة.

(فالمدرسة هي التي تعمق من شعور الأفراد للانتماء إلى المجتمع وتساهم في بناء شخصية الطفل وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضواً مشاركاً في المجتمع)⁽¹⁾.

⁽¹⁾ د. أحمد جمال ظاهر - دراسات الفلسفة السياسية - دار الكندي - أردن - الطبعة الأولى - 1988 - ص

وللمناهج الدراسية والكادر العلمي والطلبة أثرهم على اكتساب الوعي السياسي، وإننا نشهد أزمة تخلف المناهج الدراسية فضلاً عن تخلف الكادر العلمي تخلفاً فكرياً وثقافياً. ويتطلب لجعل المدرسة منبرا لتعليم الفرد المفاهيم المدنية جهود مشتركة من قبل الكادر العلمي من المدرسين وكذلك السلطة السياسية التي ترغب في الانفتاح السياسي.

الجامعة :

إن الجامعة هي أهم مؤسسة لإنتاج الكوادر والأفكار وتطويرهما وكذلك توليدهما وللجامعة دور حيوي وبارز في حياة المجتمعات البشرية وقد قامت الجامعات بهذا الدور الفعال في البلدان المتقدمة من خلال مشاركة الجامعات في صنع القرار السياسي للمجتمع، وعادة ما كانت الجامعات بمثابة قوة ضغط على الحكومة من خلال تقييد بعض ممارستها السياسية ، وممارسة الجامعة دورها الإيجابي إذا ما تم الربط بين المعرفة والإنتاج ، أي : ربط الجامعة بهموم ومشاكل المجتمع والعمل على تثقيف المواطنين ووضع الخطط والبرامج التنموية والعملية ومراكز الأبحاث التي تعمل على زيادة الوعي السياسي ونشره بين الطلبة والمجتمع، ويظهر دور الجامعة في اكتساب الوعي السياسي من خلال اهتمامات الجامعة بالإحداث والظروف السياسية التي يمر بهما المجتمع، وخاصة في العلوم الإنسانية.

وهناك أمثلة في واقعنا الشرق أوسطي على دور الجامعة في التوعية السياسية والعمل السياسي، منها على سبيل المثال مشاركة طلاب جامعة السودان في تغيير الحكومة، فضلاً عن مشاركة الطلاب الجامعيين في الثورة الإسلامية في إيران.

وان الجامعة يجب أن لاتنفصل عن المجتمع وإنما يجب عليها أن تنسجم مع المجتمع وتتعرف على المشاكل التي تحدث في الواقع وتحاول جاهدة إيجاد الحلول الكفيلة لها وفقاً لواقع الناس وهمومهم الحياتية.

هذه بالنسبة للمؤسسات الأولية من حيث دورها في اكتساب الوعي السياسي ، وهناك مؤسسات أخرى أساسية لها الدور على اكتساب الوعي والتوعية السياسية للإفراد ومنها: (الأحزاب السياسية -جماعات الضغط-وسائل الاعلام).

أ-الأحزاب السياسية :

لاشك في ان للأحزاب السياسية درواً هاماً في الاتجاهات السياسية لدى الأفراد، وبطبيعة الحال فان دور الأحزاب مثل المؤسسات الأخرى (كالجماعات الضاغطة-ووسائل الإعلام ..) يختلف باختلاف المجتمعات ففي المجتمعات المتخلفة يرتبط حياة الأفراد الحزبية إلى حد الاعتماد الكامل، وهذا ما لا نراه في المجتمعات الأخرى، ففي المجتمع الأمريكي على سبيل المثال نرى الولاء الحزبي مرناً وذلك على وفق مستوى الوعي السياسي لدى الفرد الأمريكي (فلا تتعجب إذا ما تحول خلال فترة وجيزة احد الجمهوريين إلى الديمقراطي أو بالعكس ، وذلك التحول لا يؤدي إلى التصفيات الجسدية كما نرى ذلك في المجتمعات المتخلفة)⁽¹⁾.

وغالباً ما تكون الأحزاب السياسية أدوات للتوعية السياسية في الفترات الأولى من التنمية السياسية، ففي المجتمعات المتقدمة يكون دور الأحزاب ضئيلاً بالنسبة للتوعية السياسية وغالباً ما تكون الاتجاهات التي تغرسها الأحزاب في الدول المتقدمة منسجمة مع القيم التي تغرسها العائلة والمدرسة، إما في البلدان المتخلفة فتسعى الأحزاب إلى غرس قيم غالباً ما تكون مختلفة عن القيم التي تلقاها البالغون في طفولتهم حيث يقتصر التغيير والتطور على الأحزاب فقط في تلك المجتمعات.

⁽¹⁾ زيرفان سليمان - مقال بعنوان (الانتخابات الأمريكية - وعقدة العراق) المنشورة في جريدة الأفق العدد

(60) - 2004م _ www. Kurdiu. org

(ففي النظم المتقدمة حيث تقوم مؤسسات أخرى بدور التوعية فالحزب يضطلع بمسؤولية عقد الاجتماعات وتنظيم أعياد الاستقلال وأعياد الميلاد وللقيادة القوميين)⁽¹⁾.

والأحزاب في منطقة الشرق الأوسط تساهم بدور بارز في صياغة المفاهيم والأحداث السياسية، وذلك لأن هذه المجتمعات تعد مجتمعات نخوية أي أن هناك نخبة حاكمة تقود المجتمع نحو فهم معين وأسلوب معين من السلطة، وتحليل معين للقضايا السياسية التي تحدث في المحيط المحلي والدولي، لذا يعد هذا الدور للأحزاب دوراً سلبياً إلى درجة ما وذلك لأن هذه الحالة تتيح الاستغلال واحتكار الأفكار في المجتمع.

على أية حال إن للأحزاب الدور البارز وفي بعض الأحيان الدور المساعد على اكتساب الوعي السياسي تبعاً لاختلاف الأحزاب واختلاف المجتمعات التي تعمل بها تلك الأحزاب السياسية.

ب- جماعات الضغط :

والمؤسسة الأخرى التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي تجاه القضايا التي يمر بها المحيط أو البيئة الاجتماعية للإنسان تمثل في جماعات الضغط ووعي هذه الجماعات حول قضية معينة واتجاه معين غالباً ما تنسجم القضية أو الاتجاه مع مصالح الأفراد الذين يشكلون جماعات الضغط (اللوبي).

وظاهرة جماعات الضغط ظاهره قديمة، غير أنها لم تبرز بشكلها المميز في الحياة السياسية إلا قبل بضعة عقود من السنين في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها عرف هذا الاصطلاح وشاع في البلدان الأخرى⁽²⁾.

وجماعات الضغط عبارة عن مجموعة من الأشخاص تربطهم روابط وعلاقات خاصة ذات صفة دائمة ومتواترة بحيث تفرض على أعضائها عطاءً معيناً

(1) د. إسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث - عالم المعرفة - مطابع الرسالة - الكويت - ص 182- سلسلة (117).

(2) د. صادق الأسود - مصدر سبق ذكره - ص 276.

من السلوك الجماعي وطريقة التأثير لجماعات الضغط على اكتساب الوعي السياسي تظهر من خلال الوظيفة التي تقوم بها الجماعات الضاغطة ألا وهي التأثير المباشر والتأثير غير المباشر في الحكومات وذلك يؤدي إلى فرض نوع من السلوك والوعي السياسي على الأفراد الذين ينتمون إلى تلك الجماعات، والتأثير المباشر لجماعات الضغط تتضمن المواقف التي تتخذها تلك الجماعات إزاء القضايا السياسية المطروحة على مختلف المستويات وذلك بإرسال وفد إلى الحكومة، وأيضاً يجري عمل تلك الجماعات في الخفاء حيث تمول الحملات الانتخابية لصالح جماعات الضغط، وذلك بدفع تمويل الانتخابات من أجل وصول أحد المؤيدين لمصالح جماعات الضغط إلى دفة (كرسي) الحكم.

وبطبيعة الحال يختلف دور وتأثير جماعات الضغط على تكوين الوعي السياسي باختلاف المجتمعات البشرية كما هو الحال في الأحزاب السياسية، فمثلاً نرى أن الدور الذي تقوم به جماعات الضغط في البلدان الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تكون أدوار مدنية عن طريق فرض بعض الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية على الحكومات عن طريق الشركات ومؤسسات الإعلام والنقابات.

أما في بلدان الشرق الأوسط فلا تزال دور جماعات الضغط غير واضحة وإن وجدت تلك الجماعات فإنها غير فعالة وتقليدية فنرى أن جماعات الضغط تقتصر على رؤساء العشائر أو ما يسمى بالشيخوخ، والحالة العراقية أكبر دليل على ذلك حيث تلى سقوط بغداد والنظام البعثي ظهور دور أكبر لرؤساء العشائر في العملية السياسية في العراق وبدأوا يمارسون الضغط على الحكومة الجديدة والنظام الجديد، فضلاً عن محاولة تلك العشائر إلى الانسجام مع المفاهيم العصرية كالديمقراطية وحقوق الإنسان لغرض الحصول على النفوذ في السلطة السياسية.

وأن دور جماعات الضغط من حيث تأثيرها في على الوعي السياسي يرتبط بالدور الذي تلعبه هذه الجماعات من خلال تأثيرها على العمليات الانتخابية وصنع القرار السياسي في هذه البلدان وتعد الولايات المتحدة النموذج الحي على ذلك وان هذه الجماعات لاتسعى للوصول إلى السلطة وإنما فقط التأثير في شخوص السلطة بما يخدم مصالح تلك الجماعات المحلية والبعيدة.

ج-وسائل الإعلام :

أن وسائل الاتصال في عصر الفضائيات وشبكات المعلوماتية قد غزت العالم ببرامجها وعروضها حتى تحول العالم إلى قرية كونية، بحيث يطلع أهالي الجنوب على أخبار أهالي الشمال بنفس الوقت وبسرعة هائلة فاقت التصورات البشرية في بداية القرن الحالي فتدفق الصور والرموز الثقافية على هذا النحو العجيب اتاح للناس مقارنات ثقافية غير مسبوقة، فقد صار في العالم كل واحد يستطيع تلمس موقعه موقع بلده بين أمم الأرض، مما أدى بالتالي إلى تداخل ثقافي بين شعوب المعمورة، وهذا ما يساعد على الإطلاع الواسع والسريع على الأحداث السياسية والظروف الدولية وتكون بذلك نوع من الوعي السياسي العالي للإحداث المثيرة على الساحة الدولية، فضلا عن الوعي السياسي لكل شعب من شعوب المنطقة بالإحداث والأمور الداخلية المتعلقة بسياسات حكوماتهم.

وأن وسائل الإعلام بأعتبارها طرق لاكتساب الوعي السياسي تختلف باختلاف أنواعها ومصدر تلك الوسائل، ففي داخل الأنظمة الشمولية تكونت كل وسائل الإعلام بيد الحزب الحاكم أو السلطة المنفردة بحيث يفرض إرادته على أفكار العامة، على عكس ما نراه في المجتمعات الديمقراطية حيث تفرض وسائل الإعلام آراءها وإرادتها على الحكومات وسياساتها.

ويشير (تود جتلن - Todd Gitlin- إلى مزايا وسائل الإعلام ومضارها بالنسبة لحركات الاحتجاج الاجتماعية التي تنادي بالتغيير السياسي الجذري⁽¹⁾.

وهكذا فإن التغطية الإعلامية تؤثر في الأفراد ويكون لديهم توجهات وآراء حول مختلف المفاهيم والأحداث السياسية، وما دمنا نعيش اليوم عصر المعلوماتية فإن هذا الدور معرض للتطور والتوسع وهكذا نجد في عالم اليوم تعدد وتنوع طرق اكتساب الوعي السياسي واتساع المؤثرات التي تسهم في تنمية الوعي السياسي على المستوى الكوني (العالمي) والمحلي، أما كيفية تحقق ذلك وإبعاده سلباً وإيجاباً فهذا أمر آخر.

فالبعد السلبي في تشكيل الوعي السياسي غالباً ما نراه في الأنظمة الشمولية التي تعتقل فيها الكلمة وينعدم فيها الرأي وأن الإعلام موجه لدرجة تؤثر في عقول الأفراد وتوجههم نحو نوع معين من الأفكار والمعتقدات وذلك من خلال الوسائل التي تمارس من خلالها الحرب النفسية والدعائية الموجهة وتستغل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لذلك الغرض لذا فإن أي تظاهرات من قبيل الوعي السياسي يكون مزيفاً أو موجهاً.

وأن الإعلام في الوقت الراهن يمارس دوراً أكبر من حيث تعدد الوسائل كالشبكة العنكبوتية وتحويل العالم إلى قرية صغيرة لذا أصبح بإمكان الأفراد الذين يعيشون تحت نير الاستبداد من التعرف على العالم الواسع واقتناء الأفكار الحرة من خلال الانترنت والأقمار الاصطناعية. وهنا لابد من الفرق بين الأثر الذي يجلبه الإعلام العالمي في اكتساب نوع من الوعي السياسي، فالإعلام العالمي اليوم يؤثر بصورة واضحة في تفكير الشعوب نظراً لسرعة التنقل في المعلومات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ويتجلى هذا الأثر بقوة في المجتمعات النامية والمغلقة وذلك لكون الأفراد في هذه المجتمعات تقيم الأحداث السياسية من زاوية

⁽¹⁾ دوريس اية جريير - سلطة وسائط الإعلام في السياسة - ترجمة د. اسعد أبو ليده - دار البشير للنشر والتوزيع - عمان - ط 2 - 200 - ص 277..

ردود الأفعال الآنية والمرحلية دون التفكير في العواقب والآثار التي تفرزها الظروف السياسية المتنوعة لذا نرى بأن الظواهر التي تعبر عن الوعي السياسي كالمظاهرات والمطالبة بالتغيير غالبا ما تكون مرحلية ويتلاشى في الوقت الذي رسمته الأنظمة الحاكمة في هذه البلدان، وأما الإعلام المحلي فإن أثره ليس بالمستوى المطلوب وإن مساهمته في توعية الأفراد توعية سياسية يكون مقتصرًا على المفاهيم التي تريد السلطة إيصالها إلى الشارع أو بشكل آخر ادلجة (فرض فكرة معينة على) الشارع وفق مصالح النخبة الحاكمة ولكي يمارس الإعلام المحلي دوره لأبد من تفاعله مع هموم المواطن وتعبيره عما يتجه إليه الشارع أو الراي العام الشعبي.

معوقات اكتساب الوعي السياسي :

أن الكثير من جانب الموروث الثقافي والسياسي فضلا عن الحالة غير الصحية التي نراها في الفترة الراهنة في مجتمعات الشرق الأوسط قد أسهمت إلى درجة كبيرة على عائقة اكتساب الوعي السياسي الموضوعي والعلمي حول الأحداث السياسية التي تحدث في المحيط الداخلي وفي البيئة الدولية فهناك حالة ألالستقرار السياسي والركود الاقتصادي والاستبداد السياسي والتخلف المعرفي والفكري وضعف الإنتاج القومي وانعدام خطط التنمية والتحديث والعيش في مجتمعات مغلقة حتى بات كمتعقلات كبيرة على شعوب المنطقة، وفي هذا المضمار نحاول أن نشير إلى ضعف أو عدم توفير المؤسسات التي تساهم في اكتساب الوعي السياسي في الشرق الأوسط، إضافة إلى وجود نوع من المقارنة بين بلدان تلك المنطقة.

فالمؤسسات الأولية - في التوعية والتنشئة السياسية المتمثلة في (الأسرة والمدرسة والجامعة) في هذه المنطقة لا تقوم بذلك الدور الذي يساعد على اكتساب الوعي السياسي.

-العائلة: فالعائلة التي تعد النواة الأولى في بناء شخصية الأفراد لكي تنسجم مع الواقع الذي نعيشه نرى فيها نوعا من الاستبداد فالأب والأخ الكبير

يمارسان السلطة المطلقة على حساب الأفراد الآخرين فالشرق الأوسط يعاني من سلطة الأبوية حيث فرص الاوامر وإلزام تطبيقها في جو لا يتصف بحرية الرأي. (فالعلاقات الديمقراطية ، وإذا ما كانت العلاقة الأساسية للأبوية هي الخضوع فانها هنا المساواة في الأسرة، والاستقلال الاقتصادي هو الأساس لنشوء الديمقراطية في الأسرة)⁽¹⁾ .

فالنظام الأسري يعاني من (الشخصية الاستبدادية) التي توجد بين الأفراد غير الواثقين من أنفسهم، والذين لم يفلحوا في تكوين شخصيتهم فترى ان تحليل الأمور يكون إما بالسلب المطلق، أو بالإيجاب المطلق دون ان يكون هناك حد وسط في تحليل الأوضاع فالطاعة العمياء للسلطة والقيم والتقاليد الموجودة داخل تلك المجتمعات قد انعكست كلهن على مؤسسة الأسرة.

أما المدرسة: فهي الأخرى تعيش تحت تراكم المجتمعات ومخلفاتها السلبية، فالفرد الذي عاش في جو عائلي استبدادي ينقل معه تلك القيم إلى داخل المدرسة ومن ثم تؤثر في الأفراد الآخرين، فضلا عن ذلك عدم وجود تخطيط علمي منهجي يحدد أهداف المدارس واستراتيجياتها في المنطقة، والأمزجة السياسية التي تكونت في المدرسة تختلف من شخص إلى آخر، فضلا عن اختلاف تلك الأمزجة أيضاً.

(وقد وضعت (ايزل) وحصر فيه الأمزجة السياسية بين محورين الأول -محور القسوة -اللين، والمحور الثاني هو اليمين -اليسار⁽²⁾ .

إلا ان هذه المعايير الأربعة قد تختلف حسب الطبقات الاجتماعية والأدوار التي يقوم به الأفراد داخل المجتمع.

والجامعة في الفترة الراهنة هي الأخرى تعاني من الانقطاع مع المجتمع ولا يوجد هناك ربط بين المعرفة والإنتاج، ولا تساهم الجامعات بذلك الدور في التوعية

(1) . هشام شيراي - النظام الأبوي وإشكالية المجتمع الغربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت -

الطبعة الثانية 1993 - ص 50

(2) صادق الأسود - علم الاجتماع السياسي - مصدر سبق ذكره - ص 305.

السياسية بالنسبة للطبقات العامة والتي تشكل الأغلبية في مجتمعات الشرق الأوسط ولأن نرى أن المجتمع في واد والجامعة في واد آخر، فضلا عن قلة المتطلبات والوسائل العلمية الحديثة بحيث تساعد الجامعات على اكتساب المعرفة الجديدة، فأغلب جامعات المنطقة تعاني من قلة استخداماتها لمجال الانترنت، فهي الأخرى بدلاً من أن تكون عامل جذب واستقطاب تحول في أحيان كثيرة إلى عامل إعاقة تحت توجه السلطات الحاكمة وتوجيهها وإشرافها.

أما يخص المؤسسات الأساسية كالأحزاب وجماعات الضغط ووسائل الإعلام من حيث اساهمها في الوعي السياسي فهي تواجه في منطقة الشرق الأوسط معوقات بحيث تؤدي إلى عدم فعاليتها في توعية المجتمع والمساهمة في رسم ملامحه وتتحول في أحيان غير قليلة وبفعل صراعاتها إلى عائق لاكتساب الوعي.

(فكرة القبول بوجود الآخر، وهي فكرة غير متجذرة في الممارسة السياسية العربية، فنحن خلال الرجوع إلى تاريخ العمل الحزبي في المنطقة العربية يتبين لنا أن الأحزاب قد ارتبطت في نشأتها بفترة الخضوع للاستعمار⁽¹⁾).

فضلا عن ارتباط واستمرار الحزب في هذه المنطقة بشخص المؤسسة أو ما يمكن تسميته بشخصية الأحزاب العربية.

فالأحزاب هي الأخرى لم تقم بذلك الدور الفاعل في توعية الجماهير توعية سياسية بحيث يكون ذات تأثير على صناع القرار والأوضاع السياسية، وخاصة أحزاب المعارضة التي تقتصر على وظيفة نشر الوعي السياسي بين أفراد الشعب.

وجماعات الضغط -هي الأخرى تتمثل في فئة الجيش أو العشيرة التي تعيش واقعاً متخلفاً بذاته ولا يمكن انتظار الدور من تلك الجماعات النفعية والمصلحية في المساعدة على نشر الوعي السياسي، على عكس جماعات الضغط الموجودة في الغرب وتوجه سياسات الحكومات فيها.

(1) د. هشام شرابي - مصدر سبق ذكره - ص 176.

أما وسائل الإعلام: فعلى الرغم من الدور الذي تلعبه تلك الوسائل في المجتمعات المتحضرة من حيث الإسهام في اكتساب الوعي السياسي الشعبي ومعرفة الأفراد بمجريات الأمور السياسية بموضوعية دون التفات إلى مراقبة أو إرضاء الحكام، و الإعلام في الشرق الأوسط محتكر بيد النخبة الحاكمة وبذلك يكون أعلاماً موجهاً لا يؤدي الدور الإيجابي المرجو منه، وهي الأخرى تعيش في أزمة السيطرة السلطوية والترويج للسلطة الحاكمة. إلا أن هناك معوقات يلاحظها الباحث من خلال دراسة الواقع السياسي الذي يعيشه الشرق الأوسط، وتلك المعوقات هي التي تعيق سبل الوصول إلى الوعي السياسي الأكاديمي والعلمي، و يمكن تقسيم أبرز تلك المعوقات إلى:

1- المعوق الفكري :

ويرتبط هذا المعوق بانقسام هذه المجتمعات إلى معسكرين فكريين متضادين، حيث ترتبط كل طائفة بالنوع الخاص من التفكير الذي ينسجم مع رأيه وفكرته دون النظر إلى نقاط الالتقاء والتفكير بمشاريع النهضة، فقد كانت هذه المنطقة بمثابة ساحة للنزاع بين الأيدولوجيات المختلفة امتداداً من زمن الاستعمار وانتهاءً بزمن الزعامات والأطراف السياسية التي تلت الاستعمار واحتكرت شرعية الثورة للسيطرة على المجتمعات.

(صورة الصراع الحاد بين دعاة الحداثة والتحديث، ودعاة الأصالة والعودة إلى الجذور، ويكاد النقاش أن تشق المجتمع العربي إلى طريقتين لالقاء بينهما، بل أن يشق الوعي العربي أداته على نفسه في صراع ذاتي دائم يمنعه من أية حركة إيجابية ويغلق عليه التغير)⁽¹⁾.

وهنا كان لابد على القوى التي حكمت المنطقة من جعل الممارسة السياسية ممارسة تداولية بين جميع الحركات والأفكار التي دخلت الساحة بعد

(1) د. برهان غليون - اغتيال العقل - بيروت - مكتبة مدبولي - ط 1 - 1987 - ص 31.

فترة التحرير، وذلك للتعرف على التطبيقات المختلفة لتلك الأفكار وبالشكل الذي يخدم المصلحة العامة، ولكن ذلك لم يحدث وإنما عملت الأطراف التي وصلت إلى دفة الحكم على حماية كراسي الحكم واحتكارها لأنفسهم عن طريق قانون القوة وليست بقوة القانون. وكذلك مارست الانغلاق الاقتصادي وقصر الموارد بيد السلطة الأمر الذي جعل من المجتمع مجتمعاً استهلاكياً يقر كل ما تقرره السلطة الحاكمة.

2-المعوق السياسي (وهم الاستبداد السياسي) :

أما النقطة الأخرى من معوقات اكتساب الوعي السياسي، فهو الفهم الخاطئ لمصطلح السياسة وكل ما يرتبط بهذا المفهوم من معان وممارسات ، حيث هناك خلل في الفهم والتخوف من السياسة وعدم الاهتمام بها نظراً للواقع السيئ الذي خلقتة السلطات السياسية التي حكمت المنطقة بالنار والحديد خلال العقود التي مضت وما تزال الأوضاع تسير على نفس الوتيرة من حيث التخلف بالسياسة والاستبداد السياسي .

(إن الشباب والمراهقين لم يعودوا يهتمون بالسياسة وإنما بنجوم الغناء العالمية ونجوم كرة القدم ولا يعرفون شيئاً تقريباً عن تاريخ بلدهم ومؤسساته)⁽¹⁾.

فالاهتمام اليوم غير موجه نحو الأمور السياسية والتنمية الفكرية وإنما هي مركزة على الأمور السطحية واليومية دون ان يكون هناك أية مشاريع في سبيل تخلص المجتمع من هذا القوقع وخاصة جيل الشباب باعتبارهم سواعد المجتمع وقوته الفعلية.

3-الجمود وعدم التفكير بالتغيير الإيجابي :

والنقطة الأخرى البارزة في مسألة المعوقات التي تواجه الوعي السياسي هي الاتكالية، وعدم التفكير بالتغيير، وإهمال العوامل الذاتية التي أدت إلى هذا الجمود،

⁽¹⁾ هشام جعيط - أزمة الثقافة الإسلامية - مصدر سبق ذكره ص 40.

ووضع الوم على الأطراف الخارجية والاستعمار على انتاج هذا الواقع المتردي. صحيح ان لهذا الواقع امتداداً لبعض الخطط والممارسات الشنيعة للاستعمار إلا ان هذا لا يعنى الاستسلام و عدم التغيير وتطوير الذات.

(ابرار دور العوامل التآمرية الدولية، أو الانحرافات التسلطية للهيئات الحاكمة)⁽¹⁾.

فقد تعودت مجتمعات المنطقة برمتها على الحديث عن العوامل الموضوعية والمكاييد الغربية والشرقية ، والادعاء ان كل ما يتعرض له الإنسان الشرق أوسطى هي من افرازات الاستعمار والقوى الخارجية، ونسوا ذاتهم ولم يقوموا بتدريس جميع جوانب حياتهم خاصة المعوقات الذاتية أمام تطور الإنسان وإمام النهوض الموضوعي والأكاديمي.

كل هذه العوامل وغيرها تشكل عوائق دون اكتساب الوعي السياسي الذي يسهم بدوره في عملية البناء والتقدم والتنمية والاستقرار وأدت هذه المعوقات إلى عرقلة التحولات الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن ثقافة الشكوى التي أصبحت تجتاح المجتمعات النامية فالكل يصف لك المشكلة من كل أبعادها ولكن قلما تجد فئة مهتمة بحل تلك المشاكل أو أسباب التخلف والجمود، وتظهر هذه الحالة نتيجة عدم التخصص وادعاء الافراد بالمعرفة المطلقة والتدخل في الشؤون التي لا تدخل ضمن اختصاصاتهم، وهنا لابد من العمل على القضاء على البعد التشاؤمي من ثقافتنا فبدلاً من انتظار الآخر كي يأتي ليرسم معطيات الحياة لنا لابد من التحرك الذاتي والإرادة الذاتية ومخاطبة الذات وتعويدهما على المفاهيم المدنية والثقافية، وبدأت اليوم عمليات التنمية البشرية في بعض المجتمعات وهذه العمليات يعد ضرورة ملحة في الوقت الراهن.

(1) د. محمد جابر الأنصاري - العرب والسياسة أين الخلل - مصدر سبق ذكره ص 68.

ونجد إن الوعي السياسي الوصفي منتشر بصورة سلبية بين النخبة المثقفة حيث يصفون لك الأحداث والمعطيات السياسية من باب الوصف فقط وهذا لا يمت إلى الوعي التحليلي بأية صلة فالتحليل والموضوعية يغيّران من مجرى الأمور السلبية وليس الوصف والمشاهدة السطحية.

الفصل الثالث

تداول المعلومات عبر الانترنت

وأثره في تشكيل الوعي السياسي

مدخل أولي

إن هذا البحث يستغرق كل الثورة المعلوماتية وثورة تكنولوجيا المعلومات وثورة العولمة ، ومن ثم أسر الوعي البشري المعاصر في اطار كل تلك المتغيرات فالإنترنت كآلية من آليات تكنولوجيا المعلومات هما تعنيه من كمبيوتر وما يتبعه من استخدامات لآليات البحث على صفحات الإنترنت ، انما هو منظومة معلوماتية ايضا هما تعنيه هذه المنظومة من ثقافة وتجارة ومجتمع ، كما ان العولمة كما يقودها الإنترنت نفسه كمنظومة معلوماتية وأداة سيطرة على وعي الشعوب ومحركات السلوك الفردي والجماعي ، انما هي اخطر زلزال تقع فيه البشرية اليوم ولا سابق له في التاريخ .

أذن فالبحث يحتاج الى مساحة معرفية واسعة بكل هذه الآليات والتقنيات والمعلومات وانعكاسها على تشكيل الوعي الجماهيري المعاصر وخاصة الوعي السياسى ، وبالتالي فإن أي بحث يحاول ان يغطي كل هذه المفردات والمساحات من معلوماتية الى تقنيات الى اغراق الوعي الانساني وشبكته العصبية تقود بالتالي الى سلوك مبرمج عبر النظريات النفسية وصولا الى البرمجة الكاملة التي تسود جميع هذه المعطيات العلمية والتقنية ، وكأنها هدف هذه الحضارة التي اطلق عليها البعض حضارة الحاسوب والانترنت هو اصطياد السلوك الانساني وتدجين الانسان ضمن سلوكيات تجارية واعلامية واجتماعية ونفسية محددة .

لهذا السبب فإننا لا يمكن ان نغطي البحث بكل تفاصيله الا من خلال لغة حديثة تعتمد اللغة المركزة والتوصيف المختصر البليغ المعبر بأقل ما يمكن من الكلمات والجمل عن اعمق واكثر ما يمكن من الاسباب والنتائج ووجهات النظر .

أن اول عمل يمكن أن ندخل به هذا البحث الواسع هو التعريف بالمصطلحات التي سنستخدمها والتي قد تستغرق الاجابة على بعض تساؤلات البحث ، فمن يدخل هذا الوسط عليه أن يحدد معاني الإنترنت ، المعلومات ، الوعي

والعوامة ، وبدون تحديد هذه المعاني والمصطلحات لن نستطيع ان نبحر في هذا البحر الواسع من المعلومات وعصر العوامة وبرمجة السلوك عبر تشكيل الوعي .

الانترنت آلية معلوماتية وتقنية اتصالية :

لو حاولنا ان نستعرض كل التعريفات التي عرفت بها شبكة المعلومات الدولية -لانترنت -لاستغرق منا مساحة كبيرة تتجاوز قدرة هذا البحث ومساحته المتاحة، علما ان لكل تعريف هدفا محددا حسب غاية المعرف ، لذا فإننا سنقف على بعض التعريفات التي تخدم البحث ، أي تعريفات ذات طابع معلوماتي أولا ، وذات طابع تقني ثانيا ، فماذا نجد لدى الباحثين في هذا المجال ؟

يعرف الخبير المعلوماتي الدكتور نبيل علي ظاهرة الانترنت كمنظومة من خلال المنظور الثقافي لها بقوله {الانترنت او شبكة الشبكات تحدث كثيرون -مفكرون واعلاميون وفنيون -عن الانترنت ، ذلك الماموث الشبكي الكبير، ذي الفضاء المعلوماتي المتناهي الضخامة الدائم الامتداد والانتشار ، والذي يقدر عدد رواده بـ 800 مليون نسمة بحلول عام 2004 ، أنها تلك الغابة الكثيفة من مراكز تبادل المعلومات التي تختزن وتستقبل وتبث جميع انواع المعلومات في شتى فروع المعرفة ، وفي جوانب الحياة كافة من قضايا الفلسفة وأمور العقيدة الى احداث الرياضة ومعاملات التجارة ، ومن مؤسسات غزو الفضاء وصناعة السلاح الى معارض الفن ونوادي تذوق الموسيقى ، ومن الهندسة الوراثية الى الحرف اليدوية ، ومن البريد الالكتروني الى البث الاعلامي ، ومن المؤتمرات العلمية الى مقاهي الدردشة وحلقات السمر ، ومن صفقات بورصة نيويورك الى مآسي المجاعات والأوبئة في أرجاء القارة السوداء }⁽¹⁾ .

أنها اذا تغطي كل مساحة المعرفة الانسانية ، وإقامة علاقة بين الانسان وعالمه وأشياءه ، أي انها بتعبير الدكتور نبيل علي اصبحت (نافذة الانسان ، يواجه

⁽¹⁾ الثقافة العربية وعصر المعلومات ص92-93

من خلالها العالم على اتساعه بحيويته المتدفقة ودينامياته الهادرة ، وإشكالياته المتجددة المتشابكة والمتراكمة ، إن شبكة الشبكات هذه تعيد صياغة العلاقة بين الانسان وعالمه ، بين الفرد ومجتمعه ، بين ثقافة المجتمع وثقافات غيره ، لقد اصبحت الانترنت بكل المقاييس ساحة ثقافية ، ساخنة ، ووسيطا اعلاميا جديدا ومجالا للرأي العام مغايرا تماما لما سبقه⁽¹⁾ .

ولو استخدمنا صيغة التشبيه لتقريب بعضا من مفاهيم ومعاني الانترنت لقلنا انه حينما يدخل انسان الى مكتبة فيها ملايين الكتب فإذا اراد قراءتها لاستغرقته عمر البشرية كلها قبل ان يكمل قراءتها فكيف يستطيع التعرف على ما فيها من معلومات تعنيه ويحتاجها في حياته ووظيفته ومعيشته؟ .

هنا هي مكتبة المعلومات اللانهائية قياسا الى عمر الانسان ، فهو لا يستطيع ان يستفيد من هذه المكتبة على غناها إلا بآلية الفهرسة المكتبية المعروفة ليعرف على الاقل مكان كل علم او معرفة او تخصص ، ولكن حتى لو اختار التخصص ووجد مكانه فإنه سيجد آلاف الكتب فكيف يستطيع أن يتصفحها أو حتى على الأقل قراءة فهرسها ليحدد ما يريد منها ، انه لا يستطيع ذلك لان هذه الطريقة عشوائية اضافة الى مساحتها الكبيرة ، من هنا كان لابد ان يجد آلية تعرفه بسرعة فائقة على ما يريد استعراضه من مضامين هذه الكتب دون ان يمد يده لتصفحها وتقليب صفحاتها .

هذا التشبيه المقرب لعمل الانترنت والحاسوب الذي يشتغل عليه ومن ثم الخادم الذي يبحث له عن مفاتيح المعلومات والمعرفة التي يريدتها من هذا الكم اللانهائي من الكتب ، لقد فتحت الانترنت المكتبة امامك لتصفح ما تريد منها بسعة خارقة قياسا الى التصفح اليدوي والقراءة الميكانيكية .

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 94

ولو حاولنا ان نستعين بالارقام لقياس كم المعرفة والمعلومات المتوفرة اليوم مقارنة بعمر الانسان القاريء لوجدنا الصورة اوضح حيث تقول الارقام ماييلي :

(يقول علماء المعلوماتية عن انفجار المعارف وفيضانها -ان مجموع المعارف أبتداء من السنة الميلادية الصفر قد تضاعف أول مرة سنة 1750 ، ثم تضاعف سنة 1900 ، ثم تضاعف سنة 1950 ، ثم تضاعف سنة 1960 ، ليأخذ هذا التزايد بعد هذه السنة منحى أسيا غير مسبوق في تاريخ البشرية ، ومعنى هذا ان العالم قد انتج من المعلومات خلال الثلاثة عقود الأخيرة فقط ما لم ينتجه طيلة خمسة آلاف سنة ، ومعناه ايضا أن قارئاً قادراً على قراءة ألف كلمة في الدقيقة يقرأ لمدة ثماني ساعات يومياً ، يحتاج الى شهر ونصف لقراءة إنتاج يوم واحد ، في الوقت الذي يجد نفسه قد تاخر خمس سنوات ونصف عن مواكبة انتاج المعلومات)⁽¹⁾ .

أذن كان على الانترنت ان يقدم خدمته عبر الانتقال من الباحث البشري الى الوكيل الآلي الذي بعد ان اصبحت المعلومات اكبر من ان يحصيها احد انه الفيضان المعلوماتي الذي لايمكن لاي قدرة بشرية طبيعية ان تستوعبها الا ان الانترنت يقدمها سهلة مبرمجة تتناسب وعمر الانسان ومدى قراءته، لقد فتحت الانترنت بوابات الفيضان المعلوماتي على مصاريعها ، لتصبح مشكلة الافراط المعلوماتي من اخطر المشاكل التي نواجهها حالياً ، وأصبح في حكم المؤكد استحالة التعويل على الوسائل البشرية وحدها لمسح الشبكة دورياً بحثاً عن المعلومات المطلوبة ، وكان لابد من أتمتة هذه العملية وذلك باللجوء الى ما يسمى بالروبوت المعرفي knowbot او البرمجي softbot بصفته وكيلاً آلياً يحال اليه القيام بهذه المهام الروتينية الشاقة .

⁽¹⁾ في الثورة الاعلامية والمعلوماتية المعاصرة يحيى اليحياوي عن الانترنت

أن الروبوت المعرفى هو -شغال- الانترنت المطيع الدؤوب الدائم التجوال بين أرجاء الشبكة لتنفيذ المهام الموكلة اليه والوكيل الآلى ليس الروبوت الغشيم بل له نصيب من الذكاء الاصطناعي يمنحه القدرة على التحليل والاستنتاج والتوقع، وله أيضا استقلالية في اتخاذ القرارات وفقا للسلطات المخولة اليه، وإقامة الحوار مع زملاء عشيرته ليعملوا كفريق عمل متكامل اقرب ما يكون الى عمل مملكة النمل⁽¹⁾.

لقد عانى الباحثون كثيرا من عدم القدرة على فهم وفقه معنى الانترنت وهو يعمل على إيصال كم المعلومات الهائلة في سرعة ضوء خارقة في برمجة ذكية حتى ان احد الباحثين وضع عنوانا فرعيا لبحثه سماه تعريفات الانترنت العالمية اللغات السريعة قال فيه (لا تحصى تعريفات الانترنت وشروحها الكثيرة فهي تشكل مادة العصر وتطبعه لا تعود لاحد بل للعالم كله، توحد الجماعات وتفتح آفاق المعرفة وتنمي بساطة الحشرية ... وتفتح -النوافذ- مساحات اتصال واسعة كانت غير مباحة من قبل تجعل المرء لا يعرف اين يحط الرحال وقد ينسى من اين جاء قبلا ... انها الشبكة المتحررة من كل العوائق والقوانين والشروط اللغوية أنها مجانية وتدافع في المطلق عن حريات التعبير حتى الاتصال يتم بأسماء مستعارة اذا شئنا، وتصبح الانترنت بهذا المعنى الواجهة التجارية العالمية للاتصال بالخارج وضعت حدا نهائيا لتاريخ المرسل في الإعلام وحتى لا يفرض فريق ثقافته واعلامه في وقت معين .

هكذا ينتهي تاريخ الأزواجية بين الانتاج والاستهلاك، ويتمكن أي فرد من تأسيس بنك معلومات خاص به يطرحه وفقا لمزاجه وأوقاته ومراميه، والانترنت هو السوق العالمية والثقافية الواسعة، ومكتبة العالم الخيالية وهو حاجة معاصرة

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 101-102

وأهم تطور ثقافى منذ سيطرة الانسان على النار... لكنها سيطرة مستجدة تقتل لغاتنا المألوفة الجميلة وفي الوقت نفسه تجذبنا نحو لغات ومفاهيم اتصالية .

كان من المستحيل ايجاد ابرة في قفة من التبن وسقطت الصورة مع الانترنت حيث يمكننا ان نجد ما نريد تحت نقرة الفأرة تأخذنا الى ملايين المفاتيح الجاهزة ، كلمات تفتح نوافذ لا تنتهي من المعرفة .

فالانترنت هي نهاية الجغرافيا والخلاص من محددات السجون التي طبعت الكرة والحدود ، وهي غزو العقول وتكييف المنطق وتوجيه الجمال وصنع الاذواق وقولبة السلوك ، وترسيخ قيم عالمية جديدة ، وهي التي تنقلنا من القبيلة الضيقة الى القبيلة البشرية الكبرى ، وتمنحنا الثقافة السريعة ، وتجعل ممتناولنا المعارض السريعة والفن والرسم والموسيقى ، وهي الملاذ الوحيد الواسع لديمقراطية المعرفة في الأمكنة والأزمنة كلها ومن دون قيود ، ويبدو انها التجسد الفعلي للقرية الاعلامية الالكترونية التي ردها الناس .. وانتظروا حلولها مثل الاحلام .

لقد باتت الانترنت من الوسائل الناجحة لتحقيق نزعات القوى الدولية نحو العالمية او الكونية ، وأظهرت بصورة جلية اقتصاد عصر المعلومات التي لا تنقص خلافا للموارد المادية بل تزيد مع تزايد استهلاكها ⁽¹⁾ .

لقد بدأ العصر يوصف بأنه عصر الانترنت للأثر الكبير الذي تركته هذه الشبكة على واقع الانسان اليوم وقد اعتبرها البعض اعظم ثورة بعد الثورة الصناعية حيث يقول احد الباحثين { يشهد العالم منذ ما يزيد على ربع قرن ثورة علمية وتكنولوجية فاقت في أهميتها وتأثيراتها ونتائجها ثورة القرن الثامن عشر الصناعية في اوربا ، هذه الثورة كان الإعلام الالكتروني والاتصال والمعلوماتية من ابرز مظاهرها ، فقد أكدت العديد من الدراسات ان شبكة المعلومات العالمية injernetion net wark هي أهم وأعظم ما أفرزته التطورات الهائلة في مجال

⁽¹⁾ الإعلام العربي وانهايار السلطات اللغوية ص386-387

تكنولوجيا المعلومات والاتصال tic والتي اسهمت في إحداث تأثير بالغ الأهمية في ظرف زمني قصير جدا لا في بيئة وسائل الإعلام والاتصال فحسب بل أيضا وبشكل جذري في جميع أنماط التعامل وأساليب التفكير والحياة ، كما يؤكد ذلك محمد العمر .. الانترنت أوجدت أنماطا لا للتواصل والعمل والتجارة فحسب ، إنما نمط جديد للحياة يفرض تحدياته عللأنماط التقليدية التي ألفها الناس من قبل في كل شيء وأهم ذلك إمكانية الوصول الى بحر لاتعرف شواطؤه من المعلومات ⁽¹⁾.

ويطلق الدكتور اجقو علي على الانترنت بأنها ثورة ثقافية وليس مجرد ثورة تقنية حيث يرى ان من بين الاستخدامات التي برزت بشكل كبير منذ بداية ما يمكن تسميته عولمة الانترنت ما قامت به وسائل الإعلام المختلفة والتي استطاعت الاستفادة بدرجات متفاوتة من امكانيات الوسيلة التكنولوجية ، ويقارن بين وسائل الإعلام الاخرى كالراديو والتلفاز يبرز تطور وهو هذه الشبكة حيث يرى ان المذيع احتاج الى 83 سنة حتى اصبح لديه مليون مشترك ، بينما احتاج التلفاز الى 51 سنة ، في حين ان شبكة الانترنت لم تحتج سوى بضع سنوات ان لم نقل اربع لتخطي الحواجز .

أن العالم الثقافي والفكري والحضاري عموما الذي صنعتته شبكة الانترنت اليوم يتجاوز المفردات البسيطة التي يبنى عنها نقل المعلومات عبره الى حيث بدأ المجتمع كليا يتغير ، فأصبح مجتمعا انترنيتيا اتصاله يقوم على الشبكة بدون حضور مادي او لقاء حسي بل نبضات كهربائية تنتقل بين الجانبين ، بل ان فهم التراث نفسه تغير عبر هذه المعطيات الجديدة ، انه عالم جديد ومغاير كليا للعالم قبل الانترنت .

(1) الصحافة الالكترونية العربية الواقع والآفاق ص2

يقول احد الباحثين في هذا المعنى {اضحت المعلومات من اهم مقومات البنى التحتية لصناعة ثقافة الخطاب الصحفي بعد ان عصفت تقنيات المعلومات ونسيج الانترنت بجل مفردات المنظومة المفاهيمية في عصرنا الراهن ، فجانبا توفيرها لموارد الخطاب الصحفي بتجلياته الثقافية والسياسية والاجتماعية ، فإن التقنيات الرقمية الجديدة وآليات الذكاء الاصطناعي قد احدثت تغييرا حاسما في طبيعة فهمنا للتراث والفكر بعد ان تحول النص الاحادي الى نص متشعب واصبح الخطاب عرضة لسلسلة من عمليات المعالجة المحوسبة التي ينقر فيها داخل البناء اللغوي والدلالي للنص للوصول الى النموذج الذي اسهم في توليد الافكار وأنشأ الصرح المفاهيمي للفكر .

وقد تعمقت الوشائج التي تربط الموارد المعلوماتية بالادوات التقنية بعد ان اصبحت الافكار والثقافات عبارة عن نبضات رقمية محفوظة في وسائل خزن مغناطيسية ويتم تداولها بشكل حزم رقمية تسري عبر شبكات رقمية تلف كرتنا الارضية ، فلم يعد للخطاب وجود دون ارضية رقمية تسري فيها النبضات الرقمية التي تترجمها الى نص مقروء او خطاب مرئي او مسموع ⁽¹⁾ .

ويحدد الكاتب مساهمة الفضاء المعلوماتي للانترنت بالفضاء الثقافي من خلال مجموعة العناصر التي يتألف منها والتي تشمل كما يقول :

-فضاء مفتوح للتجارة الالكترونية بوصفه موطن تسوق الكتروني لمختلف انواع السلع والخدمات المطروحة للاستهلاك .

-وسط مجتمعي تتم من خلاله أنشطة النقاشات والتواصل مع الآخر عبر حلقات الدردشة ومجاميع الاخبار والبريد الالكتروني .

-بيئة ثقافية ومعرفية culture media يتم من خلاله تبادل المعلومات والمعارف بشتى صورها وانواعها عبر الخطاب العلمي والثقافي في مواقعه الكثيرة .

⁽¹⁾ صحافة الانترنت في الوطن العربي ص1

-بيئة سياسية مستحدثة تمارس من خلالها عمليات متباينة لترجمة الخطاب السياسي الى فعل معلوماتي يملك تأثيرا ملموسا على الجهة المناوئة .

-بيئة تنظيمية مستحدثة لادارة وتنظيم الانشطة التقليدية عبر وسط معلوماتي يذل الصعاب التي تشخص امام الفعل التنظيمي على ارض الواقع ويتجلى ذلك واضحا في تقنيات ادارة حركة الصناعة والتجارة والخدمات عبر الفضاء المعلوماتي وبعيدا عن الآليات القديمة التي تعاني من بطء ملحوظ .

-بيئة لهو ملوثة قد شحنت بجميع انشطة الفسق والفجور التي توظف الخصائص الفريدة لحضارة الصورة وثقافتها لاشباع واستدراج الشهوات الانسانية وتضليلها واجتذاب الشباب وتوسيع دائرة العهر بحيث اصبح في متناول الجميع وبعيدا عن اعين رقابة المجتمع والتقاليد ⁽¹⁾ .

ترى هل ان توفر المعلومات بسهولة لكل الناس هي مسألة سلبية ام ايجابية اذا كان الانترنت هو الوسط الناقل لها؟

لقد بشر بعض الباحثين بأن الانترنت سيحقق ديمقراطية في المجتمع الحديث بما لم يتوفر سابقا له وسيحقق عدالة اجتماعية من خلال هذه المعرفة المتاحة للجميع فيقول {الانترنت بإتاحتها المعلومات والمعرفة -اهم موارد التنمية- للجميع على حد سواء ، ستوفر مناخا افضل لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتمنح فرصا متكافئة للتعليم والتعلم مما يضيق الهوة الفاصلة بين العالم النامي والعالم المتقدم ، ويقلل الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

وعلى النقيض من ذلك هناك من يؤكد ان الانترنت يزيد من حدة الاستقطاب الاجتماعي بين من يملك ومن لا يملك ، وسيؤدي الى ظهور نخبة جديدة تجمع بين القوة المادية لرأس المال والقوة الرمزية المتمثلة في المعارف والمعلومات ان المعلومات عبر الانترنت في رأي هؤلاء لن تظل حرة طليقة مشاعة

⁽¹⁾ صحافة الانترنت في الوطن العربي ص3

للجميع ، وذلك بعد ان ادركت القوى الرأسمالية التقليدية المغزى الاقتصادي للموارد الرمزية ، وهم مصممون على ان يحيلوا المعلومات والثقافة الى سلع تباع وتشتري وفقا لقانون العرض والطلب .

أن هناك من يزعم ان هذه التكنولوجيا المستحدثة ستحقق درجة غير مسبوقة من الشفافية -احد الشروط الاساسية لممارسة الديمقراطية -فهي تمثل وسيلة عملية لاطلاق حرية الانسان في ان يحصل في أي وقت وفي أي مكان على كل ما يحتاجه من معلومات ، وأن يبعث في أي وقت والى أي مكان ما يترأى له من أفكار وآراء .

على النقيض من ذلك هناك من يؤكد انها تنطوي على تهديد حقيقي لخصوصية انسان اليوم ، وقد باتت بياناتها الشخصية متاحة لاجهزة الرقابة والسيطرة عرضة لاستغلالها في كشف المستور وما تختلج به الصدور وتشفى به العقول .

أن الحرية المطلقة الموعودة ما هي الا خداع ، وقد بدأت الطبقة ذلك العدو اللدود للديمقراطية تتسلل الى شبكة الانترنت التي تحتوي حاليا على عدد من النوادي المعلوماتية خاص بالاعضاء فقط تقتصر عضويتها على نخبة متميزة من حملة بطاقات العضوية او من يعرف كلمة السر -الشفرة -التي تتيح له النفاذ الى بوابة المعلومات الراقية ، فلا مكان هنا للحرافيش او المتسكعين في دروب هذا الماموث المعلوماتي ⁽¹⁾ .

أن هذا التأثير الكبير والخطير لشبة الانترنت على المجتمع خلق علومها جديدة متصلة بدور الإعلام والانترنت كوسيلة اعلامية في التأثير على الافراد والجماعات ، من هذه العلوم ما يسمى علم اجتماع الإعلام ، فالانترنت كوسيلة اتصال واعلام لم يقتصر على تطور قوة البث وقوة الاستقبال فقط ، وإنما أدى الى

⁽¹⁾ الديمقراطية الرقمية ص 4-5

ترك آثار واسعة على البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ومن هنا تحول الى قضية هيمنة يقول احد الباحثين في هذا العلم { ان التقنيات الاتصالية الجديدة هي بمثابة الزلزال الذي هز ومن ثم خلخل المرتكزات الاساسية للبنية الاعلامية القديمة بصورة شاملة ، بدءا من التقنيات المستخدمة ونمط العمليات الاعلامية والاساليب المستخدمة وانتهاء بوظائف الإعلام ذاته⁽¹⁾ .

ويؤكد على { ان التغير الذي طرأ على حجم عملية الاتصال والدور المناط بها يتصل مباشرة بعملية تدويل الانتاج والبث والتصدير وكلها ذات علاقة باستخدام انماط جديدة لممارسة الهيمنة السياسية ، لهذا ان وظائف الإعلام ووسائله تبدو مختلفة عما سبق ، وترتكز بصورة اساسية على تهيئة الاجواء والقنوات وبلورة مشاعر مستهلكي المادة الاعلامية بأنهم ينتمون الى بيئة سياسية دولية او البيئات المعرضة لمثل هذه الحملات في مقاومة التسلط والدفاع عن حقوق الانسان المقهور اجتماعيا في تبني ثقافته وسياسيا في ضمان حريته ووطنيا في ضمان استقلاليته) .

أن ثورة الاتصال التي احدثتها الانترنت غدت اليوم من أهم الوسائل التي تستعملها القوى السياسية المستنيرة لتحرير الشعوب من الاستبداد والظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث وفرت الانترنت امكانيات كبيرة على كافة المستويات وخاصة السياسية والاعلامية ويمكن اجمال بعضها بما يلي :

1-تسهيل الحصول على المعلومات وهي لا تزال طرية من مصادرها المباشرة فبمجرد نقرة على شاشة الكمبيوتر ينتقل القارئ من موقع الى موقع أينما أراد على وجه الارض ، ويقرأ أي موضوع يشاء بأي لغة يفهم دون مصادرة او قيود .

2-تسهيل إيصال المعلومات الى الجمهور دون تحكم من الحكام المستبدين او رجال المال المحتركين لملكية وسائل الاعلام ، وتوفير المعلومات الصحيحة هو اول

(1) علم اجتماع الإعلام ص125

خطوات التغيير ، وقد كان احتكار اهل السلطة والثروة للمعلومات في الماضي من اهم الوسائل التي يحتمون بها .

3-التمكن من اىصال الرسالة الاعلامية بالشكل الذي يريده المرسل دون تدخل موجه من اباطرة الإعلام الذين اعتادوا التصرف في المعلومات التي تصلهم وصياغتها واخراجها بالطريقة التي تخدمهم على حساب المرسل الاصلي ورسالته بل يقدمون الرسالة بصورة تخدم نقيض ما اراد مرسلها .

4-رخص ثمن الاتصالات بل ومجانيتها في اغلب الاحوال مما يجعلها متاحة للجميع ولا مجال لاحتكارها من طرف الحكومات القمعية او الشركات الاحتكارية ومن فوائد رخص ثمن الاتصالات اشراك عامة الناس في المعلومات وتلك هي الخطوة الاولى لاتخاذ الموقف السياسي الرشيد .

5-ورغم ان الحكام الدكتاتوريين يميلون الى التضييق على تكنولوجيا الاتصال الحديثة مثل الانترنت خوفا من انفلات الامور من قبضاتهم ، فقد بدأ الإعلام الالكتروني يقضي على اعلام الورق -الصحف - وبدأ يضايق اعلام الصورة -التلفزيون - وهو مرشح للسيادة في المستقبل بسبب الميزات العديدة التي يمتاز بها على الإعلام التقليدي .

أما ميزات الإعلام الانترنيتي على الإعلام التقليدي فيمكن اجمال بعضها فيما

يلي :

1-ان الإعلام الالكتروني يعطي القاريء فرصة اطلاع اكبر من الناحية الكمية ، ففي جلسة واحدة يستطيع القاريء ان يطلع على عشرات المصادر الاعلامية من جميع ارجاء العالم ودون تكلفة مادية تذكر ، وهو أمر غير ممكن عمليا من حيث الوقت ومن حيث الكلفة في التعامل مع الإعلام التقليدي .

2-انه يعطي القاريء حرية الانتقاء والمقارنة من خلال الاطلاع السريع على العديد من المصادر المختلفة الرؤى والخلفيات واستخلاص النتيجة التي يراها اقرب

الى الحقيقة دون ان يظل اسيرا لرؤية مخصصة ولا تخفى قيمة ذلك في تحرير ارادة المتلقي في تعاطيه مع الوسيلة الاعلامية.

3- انه يمكن من القراءة المتخصصة ، فلم يعد من اللازم استنزاف الوقت والجهد في تصفح الصحف بحثا عن موضوع معين او انتظار برنامج مخصوص في احدى القنوات التلفزيونية ، بل اصبح الانترنت بوسائل البحث في مادته يمكنك من الاطلاع على الموضوع الذي تريد في الوقت الذي تريد .

4- انه يوصل الرسالة الاعلامية الى مدى عالمي ويتجاوز القيود التقليدية التي تقيد التلفزيون والصحافة المطبوعة فهذه تحدها حدود المكان فلا يتجاوز بعضها مساحة معينة من البسيطة كما تحدها حدود المكان فلا يستطيع الجميع الوصول اليها لانها غير مجانية بخلاف الانترنت فلا تحده حدود المكان وهو مجاني او شبه مجاني في العادة .

أن المتتبع لثورة الاتصال والاعلام في عصر المعلومات ، يدرك ان الإعلام اصبح محوريا لا بسبب التقنيات التي استخدمها فقط ، وانما بسبب طبيعة الرسالة الاعلامية عبر هذه التقنيات ، يقول الدكتور نبيل علي تحت عنوان محورية الإعلام والاتصال { لقد ظن البعض خطأ ان اعلام عصر المعلومات ما هو الا مجرد طغيان الوسيط الالكتروني على باقي وسائل الاتصال الاخرى ، لكنه في حقيقة الامر اخطر من ذلك بكثير ، فالاهم هو طبيعة الرسائل التي تتدفق خلال هذا الوسيط الاتصالي الجديد ، وسرعة تدفقها وطرق توزيعها واستقبالها .

لقد نجمت عن ذلك تغيرات جوهرية في دور الإعلام جعلت منه محورا أساسياً في منظومة المجتمع ،فهو اليوم محور اقتصاد الكبار وشرط اساسي لتنمية الصغار ، لقد ساد الإعلام ووسائله الالكترونية الحديثة ساحة الثقافة حتى جاز

للبعض ان يطلق عليها ثقافة الميديا ، وثقافة التكنولوجيا ، وثقافة الوسائط المتعددة ⁽¹⁾ .
 لقد سيطرت الانترنت على كل وسائل الإعلام وتضمنتها ، وقد كان العامل التقني من العوامل الاساسية لثورة الإعلام والاتصال بجانب العامل الاقتصادي وعولمته والعامل السياسي المتمثل في الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام يقول نبيل علي بان وراء ثورة الإعلام والاتصال عوامل تقنية واقتصادية وسياسية وان العامل التقني المتمثل في التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر ، عتاده وبرمجياته ، وتكنولوجيا الاتصالات خاصة فيما يتعلق بالاقمار الصناعية وشبكات الالياف الضوئية ، لقد اندمجت هذه العناصر التكنولوجية في توليفات اتصالية عدة الى ان افرزت شبكة الانترنت التي تشكل حالياً - كما يقول علي- لكي تصبح وسيطا اعلاميا يطوي بداخله جميع وسائط الاتصال الاخرى المطبوعة والمسموعة والمرئية ، وكذلك الجماهيرية وشبه الجماهيرية والشخصية ، لقد انعكس اثر هذه التطورات التكنولوجية على جميع قنوات الإعلام ، صحافة واذاعة وتلفاز ، وانعكس ذلك -وهو الاخطر- على طبيعة العلاقات التي تربط بين منتج الرسالة الاعلامية وموزعها ومتلقيها ، لقد انكمش العالم مكانا وزمانا وسقطت الحواجز بين البعيد والقريب وكادت تكنولوجيا الواقع الخائلي أن تسقط الحاجز بين الواقعي والوهمي ، وبين الحاضر والغائب ، وبين الاتصال مع كائنات الواقع الفعلي والكائنات الرمزية التي تقطن فضاء المعلومات .

ولاشك ان محورية الإعلام والاتصال هو الذي قاد الى ان تأخذ شبكة الانترنت سلطة خاصة تتجاوز سلطات الاتصال والاعلام الاخرى، فإذا كان الإعلام سلطة رابعة فإن الانترنت اليوم تتجاوز قدراته مجموع قدرات وسلطات المسموع والمنظور .

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص344

لقد كانت سلطة الصحافة -السلطة الرابعة- باعتبارها وسيلة اعلامية من اوضح السلطات عبر الممارسات الانسانية التي عايشتها ، لقد وصلت سلطة الصحافة كما عبر عنها نابليون بونابرت الذي كانت تخيفه الصحافة بقوله -أن مقالة صحافية تساوي جيشا من 300 الف رجل ، وهؤلاء لا يراقبون الداخل ولا يخيفون الخارج افضل من دزنتين من حثالات الصحفيين-.

كذلك كان للراديو سلطة وللتلفزيون سلطة الصورة وصولا الى سلطة الحاسوب ، لقد جمعت الانترنت هذه السلطات كلها فيها مما اعطاها قدرة وسيطرة تامة وهو ما تحدث عنه احد الكتاب تحت عنوان سلطات الانترنت بعد ان استعرض السلطات الاعلامية السابقة {قد تكون الانترنت او شبكة الشبكات هي التي تساعد اليوم في ردم الهوة بين الانسان والتقنيات ، إذ خطأ بواسطتها خطى سريعة تفوق بكثير الاستطالات القديمة التي جعلت رجله وسمعه ونظره ولسانه وصوته تتمثل في العجلة والهاتف والشاشة.

وما اختراع الحاسوب الا استجابة لتقديس قدرة الانسان الذي جعله على صورته محاولا ان يجمع هذه الاستطالات الى مخ صناعي وذاكرة صناعية وشبة اعصاب صناعية زودها باطراف كهربائية وميكانيكية وعيون واذان الكترونية وعلمها الحركة والكتابة والقراءة ومنحها لغته ووضع في برامجها عصارة فكره وتجاربه ، واستأنس برفقتها في مصنعه ومتجره ومكتبه وقاعة درسه وغرف معيشتة وبهذا اصبحت ذاكرة الانسان مستودعا او وعاء وحواسه هوائيات ، ولغته اشارات ونبضاته وفكره مواد قابلة للتعليب من خلال اساليب الذكاء الاصطناعي ، وان استشرى المجاز في اسقاط الحواجز بين الانسان والآلة على الرغم من الاقرار بصعوبة ارتقاؤها الى مستواه .

يدخل شبكة الشبكات الى المستوى الذي تبدو فيه ممثلة لأقصى تجليات الاتصال الاصطناعي الذي هو في رأينا عدم الاتصال ، تساعد الانترنت في تثبيت

مركزية الإعلام فتندمج الالياف الضوئية والكابلات الارضية والبحرية واشعة الماكرويف ودوائر الاقمار الصناعية الى درجة توصل معها الى التخوف من حدوث أزمة مرور للاقمار الصناعية التي تتزاحم في ارتفاعها الثابت بالنسبة الى الارض وبصورة تهدد بتداخلات موجات ارسالها⁽¹⁾ .

إن مراجعة بسيطة لسلطة الإعلام التقليدي اليوم وفي ظل العولمة يعطينا صورة عن سلطة الانترنت التي اصبحت بديلا لكل الوسائل الاعلامية وجامعا ومضمنا لها . يقول احد الكتاب عن سلطة الإعلام التقليدي او ما يتبقى منها في ظل العولمة {إذا كان الإعلام يشكل اليوم مادة اساسية في تطوير الحياة وتنمية المجتمعات بالاتجاه الذي يؤدي الى زيادة المعارف وتوسيعها ونقلها وحل المشكلات الجوهرية لسكان العالم ، فإنه اصبح في عصر العولمة وفي ظل التقدم العلمي والتقني سلطة قوية للتأثير في الرأي العام ، وأداة خطيرة للدعاية والحرب النفسية بقصد الغزو والسيطرة وغسل العقول في عالم متغير يتميز بالقطبية الواحدة وسيطرة الاحتكارات الدولية على ميادين الحياة ، وخاصة المجال الاقتصادي والاعلامي .

أن الاتصال الدولي لم يعد يعني نقل المعلومات والاخبار ، وانما تعداه الى خلق فهم جديد للعملية الاعلامية التي تتحكم بها طرائق ومعارف ومناهج العلوم الحديثة وهو ما يفسر استثمار الغرب لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق اهداف استراتيجية يراد منها الهيمنة السياسية والفكرية ، وتفتيت الدول وشعوبها ضمانا لوجودها المستمر فكريا وسياسيا ونفسيا وثقافيا في هذه الدول ، والخطر في عالم اليوم هو ان ميدان الإعلام وتكنولوجيا الاتصال يشهد ثورة كبيرة في ادواته

⁽¹⁾ الإعلام العربي وانهايار السلطات اللغوية ص383

واساليبه ومضاميته بحيث لم يعد هناك مفهوم واضح لما يسمى -السيادة الوطنية او جغرافيا المكان .

ولم يعد العالم -قرية صغيرة- كما عبر احد علماء الاتصال في الغرب وانما اصبح العالم -غرفة صغيرة- يعيش فيها مليارات البشر تحت سلطة الكلمة والصورة ، ويتحكم فيها الاقوى والاغنى والافضل عدة ، وقد تسبب الوضع الدولي الراهن في خلق -الفجوة الاعلامية -ما بين الشمال والجنوب ، وحرم الجنوب-العالم الثالث-الكثير من الامتيازات التي تحقّقها التكنولوجيا المتطورة في مجال الإعلام والاتصال ، وجعلها في كثير من الاحيان غير قادرة على الحفاظ على استقلالها السياسي وامنها الثقافي بسبب التفوق التكنولوجي للغرب وهيمنة المؤسسات الاعلامية الدولية على سير المعلومات وتدفق الاخبار ⁽¹⁾ .

المعلومات والمعلوماتية قبل الانترنت وبعده :

لاشك ان المعرفة والمعلومات هي قوة كبيرة بيد السلطة ويبد معارضي السلطة على السواء، فإذا وظفت هذه المعلومات عبر اعلام الدولة اعطاها قدرة تأثير كبيرة على المحكومين ، وإذا وظفها المحكومون في اعلامهم عبر الانترنت وغيره فسيكون لها قوة معارضة كبيرة .

لقد تحدث الرئيس الامريكي كلنتون في عدد مارس -ابريل لسنة 1996 لمجلة فريز أفيرز قائلا : المعرفة هي اكثر من أي وقت مضى سلطة ، فالدولة التي ستزعم ثورة الإعلام هي التي ستكون قوية بين الدول ، على المدى المنظور هذه الدولة هي الولايات المتحدة ، هذه السلطة اللامادية ستمكّننا من التحكم في العلاقات الدولية بالجدب لا بالقوة ، بالتالي فلا مجال لتحمل تكاليف عسكرية جديدة .

⁽¹⁾ الاتصال الدولي والعربي ص 11-12

وقد أكد الرئيس كارتر قبله ان امريكا ليست دولة استعمارية ولا تريد اراضي اخرى ، انها تريد اقتراح غط تفكير .

وقد أكد آل جور نائب الرئيس الامريكي هذا المعنى حينما نادى بإقامة بنية اساسية معلوماتية عالمية ينعم بها سواء بسواء اغنياء العالم وفقراؤه ثم قال : دعونا نتجاوز الابدولوجيا ، لنتحرك معا صوب هدف مشترك لبناء بنية اساسية معلوماتية عالمية لمصلحة جميع الدول من اجل خدمة اقتصادنا الحر وتحسين خدمات الصحة والتعليم وحماية البيئة والديمقراطية ⁽¹⁾ .

لقد صدرت عدة دعوات من كثيرين يذهبون الى ان شبكة الانترنت وما تنقله من معلومات عبر الحدود ستكون كفيلة باسقاط النظم الدكتاتورية والاستبدادية ، وان تزايد استخدام الانترنت كوسيط اعلامي جعلها في مقدمة القوى المسيطرة في عالم العولمة الجديد ، ويظهر ذلك من خلال انها فرضت نفسها اعلاميا ، فهي بجانب كونها شبكة الشبكات فهي بالقدر ذاته -وسيط الوسائط -الاتصالية بلا منازع ، وتتجلى عظمة هذا الوسيط الاعلامي في قدرته على احتواء الوسائط الاخرى كمصادر للمحتوى بالنسبة له وفي هذا الصدد يقول نبيل علي (وبينما كانت عظمة التلفزيون في احتوائه الراديو ، تقوم عظمة الانترنت على احتوائها الصحافة والاذاعة والتلفزيون والبحث عن المعلومات ، ولا يستقيم اليوم حديث في شان الإعلام والاتصال دون تناول القضايا العديدة التي تطرحها الانترنت كوسيط اعلامي).

أن مراجعة دور المعلومات في تغيير المجتمعات قبل ظهور الانترنت يعطينا صورة اوضح عن دورها بعد ثورة المعلومات والمعلوماتية . فمن البديهي القول ان المعلومات تغير كثيرا في المجتمعات والدول الى حد يمكن معه القول انها تعيد صياغتها ، فقد أدت الوفرة الهائلة في المعلومات وانتاجها واستهلاكها وسهولة الاتصالات الى تداخل المجتمعات وزيادة تأثيرها على بعضها البعض ، وتجري الآن

⁽¹⁾ الثقافة العربية وعصر المعلومات ص24

دراسات حول التصويت الإلكتروني ومسح الرأي العام عبر الانترنت ، فإذا اضيف الى ذلك عمليات الحوار والاتصال عبر الانترنت وشبكات الاتصال فإن الديمقراطية في العالم تدخل في مرحلة جديدة قائمة على الانتشار ومزيد من الرسوخ والتغلغل في حياة الناس وقراراتهم .

في عام 1981 عين في الحكومة البريطانية وزير لتقنية المعلومات وفي ذلك العام قال اللورد دنيون الرئيس السابق للمجلس الاستشاري للمعلومات العلمية -ان لثورة المعلومات نتائج في مجال العمل والحياة تقدم فرصا افضل وتهددنا بعواقب وخيمة اذا اخطأنا الاختيار .

في تأثير المعلومات في المجتمع كتب مايكل هيل ⁽¹⁾ كتابا جاء فيه بان المعلومات خليط من المواد الخام التي يمكن تحويلها الى منتجات جديدة تماما كما يحول الحديد والقطن الخام الى منتجات جديدة ، وسوف تجعل المعلومات البعض اكثر ثراء ، وتحسن الحياة بالنسبة لكثيرين كما انها سوف تزيد من مشكلات الكثيرين وتجعل البعض افقر حالا .

وفي إشارة إلى النزاعات الصناعية كتب الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان : لقد كانت واحدة من حالات سوء التقدير التي وقع فيها عددا عديدا من المتعلمين تتلخص في انهم تصوروا ان مجرد تخيل المشكلة والوصول الى استنتاجات يحل المشكلة ، أن المشكلات التي سوف يقودنا اليها محتوى نظم المعلومات تحتاج الى البحث وتقديم النتائج كمعلومات يمكن ان نستعملها ويستعملها السياسيون والعاملون في حقل التعليم وكل انواع المهنيين لابتداع الحلول المناسبة وتنفيذها .

يقول المؤلف : أن المعلومات فئة من المفاهيم تستوعبها عقولنا ونسجلها عن وعي ومن شأنها تعديل حالتنا المعرفية ، وعندما نتلقى المعلومات فإنها قد تكون تكرارا او تأكيدا لمعلومات لدينا بالفعل ، كما يمكن ان تكون أضافة على ما نعرفه

⁽¹⁾ اثر المعلومات في المجتمع - مايكل هيل - نشر مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية -عرض ابراهيم غرايبة على الانترنت في موقع الجزيرة نت

بالفعل عن احد الموضوعات بالاضافة الى إنها يمكن ان تكون تصحيحا او تعديلا لمعرفتنا القائمة بالفعل عن احد الموضوعات او فتحا لمجال معرفة جديدة.

ويفرق المؤلف بين المعرفة والمعلومة وانهما ليسا مترادفتين ، إذ ان المعرفة في جوهرها أمر شخصي ومن عناصرها الاساسية الفهم والعلاقة بالقيم ، وهي تتكون وتزداد بالفكر وباكتساب المعلومات وباعمال العقل لتقييم نوعية هذه المعلومات الجديدة واستخدامها وعواقبها على ضوء المعرفة الموجودة لدى المرء.

ويتعرض المؤلف الى اخلاقيات المعرفة فيؤكد انه بالنسبة الى المجتمع البشري تعتبر مراجعة المبادئ الاخلاقية مرارا وتكرارا أمرا مهما ، فالمعلومات واستخدامه موضوعات مهمة كمبحث مستقل من زاوية الباخلاقيات لجوانب أخرى من الحياة ، اذ تترتب عليها حقوق ومسؤوليات كثيرة وقضايا اجتماعية واقتصادية تتمثل في حق السعي لتحصيل المعلومات وحق الدراسة والقيام بالبحث وحق المعرفة وحرية المعلومات وحرية الإعلام وحق تلقي المعلومات وحدود الرقابة وحق توصيل المعلومات للغير والواجبات والمسؤوليات واخلاقيات المهنة وحق المساواة والفجوة بين ثراء المعلومات وضعفها، والحق في عدم البوح بالمعلومات ، والحق في الخصوصية وحماية البيانات وحقوق الملكية وحقوق التأليف والطبع .

وبالنسبة للنشر الالكتروني فقد اشار المؤلف الى إنه قد ادى الى ظهور عدد من المشكلات الاضافية التي يتم حلها بالتدريج ، فهناك نوعان من البيانات فاذا حكم على قاعدة البيانات بانها ابداع فكري سوف تتمتع بمقتضى قانون الاتحاد الاوربي واتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية الخاصة بحقوق النشر بالحماية العادية كعمل ادبي ، أما اذا كانت قاعدة البيانات مجرد تجميع لكنه انطوى ابتداعه على بذل مجهود كبير في الحصول على المحتويات وفحصها وترتيبها فانها تعطي حماية لمدة 15 عاما من تاريخ ابتداعها ضد اخذ مقتطفات منها .

أما عن علاقة المعلومات بالسياسة والحكم فيرى المؤلف ان هناك اربعة مجالات رئيسية مشتركة بين الحكومة والمعلومات وهي الامن والتشريع والادارة

وخدمة المواطنين والجمهور وتوعيتهم وتبادل المعلومات وبثها عبر الاقطار لاغراض الإعلام والتجارة او في جهات واغراض قانونية مشروعة ، لكن الحكومات اليوم في عصر المعرفة تطور ادارة المعلومات لتقديم وتطوير خدمات التعليم والصحة والضمان والتوظيف وانجاز المعاملات .

وقد اوضحت الحكومة البريطانية عام 1994 أن دورها في تسهيل الاتصالات وتطويرها يقع في تأسيس الاطار التنظيمي وتشجيع المنافسة ودعم البحوث وتحديد التأثير على الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والرقابة على المواصفات والخدمات وتجري الحكومات الغربية اليوم ربطا للمكتبات والمدارس والجامعات والمؤسسات في شبكات تسهل تبادل الخدمات والمعلومات وتقلل التكرار والازدواجية .

لقد كانت هذه المعطيات للمعلومات قبل استخدام ثورة تكنولوجيا الاتصال والانترنت ، بما يعنيه من سعة كبيرة للمعلومات والمعلوماتية .

أن هناك من تحدث عن السمات المركزية التي لا بد من استحضارها لفهم التحولات العميقة التي يعيشها قطاع الإعلام والمعلومات والاتصال منذ ثلاثة او اربع عقود من الزمن حيث يقول فيها⁽¹⁾ :

السمة الاولى: وتتمثل في غزو المعلومات بكل ضروب حياة الافراد والجماعات وبروز صناعة المعلومات باعتبارها المحرك القوي الجديد للاقتصاديات والمجتمعات فجعل الاقتصاديات والمجتمعات المعاصرة حتى تلك التي كانت منظومتها الفكرية تعتبر المعلومات نشاطا غير منتج قد غيرت من نظرتها للامور ، وإلا فما معنى تخصيص كل من فدرالية روسيا والصين لملايين الدولارات لتجديد وبناء قاعدة اعلامية واتصالية في افق القرن الحادي والعشرين ، قرن العلم والمعرفة واقتصاد الإعلام كما يقال ، وهناك فضلا عن هذا مجموعة معطيات احصائية تبين انفجار صناعة الإعلام والاتصال والمعلومات وغزوها لمجمل حياة الافراد والجماعات .

⁽¹⁾ في الثورة الاعلامية والمعلوماتية المعاصرة يحيى اليحياوي - عن الانترنت

المعطى الاول : ومفاده ان سوق صناعة الإعلام والاتصال -الكترونيات جاهزة ، معلومات ، اتصالات ، وسائل اعلام وترفيه ،-ستبلغ نهاية هذا القرن -القرن العشرون- حوالي 15000 مليار فرنك فرنسي ،أي ما يناهز 10% الى 12% من الاقتصاد العالمي 2900 منها للاتصالات 1500 للسمعي -البصري ، و2600 للمعلومات ، وتفيد الاحصائيات الى جانب هذا ان هناك حوالي مليار و260 مليون جهاز تلفاز في العالم ، وهناك حوالي 700 مليون مشترك في الهاتف 80 منها بالهاتف الخليوي ، وهناك 200 مليون حاسوب شخصي 30 منها مرتبطة بشبكة الانترنت ، وسيكون نهاية هذا القرن حوالي 650 مليون الى مليار مستخدم بشبكة الانترنت يتصفحون مئات الالوف من مواقع الويب او ما يسمى شبكة العنكبوت .

المعطى الثاني: وفحواه انه اذا كان المواطن الامريكي مثلا قد خصص سنة 1980 حوالي 20% من ميزانيته للمأكل و10% للاعلام والاتصال -تلفزة ، هاتف ... الخ ، فإن هذه النسبة قد نزلت بعد 15 سنة من 20% الى 16% ، وارتفعت الى 13% عوض الـ 10% .

المعطى الثالث : المبين لتسارع هذه التحولات يرتبط اساسا بانفجار المعارف إذ يقدر العلماء ان مجموع المعارف ابتداء من السنة الميلادية الصفر قد تضاعف أول مرة سنة 1750 ثم سنة 1900 ثم سنة 1960 ليأخذ هذا التزايد بعد هذه السنة منحاً أسياً غير مسبوق في تاريخ البشرية ... ومعنى هذا ان العالم قد انتج من المعلومات خلال ثلاثة عقود اخيرة ما لم ينتجه طيلة 5000 سنة الماضية ، ومعناه أيضاً أن قارئاً قادراً على قراءة 1000 كلمة في الدقيقة لمدة ثماني ساعات يومياً يحتاج الى شهر ونصف لقراءة انتاج يوم واحد في الوقت الذي يجد نفسه قد تأخر خمس سنوات ونصف عن مواكبة انتاج المعلومات .

السمة الثانية: وتكمن في تزايد المعلومات في تكوين السلع والخدمات لدرجة اصبحت معها المعلومات تكلفة الانتاج الاولى مقارنة باليد العاملة مثلاً او المواد الاولية ، مثالان اثنان يدلان على ذلك .

المثال الاول :

كل عشر سنوات تنخفض تكاليف الحواسيب بنسبة 50% مع احتفاظها بنفس القوة -قانون جويس- وكل ثمانية عشر شهرا تتضاعف قوة هذه الحواسيب بالسعر القار ، بمعنى أن ما كان يكلف خمسة ملايين دولار في المعلومات ، لم يعد يكلف اليوم أكثر من 5000 او 500 او 50 وهكذا ، ومعناه أيضا ان البرمجيات اصبحت مهمة مقارنة بالاجهزة والخدمات واللوجستيات ، والبرامج أهم من المواد الأولية ، ومعناه كذلك انه في اليابان مثلا من اجل انتاج نفس الكمية من السلع انخفضت مساهمة المواد الأولية بنسبة 60% ما بين عامي 1973 و1984 ومعناه فضلا عن ذلك ان ما كنا نحتاجه من مواد اولية لانتاج سلعة معينة قد انخفض بنسبة 60% خلال عشر سنوات لانتاج نفس السلعة .

المثال الثاني :

قرص محوري-س د روم- بإمكانه احتواء حوالي 250000 صفحة نص او في ميدان الاتصالات زوج من كوابل الالياف البصرية رقيق رقة الشعيرة بإمكانه ان يمرر عدد مكالمات هاتفية يوازي ما يمكنه اطلاق الكوابل النحاسية ، على ان هذه الالياف تنتج في المختبرات بواسطة الرمال ، ولا غرض للشركات المنتجة لها في البحث عن اسواق النحاس مثلا او غيرها ، ومعنى هذا ان هناك توجهها باتجاه لامادية الاقتصاديات وزيادة الاعتماد على المادة الرمادية في انتاج السلع والخدمات .

السمة الثالثة: وتتمثل اساسا في ازدياد قيمة وحجم البحث والتطوير ضمن هذه الصناعات والخدمات المعلوماتية ، فعلى الرغم من شكاوى التقشف المتزايدة بالدول الصناعية الكبرى فان المنافسة لم تعد تتكسر بالاسواق ،-وان كان ذلك صحيحا في مظهراتها -قدر ما اصبحت تتم في المختبرات ومراكز التطوير والتجديد ، فعلى الرغم من ان مشروعا -من اصل عشرة مشاريع هي التي تخرج من مختبرات البحث والتطوير بقطاع الاتصالات فإن هذا الأخير لا

يتوانى في تخصيص من 4% إلى 5% من مبيعاته لميزانيات البحث والتطوير والتجديد وهذا ما يفسر الى حد بعيد سياسات التحالفات الاستراتيجية والضم بين كبار قطاع الإعلام والاتصال والمعلومات بوجه خاص .

السمة الرابعة: وتكمن في الطابع الشبكي الذي يميز القطاعات الثلاثة التي تكون قطاع الإعلام والاتصال-السمعي-البصري-المعلومات-والقيمة المضافة التي تعطيها الشبكة لهذه القطاعات، إذ في عقلانية تصميم وطريقة تسيير وأنماط توظيف هذه الشبكات تكمن مصادر القيمة المضافة لا في وجود هذه الشبكات في انغلاقها او استقلاليتها، القيمة المضافة تأتي من الترابطات التي تميز الشبكات، فعبّر تدخل المعلومات بالاتصالات توفر هذه الأخيرة خدمات جديدة وعبر اعتماد البرامج المتعددة الاقطاب يصبح بالامكان الزيادة في اقتصاديات السلم وهكذا .

السمة الخامسة : يمكن ملامستها عبر زيادة نسبة اليد العاملة النشيطة بقطاعي الإعلام والاتصال ضمن السكان النشيطين الاجماليين -تقدر الدراسات ان نسبة المشتغلين بقطاع الاعمال والاتصال سنة 2000 ستتجاوز الـ 65% مقابل 50% الى 55% حاليا سنة 1998-مقابل 2% فقط للزراعة والصناعات الاستخراجية و22% للصناعات التحويلية و10% لخدمات أخرى، هذه السمة تدل بعمق لا عن طبيعة الاقتصاديات الحالية فحسب بل ايضا عن طبيعة اقتصاديات القرن المقبل -الحادي والعشرين-، وايضا عن طبيعة التكوين والاستثمار فضلا عن ابرازها ملامح البطالة القادمة .

السمة السادسة: وتتمثل في مدى تأثير هذه التحولات الاعلامية والمعلوماتية والاتصالية على انماط التنظيمات والتسييرات والتوظيفات المكرسة طيلة عهود ما قبل عصر المعلومات، فهناك الانتقال من الانماط الهرمية السائدة في التنظيم الى سيادة اللامركزية وسيادة تعدد مراكز اتخاذ القرار مع زيادة قيمة العمل الواحد التشاركي، ثم هناك الانتقال من نظم الرقابة والضبط المركزية الى

انماط رقابة ذاتية تكون المسؤولية فيها من نصيب الجماعة مع سيادة قيمة النجاح لدى الجميع ، وهناك اعتماد قيم المرونة والحركة عوض الاعتماد على النظم الجامدة والهياكل الثابتة والمستقرة ، وهناك أخيرا اعتماد المعلومات كمصدر استراتيجي في العملية الانتاجية عوض اعتبارها بيانات وصفية جامدة وبيانات تاريخية محددة الاهداف محصورة في الزمن .

هذه هي السمات الكبرى التي نلاحظها مميّزة لعصر التحولات الاعلامية الجارية خارجها حتى وأن كانت في تسارع يصعب الامساك بميكانيزماتها وأبعادها.

الانترنت وشيء من السياسة :

ليست السياسة غريبة على الانترنت ومعلوماتها ، فقد كانت فكرتها الاولى تستند الى توظيف عسكري اساسا ، وهو قوة العنف السياسي ، فما يقال عن نشأة فكرة وجود شبكة الانترنت أنه⁽¹⁾ في عام 1960 قدمت الحكومة الامريكية الى شركة راندو كوربوريشن طلبا يتعلق ببناء وانشاء نظام اتصال متطور من شأنه أن يقوم بضمان ربط القواعد العسكرية عبر العالم فيما بينها وقت السلم ، وايضا في حالة هجوم نووي تشنه قوة معادية ، في هذا النظام تقوم مجموعة الكيوترات بالاتصال ببعضها بواسطة لغة مشتركة تسمى TCP-IP.

ثم بدا علماء من جامعة كاليفورنيا في اكتوبر عام 1969 تجربة علمية هدفها ربط جهاز كمبيوتر في مدينة لوس انجلس بكمبيوتر آخر في مدينة منلو بارك بخط هاتفي بحيث يستطيع الجهازان العمل معا في شكل نظام اتصال مغلق ، وبدءاً من عام 1972 تم التفكير في تمويل مشروع جديد من اجل ربط مصالح وزارة الدفاع مع المتعاملين معه وحوالي عشرين جامعة تعمل على ابحاث ممولة من نفس الوزارة واطلق على هذا المشروع أسم أربا.

(1) الصحافة الالكترونية العربية - الواقع والآفاق د اجقو علي

ولم يعد استخدام شبكة اربانيت مقتصرًا على مصالح البنتاغون بل استخدمت من قبل الجامعات الأمريكية بكثافة إلى حد أنها بدأت تعاني من ازدحام يفوق طاقتها ، وصار من الضروري إنشاء شبكة جديدة ، لهذا ظهرت شبكة جديدة في عام 1983 سميت باسم ميل نت لتخدم المواقع العسكرية فقط ، وأصبحت بذلك شبكة اربانت تتولى امر الاتصالات غير العسكرية مع بقائها موصولة مع ميل نت من خلال برنامج اسمه بروتوكول انترنت الذي أصبح فيما بعد المعيار الاساسي في شبكات الانترنت .

وبعد ظهور نظام التشغيل المسمى يونيكس الذي اشتمل على البرمجيات اللازمة للاتصال مع الشبكة وانتشار استخدامه في أجهزة المستخدمين أصبحت الشبكة مرة أخرى تعاني من الحمل الزائد ، مما أدى إلى تحويل شبكة اربانت في عام 1984 إلى مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية التي قامت بدورها وبالتحديد في عام 1968 بعمل شبكة أخرى اسمتها أنسف نت وقد عملت هذه الشبكة لغاية عام 1990 الذي شهد فصل شبكة اربانت عن الخدمة مع بقاء شبكة انسف نت جزءًا مركزيًا من شبكة الانترنت .

إذن فأساس فكرة الانترنت كشبكة كانت لأهداف عسكرية ثم تحولت إلى أبحاث علمية لخدمة الأهداف العسكرية ثم هي شبكة معلومات دولية لكل شيء عنوانا للعلمة في هذا العصر ، عولمة الإعلام والاقتصاد والسياسة فكيف نفهم شيء من وظائفها السياسية؟

في تساؤلات تاصيلية يطرح الدكتور نبيل علي في مقدمة كتابه عن الثقافة العربية وعصر المعلومات بعض هذه العلاقة بين السياسة والانترنت فهو يتساءل (ما كل هذا الضجيج حول الانترنت وطريق المعلومات الفائقة السرعة INFORMATION SUPER HIWAY ، وكيف أصبحت هذه الأمور ذات الطابع الفني قاسما مشتركا في سياسات الحكومات وبرامج الأحزاب السياسية من الحزب

الديمقراطي الأمريكي الى حزب العمال البريطاني ، من حكومة سنغافورة الى حكومة ساحل العاج⁽¹⁾ .

ويضيف -هل يقصد آل جور نائب الرئيس الأمريكي وصاحب مصطلح طريق المعلومات الفائقة السرعة ان يكون هذا الطريق الجديد بمنزلة النظر العصري لسلفه طريق السيارات السريع ؟ وكما كان السلف هو شريان نقل -بضاعة -الصناعات الأمريكية التقليدية محليا فسيكون اللاحق هو شريان نقل -بضاعة -صناعة الثقافة الأمريكية عالميا...وهل لنا -استطرادا لما سبق -ان نعي حرص آل جور على ان ينقل طموحه المحلي خارج حدود بلاده حيث نادى اخيرا بإقامة بنية اساسية معلوماتية عالمية ينعم بها سواء بسواء اغنياء عالمنا وفقراءه ولنسترق السمع الى تلك الصيحة السامية النبيلة التي تواترت مثيلاتها منذ ظهور الكمبيوتر، يقول آل جور (دعونا نتجاوز الايدلوجيا لنتحرك معا صوب هدف مشترك لبناء بنية اساسية معلوماتية عالمية لمصلحة جميع الدول من اجل خدمة اقتصادنا الحر ، ولتحسين خدمات الصحة والتعليم وحماية البيئة والديمقراطية = وكم كان فطنا جون ستراتون عندما لفت نظرنا إلى -سندويتش- آل جور الوارد أعلاه حينما وضع احلام التنمية البشرية من صحة وتعليم وحماية بيئة بين شطري هذا السندويتش ونعني بهما -الاقتصاد الحر والديمقراطية- مسفرا بذلك عن ايدلوجيا النموذج الرأسمالي الذي يسعى القطب الأمريكي لتعميمه من خلال مخطط للعوامة ، ويالك من- شاطر -يا آل جور وياله من -شاطر ومشطور-، ولا يكتمل المخطط العولمي الا بدعم من المنظمات العالمية لاضفاء لمسة الشرعية على ممارسات العوامة الأمريكية ، وها هو الاتحاد العالمي للاتصالات -آي تي يو- يلبي النداء ويعلن عن استراتيجيته لاقامة هذه البنية التحتية المعلوماتية العالمية في التوجهات الخمسة التالية :

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص23

- تنمية من خلال الاستثمارات الخاصة .
 - منافسة وفقا لقوانين السوق .
 - قواعد وتنظيمات مرنة لتسهيل عمل مؤسسات الاتصالات وتنظيم المنافسة بينهم .
 - لا تفرقة في حق النفاذ الى شبكات الاتصال .
 - التوجه العالمي لخدمة الاتصالات .
- وكما هو يسير الاتحاد العالمي للاتصالات على الدرب نفسه في تأكيده الصريح على قوانين السوق الحرة ، وذلك في شأن بنية تحتية حيوية أصبحت من المقومات الاساسية لتنمية شعوب العالم ، ويكفي هذا دليلا على أن المنظمات الدولية ستستخدم سلاحا في يد القوي لفرض سيطرته وتأمين مصالحه في إطار تلك الظاهرة المسماة بـ- العولمة- التي تجوب جميع الديار تحيطها وصيغتها: الشركات المتعدية الجنسية على جانب والمنظمات الدولية على الجانب الآخر .
- ويتكرر تساؤل الدكتور نبيل علي بشكل اوضح عن الانترنت كآلية سياسية حيث يقول : هل لنا ان نصغي -بالتالي- الى ما يردده كثيرون من ان شبكة الانترنت وما تنقله من معلومات عبر الحدود ستكون كقيلة باسقاط النظم الدكتاتورية والاستبدادية هل آن لحلم البشرية أن يتحقق؟ أم أن هذه النظم - كعهدنا بها - ستكون سبابة الى استخدام سلاح الانترنت لغرض الانصياع والانضباط على جماهيرها المقهورة⁽¹⁾ .
- وهو يتوقع في المجال العربي وفي اطار العولمة عبر وسائل الاتصال والانترنت خاصة ان يحدث ما يلي :
- ستتقلص فرص العمل بفعل العولمة امام اجيالنا سواء كانوا كبارا او صغارا ، وسيزداد نزيف عقولنا عن بعد عبر الانترنت وهو ما يحدث حاليا بمعدلات متزايدة خاصة بالنسبة الى مهندسي الكمبيوتر ونظم المعلومات .

(1) ن م ص 24

-ستخترق اسرائيل سوقنا الثقافية مستغلة في ذلك اساليب التجارة الالكترونية عبر الانترنت وما اكثر اساليبها الملتوية.

-ستتمادى اسرائيل في تشويه صورة ثقافتنا العربية والاسلامية على الانترنت مستغلة في ذلك تفوقها الحالي في تكنولوجيا المعلومات وشبكة تحالفاتها مع المراكز الاكاديمية والتنظيمات الثقافية والدينية عبر العالم⁽¹⁾.

-أن الوجه السياسى الواضح للانترنت جاء بعبارة واضحة وصفية في تقرير -صيانة المحتوى المعلوماتي - تجربة موقع الجزيرة نت حيث جاءت الصياغة الوصفية التالية تحت عنوان الوجه السياسى للانترنت ، ان وجود الانترنت من عدمه ومدى القيود المفروضة على استخدامه اصبح احد سمات التطور والتحرر الديمقراطى الذى يميز دولة ما عن أخرى ، ولعل هذا الوجه السياسى لهذه الوسيلة المعلوماتية ذات الطبيعة غير المقيدة بصورة عامة والتي لم يقتصر استخدامها على الدول الغربية المتقدمة فقط وانما امتد ليشمل دول العالم الثالث او ما يطلقون عليه الدول النامية بما فيها الدول العربية التى جاءت هذه الوسيلة لتمثل متنفسا آخر لشرائح عريضة من فئات مجتمعاتها بنت عليها مواقع عدة تعبر عن شخصياتها وتوجهاتها وآرائها في شتى المجالات ، وقد لاحظنا كيف ان بعض الدول العربية التى توصف نظمها بالدكتاتورية تحرص بشدة على عدم توفير هذه الوسيلة لمواطنيها وان وفرتها فانها تقيدها وتفلترها بما يخدم مصالحها ويقمع معارضيه ويحجب مواقعهم .

على أن هناك من الباحثين من يؤصل مسألة ارتباط السياسة كأيدلوجيا بوسائل الاتصال وحيثياتها ، حيث يقول يحيى اليحياوي تحت عنوان -في ايدلوجيا الاتصال ما يلي (كلما كان هناك اتصال فثمة حتما ايدلوجيا إذا لم تكن جلية واضحة فضمنية مبطنة بالقطع ، فالاتصال -تقنيات ، مضامين-لا

⁽¹⁾ صيانة المحتوى المعلوماتي اعداد محمد السيد محمود ص3

يستنبت في بيئة جرداء او في فضاء عقيم، بقدر ماهو افراز لسياق ثقافي واجتماعي منبث بالضرورة في شكله كمكافئ الجوهر على تمثّل محدد للذات وتصور معين للكون، واذا كان من المسلم به في تاريخ تقنيات الاتصال تحديداً، ان الاداة تبقى في الغالب الاعم والى حد بعيد براء من الاستخدام الذي يترتب على استعمالها فانه من الثابت ايضا وفق ما تقدمه سوسيو لوجيا الاتصال انها تبقى لدى وضعها على المحك حمولة رمزية تبني ما نسميه في هذا النص -ايدلوجيا الاتصال.

والايدلوجيا التي نقصدها في هذا المقام ليست فقط لصيقة بالاتصال ملازمة له على مستوى المضامين، مضامين الرسالة التي تطبع علاقة الباث بالمتلقي، بل هي كامنة ايضا في البعد-الادواتي- الذي يطبع هذه العلاقة ويؤسس لمرتكزاتها الاساسية⁽¹⁾.

أن الاستاذ يحي يؤمن بان الاتصال ايدلوجيا محكومة بالايدلوجيا الليبرالية التي تسودها وتغمرها بمعطياتها ويؤكد هذه الحقيقة في اضافته لما تقدم قوله: (ليس ثمة شك على ما نرى في اننا حقا بإزاء طغيان للاتصال، تقنيات وبرامج، ادوات ومضامين بنى تحتية ومعارف، واننا قطعاً في هذا الطغيان بإزاء ايدلوجيا تتغيا -تبغي- توحيد الافراد والجماعات ونفي التباين ضمنهم جملة وتفصيلاً، واننا عن كل هذا وذاك بإزاء توجه لليبرالية الجديدة نحو فرض نموذج موحد في الثقافة والفكر يعتبر الاتصال حالاً واستقبلاً اداتها ووسيلتها، إذ بقدر ما تدغم الايدلوجيا الليبرالية ايدلوجيا الاتصال وتحولها الى عنصر من عناصر تكريسها، بقدر ما تدمج هذه العناصر بغرض تجديدها وتجديد ينابيع التأقلم في صلبها ..

وبالتالي فليس ايدلوجيا الاتصال الا رافداً من روافد الايدلوجيات السائدة وفي مقدمتها الايدلوجيا الليبرالية .

(1) التكنولوجيا والاعلام والديمقراطية يحي اليحيوي ص39

إذا لم يكن الامر كذلك فبم نفسر اخضاع ادوات الاتصال والمضامين الممررة عبرها لمؤسسات ترفع السوق والليبرالية الى مرتبة القداسة كما هو حال منظمة التجارة العالمية مثلا ناهيك بالعديد من المنظمات الناسجة على منواله .

أن الاستاذ يحياوي يتفق في هذا مع الدكتور نبيل علي في توظيفات ادوات الاتصال لصالح الليبرالية والديمقراطية ، وخاصة في التطبيق العملي لها ، وهذا ما أكده اليحياوي في ممارسة تطبيقية حقيقية هي احداث سبتمبر حيث كتب تحت عنوان -أي نظام اعلامي عالمي بعد 11 سبتمبر يقول (لوكان لنا ان نسلم جدلا بعزم الولايات المتحدة على اقامة نظام عالمي جديد او احياء منظومته المتراجعة منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ، لسلمنا دونها اجتهاد كبير بامكانية قيام نظام اعلامي عالمي يكون له بمثابة الركيزة والوعاء له ، والواقع انه لو كانت النية قائمة لدى الولايات المتحدة -وهي قائمة بالتأكيد منذ ما تعرضت له هيبته وكبرياؤها من تجريح يوم الحادي عشر من سبتمبر- لو كانت النية قائمة لديها على اقامة نظام عالمي جديد ،فانه لن يهد السبيل الى ذلك الا اعتماد نظام اعلامي يرسى لها البنية التحتية الضرورية ويؤثث لها الهيكل والشكل) ، ويضيف بعد استطراد لما فعلته الولايات المتحدة ضد فكرة المجتمع العالمي فيقول -لن يبقى لمواصفات المجتمع الاعلامي العالمي هذا من كبير اثر بعد ما تعرضت له امريكا من أحداث وما استتبع ذلك من ممارسات :

فالقنوات التلفزيونية -الفضائية منها والارضية -لم تعرض-ولن تعرض بعد هذا التاريخ من اخبار وتحليلات الا ما ارادتها الادارة الامريكية وارترضته وبالتالي فارتهان الحرية الاعلامية في جانب المؤسسة العسكرية والتضييق على الحق في الإخبار الحر والمستقل أصبحت القاعدة والسمة المركزية في السلوك الرسمي الأمريكي لا الإستثناء ، ناهيك عن الرقابة الذاتية التي لا تعدو في نهاية المطاف كونها استسلاما من طرف المؤسسة الاعلامية.

والبريد الالكتروني ، المواقع على شبكة الانترنت كما المكالمات الهاتفية والمواقع
المموسطة اعلاميا ، اصبحت هدف مؤسسات الاستخبارات والتحقيقات والامن العسكري
، تماما كما اخترقت حقوق الافراد والجماعات في التعبير الحر عن الصحافة المكتوبة
والتفكير المستقل داخل المنظمات والمؤسسات الاعلامية .

نحن إذن -يقول اليحياوي- بإزاء تنكر صارخ من جانب الادارة الامريكية ومن
جانب غيرها في باقي الدول الغربية لمبادئ لم تتجرأ الادارة ولا تلك الدول يوما على
المساس بها او الطعن في استلايتها .

وحينما يعالج يحيوي مسألة الارهاب التي رهنت الإعلام كله لديها بما فيه
الانترنت ، ينطلق من مقدمة العلاقة بين السياسة والاعلام يقول فيها (لم يكن رجال
السياسة يوما راضين الا فيما ندر عن الإعلام ولا عن ممارسيه فهم يحتاطون منه أيما
احتياط حينما يكون قويا وذا سلطة وجاه ، وهم يستبيحونه ايما استباحة عندما يصبح
مكمن ضعف وهوان ، وهم بين الامرين يدهنون درءا لجبروته او يحتاطون تجاهه
خشية قيامه من هوانه.. بعد ذلك يبحث موقع الانترنت في سياسة الارهاب المستخدمة
ضد الإعلام عموما حيث يقول عنها -لا خيار للمنظومة الاعلامية .

في ذلك فهي بصحافتها المكتوبة والمسموعة والمرئية ، وبشبكاتها لتبادل المعلومات
أي الانترنت مجبرة لا مخررة على الامتثال لرهانات تتجاوزها وتتجاوز الفاعلين فيها -المتطلعين
الى الاستقلالية بالاساس -ولا فلا مناص من سقوطها في محظورات أخفها جنائي النتائج
والتبعات ...لم تتخلف اعلى ادوات تكنولوجيا المعلومات -اعني شبكة الانترنت- عن تغطية
الحادث بالكلمة والصورة والصوت حتى ليخال للمرء وهو يبحر في تقديماتها انها لا تزال
تحتفظ بهامش الحرية والتحرر الذي طبعها منذ ولوجها الميدان العام اوائل ثمانينات القرن
الماضي .. ليس من المؤكد ان الشبكة قد استطاعت النأي بنقاوتها عن صراعات السياسة
والايدلوجيا ، ولا عن ممارسات الحرب السيمائية التي اعلنتها الادارة الامريكية

والتقطتها مواقع الشبكة بعدما -موسطت- لها بامتياز كبريات الصحف والمجلات والقنوات الاذاعية والتلفزيونية ، فهي شأنها في ذلك شأن باقي وسائل الإعلام ، قد سقطت بدورها في تغليب البعد الاتصالي -بما هو نقطة التقاء فضاءي التقنية والكلمة ، على البعد الاعلامي باعتباره أداة إخبار وتبليغ محايدة مكرسة بامتياز ما يسميه اغاسيو رامونجي بـ طغيان الاتصال .

وشبكة الانترنت كسواها من وسائل الإعلام الاخرى ، اضحت رهينة بيد الاستخبارات ومصالح الامن ومكاتب التحقيقات تشوش على مواقعها ، تغلق شركاتها دون استئذان قضائي تفتح صناديق بريدها دونها اذن او تبرير شرعي وتطارد الصفحات المصنفة مشبوهة دونها تحديد لطبيعة الاشتباه هذه .. وهكذا ان شبكة الانترنت كما سواها من وسائل الإعلام -اصبحت من هنا والى حد بعيد فضاء لتنسيق السياسات الاستخبارية والامن ما دامت مادتها أي المعلومات هي نفسها التي يحتكم اليها مديرو الاستعلامات حتى وان كانت المادة اياها مجرد اشاعات متداولة او تبدو في شكلها غير ذات اهمية .

ثم أن شبكة الانترنت اصبحت وكرا لاحجام ضخمة من المعطيات والمعطيات المضادة من المستحيل هيكلتها او ترتيبها او تبيان جانب الحقيقة فيها من الخطأ وهي بذلك انما تكرر المبدأ القائل ان تكرار المعطى الى مالانهاية سيجعل منه حقيقة حتى وان كان مجرد إشاعة أطلقها صحفيون لم يعد بإمكانهم المراهنة على تحقيق السبق او بلوغ الريادة في الاداء إذ الكل معتم عليه الكل ضد الكل مع الكل في الخفاء اكثر من العلن).

لاشك ان هذا الاتفاق على ان الانترنت شبكة يمكن استخدامها -وهي تستعمل حقا في ترويج أي سياسة تتبناها جهة معينة وتضع لها مواقع على الشبكة ومن هنا فان مساهمة الانترنت في النضال السياسي يمكن ان يكون مساويا لمحاولات التحكم بهذه الشبكة من قبل المحتكرين الكبار والشركات المتعدية الجنسية اضافة

إلى الحكومات ، على ان ما تتيحه هذه الشبكة للنضال السياسي والشعبي يمكن ادراجه فيما يلي :

1- تسهيل سرعة الاستجابة للاحداث الساسية والرد السريع على التحديات في سرعة قياسية ، فلم يعد الأمر يحتاج الى سيارات تحمل ابواقا وتجول في المدن لدعوة الناس الى مسيرة ، او انفاق مبالغ طائلة لترويج حدث سياسي في وسائل الإعلام التجارية ، بل اصبح الأمر مجرد تحرير رسالة تعبئة واستنفار وارسالها الى العناوين الالكترونية لآلاف الناس في لحظة واحدة او نشرها على مواقع معينة في الشبكة الالكترونية ليطلع عليها الآلاف فيستجيبون للنداء.

2- تشويش الحكومات القمعية وخلخلة استراتيجيتها من خلال الحشد المتوازي للمتعدد الرؤوس والمنايع ، بحيث لا تستطيع القوى القمعية ان تحدد هدفها بدقة ، او تصوغ تكتيكا فعالا للقضاء عليه ، بل لا تستطيع ان تحدد التشويش الفكري والاستراتيجي في أذهان القوى القمعية يشل حركتها ويقضي على فاعلية ردها ، ويختلف الامر لو كان واضحا للسلطة ان وراء الاحتجاجات حزبا او منظمة أو حركة مخصصة ، يسهل حشرها في زاوية ضيقة .

3- تغير مفهوم التظاهر والاحتجاج بعد وجود الانترنت ، فلم يعد بالضرورة ذلك الحشد البشري المادي المثير للصخب ، المؤدي الى الشغب وربما الى التخريب والقتل وانما اصبحت امواج الرسائل الاحتجاجية او التأييدية التي ترد عبر الانترنت تعوض الاحتشاد المادي في مكان واحد اذ رأى اهل القضية ان يتفادوا المواجهة المباشرة مع القوى القمعية او اجتناب الآثار السلبية والثلثن الباهظ للاحتشاد المادي ، وقد برهنت العرائض الالكترونية التي يوقعها الآلاف او ملايين الناس على انها اداة سياسية فعالة تغني احيانا عن المظاهرات الحاشدة .

4- حول الانترنت تظاهرات الاحتجاج والتأييد من نشاط محلي الى ظاهرة عالمية حيث تتوارد الرسائل من جميع انحاء العالم لتأييد موقف سياسي معين او لاحتجاج على آخر ، ففي عام 2000 وقع مائة الف شخص من مختلف الاوطان

والاديان خلال ايام معدودة مذكرة مرفوعة الى مندوبية الامم المتحدة لحقوق الانسان عبر الانترنت تطالب بمحاكمة أرييل شارون بجرائم الحرب التي ارتكبها في 1982 ابان الغزو الاسرائيلي لبيروت ، وهذه الصيغة الجديدة للاحتجاج والتظاهر ثمرة من ثمرات الانترنت ، وتعبير عن الامكانيات السياسية التي يوفرها وقد دعاها بعض الباحثين الديمقراطية الالكترونية والمجتمع المدني العالمي .

5- ان الخبرة والتسهيلات الي وفرتها الانترنت في مجال التنظيم والاتصال والاعلام غيرت المعادلة القديمة التي كانت تضطر قوى التغيير الى الاعتماد على دعم دول أخرى في نضالها السياسي كما كتن الحال في الستينات والسبعينات من القرن العشرين حيث كانت قوى التغيير تحتاج الى دعم دول معينة في مجال الاتصال والاعلام والتأمين -حمل جوازات سفر الدول المساندة ، والحديث عبر وسائل اعلامها ، واستخدام الحقائق الدبلوماسية التابعة لسفاراتها... الخ لكن الانترنت جعلت التنظيمات السياسية في غنى عن كل ذلك فحررها من ثمن الدعم الخارجي الذي كثيرا ما يتضارب مع اهداف حركات التغيير ورسالتها .

6- لقد أفادت الانترنت حركات التغيير الديمقراطي في العديد من دول العالم ومن أشهر الامثلة على ذلك ثورة الطلاب الصرب ضد مجرم الحرب سلوبودان ميلوفيتش الذي كان يقود بلادهم ، فقد كان لطلاب جامعة بلغراد لعظم الدور في اشعال الثورة ضد ميلوسوفيتش ، وكان الانترنت أعظم وسيلة لهم في الاتصال والاعلام والتعبئة حتى لقد دعو ثورتهم ثورة الانترنت .

7- لعل من الممارسات العربية لاستخدام الانترنت في الصراع العربي الاسرائيلي ما فعله الفلسطينيون تحت عبارة الجهاد الالكتروني او الانتفاضة عبر الانترنت حيث يشير الاستاذ جمال محمد غيطاس في كتابه الديمقراطية الرقمية اليها قائلا (في يناير 2001 كان قد مضى ما يقرب من 12 اسبوعا على اندلاع انتفاضة الأقصى ، وفي هذا الشهر تزايدت وتيرة الانشطة العربية والاسلامية عبر

الانترنت في التعبير عن القضية ومحاولة كسب الرأي العام العالمي الى صفها وصف الفلسطينيين، وساعتها كان قلما نجد موقعا عربيا او اسلاميا لا يحمل صدر صفحته الرئيسية صورة الطفل محمد الدرة الذي استشهد برصاص الجنود الاسرائيليين وهو محتم بوالده ، وفي المقابل نشرت المواقع الاسرائيلية صوراً لمعلمة يهودية في الخليل بالضفة الغربية قتلت في عملية فلسطينية مما يشعل هذا المواجهات ، واعتمد الفلسطينيون -الى جانب قدراتهم الذاتية- على مساعدة المواقع العربية والاسلامية التي تشكل مركز الثقل في المواجهة ، وتطور الامر شيئا فشيئا وانتقلت صور الشهيد محمد الدرة الى موقع شبكة ام اس ان بي الاخبارية الامريكية واحتلت المركز الاول في التصويت الذي اجرته الشبكة حول اكثر الصور تأثرا وتعبيرا عن بشاعة الحرب والممارسات الاسرائيلية .

وهنا تدخلت العديد من المواقع العربية الداعية للدخول على موقع شبكة ام اس ان بي سي والمشاركة في التصويت الذي تجريه الشبكة .ولفت الانتباه ايضا ان الفلسطينيين والعرب والمسلمين حاولوا تطوير احتجاجهم الرقمي على ما يجري في فلسطين بوسائل اكثر فعالية ، فطوروا فيروسا اطلق عليه فيروس -ظلم- والذي صنف على انه اول فيروس ذي طابع سياسي يظهر على نطاق واسع على الشبكة ويجسد احدي وسائل الاحتجاج الرقمي الديمقراطي السلمي غير الضار على الانترنت ، وذلك لان مصممي الفيروس تميزوا بقدر كبير من الحكمة والحصافة ، وانتبهوا الى ضرورة ممارسة هذا النوع من الاحتجاج الديمقراطي بطريقة لا تتصادم مع الطبيعة الخاصة للانترنت ، فصمموا الفيروس بحيث لا يهاجم وحدات التخزين او يمحو المعلومات من على الحاسبات التي يصيبها او يؤثر سلبا على نظم التشغيل كما تفعل الفيروسات الاخرى ، ولكنه يكتفي فقط بتوجيه الحاسب الذي يصل اليه الى مواقع على علاقة بالقضية الفلسطينية ثم يعرض رسالة تقول -لا تقلقوا هذا الفيروس غير مؤذ لن يضر نظامكم إن هدفه هو مساعدة الشعب الفلسطيني على العيش بسلام في اراضيه .

وحينما تابعت الشركات المتخصصة في امن المعلومات اداء هذا الفيروس وجدت انه يدخل نفسه بشكل آلي إلى خمسة وعشرين عنوانا حكوميا للبريد الالكتروني فور فتحه ، ويفتح خمسة نوافذ على شاشة الكمبيوتر تتصل بمواقع موالية للفلسطينيين وترسل نفسها الى اول خمسين اتصالا في قائمة مستخدم هذا البريد الالكتروني⁽¹⁾ .

إن معطيات الديمقراطية الرقمية لا تقف عند حدود ممارسة التصويت الديمقراطي عبر الانترنت ولا عند اجراء المسوح الميدانية عبر الانترنت بل تجاوزتها الى اعلان الاحتجاج والعصيان المدني الالكتروني ، الذي يقول عنه هنري ثورو المنظم له - كل الناس يتمسكون بحق الثورة ، وهو حق رفض الولاء لحكومة ما بل ومقاومتها عندما يصبح استبدادها وطغيانها وعدم كفايتها امورا غير محتملة وقد جاء دور العصيان المدني الالكتروني كبديل عصري او على الاقل مؤازر للاحتجاج البدني ، كما انه يعد حلا مثاليا للذين يودون لو شاركوا المتظاهرين ولكنهم يؤثرون السلامة على المشاركة في التظاهرات الفعلية في الشوارع .

إن العصيان المدني الالكتروني يحاكي ما يحدث في الشارع دون احداث خسائر مادية ، مقارنة بما يحدث على ارض الواقع ، فبينما يقوم المتظاهرون بسد المداخل والمخارج والممرات لمنع تدفق المسؤولين ، يعترض ناشطوا العصيان المدني الالكتروني التدفق المعلوماتي لمختلف الهيئات لشلها وتعطيلها وهو ما يحدث ضغطا ماليا لا يمكن للتظاهر البشري الذي يجري في الشارع ان يحدثه ، حيث ان تدفق المعلومات ورؤوس الاموال من اهم عناصر الحياة في المجتمعات الراسمالية .

عن آلية العصيان المدني الالكتروني لا يحتاج اكثر من جلوس عدد كبير من الناشطين سياسيا وراء شاشات الحواسيب والاتصال بالانترنت للتظاهر أو

(1) الديمقراطية الرقمية ص 114

لتكوين رأي عام ما ، ولكن بصور ووسائل قد تكون احيانا اكثر فلاحا من المواجهة الحقيقية مع السلطات مثل:

-القيم بارسال آلاف الرسائل الاحتجاجية والمنددة ... الخ الى شتى الجهات المعنية بصورة ضاغطة مزعجة عن طريق البريد الالكتروني ، غير انه يستخدم هنا لغرض سياسي لا لترويج سلعة او الدعاية لها .

-الدخول الى غرف الدردشة في الانترنت للقيام بحوارات وتكوين رأي مناصر او مناهض لقضية من القضايا ، فيما يعرف باسم المحادثات السياسية ، كذلك تكوين جماعات ضغط سياسية داخل مجموعات المناقشة في الانترنت .

-القيام بتعطيل موقع ما عن طريق دخول عدد كبير من المستخدمين على ذلك الموقع في وقت واحد ، مما يهيء ورود عدد هائل من الطلبات التي يجب ان يليها الحاسب الخادم الذي ينطلق من خلاله هذا الموقع ، وإغراق الخادم تحت هذا الطوفان من الطلبات حيث يقوم الناشطون بالدعوة لذلك العمل المنظم قبلها بفترة كافية حتى يتسنى لأكبر عدد من المشاركين الدخول في توقيت واحد دقيق بفتح عدد غير محدد من نوافذ التصفح وكتابة عنوان الموقع فيه ،والضغط عليه في ساعة صفر معروفة سلفا فيما يعرف بهجوم إيقاف الخدمة .وكل ذلك يؤدي الى حرمان المستخدم العادي غير المنخرط في ذلك النشاط من الوصول الى الموقع او الخدمة التي يقدمها الموقع وهو عقاب للموقع من ورائه.

-الوصول للهدف نفسه السابق بإحدى الوسائل السهلة غير المكلفة من حيث الوقت ، ولا تحتاج لأي خبرة ومنها أمر يستخدم لاختبار وجود موقع ما ، غير انه قد يستخدم من خلال مستخدم عادي ليكتب سطرًا واحدًا عبارة عن عنوان الموقع يتقدمه أمر ping ليقوم الجهاز بذلك الاختبار بشكل متكرر.

-أرسال الرسائل الالكترونية وتداولها بالإضافة الى عمل المواقع لنشر الافكار والرؤى الخاصة في شكل مظاهرة لخلق رأي عام ضد قضية ما ، أو في سبيل تعضيد

قضية أخرى بالاضافة الى ابراز عيوب الاولى ومخاطرها في مقابلة واضحة لمزايا وفوائد الثانية .

وهناك طرقا اخرى للعصيان المدني الالكتروني الذي لا زال في طور الطفولة سواء من ناحية النظرية او التطبيق ،فما حدث حتى الآن وما يحمله الغيب من احداث يمكن ان تقوم بها مليشيات العصيان المدني الالكتروني جميعها يدل على ان هناك تغييرا قد يكون جذريا في اساليب مناهضة القوانين والمنظمات والحكومات والمعاهدات وان المتمردين على الدكتاتورية التي تحكم بالحديد والنار واحزاب الخضر وجماعات السلام الاخضر والمهتمين بشؤون البيئة وانصار الديمقراطية وحقوق الانسان والمطالبين بحقوق العمال والمنددين بالعمولة الى آخر هذه القائمة المعروفة ، قد وجدوا ضالتهم التي ينشدونها في هذا النوع من العصيان المدني الالكتروني⁽¹⁾ .

وهكذا نجد ان الانترنت يمكن استخدامها للسياسة المؤيدة او المعارضة ، وأن توظيفاتها السياسية لا تقف عند حد ، وأن الذين يحاولون استخدامها كاداة عولمية لنماذج رأسمالية محددة يجب ان يحسبوا حساب هذه المعارضة بالادوات الالكترونية التي تروج للعمولة.

فالانترنت اداة سياسية واعلامية واقتصادية ، يمكن توظيفها لعمولة العالم كله ولكنها مفتوحة للجميع وديمقراطيتها الرقمية لمن يستطيع ان يستخدمها ويوظفها ، فالاحتكار هنا محدود فليس ثمة احتكار مطلق ولا زالت المنظمات تستخدمها للارهاب وضد الارهاب على السواء.

الانترنت والاقتصاد المعلوماتي :

حينما نعود إلى الأسئلة التي طرحها الدكتور نبيل علي في مدخل كتابه الثقافة العربية وعصر المعلومات ، نجد ان تساؤله عن معنى ما طرحه آل جور

(1) الديمقراطية الرقمية ص 110-111

حينما قال -دعونا نتجاوز الايدلوجيا ، لنتحرك معا صوب هدف مشترك لبناء بنية اساسية معلوماتية عالمية لمصلحة جميع الدول من اجل خدمة اقتصادنا الحر ولتحسين خدمات الصحة والتعليم وحماية البيئة والديمقراطية -هذا التساؤل يعني تبني الاقتصاد الحر في المعنى الاقتصادي للمعلوماتية ، كما يعني تبني الديمقراطية في المعنى السياسي الليبرالي لها ، أي ان ايدلوجيا النموذج الرأسمالي هو الذي يسعى اليه بل جور في مطالبته لبناء قاعدة معلوماتية عالمية في عصر العولمة الجديد هذا الذي تقوده الشركات المتعددة الجنسية الى جانب المنظمات الدولية .

هنا نأتي الى التساؤل الاقتصادي الكبير للدكتور علي (ماذا يفعل فقراء هذا العالم وكلفة انشاء هذه البنية التحتية تقدر بتريليونات الدولارات؟).

ويكرر الدكتور علي تساؤلاته بشكل آخر ولكن هذه المرة عن العولمة الاقتصادية فيقول : ما كل هذا الجدل حول ظاهرة العولمة ؟ مايزيد على 1500 مؤتمر وندوة؟ تلك الظاهرة وليدة ثورة المعلومات والتصالات ، هل هي دين الرأسمالية الجديد ؟ نوع متطور من الحتمية الاقتصادية ملء فراغ الحتميات بعد ان خلا بزوال النازية والفاشية والشيوعية ؟

ثم يزيد في التساؤل الآخر عن معنى الاندماجات في صناعة الإعلام والسينما حيث يقول : ما كل هذه الاندماجات بين عمالقة صناعة الإعلام وصناعة السينما ودور النشر وشركات برمجة الكمبيوتر والانترنت؟ مثال رقم 1 شركة ام سي ان لاتصالات الالياف الضوئية مع مؤسسات روبرت مردوخ الاعلامية مثال رقم 2 شركة وارنر للاتصالات مع التايمر دار النشر الصحفية ثم مع سي ان ان قطب الإعلام التلفزيوني ، وأخيرا مؤسسة إيه أو ال كبرى الشركات الامريكية لتقديم خدمات الانترنت .

وما الذي دعا شركة سوني اليابانية الى شراء شركة سي بي اس للتسجيلات الموسيقية واستديوهات كولومبيا للانتاج السينمائي ؟ وما هذه الارقام

الفلكية التي تتنامى الى اسماعنا عن عوائد صناعة ألعاب الفيديو -حوالي 70 بليون دولار سنويا- وعما ينفق فيها حاليا من استثمارات ضخمة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات سنويا ، تساهم بها شركات امريكية عملاقة أقامت سمعتها على تقديم الخدمات الجادة لمؤسسات الاعمال والاموال ، شركة أي تي اند تي على سبيل المثال ، هل وقار الكبار وقد ذهب يبحث عن مصروف الصغار ويزيد من نصيبه من مصروفات المنازل ؟ أم انه التقارب بين اللعب والعمل الذي يشهده مجتمع المعلومات؟⁽¹⁾ .

لأشك ان الجواب على هذه التساؤلات التي جاءت في مضمون كتاب الدكتور علي هي المدخل والمضمون الحقيقي للبعد الاقتصادي للمعلوماتية بما فيها الانترنت التي تقودها جميعا فماذا اجاب الدكتور علي عن هذه التساؤلات ؟

حينما بحث الدكتور علي عن علاقة منظومة تكنولوجيا المعلومات بالمنظومة الاقتصادية قال {تبرز اهمية المعلومات اقتصاديا في ضوء تعدد الادوار الاقتصادية لها ، فالمعلومات سلعة اقتصادية ، وخدمة اقتصادية ، وذلك علاوة على كون المعلومات موردا حيويا مساندا لجميع الأنشطة الاقتصادية الاخرى ، لقد ادت تكنولوجيا المعلومات وقيضا الزائد الى زيادة الانتاج مما حدا البعض الى ان يتساءل: هل اصبحت الرأسمالية الحديثة منتجة اكثر من اللازم؟ وكما يقول محمود عبد الفضيل فان التوسع الهائل في امكانيات الانتاج سيصعبه تقلص فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة بشكل دائم مما يؤدي الى قصور في الطلب ثم الركود والكساد الاقتصادي .. هذه بصفة عامة ، أما اهم ملامح العلاقة المعلوماتية -الاقتصادية في رأي الكاتب فهي :

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 24-26-28

-الاندماجات الاقتصادية الضخمة التي تتم حاليا في قطاعي المعلومات والاعلام وما
ينجم عن ذلك من خلل في توزيع فرص العمل والانتاج والابداع الى حد الاحتكار .
-الامور المتعلقة بالملكية الفكرية وتسعير خدمات الانترنت خاصة فيما يتعلق بشق
المحتوى ، المادة الخام لصناعة المعلومات .

التغيرات الجذرية المتوقعة في اقتصاد النشر الطباعي والسينما الترفيه.
وكعهدنا بها لا تتوقف تكنولوجيا المعلومات عن كشف آفاق معرفية جديدة ،
وها هي تخرج الينا بمفهوم اقتصادي جديد ، ونقصد به اقتصاد التنبيه والتركيز
attentionl economy والذي يهدف الى ترشيد استخدام الانسان لحواسه البصرية
والسمعية ، وقدرته على التركيز واستخدامه موارد ذاكرته القصيرة والمتوسطة المدى .
لقد ظهرت اهمية هذا التوجه ازاء -حمل المعلومات الزائد-.. لقد زادت سرعة
المعلومات ومعدل تدفقها في حين ظلت حواسنا وقدراتنا الذهنية ثابتة كما هي وهو ما
يتطلب استخداما افضل لهذه الموارد حتى لا ينسحق الانسان امام اعصار المعلومات
الجارف (¹¹) .

لقد انعكست التوجهات الاقتصادية للمعلوماتية على الانترنت حيث انتقل
من شبكة اشبه بالمنتدى العلمي والثقافي الى سوق التجارة الالكترونية ، بعدما
كانت لدى مؤسسيها الاوائل قد وقفت موقفا حازما ضد أي نشاط تجاري او تسلل
إعلاني أو إعلامي ، إذ أن القوى الاقتصادية التقليدية وجدت فيها قدرة فائقة على
ربط مصادر الانتاج بمنابع الطلب وكونها وسيلة فعالة لنقل بضائع صناعة الثقافة
عبر طرق معلوماتية فائقة السرعة ، وهكذا كما يعبر الدكتور علي -وطئت
مؤسسات المال والتجارة والاعلام بأقدامها الثقيلة هذا -الحرم الاكاديمي -

(¹¹) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص88

محيلة اياه الى متجر الكتروني وبوق اعلاني ومنافذ للتوزيع وساحة بحوث التسويق. وهكذا تحولت الانترنت الى وسيلة الكترونية للتجارة وبدأت مليارات الدولارات تتدفق عبر هذا الوسيط مقابل البضائع ذات الطابع الثقافي اساسا وهكذا تكون اكبر وسيلة لثورة المعلومات وتقنياتها تتحول الى تجارة سواء للمعلومات او للتقنيات الخاصة بها ، وهكذا جاءت الارقام الفلكية التي تتداولها هذه التجارة من الدولارات بسرعة لم يحلم بها تاجر ولا صناعي ولا اعلامي ، ومن هنا كان عصر عولمة الاقتصاد الذي جر وراءه عولمة الثقافة وحولها الى سلعة دولية مستخدما تقنيات المعلوماتية ذاتها وشبكة الانترنت الماموئية .

أن من الحقائق التي فرزها هذا التوجه الاقتصادي للمعلوماتية في عصر العولمة هو ما حدده يحيى اليحياوي في قوله : { ان العلم بدأ ينتقل تدريجيا ومنذ مدة من اقتصاد سوق تقليدي وملموس الى اقتصاد شبكات ذي تيارات مستمرة ومتسارعة يبرر جزئيا استعمالنا لمصطلحات الاقتصاد المعرفي او الاقتصاد اللامادي أو الاقتصاد الافتراضي او الاقتصاد الجديد ... الخ وبالتالي لم يعد البحث العلمي مرتبطا بإبداع وتصميم السلعة أو الخدمة بقدر ما اصبح مهتما بما ينتج عنها من ترابطات وتداخلات وتكاملات ، في ميدان تكنولوجيا الإعلام ووسائط الاتصال مثلا لم يعد البحث قطاعيا أي منحصر داخل قطاع واحد ، اتصالات او اعلام سمعي-بصري او معلومات ... الخ بل اصبح يهتم بمدى ما يتم داخل القطاعات الاخرى بهدف الاستفادة منها او النسخ على منواله ⁽¹⁾ .

أن النظرة المباشرة الى الجانب الاقتصادي للمعلوماتية لا يمكن ان يقود الى الفهم الصحيح الا من خلال العولمة وعصرها الجديد والارقام التي يعكسها اقتصاد المعلوماتية في ظلها ، فمن أبرز مفاهيم العولمة الاقتصادية هي انها تقوم على

(1) التكنولوجيا والاعلام والديمقراطية ص 24

(اندماج اسواق العالم في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن اطار من رأسمالية حرية الاسواق وماليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وان العنصر الاساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية الحدود)⁽¹⁾ .

أما آلية العولمة تقنيا ، فإنها تستخدم ثورة تكنولوجيا الاتصالات الجديدة ومنها الانترنت وتظهر صورة هذه الآلية التقنية من خلال -تضاعف استخدام هذه التقنية عالميا حتى جاوز الوقت الذي استهلك في الاتصالات 60 مليار دقيقة عام 1995 وتضاعف سوقها حتى قارب نصف مليار دولار سنويا ويزداد 10% سنويا وكذلك من خلال تقليل تكلفة الاتصالات الى ان تصبح شبه مجانية في غضون السنوات العشرة القادمة وعن طريق الانترنت الآن بإمكان أي شخص من منطقة الخليج الاتصال بأوروبا وأمريكا بتكلفة لا تزيد عن 4 سنتات للدقيقة الواحدة :

-في مجال الانترنت وهي الشبكة التي حطمت القيود والحوجز وحقت وحدة معلوماتية سيكون لها المستقبل وتأثيرها من خلال سعتها ومحتوياتها وحرية استخدامها ومن ذلك مستخدمو الانترنت اكثر من 500 مليون مستخدم ، كما ان مواقع الانترنت التجارية والحكومية والخاصة قد تزيد على 500 مليون موقع وهي تزداد يوميا بشكل سريع .

-طرح بدائل جديدة للتجارة تسمى الان التجارة الالكترونية ونشأت الاسواق الالكترونية وتحقت وحدة السوق العالمي وضخت المليارات الدولارات مثل مدينة الانترنت في دبي .

-زادت صفحات الانترنت في نهاية عام 2000 على مليار ونصف صفحة والمستخدمون العرب اقل من 1% من مجموع المستخدمين.

(1) الاتصال الدولي والعربي ص 85

الفصل الرابع

مظاهر عوامة المعلومات

عبر الانترنت

التأثير في الإعلام والسياسة والاقتصاد

مدخل نظري :

حينما نحاول ان نعرف مسألة أو موضوعا شاملا ، تقف اللغة قاصرة عن الاحاطة بالمعرف به ، وإذا كان شمول المسألة او الموضوع يحتمل تنوعات وأختلافات فإن التعريف يكون أصعب وهذا مانجده في محاولة الباحثين تعريف مصطلح العولمة ، فالعولمة بالنسبة للاقتصاديين هي تجارة الكترونية وبالنسبة للسياسيين هي ديمقراطية الكترونية ، كما انها بالنسبة للاعلاميين هي صحافة الكترونية ولكن التعريف لكل منهم لم يعطنا مفهوما واضحا للعولمة ومظهراتها فإضافة كلمة الكترونية لا تزيد الكلمة وضوحا، لأنها كلمة تقنية ملصقة بمعنى اقتصاد او سياسة او اعلام ، ولما كان لابد لنا ان نتقدم بتعريف محدد للعولمة المعلوماتية والآليات والوسائط التقنية المعبرة عنها في هذا العصر .

فإننا سنستعرض بعضها هنا :

يقول الدكتور احمد فؤاد باشا عبر مقال له على الانترنت (لاشك ان صياغة تعريف جامع مانع -كما يقول المنطقة -لمصطلح العولمة ليس بالامر اليسير نظرا لتعدد مفاهيمه التي تتأثر كثيرا بتعدد الاتجاهات إزاءه رفضا او قبولا بدرجات متفاوتة ، والأفضل فيما نرى ان يتم تعريف العولمة بتحديد أهم خصائصها وصفاتها ومظاهرها التي تدل عليها ، ويمكن من جانبنا ان نجسد هذه الخصائص والصفات بصورة اجمالية في امرين مهمين جدا :

الأمر الأول : نستشف من تحاشي انصار العولمة وبعض فلاسفتها ادخال الدين ضمن مجالات نشاطهم ، فهم يحصرونها بصورة رئيسية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة ، وفي بعض الاحيان يدرجون مجال العلم والتقنية ، وهم بهذا الاختزال يجعلون منها -علمانية-جديدة ، تستبعد الاديان من دائرة التأثير .

الامر الثانى : هو ذلك التحيز الذي يصل الى درجة التعصب للنموذج الغربى وتعميمه وفرض سيطرته وهيمنته ، مع السعى الى اختراق خصوصيات الغير وطمس القسّمات التي تتشكل منها شخصيات الامم والشعوب الأخرى وخاصة المستضعفة منها وهو - أي النموذج الغربى المدعم بالتفوق المادى والثقافى - يسخر من اجل هذا كل انجازاته العلمية والتقنية وقدراته الاقتصادية وإمكاناته الاعلامية بل وقوته العسكرية اذا اقتضى الامر ليفرض تصوراتّه الخاصة عن السلام والأمن والحرية وحقوق الانسان وغير ذلك من المفاهيم التي لها عند كل امة بل عند كل توجه فكري وسياسي تصور خاص .

وهذان الامران اللذان يجسدان أهم خصائص العولمة الغربية ومظاهرها التي تدل عليها قد صاحبها خلال السنوات الاخيرة ظهور اتجاهات نقدية جعلت كثيرا من الشعوب بل الحكومات في الغرب نفسه تخشى هذا الخطر القادم وترفض الاستجابة لدعواته والانخراط تحت لوائه⁽¹⁾ .

وفي بحث نشره عبر الانترنت ايضا الدكتور محمد حسن رسمي عميد كلية الحاسبات والمعلومات في جامعة القاهرة تحت عنوان كيف نتفاعل مع العولمة يقول معرّفا العولمة بأنها (طوفان كاسح لمن يقف في طريقها رافض ان يتفهم فكرها وفلسفتها وآلياتها اذا كان يملك سدا منيعا يهزم ويلاتها ويسخر لنفسه ، ونظام العولمة في حد ذاته يدعم الاقوياء ويطحن الفقراء ويضحك الاصحاب ويبكي الضعفاء بل يمكن صانعها من التحكم والسيطرة وامتلاك مقررات ومستقبل المتفرجين المذهولين الصامتين المنتظرين لمعجزات السماء-.

ويضيف قوله - لو ادرك فاقد معنى ومغزى العولمة ما تحمله العولمة لمات هربا وفرعا من ويلاتها ، انها فيضان النيل في وقت غدره لمن هو غير مستعد له

⁽¹⁾ التقدم في ظل العولمة د احمد فؤاد باشا عن الانترنت

وخيره لمن بنى السدود واستعد لملاقاته بالعقل والعلم والاخلاص والاصرار على تحقيق الذات⁽¹⁾.

أما الدكتور البياتي فيرى ان هناك غموضا لمفهوم العولمة حيث يقول (وباختصار فان العولمة عملية متعددة الأبعاد ، وهذه الأبعاد -السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .. الخ متداخلة وليست منفصلة بعضها عن البعض ، ونعتقد ان البعد الاجتماعي يحوز الاهتمام الأكبر الآن ليس في حد ذاته ولكن كنواتج للتغيير في العملية الاقتصادية ايضا ، كما ان مفهوم العولمة بقي غامضا للأسباب التالي :

1-حادثة اطلاق المصطلح .

2- تعدد الاقتربات في عملية هذا المصطلح ما بين اقتربات ماركسية ترى ان العولمة -الهجمة الاخيرة للرأسمالية- الى اقتربات حضارية ترى ان العولمة مسعى لنفي الحضارات الاخرى غير الغربية ، وهناك اقتربات وطنية ترى في العولمة توجهها نحو تقويض سيادة دول العالم الثالث وتهميشها.

3-تعدد العمليات التي ينطوي عليها من عمليات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية ، وتعتبر وسائل الإعلام أحد المراكز الاساسية للعولمة باعتبارها تشمل مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية⁽²⁾

وفي دراسة اعدھا مركز الائتلاف للبحوث والدراسات بعنوان -العولمة تجلياتها الثقافية والنفسية ومؤشرات التعامل معها عربيا -نشر على الانترنت تقول الدراسة بأن (اول من تبنى مفهوم العولمة في امريكا هو بريجنسكي الذي كان مستشارا للرئيس الامريكي في 1977-1980 حيث اراد من العولمة أن تطرح النموذج الامريكي للحدثة والقيم الامريكية للحرية وحقوق الانسان ، أي أن طرح العولمة -كما تقول الدراسة- كان لخلق توجهات -لتجانس سياسي واقامة

⁽¹⁾ كيف نتفاعل مع العولمة دمحم حسن رسمي عن الانترنت

⁽²⁾ الاتصال الدولي والعربي ص 89

الديمقراطية ، وتجانس اجتماعي وحرية التنقل وتأمين حقوق الانسان ، وتجانس ثقافي أي المعلومة لمن يريدّها ، وهي تجانسات سترتكز في بعض جوانبها على فن الاقناع - نفسيا - بالوسائل والادوات المتاحة ، وبينها وبين استخدام القوة -الردع النفسي- عند الضرورة بهدف فرض قناعات بديلة لعموم المجتمعات البشرية التي باتت قريبة من بعضها بحكم وسائل الاتصال عالية الجودة⁽¹⁾

ويورد هذا البحث استشهدا من كتاب ديناميكية العولمة للمؤلف جيمس روزنار هو اقرب التعريفات الديناميكية لها حيث يقول هذا الاستشهاد عن تأثير العولمة (وتأسيسا على ذلك كان للمجال الثقافي ذو الصلة بالجوانب النفسية للعولمة اسبقية تزامنت مع بعض مجالاتها الاقتصادية وتداخلت مع اخرى او تقدمت عليها ، السياسية والاجتماعية-سلعة مثل السلع المادية تتداول في سوق يسودها القوى ثقافياً وبوسائل اصال للمستهلكين ميسورة -القنوات الفضائية والالكترونيات والحواسيب والانترنت وغيرها -بقصد نقل الافكار والمباديء ونشر المعلومات لمستوى الشيوع بين جميع الناس ومن ثم صياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها لزيادة معدلات التشابه او التجانس بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات في محصلة تبرز في اطارها وعلى مستوى النفس إمكانية تشكيل وعي وادراك ومفاهيم قناعات عالمية الطابع) .

أن هدف التجانس والتماثل والتنميط هو هدف كامن في ايدلوجيا الاتصال اساسا ، وهو يعرض نفسه في كل وسائل الإعلام لمعطى بديهي يقول عنه الاستاذ يحيى اليحياوي متحدثا عن ايدلوجيا الاتصال فيقول : المعطى الثاني فيمكن فيما نتصور في الطابع التوحيدي الذي تدفع به ايدلوجيا الاتصال وتجعل الافراد والمجتمعات بموجبه -كتلة موحدة منصهرة او يراد بها ان تنصهر في فكر واحد وثقافة واحدة ونموذج للتمثل واحد ، لا تتغيا ايدلوجيا الاتصال وفق هذا

(1) العولمة تجلياتها الثقافية والنفسية عن الانترنت

التصور خلق -إنسان واحد- بمواصفات واحدة فحسب ، بل تجنح في حالة تعذر ذلك الى استنبات مبادئ وقيم من ذلك النموذج الليبرالي اساساً منذ مدة بغرض خلق ثقافة للتوافق والتراضي تضمن لهذا الفكر الانسياب بعدما تكون قد ضمنت له الارضية والفضاء⁽¹⁾.

وقد أكد هذه الحقيقة-التجانس والتشابه والتنميط -الدكتور البياتي معتبراً اياها من سلبات العولمة الاعلامية فأشار الى ذلك بقوله (العولمة الاعلامية تسعى من خلال تكنولوجيا الثورة الاتصالية الى نشر مبدأ -التماثل- وتحميه ليصبح بذلك أمراً واقعاً وتحويل المجتمع الى كتل متشابهة ، تنميط الحياة اليومية بحكم فراغ ما يسمى بالخيال الجماعي وخوائه وظهور نمط واحد من الواقع المعيشي يتصف بالتماثل السكونيتنميط المشاعر الانسانية والتحكم في تشكيلها وفق منطق معين من الاولوية والاهمية ، فالتحكم الاعلامي في المشاعر البشرية وتحديد اهميتها وبرمجة اولويتها هو تحكم في الخيال الجماعي وبالتالي تحكم في ثقافات الشعوب)⁽²⁾ وأخيراً فلا بد ان ننظر الى العولمة من منظور معلوماتي صرف ، حيث نجد العولمة معلوماتياً او المعلومات العولمية عبر الانترنت خاصة انما تدور بالآليات وتقنيات الثورة التقنية للمعلومات لتوصل مضامين ومفردات من يسيطر على هذه التقنيات والآليات ، وهي الدول الليبرالية وطروحاتها على المستوى الاقتصادي والسياسي ، وهذا ما أكدته الدكتور نبيل علي الذي يطرح هذه المضامين بشكل دقيق حيث يقول:

(يفضل الكاتب بدافع من توجهه المعلوماتي ان يرى العولمة من منظور اكثر تأصيلاً وأكثر صلة بالثقافة والمعلومات معا الا وهو منظور ثنائية الوجود الزمن والمكان ، في البداية كانت - عولمة الزمن- باتباع توقيت جرينتش الشهير بعد ان كان لكل مدينة قبلية توقيتها الخاص بها ، وجاءت تكنولوجيا المواصلات

(1) التكنولوجيا والاعلام والديمقراطية ص40

(2) الاتصال الدولي والعربي ص96

والاتصالات ممثلة في النقل الجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية لتدخل المكان في دائرة العولمة والآن ماذا بقي ليدخل مضمار العولمة؟ لم يبق الا الاحداث التي تجري في اطار هذا الزمن وفي نطاق ذاك المكان وهو ما تسعى اليه عولمة هذه الأيام في أن تشمل كل أنشطة الانسان وممارساته الاجتماعية،اقتصادية كانت أو سياسية ، تجارية كانت ام ثقافية ، عامة كانت ام خاصة ، فهي تشمل ضمن ما تشمل حاليا عولمة المعاملات المالية والتجارية والازياء وموضات قص الشعر ورياضة الجري ووجبات الطعام بل عولمة الاجساد ايضا ، حيث تسعى صناعة الرشاقة وادوية التخسيس الى ان تجعل من مقاييس جسد المرأة الكاليفورنية نمطا معولما تحلم به الفتيات والنساء ، وحتى عالم الشر لم يحرم هو الآخر نصيبه من العولمة من جرائم المافيا والاختلاس وغسيل الاموال واغتصاب النساء وفساد الحكومات والمؤسسات ، وهناك كثيرون ممن يعتقدون بشدة ان الجنس البشري لديه القدرة على بناء مستقبل لا على اوهام ايدلوجية سقيمة بل على مجموعة من القيم العامة المشتركة بين البشر جميعا ⁽¹⁾.

ويستشهد الدكتور نبيل علي بقول رئيس وزراء هولندا الاسبق الذي اعتبره افضل تلخيص للعولمة من منظور ثقافي معلوماتي حيث يقول: (لم اجد تلخيصا للعولمة من المنظور الثقافي المعلوماتي افضل من ذلك الذي خرج به روند لوبرز رئيس وزراء هولندا الاسبق حيث اوجز فأوفى بعرضه ظاهرة العولمة في صورة مصفوفة رباعية- مصفوفة 2×2- كما اطلق عليها ، ويقصد بذلك ان ظاهرة العولمة قد احدثها محركان اوليان أديا بدورهما الى متحركين او ناتجين اوتأثيرين ، يمكن تلخيص المحركين الاولين في: أ-المحرك الاول : الابتكار التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساساً .

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 39-40

ب-المحرك الثاني : سيطرة الليبرالية الجديدة ، ويقصد بها انتصار ايدلوجية اقتصاد السوق الحر والنمط الاستهلاكي واعلام الترفيه والخصخصة وما الى ذلك ، وتقدم الديمقراطية في هذا الاطار كتوأم لاقتصاد السوق الحر سندويتش آل جور هل لازلنا نذكره؟ والاذان يكونان معا استراتيجية النموذج الغربي للرأسمالية في صياغته الامريكية وهو النموذج الذي حظي بدفقة قوية أثر الانهيار المدوي للمعسكر الاشتراكي ، ويؤكد مؤيدو العولمة انها ستعود بالخير على الجميع سواء من حيث النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي او اشاعة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان) .

العولمة الاعلامية عبر الانترنت :

لاشك أن إعلام العولمة او عولمة الإعلام هي اوضح ما تعبر عنها الانترنت في معلوماتها ، ويقصد بعولمة الإعلام كما يعبر احد الباحثين الانفتاح المذهل على المعلومات وكسر الاحتكار الرسمي لها ، إما عن طريق البث التلفزيوني العابر للحدود أو شبكة الأنترنت ، ويمكن القول إن عولمة الإعلام هي عملية تهدف الى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام على تجاوز الحدود بين الدول والتأثير على المتلقيين الذين ينتمون الى ثقافات متباينة ، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج اسواق العالم من ناحية ، وتحقيق مكاسب للاطراف المهيمنة على صناعة الإعلام والاتصال من ناحية ثانية ، وينطوي مفهوم عولمة الإعلام على مجموعة من الأبعاد والمركبات الأساسية التي يوجزها عدد من الباحثين وهي :

1-ان عولمة الإعلام هي عملية متسارعة التغير وبالتالي لم تتشكل ملامحها النهائية

بعد ،فهي تمر بمرحلة انتقالية وذلك لسببين رئيسين :

الأول: إن عولمة الإعلام تعتبر أحد أبعاد عملية أوسع هي عولمة الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة ، ونظرا لعدم استقرار او تبلور عملية العولمة فإن هناك مجموعة من الرهانات والتحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي

تحدد مسار تطور - بل ومستقبل - عملية عولمة الإعلام ، ومجمل هذه الرهانات يقوم على تماثل جوهر عملية العولمة في مجالات الإعلام والاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة باعتبارها إسقاطا للحدود السياسية وتوحيداً ودمجاً للأسواق وبالتالي وجود ارتباط وثيق وتأثيرات متبادلة بين هذه المجالات الاربعة والاعلام بما يعني ان النجاح في عولمة الإعلام يدعم من فرص نجاح العولمة والثقافة السياسية والعكس صحيح .

الثاني: أن عولمة الإعلام تعتمد في بعد مهم منها على نتائج الثورة لعقود قادمة وستدفعها الى الإمام -التطبيقات-الجديدة أي الأدوات في مجال الاتصالات والتي بدأت لتوها وسوف تستغرق تطوراتها مدة طويلة .

2-الترايط والتكامل بين مجالات الإعلام وتكنولوجيا الاتصال ومجتمع المعلومات بحيث اصبح من الصعب تعريف الإعلام أو الاتصال بمعزل عن تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية ، فالثورة في تكنولوجيا الاتصال اوجدت وسائل جديدة في الاتصال مثل البث التلفزيوني الفضائي والتكنولوجيا الرقمية التي وفرت امكانيات هائلة لاستقبال الصوت والصورة بدقة وبنقاء غير مسبوقين ، وكذلك وسائل الإعلام المرئية والتفاعلية والفيديو تحت الطلب والصحافة الالكترونية عبر شبكة الانترنت ووسائل الاتصال المحمولة علاوة على التطبيقات المختلفة للوسائط المتعددة ، وقد أرتبطت هذه الوسائل والتطبيقات بالمعلوماتية المتعددة وبداية الدخول في مجتمع المعلوماتية الذي لم تتبلور معاملة بعد .

3-النمو الهائل في اقتصاديات الإعلام والاتصال والمعلومات ، وقد أفضى هذا النمو الى مزيد من التداخل بين عولمة الإعلام وعولمة الاقتصاد ، فعولمة الإعلام ليست مجرد تعظيم في قدرات الإعلام على الدعوة الى عولمة الاقتصاد أو الثقافة أو ما يعرف أحيانا بنشر أيدلوجيا العولمة ، أي أنه ليس مجرد اداة ايدلوجية بل عولمة الإعلام أصبحت جزءا أصيلا من عولمة الاقتصاد ، وذلك بالنظر الى الدور الكبير لقطاع الإتصالات والاعلام والمعلومات في اقتصاديات الدول الكبرى والأسواق العالمية

، فالإعلام أصبح صناعة وقطاعاً مؤثراً في الاقتصاد العالمي ويمثل هذا القطاع 40% من الانتاج الصناعي العالمي ويضم أكثر من 60% من اليد العاملة في العالم الصناعي .

4-توسيع الخيارات والبدائل الاعلامية المتاحة امام الجمهور ،فقد وفرت تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية وبصورة غير مسبقة مئات القنوات التلفزيونية ومئات المحطات الاذاعة وعشرات الصحف والمجلات المحلية والدولية فضلا عما توفره من وسائل الاتصال الاحدث والمرتبطة بالمعلوماتية .

ويركز خطاب العولمة على ان آليات السوق ومدى اقبال الجمهور بغض النظر عن جنسيته او ثقافته ، هي التي ستقود تطور وسائل الاتصال والاعلام كما يؤكد ان المنافسة ستكون دائما في مصلحة الجمهور الذي سيضمن الحصول على خدمات اعلامية جيدة تلبي احتياجاته وباسعار رخيصة ، والمتأمل في اطروحات هذا الخطاب يكتشف بسهولة انه يتعامل مع الإعلام ومنتجات الثقافة على اساس كونها سلعا يجري تداولها في سوق موحدة لاتوجد فيها خصوصيات سياسية او ثقافية ، فالافضلية للسلعة او الخدمة الاجود والارخص.

5-تقليص دور الحكومات والمنظمات الدولية في تنظيم بيئة الإعلام والاتصالات المحلية والدولية لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية وذلك من خلال الدعوة الى تغيير التشريعات والنظم التي تعيق التدفق الحر للمعلومات والصور والرموز بين الدول أو تمنح الحكومات أدواراً ووظائف إعلامية كالتخطيط والرقابة والمنع والمصادرة ، وفي هذا السياق تطرح عولمة الإعلام مهام خصصة وسائل الإعلام والاتصال وإنهاء دور الدولة في مجالات الإعلام خاصة في دعم وسائل الاتصال المحلية أو الانتاج الاعلامي⁽¹⁾ .

(1) الاتصال الدولي والعربي ص90-91

إن عولمة الاقتصاد تتداخل مع عولمة الإعلام حتى انهما تتبادلان المواقع ولهذا فقد حصل في ظل العولمة تحالف بين الاقتصاد والإعلام لم يكن مسبقاً من قبل يقول الدكتور نبيل علي (في ظل هذا التحالف الجديد بين القوى الاقتصادية والقوى الرمزية تاهت الحدود الفاصلة بين عولمة الاقتصاد وعولمة الإعلام ، وصارتا تتبادلان موقعي التأثير والتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة ، سافرة وغير سافرة، وفي حين ترى عولمة الاقتصاد في عولمة الإعلام أمضى أسلحتها تسعى عولمة الثقافة من جانبها الى أن تتخذ من عولمة الإعلام ساحة لحوار الثقافات وتعددتها وتنوعها، وليس من قبيل المغالاة القول ان مصير المجتمع الانساني بأسره يتوقف على من ستكون له الغلبة في النهاية على جبهة العولمة الاقتصادية أم الثقافة⁽¹⁾.

على ان من مظاهر العولمة هو خضوع الإعلام والاتصال الى الاحتكار ، فمن المعروف ان هناك اربع او خمس وكالات انباء عالمية والمعروفة بالكبار تحتكر 80% من فيض المعلومات ، وهناك اربع مجموعات رئيسية تتحكم في 90% من الصحف البريطانية ، وهناك احتكار عدد قليل من شركات الإعلام المتعدية الجنسية للارسال الجماهيري المرئي والسمعي والانتاج السينمائي والتلفزيوني ، وقد تبعه في نهجه الاحتكاري تلفزيون الكابل ، وهناك 10% من شركات الاعلان الامريكية تسيطر على 80% من إجمالي الإنفاق الاعلاني في الولايات المتحدة والذي يصل الى 250 مليار دولار سنوياً .

فإذا ما اتجهنا الى الانترنت التي طالما تباغت بحرية تبادل المعلومات ومجانية الحصول عليها ها هي الاخرى تطولها يد الاحتكار البغيض حيث تشير الاحصائيات الى ان مائة موقع فقط على الانترنت تسيطر على 80% من اجمالي زوار مواقعها تاركة الخمس فقط للتنافس عليه ملايين المواقع الاخرى ، ولا جدال في أن أخطر أنواع الإحتكار هو ذلك الخاص بإحتكار المحتوى -مضمون الرسالة

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 349

الاعلامية-من الموسيقى والاغاني والاخبار والافلام ، فالمحتوى أهم مقومات صناعة الثقافة ومن يسيطر عليه يصبح هو القابض على زمام اللعبة الاعلامية بلا منازع .

لقد أدركت القوى الرأسمالية المغزى الاقتصادي للمعلومات بعد ظهور الانترنت وسرعة انتشارها بصورة لم تعرفها من قبل في موجة من الاندماج وتركيز رأس المال هدفها من وراء ثنائية الاحتكار والاندماج هذه احكام السيطرة الكاملة عالميًا على صناعة المعلومات بعناصرها الثلاثة -محتوى المعلومات -معالجة المعلومات -توزيع المعلومات - في هذا الجو العولمي اعلاميا واقتصاديا فرضت شبكة الانترنت نفسها اعلاميا ، فهي بجانب كونها شبكة الشبكات فهي بالقدر ذاته وسيط الوسائط الاتصالية بلا منازع ، وتتجلى عظمة الوسيط الالكتروني في قدرته على احتواء الوسائط الاخرى لمصادر للمحتوى بالنسبة له ، وبينما كانت عظمة التلفزيون في احتوائه للراديو تقوم عظمة الانترنت على احتوائها الصحافة والاذاعة والتلفزيون والبحث عن المعلومات .

ولا يستقيم اليوم حديث في شأن الإعلام والاتصال دون تناول القضايا التي تطرحها الانترنت كوسيط اعلامي ، ولعل خير مثال يمكن ان نأخذه على دور الانترنت في الإعلام المعوم اليوم هو الصحافة الالكترونية فما هي هذه الوسيلة الالكترونية التي تستخدم الانترنت كوسيلة لمخاطبة الجمهور ؟ وما هي ايجابياته ودورها في اطار الإعلام المعوم ؟ ومن ثم ماهو المدى الذي يمكن ان تصل اليه مستقبلا في صراعها او اختلافها مع الصحف الورقية المطبوعة؟ وفي تمظهر اعلام العولمة عبر الانترنت بشكل الصحافة الالكترونية صورة واضحة عن تداول المعلومات في عصر العولمة عبر الوسيط الاعلامي الاكبر الا وهي الانترنت .

سنحاول ان نستعرض آخر مفردات ومعاني هذه الصحافة عبر ما قدمته آخر ندوة عربية وعالمية في مؤتمر صحافة الانترنت التي عقدت في جامعة الشارقة - كلية الاتصال - عام 2005 عبر اوراق خبراء وباحثين عربا وأجانب .

الصحافة الالكترونية :

إذا أردنا ان نتعرض لمعنى الصحافة الالكترونية فلا بد ان نفهم عموم معنى النشر الالكتروني، حيث رأينا من يعرف النشر الالكتروني بأنه استخدام الاجهزة الالكترونية في مختلف مجالات الانتاج والادارة والتوزيع للبيانات وتسخيرها للمستفيدين ، وهو ما يماثل تماما النشر بالوسائل والاساليب التقليدية ، ويتم توزيعها بالوسائط الالكترونية كالانترنت ، بفضل هذه التقنية الحديثة في النشر استفادت الصحف والمطبوعات الدورية من التقدم التكنولوجي الذي وفرته الانترنت لتحسين مضمونها ، وزيادة عدد قرائها على مستوى العالم من خلال تغيير طرق التوزيع بواسطة الشبكة وبمشاركة جهاز الحاسوب ، وهذه الطريقة تتميز بالسرعة العالية والانتشار السريع .

دخلت كثير من الصحف الى هذه الشبكة فظهرت في بداية الامر في البلدان الصناعية وكانت البدايات الاولى في الولايات المتحدة الامريكية ثم تلتها الدول الاوربية وانتشرت تدريجيا في باقي العالم بما فيه العالم العربي⁽¹⁾ .

أما ماهية الصحافة الالكترونية فقد تعددت التعاريف اذ نجد ان الصحافة الالكترونية تجمع بين مفهوم الصحافة ونظام الملفات المتسلسلة والمتتالية في منشور الكتروني دوري يحتوي على الاحداث الجارية ، سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو موضوعات ذات طابع خاص ويتم قراءتها من خلال الكمبيوتر ، أن الصحف الالكترونية هي تلك الصحف المكتوبة والتي يعاد نسخها على الانترنت وتتميز عن النسخة المكتوبة بإستعمال كبير للألوان والصوت والصورة ، وأحدثت الصحيفة

⁽¹⁾ الصحافة الالكترونية في الجزائر جمال عجمي - بلقاسم بن روان ص6

الالكترونية ثورة في طريقة مطالعتها ،وهذا باستعمالها -الخبر الرقمي-، وكل هذا بهدف جعل الاخبار في متناول القراء عبر كمبيوتر مجهز بموديم وذلك عن طريق اعداد نشرة يعاد صياغتها في كل مرة يتم تسجيل تطورات للاحداث .

وهناك من يعرفها بانها الصحافة التي تستعين بالحاسوب في عملة الانتاج والنشر الالكتروني وهناك من يعرفها من حيث النوع :

-الصحف على الخط التي يعاد نشرها في الانترنت ، أي هي مجرد نسخ للصحف المكتوبة وهي تابعة لها اقتصاديا ومهنيا من حيث الشكل والمضمون .

-الصحف الالكترونية المستقلة وهي غير تابعة للصحف المكتوبة وليس لها مقابل

ورقي) .

مسيرة وتطور الصحافة الالكترونية :

يبدو ان هناك اختلاف في البدايات الاولى للتعامل الالكتروني مع النشر حيث إن البعض يرجع هذه البدايات الى عام 1976 عند ظهوره كثمرة تعاون بين مؤسستي بي بي سي واندبندت برود كاستينغ ، فالنظام الخاص بالمؤسسة الاولى ظهر تحت اسم سيفاكس وعرف نظام المؤسسة الثانية باسم اوراكل ، وفي عام 1979 ظهرت في بريطانيا خدمة ثانية تفاعلية عرفت بخدمة فيديو تكست مع نظام بريستل قدمتها مؤسسة ب ت ا بريتش تلفون اوثيريتي ، وبناء على النجاح الذي احرزته المؤسسات المذكورة في توفير خدمة النصوص التفاعلية للمستخدمين بدأ عدد من المؤسسات الصحفية الامريكية في منتصف عام 1980 العمل على توفير النصوص الصحافية بشكل الكتروني الى المستخدمين عبر الاتصال الفوري المباشر ومن بين هذه الشركات :

-نايت ريدورز فيوترون

-خدمة تايمز وميرور

-شركة ترينتس التي تعتبر ثمرة المشاركة بين أي بي ام و سي بي اس ، محاولات هذه الشركات لم تلق النجاح المطلوب فحسب بل تكبدت خسائر مالية قدرت في ذلك الوقت بحوالي 200مليون دولار ونتيجة لذلك توقفت المشاريع الخاصة بهذه الشركات الصحفية بعد عام واحد .

ويرجع المتخصصون البداية غير الموفقة للصحافة الالكترونية الى اسباب عدة أهمها :

-عدم توافر تقنيات متطورة بما فيه الكفاية تسمح بوصول غير مكلف وسهل الى المحتوى الالكتروني .

-الإهتمام بهذا النوع من الخدمات الاعلامية لم يلق راجا من المستخدمين والمعلنين على حد سواء .

غير أن الوضع قد تغير كليا مع بداية التسعينات من القرن الماضي والتي حملت معها تطورات هائلة لا على مستوى تقنيات النشر الالكتروني والتخزين والمعالجة والاسترجاع فحسب ، وإنما على نظرة وموقف مختلف المستخدمين فرضته الحاجة الملحة الى الخدمات الالكترونية وإذا ارتبط نجاح خدمة تيليتكس باعتمادها على جهاز التلفزيون فإن نجاح الصحافة الالكترونية في انطلاقتها الثانية مرتبط مباشرة بتوفر اجهزة الكمبيوتر وتطور البرامج التي تسهل الوصول اليها والتعامل معها ، لقد بدأت اولى التجارب لاطلاق صحيفة الكترونية في الولايات المتحدة ممثلة في منبر شيكاغو بداية عام 1992 لكن اليومية الالكترونية التي تمثل بحق مدرسة كانت ميركوري نيوز التي ظهرت عام 1993⁽¹⁾ .

لقد بدا تطور صحافة الانترنت عبر تجارب التليكست والفديوتكس في هيئة الاذاعة البريطانية والتجارب التفاعلية الاخرى في مجال نقل النصوص شبكيا ، ومن تطور قواعد البيانات الصحفية الشبكية ومن استخدام الكمبيوتر في

(1) الصحافة الالكترونية العربية - الواقع والآفاق ص 11

عمليات ما قبل الطباعة في بداية السبعينات من القرن الماضي ثم تجارب تقديم خدمات الصحافة بالهاتف التي ميزت عمل شبكة كمبيو سيرف وغيرها بدءاً من عام 1980 التي بدأ بعدها ظهور الصحافة الالكترونية.

ويرى البعض انه في بداية التسعينات بدأت المؤسسات الصحفية تترك خدمات الفيديو تكتس الى الخدمات الكمبيوترية الشبكية بالطلب الهاتفي من خلال اميركا اون لاين وبرودغي وكمبيوسيرف وفي عام 1990 ظهر في سيرن بسويسرا اول النماذج التجريبية للويب التي انطلقت في العام اللاحق وحتى الى هذا التاريخ 1991 لم تكن هناك اية صحيفة على الانترنت ثم بدأت بعض المؤسسات الاعلامية التي اخذت علماً بالشبكة الجديدة في ايجاد مواقع لها في خدمات الانترنت المختلفة التي ليس نت بينها شبكة الويب .

ومن أبرز الجهات الصحفية التي أنشأت موقعاً على الشبكة الامريكية هي شيكاغو اون لاين في مايو 1992 كأول صحيفة الكترونية صدرت بواسطة شيكاغو تريبيون وفي العام اللاحق 1997 استضافت شبكات كمبيوسيرف وأمريكا أون لاين عدداً جديداً من الصحف⁽¹⁾ .

وفي ابريل من عام 1996 اعلن اتحاد الصحافة الامريكي انه اصبح هناك 175 صحيفة يومية في امريكا الشمالية موجودة على الشبكة والعدد في انحاء العالم بلغ 775 اصدارة صحافية ، وقد بلغ عدد الصحف الالكترونية حوالي 3250 موقعاً بحسب احصاء احدى المجلات ، وفي عام 1999 اصبح هناك 2800 موقعاً وقد وصل عدد الصحف الالكترونية الى خمسة آلاف صحيفة في احصاء 2004 .

أن هذا التاريخ التوثيقي قد لا يعني كثيراً لانه مسألة تاريخية ولكن الذي يعني هو المراحل التي مرت بها هذه الممارسة على مستوى العمل الصحفي ذاته حيث ان هناك من يمتنع هذه المراحل بثلاث ، ويلخص احد الباحثين تطور هذه

(1) التطبيقات التقليدية والمستحدثة للصحافة العربية على الانترنت ص3

الصحافة في المؤتمر الثالث لصحافة الانترنت عام 2001 بجامعة تكساس باوستن هذه الموجات بقوله :

-في الموجة الاولى 1982-1992 سادت في البداية عدة تجارب للنشر الالكتروني الشبكي من نوع الفيديو تكس ثم آلت الامور في النهاية الى شبكات ضخمة مثل كمبيوسيرف .
-الموجة الثانية من 1993- حيث اخذت المؤسسات الاعلامية علما بالانترنت فبدأت بالتواجد فيها .

-الموجة الثالثة التي بدأت قريبا هي مرحلة البث المكثف التي تشي بالقوة في التطبيقات الاعلامية كما تنبىء بالربحية اكثر من المرحلتين السابقتين .

أن المحتوى الاخباري لصحافة الانترنت مر ايضا بثلاثة مراحل .:

-في المرحلة الاولى كانت صحيفة الانترنت تعيد نشر معظم او كل او جزء من محتوى الصحيفة الام وهذا النوع من الصحافة ما زال سائدا.

-في المرحلة الثانية : يقوم الصحفيون باعادة انتاج بعض النصوص لتتواءم مع مميزات النشر في الشبكة وذلك بتغذية النص بالروابط والاشارات المرجعية وما الى ذلك وهذا يمثل درجة متقدمة عن النوع الاول.

-في المرحلة الثالثة يقوم الصحفيون بانتاج محتوى خاص بصحيفة الانترنت يستوعبون فيه مميزات النشر الشبكي ويطبقوا فيه الاشكال الجديدة للتعبير عن الخبر وتشهد هذه المرحلة التي نعيشها حاليا تطورا مهما يتعلق بايجاد الوسائل التي تسهل اكثر عملية الحصول على الاخبار وتحسين طرق توزيع الصحف وتحصيل الاشتراكات .

أنواع الصحافة الالكترونية :

يذكر الباحثون ان اصناف وانواع الصحافة الالكترونية العربية على شبكة الانترنت على ثلاثة أنواع⁽¹⁾ :

الأولى: هي المواقع التابعة لمؤسسات صحفية تقليدية كالصحف وبعض الفضائيات ، وتعد امتدادا لها وهذه تعد نسخا الكترونية من الصحف المطبوعة تحتوي على معظم ما ينشر على صفحات تلك الصحف ، ويندر ان تحدث هذه المواقع خلال اليوم ، ولا يعمل بها صحفيون وانما مبرمجون ينقلون ما في الصحف المطبوعة الى الموقع الالكتروني ، وهناك مواقع تفاعلية لفضائيات مثل قناة الجزيرة و ب ب س العربية وهذه تحوي اخبارا وتحليلات ونصوص مقتطعة مما يذاع عبر الاثير وقد تحتوي على اخبار خاصة بالموقع الالكتروني وقد يعمل محررون ومترجمون صحفيون في هذا الموقع لتحديثها .

الثانية : المواقع الاخبارية كالبوابات الاعلامية امثال اريبيا اون لاين وبلانيت ارابيا ونسيج وغيرها ، وهي مواقع الكترونية متخصصة تنشر اخبارا وتحليلات وتحقيقات اعدت خصيصا للنشر على شبكة الانترنت وتحدث المواد على مدار الساعة ويعمل في هذه البوابات محررون ومراسلون مهنيون يمكن تسميتهم بصحفيي الانترنت .

الثالثة : الصحف الالكترونية البحتة التي ليس لها صحيفة مطبوعة وتدار عادة بجهد فردي وتغطي مجالات الاخبار كافة من سياسة واقتصاد ورياضة وسينما وموسيقى ، وتحاول ان تستفيد من تقنيات تصميم الصفحة لمزيد من التنوع وهي صحف يومية يتم تحديث موادها الاخبارية آليا وصفحاتها يوميا .

لقد تحررت الصحافة الالكترونية من العائق الذي كانت تعاني منه وسائل العلامة التقليدية وهي ضيق المساحة التحريرية بالنسبة للصحف اليومية

(1) الصحافة الالكترونية د عبد الامير الفيصل ص2

والمجلات الورقية وضيق الوقت بالنسبة لنشرات الاخبار الاذاعية والتلفزيونية ، هذا التحرر رشحها لتحتوي عددا غير محدد من المواد الاعلامية ، والقاريء الذي يعاني في السابق من الندرة الناجمة عن قيام السلطة سواء كانت الحكومة او سلطات رأس المال او سلطة الاعلاميين بممارسة المنع والحذف اصبح القاريء يعاني من تخمة غير مسبوقة ، هذه التخمة طرحت على القاريء أشكاليتين :

الاولى: التراتبية التي تفيد ترتيب اهمية واولوية المادة الصحفية بالنسبة له .
الثانية: عدم وجود مرشح ومفلتر للمواضيع فتراكم الاحداث والافكار والآراء والمواضيع التي يتجاور فيها الجديد مع القديم بوصلة داخل الصفحة او خارجها في الصحافة الالكترونية ويتداخل فيها الغث والسمين تجعل القاريء تائها في غابة من المواد تفتقد الى مرشد او دليل .

وهكذا نجد ان البحث عن الانواع الصحفية المعروفة التي سيطرت على التعبير الاعلامي لعدة قرون في وسيلة اتصال جديدة قد يؤدي الى طريق مسدود وذلك بالنظر الى العاملين التاليين⁽¹⁾ .

1- ان كل وسيلة اعلامية جديدة تخلق فضاء اعلاميا جديدا خاصا بها ، لذا تستعين بالانواع الصحفية التي كانت تعمل بها وسيلة الإعلام التي سبقتها وتحاول ان تطورها وتكيفها مع خصوصيتها وفضاءها الاعلامي الجديد وتستحدث انواعا جديدة اكثر استجابة لادوارها ووظائفها النوعية والاكثر ملاءمة لخصوصيتها التقنية ، هذا ما حدث مع الاذاعة ثم التلفزيون ، ويحدث الآن مع الصحافة الالكترونية التي انتعشت في شبكة الانترنت ، فالخصوصية التقنية التي تتمتع بها الصحافة الالكترونية سمحت لها ببلورة احدي الانواع الصحفية التي كانت تستعمل بشكل أقل من بقية الانواع الصحفية.

⁽¹⁾ الصحافة الالكترونية احادية الشكل وتعدد المضامين ام انواع صفية جديدة ص9

أن الملف الصحفي الذي يعني تناول قضية او حدث معين من مختلف الجوانب لتسلط عليه الاضواء من كل الجهات ويشترك في انجازه اكثر من صحفي باستغلال جميع الوثائق للدراسات والمصادر .

2- ما زلنا ننظر الى وظائف الصحافة نظرة -ثابتة- مستمدة من الماضي الذي كان فيه العرض يسيطر على اقتصاديات وسائل الإعلام ، ان تكنولوجيا الاتصال الحديثة قد اعادت هيكلة هذه الوسائل على اساس هيمنة الطلب فالتحدي الذي كان مفروضا على وسائل الإعلام بفعل ضغط السوق والمنافسة تمثل في عرض ما يناسب متطلبات الجمهور وحاجياته وذوقه ، لقد زال هذا التحدي في ظل وسائل الاتصال الحديثة واصبح بإمكان أي وسيلة تتمتع بعدة التفاعلية ان تتجه وفق ما يمليه عليها الطلب، فسيادة الطلب معناه إنفتاح أفق لتطور وسائل الاتصال الفردية اكثر من الجماهيرية بمعنى ان القاريء على سبيل المثال اصبح يشكل صحيفته وفق ما يريد ويحتاج أي لا يقرأ إلا الصفحات الرياضية من الصحف الالكترونية او الصفحات الثقافية على سبيل المثال .

هكذا تشذر جمهور وسائل الاتصال الجديدة وجنح نحو الفردانية ، هذا التغير الواضح في القراءة طرح ضرورة التفكير في مسألة وظائف الصحافة التي تنهض على اساسها الانواع الصحفية ، فهل يعقل ان تظل الانواع الصحفية الكلاسيكية التي سادت في وسائل الإعلام الكلاسيكية ذاتها في وسيلة اعلامية جديدة يتسم جمهورها بأنه طرف منتج فيها بشكل مباشر من خلال المشاركة في منتدياتها او بشكل مباشر من خلال وجود جسر لتفاعل الجمهور مع الصحفيين والكتاب الذين يأخذون في الغالب برأيه وأفكاره؟ وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى بعض البحوث الميدانية مثل تلك التي انجزتها مؤسسة MIDDLEBERG ROSS في 2001 والتي تؤكد بأن 70% من الصحفيين في الدول المتقدمة يتحاورون مع القراء عبر شبكة الانترنت ؟

أن الحديث الصحفي الذي يتحول بفضل TALK BACK إلى حوار مع الجمهور ودردشة القراء مع الكاتب أو الشخصية يشكل السمة البارزة للصحافة الالكترونية ، اضافة الى منابر النقاش التي تفتح للجمهور ولكل المشتركين في الانترنت الراغبين في تبادل الافكار والمعلومات ، ربما كانت وراء اعتقاد البعض بأن الصحافة الالكترونية ليست وسيلة اعلامية بل فضاء رمزي يلتقي فيه الناس بشكل اعتباري لتبادل الآراء والافكار والمعارف ، ان اللقاء الذي كان في السابق شبه مستحيل في ظل التباعد الجغرافي والتفاوت الزمني والتفاوت الاجتماعي والثقافي والعمرى قد حصل .

الصحافة الالكترونية والصحافة الورقية صدام ام تكامل وتكيف :

في مؤتمر لاتحاد الصحف الامريكية ابلغ راسل نيومان الناشرين ان التقنية الحديثة تجعل من النهاية المحتملة للصحف التقليدية امرا لا مفر منه ، هكذا تنبأ استاذ الاتصالات في جامعة فليشر الامريكية ، وبدأت تنبؤات انهاء وجود الصحافة التقليدية فمن قائل انها ستنتهي عام 2018 وهو ما ذهب اليه نيومان ومن قائل انها ستنتهي عام 2040 وهو ما ذهب اليه فيليس ميلر الذي كان يعتقد إن آخر مستخدم لجريدة مطبوعة سيكون في شهر ابريل من عام 2040 .

وهناك من يرى انه في غضون خمسة عشر عاما المقبلة سيضطر عدد من الصحف الى التخلي التدريجي عن الطباعات الورقية ، وهناك البعض ممن يرى انه مع مايشهده الجمهور من شيخوخة متسارعة الوتيرة للصحافة الورقية فسيتوقف البعض عن اصدار الطبعة الورقية من يوم الاثنين الى يوم الخميس مع استمرار الصدور على الانترنت والاحتفاظ بالطبعة الورقية خلال عطلة نهاية الاسبوع .

إن هذه الاستنتاجات والتوقعات جاءت نتيجة دراسات في المجتمعات الغربية وإذا كانت اول صحيفة عربية تخلت عن طبعتها الورقية لحساب طبعتها الالكترونية هي صحيفة الشعب المصرية الا ان هذا لا يعني ان كل الكتاب العرب

والصحفيين يؤيدون هذه التنبؤات وانما تتعدد آراؤهم فالبعض⁽¹⁾ يقول : أتوقع للصحافة الالكترونية التطور والتقدم وللصحافة الورقية الانقراض خلال بضعة اعوام او على الاقل سيتم الاستغناء عنها تماما ، والبعض الآخر يقول : لا أعتقد ان الصحافة الالكترونية سوف تنافس الصحافة الورقية فالكلمة المكتوبة ثقافة مختلفة لها سحرها الخاص وعشاقها الذين لا يستطيعون التخلي عنها .

ويضيف صاحب هذا الرأي ، حين بدأت الاذاعة انتابنا الخوف على الصحف وحين بدأ البث التلفزيوني انتابنا الخوف على الصحف والاذاعة ، وحين ظهر الفيديو والكمبيوتر والفضائيات كان خوفنا ينصب على ان تلك التقنيات سوف تزح الكلمه المكتوبة وتنزلها عن عرشها ولكن هذا لم يحدث وبقي لكل وسيلة اعلامية دورها على مر السنين ولكن يمكننا ان نجزم بان الصحافة الالكترونية عملت وتعمل على إثراء الصحافة الورقية ، وأن عالم الانترنت سوف يمكن الصحفي من تقديم الخبر والمعلومة والصورة والاحصاء بالشكل الذي يدعم مادته الصحفية وبتعبير آخر ان العلاقة بين الوسيطتين علاقة تكاملية ومن الصعب ان تغطي احدهما على الاخرى .

وهناك رأي اكثر عمقا في تحليله يذهب الى الاستحالة نهاية الصحافة المكتوبة وخاصة في عالمنا العربي مستندا الى ان الإعلام الالكتروني هو وسيلة نشر كما ان الطباعة على الورق وسيلة نشر ولايوجد صراع بين الوسائل بمعنى ان تلغي واحدة الاخرى ولكن توجد منافسة في احيان ويوجد تكامل في احيان اخرى ، وفي تقدير صاحب هذا الرأي انه لن تحل الصحافة الالكترونية بدلا من الصحافة المطبوعة لان المواطن العربي يثق اكثر في الخبر المنشور في صحيفة ورقية حتى لو كانت محدودة التوزيع .

(1) الصحافة الالكترونية العربية الواقع والآفاق ص16

وفي بحث ميداني على عينة من الاساتذة العرب في جامعة الشارقة يبحث احد الباحثين هذه المسألة تحت عنوان العلاقة بين الصحافتين فيقول (بدأ تأثير الثورة المعلوماتية التكنولوجية يظهر على صناعة الطباعة والنشر وان بداية العقد الاول للقرن الحادي والعشرين يشهد اتساعا متزايدا للصحيفة الالكترونية مقابل الصحيفة التقليدية التي سادت لخمس قرون ان الصحيفة الالكترونية تحمل قوة جذب وابهار جديدة تساعد على انتشارها على حساب تلك التقليدية الحالية لانها تستخدم الوسائط الاعلامية المتعددة ، فهي تتيح لمستخدمي الشاشة ممارسة أكثر من حاسة خصوصا البصر والسمع بل واللمس ايضا فالقاري يستطيع أن يختار ما يريد ويقرأ ما يحب الاطلاع عليه ويرى الصور بألوانها الجذابة ويستمتع في الوقت نفسه الى الاصوات التسجيلية ويشاهد الافلام المنقولة عبر الفيديو كل ذلك في عملية سريعة واحدة لم تستطع ان توفرها له من قبل وسائل الإعلام المختلفة الصحافة المكتوبة والاذاعة المسموعة والتلفزيون المرئي.

يقول جون راسل احد كبار الاذاعيين البريطانيين في الب ب س ان الخطر الاكبر يهدد الصحيفة اليومية والاسبوعية يأتي مباشرة من التكامل الحاصل بين تكنولوجيا بين التلفزة المتطورة وتكنولوجيا الكمبيوتر هذا التكامل قد يقدر في زمن ليس ببعيد على اختراق الخاصيتين الاساسيتين اللتين تهددان الصحيفة اليوم :

1-التوسع في كشف الاخبار دون الارتباط بعامل الوقت المحدد نسبيا في نشرات الاخبار او البرامج الخيرية .

2-استمرار حضور الصحيفة في تناول القاريء مما يسمح له بالتصفح والمراجعة والاستغراق في التأمل من دون الارتباط بسلطة اللحظة والوقت ⁽¹⁾ .

ويعقد الكاتب فصلا عن اتجاهات العلاقة بين الصحافتين الالكترونية والمطبوعة حيث انه يرى ان في ذلك ثلاثة اتجاهات :

(1) التعرض للصحافة الالكترونية والمطبوعة ص10

- 1- اتجاه يذهب الى ان الصحافة الالكترونية بما لها من امكانيات كثيرة والصحف المطبوعة بما فيها من سلبيات يجعل السيادة للصحافة الالكترونية .
- 2- واتجاه ثاني يذهب الى العكس وي طرح فكرة التعايش بين النوعين لاسباب عديدة ويقدم الادلة على افضلية الصحافة المطبوعة احيانا على الصحافة الالكترونية .
- 3- واتجاه ثالث هو اتجاه حيادي لا يرى ان أي من الصحافتين ستقضي على الاخرى وستندمج الصحافتان مع تكيف خاص للصحافة المطبوعة التي يرى انها ستتجه الى التخصص والمحلية ويبرر هذا الرأي الاندماجي بين الصحافتين باسباب اقتصادية حيث يقول :

- 1- ان دور النشر الصحفي في العالم باسره تتجه الى تنويع نشاطاتها الاعلامية وذلك بدخول الراديو والتلفاز والمطبوعات المتخصصة واعداد المؤتمرات واستغلال الانترنت.
 - 2- ان العمل المشترك بين صناعتي النشر التقليدي والالكتروني هو المحتوى المتميز فمن غيره لا تنجح مطبوعة ولا ينتشر تلفاز ولا يستمر موقع على الانترنت.
 - 3- اضافة الى المحتويات فان دخول شركات النشر التقليدية عالم النشر الالكتروني يعتمد على نجاح وانتشار الاسم التجاري عند المستفيد فظهر اسلوب الترويج المتقاطع حيث يقوم المطبوع الالكتروني بالترويج للموقع الالكتروني الشقيق والعكس بالعكس .
- لقد توصل الباحثون في هذا المجال الى خلاصة تقول : على الرغم من الجدلية القائمة التي ينشغل بها الاعلاميون وغيرهم في بقاع العالم المختلفة ومن بينها العالم العربي حول تحديات احد افرازات هذه الثورة أي شبكة الانترنت واحتمالات تضيقها الخناق على الصحافة الورقية او التقليدية لصالح الصحافة الالكترونية ، فان التجارب الناجحة والمتميزة في الغرب تؤكد حقيقة ان الصحافة

الورقية مهددة لا محالة ان لم تعبر جسر التحولات الالكترونية في عصر المعلومات الى الضفة الالكترونية على الانترنت بسلام ، كما ان الصحافة الالكترونية لا يمكنها التطور والانتشار بدون انحسار مساحة الامية في مفهومها الواسع .

أن سير الصحافة التقليدية في اتجاه الاستثمار في المحتوى الالكتروني سيترتب عليه ولم لا ايجاد افكار استثمارية جديدة يحمي فيه الوجود الالكتروني للنسخ الورقية لامر ينأكدان يوما بعد يوم اولهما ما يكتنف النسخ الالكترونية من فوائد لا تستطيع ان تأتي بها النسخ الورقية ، أما الآخر فهو انقلاب الناس الى نمط حياة الكترونية جديدة تتحول فيها طرائق معيشتهم التقليدية ومن بينها حصولهم على الخبر والمعلومة ، والانترنت بالنسبة للصحف الورقية على وجه الخصوص هي في الواقع سلاح ذو حدين : فإما ان تكون خطرا محدقا بها بحيث تفقد موقعها التقليدي في السوق ، وإما أن تكون فرصة عظيمة تتمكن من خلالها احتلال مواقع واسواق جديدة بسرعة لم تكن ممكنة ابدا ضمن معطيات البيئة التقليدية .

وعليه فالعلاقة بين الإعلام التقليدي والإعلام الالكتروني ليست ابدا علاقة قائمة على قاعدة انهاء احدهما حتى يستمر الآخر ، وإنما هي في رأيي علاقة تنافسية في جزئياتها وتكاملية في عمومياتها ، نجاح علاقة التنافس والتكامل هو شرط ضروري لبروز هيئة اعلامية عربية تأخذ بأسباب الحاضر دون ان تنكر للمستقبل⁽¹⁾ .

أن القاء نظرة على انخفاض نسبة القراء للصحافة التقليدية ولجوء الصحف الى الاستفادة والاستعانة بتقنيات الانترنت لرفع معدل القراء والقراءة لصحفهم يعطينا دليلا آخر على الاهمية الاستثنائية للصحافة الالكترونية ولدور الانترنت في تداول المعلومات في عصر العولمة ، حيث تقول الاحصائيات بان التغيرات

(1) الصحافة الالكترونية د اجقو علي ص23

التي شهدتها علاقة الجمهور بالوسائل الاتصالية قد أدت إلى تناقص أعداد القراء للصحف في مختلف أنحاء العالم وبالذات في الدول المتقدمة التي تتوافر فيها خيارات اتصالية متعددة ، فعلى سبيل المثال ظل الرقم الاجمالي لتوزيع الصحف الامريكية اليومية مستقرا عند حوالي 59 مليون نسخة خلال العوام 1960- وحتى اوائل 1995 برغم ارتفاع عدد سكان الولايات المتحدة من 180 مليون الى 260 مليون خلال المدة نفسها مع انخفاض هذا الرقم ليلغ 56 مليون نسخة يوميا نهاية عام 2002 ، وعلى الصعيد الفردي للصحف الامريكية تشير ارقام الهيئة المهنية الامريكية لمراقبة النشر الى ان جريدة نيويورك تايمز لوحدها فقدت 42% من قراء عددها اليومي و58% من قراء عددها الاسبوعي خلال عام 1969-1997، وفي الاتجاه ذاته يشير مركز الصحافة الاوربية الى ان معدل القراء في اوربا يتناقص ولذلك فقد خسرت الصحافة الاوربية خلال عام 1997 وحده 12 مليون قاري.

لقد تحولت هذه التحديات الى سعي الصحافة بوجوب الاهتمام بالانماط الاتصالية الجديدة للتقنية الحديثة التي تمثلها الصحافة الالكترونية وحفزت هذه الصحف للأفادة من الاتصال الالكتروني الذي اتاحته شبكة الانترنت عبر اصدار صحف او نسخ الكترونية من اصداراتها المطبوعة /وقد اشارت احدى الدراسات التي أجريت عام 2000 من ان 87% من الصحف الامريكية المطبوعة تنشر نسخا الكترونية من اصداراتها المطبوعة ، ان التلفزيون والصحافة الالكترونية بشكل عام يكتسحان كل وسائل الإعلام الاخرى في نسب القراءة والاستماع المتداولة عالميا واقليميا او في توسع شبكات الإعلام او الانتشار الحقيقي او في الإيرادات الاعلانية .

أن الصحافة التي تواجه تحدي انخفاض نسب القراءة للصحف في العالم تحاول ان تتصدى لهذه المعضلة من خلال البحث عن قراء جدد ومن ذلك تطوير التوزيع والترويج لحقائق جديدة ومنها عصرنة تقنيات وصناعة الصحافة

فصحيفة الاندبندت البريطانية تضع كل قدراتها واستراتيجيتها للتأثير في نسبة ال 10% او 20% التي لا تقرأ الجريدة ، وجريدة ليبراسيون الفرنسية غيرت من نفسها على الانترنت شكلا ومضمونا وسياسة عامة لتكون اقرب الى الجمهور لواسع الذي يستخدم الانترنت فزادت من عدد الصفحات والابواب والزوايا والاهتمامات ولونت صورها اكثر لتكون مشوقة اكثر عند القراءة .

وصحيفة اللوموند باشرت فلسفة جديدة لمهمات الصحيفة وصيغ الاخراج الجديدة بعد تطوير موقعها على شبكات الانترنت مما جعلت عدد القراء يزداد على نسختها الالكترونية يوما بعد يوم .

وفي رأي الخبراء أن الصحيفة مهما بلغت من التطور والمضمون الجذاب والشكل اللافت وهيئة التحرير المبدعة والترويج الاعلاني الفاعل تبقى عاجزة عن الانتشار الواسع إذا لم يرافق ذلك استخدام امثل لمزايا شبكة الانترنت وما يمكن أن تقدمه من تقنيات تكون لها مزايا ايجابية سواء على زيادة عدد قراء الصحيفة على الانترنت او على عوامل اخراج الصحيفة وتحريرها والخدمة التفاعلية التي تقدمها للقراء .

أن المحررين والناشرين يجربون الاساليب الجديدة لاجتذاب القراء بما في ذلك القصص القصيرة والمزيد من الاخبار التي تقدم بطرق جديدة ، ففي عام 1997 استطاعت اكثر من 600 صحيفة تقديم خدمات صوتية لمعلومات عن طريق الطقس والرياضة واتاحت الوصول الى قواعد المعلومات الخاصة بها على شبكة الانترنت ، إن الإعلام الجديد يقوم على التكامل والتداخل فهو يجمع كل مزايا وسائل الإعلام التقليدي ويزيد اليها ميزة التفاعل المباشر وازالة الفروق بين المرسل والمستقبل فتبادل المعلومات والأفكار سيتم في اتجاهين بصورة سريعة وفورية وسيكون بمقدور افراد الجمهور استقبال وارسال الرسائل في أي وقت وسيتمكنون ايضا من مخاطبة بعضهم البعض بعيدا عن مصدر الفكرة او المعلومة ، أي ان سلطة المصدر والوسيلة الاعلامية ستتقلص ، وقد يوجه شخص او وسيلة ما رسالة

إعلامية لجمهور محدد إلا أن التفاعل حول هذه الرسالة قد يختلف تماماً عن أهداف صاحب الرسالة الأصلي ، فالرسالة هنا تتحول الى نص يتفاعل حوله كل أفراد الجمهور أو بالتحديد الافراد الذين لديهم رغبة وقدرة في التفاعل حول هذه الرسالة -النص -ولاشك ان هذا الوضع يخلق اشكالا جديدة للتفاعل الاجتماعي واساليب الربط او حتى التلاعب بالوقت والمساحة⁽¹⁾ .

أخلاقيات الصحافة الالكترونية :

حينما بحث العلماء مسألة نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى بلدان العالم الثالث ، كانوا يتحدثون عن امكانية نقل التكنولوجيا بدون قيم المجتمع الذي انتجها ، لأن طبيعة مجتمعات العالم الثالث واعتقاداته تختلف عن مجتمعات الدول الغربية وقيمتها .

واليوم يمكن ان تطرح المسألة الاخلاقية والقيمية من جديد على ضوء نقل تقنيات الثورة الاعلامية بما فيها الانترنت ، فهل يمكن ان تطرح المسألة الاخلاقية والقيمية من جديد علما ان هذه التقنية ذاتها بدأت تعاني من فقدان سلم للقيم في دول نشأتها الاولى ؟ ولما كانت هذه التقنيات ترتبط في الجانب والممارسة الاعلامية فإن مسألة الحرية وحدودها والمسؤولية الاجتماعية تجاهها تكون من اقوى المؤثرات عليها .

من هذه المقدمات وجدنا من يتحدث عن محاولة جعل ثورة الاتصالات ثورة في اخلاقيات الإعلام كليا ، وجعل من اهم الاهداف التي يمكن ان يحققها علم اخلاقيات الإعلام هو كيف يمكن تحويل ثورة المعلومات والاتصالات الى ثورة اخلاقية ، وكيف يمكن ان تلتزم الرسائل الاتصالية الجديدة مثل الصحافة الالكترونية باخلاقيات الإعلام ، ويتساءل الباحثون هل تحتاج ثورة الاتصال الى

(1) التعرض للصحافة الالكترونية والمطبوعة ص14-15

ثورة ثقافية جديدة تساهم في تشكيل المضمون الذي تحصل عليه الجماهير عبر ثورة الاتصال وتحويلها الى اداة لتحقيق الديمقراطية والتقدم والتنمية ؟

إن من بديهيات ثورة الاتصال انها تؤدي الى توسيع نطاق الحرية الانسانية لأن الأشكال الجديدة للاتصال التي وفرتها تكنولوجيا الاتصال سوف تجعل قوانين الإعلام في كل دول العالم خارج اطار الزمن ، فالسلطات سوف تعجز عن تطبيق القوانين على الاشكال الاتصالية الجديدة ومن أهمها الإنترنت .

ومما لاشك فيه ان الصحفي -كما يقول الباحثون- يحتاج الى الحرية السلبية بمعنى الحرية من القيود الخارجية لكنه ايضا يحتاج الى الحرية بمعناها الايجابي أي حرية الفعل حرية القيام بعمل ايجابي يساهم في ابداع امكانيات جديدة للمجتمع ، وعند ما يقبل الصحفي الحرية الايجابية فانه يصبح حرا وأخلاقيا .

لقد طرحت البيئة الالكترونية الجديدة تساؤلات جديدة على مستوى أخلاقيات العمل الاعلامي يقول احد الباحثين : مع تصاعد اعداد مستخدمي الانترنت ، وتزايد التواجد الاعلامي على ساحتها وتنامي الاعتماد عليها كوسيلة أخبارية واتصالية واعلامية متميزة ، وظهور العديد من المؤشرات من تراجع مصداقية وسائل الإعلام التقليدية ، بدأ الامر وكأننا نعيش في بيئتين اعلاميتين مختلفتين : احدهما تتعايش وتتواجد فيها وسائل الإعلام التقليدية من صحافة واذاعة وتلفزيون وغيرها ، وأخرى الكترونية محضة لها سماتها المميزة وتقنياتها الجديدة ، وأساليب عملها الخاصة ، ولكل من البيئتين التقليدية والالكترونية منظومته الخاصة فيما يتعلق بأخلاقيات الإعلام ، وهو ما دعا العديد من الباحثين للتساؤل عن واقع وخصائص التشابه والاختلاف بينهما ، وهل تطرح البيئة الالكترونية منظومة اخلاقية مختلفة للاعلام عن البيئة التقليدية ؟ والى أي مدى يمكن الانتفاع من المبادئ والاسس الاخلاقية التي تم اراءها في البيئة التقليدية ضمن سياق العمل الاعلامي في البيئة الالكترونية ؟ .

إن من أهم ما يثير موضوع أخلاقيات البيئة الالكترونية هو كونها جاءت في خضم العولمة ، وفي ظل العولمة ومفاهيمها تتقارب القيم وتهيمن لغات وثقافات معينة على غيرها حيث تتواجد وسائل الإعلام وكلها بغض النظر عن هويتها الجغرافية والثقافية والسياسية في بيئة عالمية واحدة او متقاربة تحكم وتنظم العمل الإعلامي في هذه البيئة الجديدة ، وعن امكانية التوفيق بين قيم اخلاقية اعلامية عالمية تستمد مقوماتها من طبيعة البيئة الالكترونية التي تحتويها ، وبين قيم اخلاقية اعلامية ذات طابع محلي تستمد مكوناتها وحيويتها من سياقها الثقافي والاجتماعي المحلي والتقديدي .

مما تقدم وجدنا ان الباحثين يرون ان التساؤل عن امكانية تطبيق اخلاقيات الإعلام التي تطورت خلال القرن العشرين على وسائل الاتصال الجديدة قاد الى رؤيتين مختلفتين تماما هما⁽¹⁾ :

الرؤية الاولى : تقوم على ان اخلاقيات الإعلام لا تنطبق على وسائل الاتصال الجديدة ، وأنه لا يمكن تطبيق اخلاقيات الصحافة المطبوعة على الصحف الالكترونية ، ففي دراسة اجراها كل من -أرانت واندرسون قال 47% من محرري الصحف الالكترونية ان سرعة الانترنت قد قللت من امكانية تطبيق المعايير والاحكام المهنية الاخلاقية مثل الدقة على الصحف الالكترونية ، حيث يصبح من الصعب التأكد من دقة الحقائق والمعلومات قبل بثها على الصحف الالكترونية لكن سرعة الانترنت ليست هي العامل الوحيد في عدم التزام الصحف الالكترونية بالمعايير الاخلاقية ، فقد قال 37% من محرري الصحف الالكترونية ان قلة عدد الصحفيين الذين يعملون في هذه الصحف يؤدي الى عدم قدرتهم على تطبيق هذه المعايير مثل التأكد من صحة المعلومات ودقتها .

(1) ثورة الاتصال واخلاقيات الإعلام | د. سليمان صالح ص 7-8

وقد تكرر هذا التفسير في دراسة اخرى عام 2000 حيث ان الصحف الالكترونية يعمل فيها في العادة عدد قليل من الصحفيين يطلب منهم ان يقوموا بإحداث بعض التغييرات في القصص الاخبارية لجعلها اكثر سخونة بما يتناسب مع الانترنت وازافة المعلومات الجديدة السريعة على هذه القصص وفي هذه البيئة الصحفية يصبح من الصعب الالتزام بالمعايير المهنية او اخلاقيات الإعلام .

الرؤية الثانية : تقوم على ان اخلاقيات الإعلام عامة، ولا تختلف من وسيلة الى اخرى ، ويتبنى هذه الرؤية الكثير من محرري الصحف الالكترونية حيث طلب ارانت وأندرسون من محرري الصحف المقارنة بين معايير الممارسة في الصحافة المطبوعة والصحافة الالكترونية ، وقال معظمهم ان اخلاقيات الصحافة واحدة في الصحف المطبوعة والالكترونية ، وان المعايير لا تختلف لكن السرعة في الصحف الالكترونية تؤدي الى عدم الالتزام بالمعايير المهنية بالاضافة الى قلة عدد الصحفيين في الصحف الالكترونية حين قال 27% من محرري تلك الصحف انهم يعتمدون على بعض الصحفيين الذين يعملون لبعض الوقت .

ومع ذلك فإننا نرى ان المشكلة لا تكمن في صلاحية المعايير والاخلاقيات المهنية للتطبيق على وسائل الاتصال الجديدة مثل الصحف الالكترونية والمواقع الاخبارية على الانترنت ، بقدر ما تكمن في ان ثورة الاتصال قد جعلت معظم المعايير والاخلاقيات الاعلامية التي تطورت خلال القرن العشرين غير صالحة ، وأن تلك الثورة تشكل مناخا اعلاميا واتصاليا جديدا يحتاج الى معايير وأخلاقيات جديدة .

إن طبيعة الانترنت والصحافة الالكترونية تقوم على أساس سرعة تناول الخبر ، وهذا يجعل الحماسة تلعب دورا في سباق السرعة هذه مما ينعكس على الدقة والتوازن والوضوح حيث تتسم صحافة الانترنت بالحماسة وحدة المواجهة لكن اسلوبها واستمرار دورتها الاخبارية على مدار الساعة يطرحان تساؤلات حول كيفية تمكن صحافة الانترنت من تقديم تقارير اخبارية تنسجم مع أعلى معايير

الصحافة قاطبة ، وتجهد مؤسسات الاخبار الرئيسية لتتمكن من تطبيق معايير اخبارية تقليدية قديمة العهد على الانترنت ، لكنها تكتشف ان ليس من السهل نقل فضائل الدقة والتوازن والوضوح الى وسيلة تقوم على اساس الايصال السريع للاخبار ، وفي الوقت نفسه حدودها، وعززت تقنيات الانترنت عمل الصحفيين من خلال تزويدهم بأساليب فعالة لسبر المعلومات بعمق اكبر وتأني القدرة على التدقيق في الوثائق وجمع المعلومات ومضمونها التاريخي وتحديد المصادر الموثوق بها من خلال تعدد الادوات المتوفرة للصحفي ، كما انها أدخلت ثقافة مختلفة بأساسها تقوم على التفاعل المتبادل وعلى عدد أقل من القواعد والقيود .

لقد كانت سرعة ايصال الخبر وفي الوقت المناسب مصدر قوة الصحافة التقليدية وقامت سمعة وكالات الانباء على كونها اول من يبث الاخبار الساخنة التي يجدها الناس منشورة في صحفهم المحلية ، وخطف البث المباشر للتلفزيون هذه الميزة من الصحافة المطبوعة والآن أكدت الانترنت محاسنها في سرعة ايصال الخبر في الوقت المناسب ، وهكذا مكنت الانترنت الصحف من العودة في عملها الى نشر الاخبار الفورية وتوسيع نطاق منشوراتها المعروفة باسمها من خلال تجديدات مبتكرة مثل اصدار نشرات اخبارية بعد الظهر مباشرة على صفحاتها عبر الانترنت.

وعند مفترق الطرق بين الصحافة التقليدية وصحافة الانترنت تصطدم محاولات تطبيق المعايير التقليدية لتحرير الاخبار مع معطيات أخرى كالحرية وعدم التورع عن كشف المحظور وحمل لواء قضية معينة واتخاذ مواقف واضحة وفي الولايات المتحدة يؤكد صحفيو الانترنت ان اللهجة الجديدة للصحافة التقليدية لا تفيد على الانترنت ويعدون وسيلتهم الجديدة معبرة عن الروح الحقيقية للدستور الامريكي الذي ضمن حريات الكلام والنشر والتجمع ، ويلاحظ

صحفيو الانترنت ان وسيلتهم الجديدة تعيد الى الذاكرة زمنا كانت فيه اخبار الصحف تتسم بالحماسة والمواجهة المثالية⁽¹⁾.

إن القاء نظرة تاريخية على ممارسة اخلاقيات الإعلام في ضوء ثورة الاتصالات الجديدة وخاصة الكمبيوتر والانترنت يعطينا صورة اوضح على اهمية الاخلاقيات ، فمما يذكره الباحثون في هذا المجال ما جاء في بحث الدكتور بخيت الذي قال (لقد مر الاهتمام بتطوير المبادئ الاخلاقية في البيئة الالكترونية بعدة مراحل حيث سبق الاهتمام بوضع ضوابط اخلاقية لاستخدام الانترنت الاهتمام بسن تشريعات تنظم هذا الاستخدام ، فمئذ منتصف الثمانينات بدأ طلاب جامعة carregic mallon بوضع بعض العلامات للإشارة لبعض التعبيرات.

كما قامت حوالي مائة شركة تستخدم الانترنت منذ اواخر السبعينات بوضع القواعد للحفاظ على مساحة التخزين على خوادم الكمبيوتر وتوسعت اداب التعامل في التسعينات لتشمل مواقع الويب وطرق تصميمها واخراجها الكترونيا في وقت كانت فيه معظم المودمات تتصف بالبطء في تحميل الصفحات وفي عام 1988 بدأت تزيد سرعة المودمات ، وبدا ان محاولات فرض اداب التعامل التقليدية اصبح امرا غير مقبول ، كما دخل الى عالم الانترنت اناس كثيرون من غير ذوي المعرفة الكبيرة بالكمبيوتر مما جعل اداب التعامل على الانترنت تبدو مثل اداب التعامل المتعارف عليها في الحياة العامة . وقد طور معهد اخلاقيات الكمبيوتر بواشنطن ما يعرف بالوصايا العشر لاستخدام الكمبيوتر ، كما وضعت جامعة جنوبي كاليفورنيا ميثاق اخلاقي للتعامل مع الشبكة منها ضرورة العمل على منع الارباك العمدي للمرور عبر الشبكة ، ومنع تحطيم شبكة الجامعة والانظمة المتصلة بها ، وعدم استخدام المخادع والتجاري لمصادرها ، وعدم سرقة البيانات والمعدات او التعدي على حقوق الملكية الفكرية ، ومنع الوصول غير المرخص لملفات

(1) التعرض للصحافة الالكترونية والمطبوعة ص 9-10

الآخرين وعدم القيام بأي سلوك مزعج ومسيء في حجرات الدردشة العامة ، ومنع ارسال رسائل بريدية تستهدف الاحتيال على الآخرين.

وينص الميثاق الاخلاقي لاعضاء جمعية الكمبيوتر ---alm على ضرورة مساهمتهم في خدمة المجتمع والانسانية ، وتجنب الحاق الاذى بالآخرين والالتزام بالامانة والصدق والموضوعية وعدم التمييز واحترام ملكية الآخرين واحترام الخصوصية والسرية .

كما توصلت ثلاث منظمات هي الجبهة الاسترالية الالكترونية ومؤسسة الجبهة الالكترونية والمنظمة المهنية للكمبيوتر والمسؤولية الاجتماعية الى وثيقة للحقوق والمسؤوليات الاجتماعية تتضمن الحقوق الالكترونية مثل الحق في الاتصال والحق في الخصوصية وحق التقاضي وحق الوصول وحق التمثيل والاخلاقيات الالكترونية مثل التسامح والمصادقية ومراعاة مشاعر الآخرين والتنظيم ، كما وضع مركز بحوث بالواتو تصوره لاداب التعامل على الانترنت وكذلك فعل كل من رابطة الانترنت في جنوب استراليا عام 1898 وميثاق منظمة ---acm وميثاق رابطة موفري خدمات الانترنت --spa- عام 1996 وعلان الشبكة الالكترونية في اليابان عام 1996.

وذلك بالاضافة الى بعض البيانات التي اصدرتها عدة جامعات لتشكل اساسا لتطوير مواثيق اخلاقية في مجال الانترنت مثل الجامعة الدولية اليابانية 1996 وجامعة جرينفيلد ، وحددت هيئة انشطة للانترنت في يناير 1998 السلوكيات الاخلاقية على الانترنت بانها تلك التي تستهدف عن عمد ، الوصول غير المرخص او غير المسموح به لموارد الانترنت ، وارباك استخدام الانترنت ، وتبديد موارد الشبكة واضاعة وقت المستخدمين ، والتاثير على نزاهة ودقة المعلومات المتوفرة على الاجهزة وفي فرنسا تمت صياغة ميثاق تقوم مبادئه على خلق كيان يتلقى

شكاوي مستخدمي الانترنت ويتولى ايضا الوساطة لوقف بث المواد والاعلانات غير المشروعة .

وفي انجلترا نشرت جمعية مقدمي خدمات الانترنت ispa---- ميثاق شرف يشتمل على مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين المتعاملين على الشبكة الدولية للمعلومات ، ومراجعة هذه الوثائق يتضح انها لا تتناسب مع أهمية المشكلة وما تحتاجه من معالجة شاملة، فضلا عن ان بعضها يتناول جوانب أخلاقية ذات طابع تقني وفني اكثر من اعلامي .

لقد قاد هذا الإهتمام الاستثنائي بأخلاقيات تكنولوجيا المعلومات وساحة الانترنت الى المطالبة بادخال مفردة اخلاقيات الإعلام الى الدراسة والتعليم ودعا الكثيرون مدارس الصحافة واقسامهما في الجامعات الى ان تلعب دورا في ذلك ففي دراسة أجريت عام 2000 على محرري الصحف الالكترونية طالب 97% من محرري هذه الصحف بادخال برنامج دراسي يتناول اخلاقيات الإعلام وكيفية تطبيقها بالنسبة للصحافة الالكترونية وتغطية القضايا والمشكلات الخاصة التي تنتج خلال العمل في الصحف الالكترونية . مع ذلك فان الدراسة كشفت ان 50% من مديري الاخبار في الصحف الالكترونية لم يتلقوا تاهيلا اكاديميا في مجال الصحافة .

يقول رئيس تحرير الطبقة التفاعلية لجريدة وول ستريت جورنال : اننا نحتاج الى ان نقدم المعلومات للجمهور بشكل يتسم بالامانة والدقة والعدالة ، فهذه الاخلاقيات لا يمكن الاستغناء عنها لتغيير التكنولوجيا ، لذلك فان الصحافة الالكترونية تحتاج الى صحفيين يعرفون الاخلاقيات الاعلامية ويستطيعون تطبيقها وهذا يحتاج الى تعليم .

ولذلك فكما فرضت ثورة الاتصال ضرورة تطوير علم اخلاقيات الإعلام لكي يتمكن من مواجهة المشكلات التي فرضتها تلك الثورة فانها ايضا قد فرضت ضرورة تطوير أساليب تعليم تلك الأخلاقيات ، والبحث عن أساليب جديدة لتعليم

الصحفيين كيفية إتخاذ القرارات الأخلاقية في المشكلات التي تواجههم خاصة في مجال الصحافة الالكترونية .

العولمة السياسية عبر الانترنت

الديمقراطية الالكترونية :

لاشك ان العلاقة بين الديمقراطية والانترنت لا تقف عند حدود تسهيل عملية التصويت والانتخاب الالكتروني عبر الانترنت ، وانما يتجاوز هذه الآلية الى جوهر الديمقراطية الجديدة التي تصنعها الثورة المعلوماتية عند التعبير عن هويتها في اطار العولمة ، لان وسائل العولمة ومنها العولمة الاعلامية والاقتصادية لم تترك المجال واسعا للاختيار بين الرفض والقبول كما كان سائدا في زمن الايدلوجيات او عصر ما قبل العولمة لان الاراء والتوجهات واساليب الحياة يمكن ايصالها الى الجميع في كل الظروف والاوقات ودونها اية تجدييدات ، ومعنى آخر بالامكان ابقائها ماثلة في وعي المستهدفين بصورة شبه مستمرة ، فالعلاقة بين العولمة والديمقراطية اصبحت مسألة مسلم بها عند جميع الباحثين والعلماء.

يقول الباحثان ميكلويت وأدريان وودريج في حديثهما عن تحدي العولمة ووعدها الخفي بان العولمة تساعد على انتشار الديمقراطية في العالم وان ثمة تلازما بين الاثنين سيما ان الظاهرتين اكتسبتا زخما متزامنا في العقد الاخير وبعد نهاية الحرب الباردة ، لان العولمة حطمت استبداد المكان أي اتاحت المجال للناس لمزيد من التنقل والتواصل وتجاوز الحدود التي حشرتهم لعشرات السنين واجبرتهم على نمط واحد من المعيشة وطريقة واحدة للاستثمار وفي مكان واحد وحدت آفاق قراءاتهم ورؤيتهم للعالم اذ كانت العولمة لها تأثير كبير جدا ومباشر وايجابي على الانفتاح السياسي وتعزيز التحول البطيء نحو الديمقراطية في الدول الدكتاتورية ، والمقصود هنا بالعولمة الاعلامية هو الانفتاح المذهل على المعلومات

وكسر الاحتكار الرسمي لها اما عن طريق البث التلفزيوني العابر للحدود او شبكة الانترنت .

إن العالم اليوم يسعى الى توسيع مفهوم الديمقراطية وتأصيله بما يتفق ومطالب عصر المعلومات ووسائله وأخذت رايات الديمقراطية تتسع لتشمل افريقيا وجنوب شرق آسيا كل ذلك يعكس حقيقة ان التفاعل بين المعلوماتية والديمقراطية هو تفاعل حقيقي حيث إن وفرة المعلومات تسهل ممارسة الديمقراطية على كافة الاصعدة وتروج لها على مستوى الكرة الارضية .

لقد أشار الدكتور نبيل علي الى علاقة المعلوماتية بالديمقراطية حيث قال (من أبرز ملامح العلاقة المعلوماتية -السياسية هو ما يتعلق بالديمقراطية مفهوما وممارسة حيث يزعم الكثيرون ان الانترنت ستفضي الى اعادة النظر في مفهوم الديمقراطية من اساسه ، لقد وفرت الانترنت ساحة جديدة للرأي العام تسمح بظهور اشكال جديدة للممارسات الديمقراطية سواء في عمليات اتخاذ القرارات او متابعة ما ينجم عنها من نتائج ايجابية او سلبية وعلى مستوى السياسة العالمية فمن المتوقع ان تناصر القوى السياسية الكبرى مؤسساتها الاقتصادية بممارسة ضغوط هائلة على منافسيها على مستوى المحافل الدولية)⁽¹⁾ .

ويؤكد الباحث على القول بالتساؤل (هل لنا ان نتفاءل مع من يزعمون إن الإنترنت سوف تسقط الحلقات الوسيطة ومواطنيهم محققة بذلك نوعا جديدا من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار دون حاجة الى تمثيل نيابي يوكل اليه هذه المهمة ؟ ام هل لنا ان نقلق اشد القلق مع من يرى في ديمقراطية الانترنت هذه ضربا من الفوضى سيؤدي الى مزيد من تدخل الحكومة من أجل السيطرة على جماهيرنا خاصة إن الإنترنت توفر الوسائل العملية الفعالة لاحكام هذه السيطرة حيث تسجل للمواطنين مواقعهم وافعالهم

⁽¹⁾ الثقافة العربية وعصر المعلومات ص 87

لتكشف -بالتالي- عن اهوائهم السياسية والفكرية مما يجعلهم أكثر عرضة لهذه الرقابة الالكترونية التي لا تغفو لها عين) .

إن خطورة المعلوماتية الاعلامية على الديمقراطية تظهر أكثر حينما نعلم أن السبب يعود الى-ونتيجة-لتدخل في الحدود التي تميز بين المعلوماتية وموجات الدعاية والاعلانات ،فالعديد من قنوات الإعلام تمتلك قدرة كبيرة على الهيمنة تتجاوز الجو الحقيقي للمعلوماتية وتاخذ بنحو مباشر او غير مباشر بالترويج لما يحقق مصالحها ، وهكذا نرى ان الدعاية الخفية من خلال مهارات في التكتيك وصناعة الخبر والجانب المعلوماتي تسلب المرء فرصة الموقف الواعي فيقع دوماً وعي تحت تأثير افكار يتلقاها بوصفها اخبارا ومعلومات ، وبالطبع فان من يمتلك تقنيات متقدمة في الإعلام والتكنولوجيا سيهيمن على الرأي العام أكثر من الآخرين.

إن من يحمل فكرة او يعتنق تصورا ما، سيعمل ولا شك على ترويجه، قصارى ما هنالك ان امتزاج المعلوماتية بأنشطة الدعاية واختلاطها جعل الانسانية في مواجهة تعقيدات جادة ولا بد من فرز تلك الحدود والتمييز بين المعلوماتية والنشاط الدعائي. وهكذا نرى ان ممارسة الديمقراطية ستتأثر سلبا في محاولات الترويج الدعائي على حساب صدق المعلوماتية .

إن تفاعل الاقتصاد الحر ورأس المال والديمقراطية في اطار التقنيات المعلوماتية في جو العولمة ، يظهر لنا الصورة التالية (اننا اليوم أمام ثالث المال والاقتصاد الحر والديمقراطية ، ومعها كلها هذه التقنيات التي تدفع الى عملية التدويل والعولمة الحتمية ، وتبدو قوة جذب العالم واثارة التطلعات وحرية المعرفة والاطلاع وملامح الاستعدادات القوية لجميع المجتمعات الانسانية بهدف المشاركة محكومة بتربق النصر النهائي لآلة الفيديو او مسجل الافلام التلفزيونية أو تقنية

اتصالية أخرى ... ويظهر تناقض بين الكلام المبشر بالحرية والديمقراطية وبين قسرية العولمة ، وتفسير ذلك الاقرار بعدم حيادية المعرفة المعاصرة وانحياز الخطاب الفكري وصعوبة تخليص الفرد في خطبه واقواله من حضور الارقام واستبدادها اضافة الى مقولات الاستهلاك العام والضغوط التي تمارسها عملية مختلف السلطات من خلال زخم خطبها التي نستهدفه او ايدلوجيات -الترويج والدعاية التي تغلفه -بهذا لم تعد الديمقراطية مؤمنة بضمان حرية التعبير شرطا كافيا لها ، لانها قد تلتصق بنقيضها في ثوب واحد ، وتبدو النتائج حول معاني السلطة الحقيقية ومصادرها حافلة بالاوهام والمتخيلات الكثيرة والصور التلميحية التي نخلقها كلها مقولات الاعلان تتبعه المعلومة المكثفة او برشامات المعرفة السريعة فيبدو الانسان متأرجحا بين الآلية والانسانية باحثا عن التوفيق فيما بينهما⁽¹⁾ .

إن الإنترنت كوسيلة اعلامية شاملة والمعلومات التي يحملها في عصر العولمة ، تؤثر تأثيرا مباشرا على ممارسة الديمقراطية في كل دول العالم وخاصة دول العالم الثالث الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة (فالتقدم الاعلامي الذي طرأ على وسائل الاتصال في الدول المتقدمة ادى الى زيادة تحكم وسيطرة هذه الدول على الإعلام في الدول النامية ، وتحول التدفق الحر للمعلومات بين دول غير متساوية في القوة الاقتصادية والتكنولوجية ليس في مصلحة المجتمعات الاضعف ، فالولايات المتحدة مثلا تسيطر على الانتاج السينمائي وتغرق العالم بالافلام وبرامج التلفزيون وتسيطر على وكالات الاعلان ووكالات الانباء مع بريطانيا وفرنسا كما ان بعض الصحف والمجلات تؤثر على الصفوة في الدول النامية وعلى القيم الحضارية)⁽²⁾ .

إن من بديهيات التأثير الاعلامي وحتى قبل العولمة الاعلامية ، أن يقوم على نقل الافكار وتوصيلها كي يتحقق من ورائها سلوك محدد او استجابة معينة

⁽¹⁾ الإعلام العربي وانهيار السلطة اللغوية ص 398-399

⁽²⁾ الإعلام والسياسة ص 113

ويكون العمل الاعلامي ناجحا اذا تحقق السلوك او تحققت الاستجابة على النحو المأمول او المتوقع من وراء عملية نقل الافكار ، ولا شك ان الاستجابة في قرار ممارسة الديمقراطية بالسلب او الايجاب بالقبول او بالمعارضة هو من بين هذه الاستجابات .

إن الإعلام والديمقراطية توءمان ، فالديمقراطية تضمن للإعلام حريته والإعلام يضمن الدفاع عن الديمقراطية التي يعتبر أداة من أدواتها (ان الإعلام جزء من الديمقراطية تماما كما هي الديمقراطية جزء من الإعلام ، ومن هنا فإذا كان لكل منهما فضاءه المستقل -ومن الضروري ان يكون الامر كذلك - فكلهما بصرف النظر عن هذا الطرح او ذاك وسيلتان لهدف فلسفي واحد ، حفظ كرامة الفرد والجماعة وصونها من مفاعيل الضيم والاستبداد)⁽¹⁾.

من هنا يمكن أن ندخل إلى مفهوم وحقيقة ما يسمى بالديمقراطية الالكترونية أو ديمقراطية الانترنت أو التتوقراطية أو الديمقراطية الرقمية كآخر مصطلح من مصطلحاتها .

فما هي هذه الديمقراطية القائمة على وسيط إعلامي واتصالي أساسا؟ أي انها قائمة على معطيات ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات في جو العولمة الواسع الآن؟ .

لقد عرض الباحث جمال محمد غيطاس اساس هذه المسألة عبر كتابه - الديمقراطية الرقمية- حيث قال فيه جامعا بين الشق السياسي-الديمقراطية -والشق التكنولوجي -ادوات الاتصال ومنها الانترنت {ننتهي مما سبق عرضه حول الشق السياسي متمثلا في الديمقراطية والشق التكنولوجي متمثلا في السيادة الرقمية الى ان المشهد على ساحة الاحداث قد تبلور في طرفين كلاهما ليس امامه سوى التلاحم والتلاقي مع الآخر :

(1) التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية ص104

الطرف الاول : يتمثل في وجود اتجاهات عالمية عارمة وشاملة -وعنيفة في بعض الحيان- تلح في ضرورة نشر الديمقراطية واعتماد قيمها وآلياتها المختلفة في شتى بقاع الارض كمشاركة الشعوب في بناء المؤسسات الحاكمة عبر صناديق اقتراح حر ونزيه ، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والحرية الكاملة في التعبير عن الرأي ، والتقويم الحقيقي للأداء وفعالية في المحاسبة وتصحيح الاخطاء ... الخ ومع الزيادة الهائلة في اعداد المواطنين واتجاه المجتمعات الانسانية نحو المزيد والمزيد من التعقيد والتركيب .. باتت كل آلية من الآليات الديمقراطية في حاجة الى ادوات جديدة لتفعيلها عمليا وعلى نطاق واسع امام الجماهير الغفيرة من المواطنين .

والطرف الثاني : يتمثل في تكنولوجيا هائلة تمخض عنها ادوات بلا حصر تخصصت في التوليد والتداول الرقمي للمعلومات على نطاق واسع وبأسعار رخيصة وبسهولة شديدة تتيح حتى للأمين استخدامها وبإمكانها ان تفتح قنوات للتواصل بين ملايين البشر بصورة غير مسبقة .

وبعدما بلغ الالاحاح والاحتياج للديمقراطية حد الشغف وبلغ التداول الرقمي للمعلومات حد السيطرة والسطوة والقوة والانتشار كان من الطبيعي ان يتلاقى الشقان معا ، فمدت التكنولوجيا بساطا لتسير فوقه كل ادوات الممارسة الديمقراطية ، وتنهل مما تتيحه بيئته الديناميكية الهادرة من مزايا التواصل والتدفق السهل للمعلومات والمشاركة في الانشطة ، والتفاعلات الجارية وكان من الطبيعي ان تنجذب الديمقراطية للنهل المستمر من منجزات التكنولوجيا الرقمية الهادرة وتصطبغ بصبغة رقمية تزداد عمقا ووضوحا مع الوقت ⁽¹⁾ .

وهكذا يصل المؤلف الى تعريف الديمقراطية بقوله (ان الديمقراطية الرقمية هي توظيف ادوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع

⁽¹⁾ الديمقراطية الرقمية ص 44-45

وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة ، بغض النظر عن نوع هذه الديمقراطية وقالها الفكري ومدى انتشارها وذيوها ومستوى نضجها وسلامة مقاصدها وفعاليتها في تحقيق اهداف مجتمعا⁽¹⁾.

على ان المؤلف يؤكد حقيقة مهمة وهي ان الديمقراطية الرقمية ليست مفهوما جديدا للديمقراطية مثل الديمقراطية الليبرالية او المسيحية او الاسلامية وغيرها ، وإنما هي وسائل ممارسة الديمقراطية وذلك بناء على ان التكنولوجيا لا تصنع نموذجاً فكرياً ومؤسساً جديداً يحل محل ماكان قائماً من مؤسسات وكيانات وافكار ونظريات ، ولكنها تقدم أدوات جديدة تجعل المؤسسات والافكار والنظريات القائمة تعمل بطريقة مختلفة وتمارس فعاليتها بشكل أكفأ وادق وارخص واسرع واوسع نطاقا ، وهكذا يصل المؤلف في هذا التأصيل الفكري للديمقراطية الرقمية الى التاكيد على ان تكنولوجيا المعلومات لم تقدم ويجب الا تقدم نظرية جديدة في الديمقراطية الرقمية ، لأنها -رغم سطوتها وابهارها وقدرتها على التغيير- يجب ان تظل دائماً أداة خادمة مطيعة للمجال الذي تدخله وليست سيدة متحكمة به أو غاية تمسك بمقود حركته ، ويتعين ان يقاس نجاحها بمدى ليونتها وتلاؤمها مع ما يوضع على عاتقها من مهام ، وأي نظرة خلاف ذلك تسبب ضرراً مزدوجاً للتكنولوجيا والمجال الذي تعمل به معا.

وفي مجال الانترنت والديمقراطية اصدر الكاتبان السويديان الكساندر بيرد المحاضر الجامعي والخبير في مجال الاتصالات الصوتية بواسطة الانترنت ، وجان سودير الكاتب والمنتج والمذيع التلفزيوني كتاباً سموه -النتوقراطية- حيث يتحدث الكاتبان عما يسمى النتوقراطية منطلقين من رفض نظرية ان الإنترنت سيعزز موقف الرأسمالية والديمقراطية عبر إشاعة المزيد من الحرية للتجارة

(1) الديمقراطية الرقمية ص45

والاقتصاد والأفراد عموماً في مختلف نواحي الحياة ومن رفض نظرية ان بالإمكان السيطرة على الإنترنت من قبل الدول وانه سيتحول لأداة كبت وسيطرة طارحين بدل هاتين النظريتين نظريتهما الجديدة عن التتوقراطية في كتابهما -التتوقراطية : نخبة القوة الجديدة وحياة ما بعد الرأسمالية .

وكلمة التتوقراطية هي نحت لغوي من قبل المؤلفين حيث يعني الجزء الأول من الكلمة نت أي الشبكة والثاني قراطية ليخرج مصطلح جديد يعبر في رأيهما عن حقبة جديدة في تاريخ الإنسانية تأتي فوق حطام الرأسمالية والديمقراطية ، ويربطان كلمة التتوقراطية بعبارة عصر المعلوماتية الذي يأخذونه منطلقاً لنظريتهم المستقبلية للعالم .
وهمقدار ما يخص موضوعنا في علاقة الديمقراطية بالمعلوماتية وعولمتها عبر العولمة الاقتصادية للمعلومات نرى انهما يركزان على القول من ان المعلومة ومن يسيطر عليها يمتلك قوة هائلة وان الاقتصاد يعتمد على بيع المعلومة وأصبحت تكنولوجيا المعلومات هي التسلية والإعلام والسلعة الجديدة وباتت شيئاً فشيئاً تحل محل كثير من مؤسسات المجتمع الرأسمالي السياسية والتعليمية وبات الحديث عن حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال لا معنى له مع تزايد التجارة الإلكترونية الواقعة تحت سيطرة النخب المتحكمة بشبكات الاتصال والمعلومات .

ويرى الكاتبان ان أهم مزايا اقتصاد المعلومة أنه لا يقوم على بيع المعلومة او حتى تحويلها لمورد دخل مالي بل ان التتوقراطية - كما يقولان - ستمتاز بنوع من الاستثمار او الاستهلاك غير الاستغلالي بمعنى ان التتوقراط قد يقررون الاستفادة من معلومة خاصة لمصلحتهم ومصلحة شبكتهم او حتى متعتهم الشخصية حصرياً وتبادلها في إطار نخبة ضيقة من التتوقراط في شبكتهم الخاصة دون ان يبيعوها او يستثمروها على نحو يدر ربحاً مالياً كما هي القاعدة في الرأسمالية ، اما انعكاس هذا الاقتصاد التتوقراطي على النظام الديمقراطي

فيتحدث المؤلفان عنه بالقول بأن هناك عدة عوامل تقود النظام الديمقراطي وسيطرة البرجوازية الاقتصادية إلى نهايتهما .

فمن جهة يلعب انتشار وشبكات الاتصال الراهنة لصالح جماعات المصالح أو ما يسمى المجتمع المدني ، وهذه الجماعات في الواقع تلعب دوراً يفقد الديمقراطية معناها الشائع بصفتها حكم الأغلبية ، فبفضل القوة والتنظيم -كما يقول المؤلفان- الذي تستطيع جماعة صغيرة منظمة ان تمتلكها عبر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الحديثة مما يمكنها ان تدفع بمصالحها إلى الأمام وتجبر السياسيين على تبني وجهات نظرهم وتقييمها للبرلمانات بغض النظر عن مواقف قطاعات اجتماعية أخرى مما يجعل الحكم حكم أقليات وجماعات مصالح لا حكم الأغلبية ، ولعل من نتائج هذا الوضع إنه بينما تنتعش هذه الجماعات المنظمة يتراجع اهتمام الجماهير بالمشاركة في الانتخابات العامة ، فتتناقص هذه المشاركة تدريجياً في علامة على فقدان الاهتمام بالنظام برمته .

كما ان الإعلام الجماهيري الرأسمالي قد يسهم في إضعاف النظام الديمقراطي ، فالسياسة والسياسيون يوشكون على التحول إلى نوع من التسلية فأخبارهم الشخصية وفضائهم باتت مادة الإعلام المثيرة التي تشبع نهم القارئ لا تفاصيل القوانين والتشريعات وهذا أعطى جماعات المصالح -لا سيما ان تعاملت مع الإعلام على نحو معين -الفرصة لبلورة مشاريعها الخاصة التي تلبى مصالحها وتمررها عبر السياسيين الذي اصبح يقيس تصرفاته بصداها الإعلامي المتوقع ويتوصل المؤلفان إلى القول انه اذا كانت الديمقراطية تقوم في جوهرها على تباين الآراء والدخول في عملية حوار للوصول إلى رأي من تلك الآراء ، فان الإنترنت اصبح يسمح بإعادة التجمع بين أصحاب الرأي الواحد داخل الدولة وخارجها وتسيير أمورهم بأنفسهم دون الحاجة للالتقاء بأصحاب الرأي الآخر

وهذا يتبعه تساقط العديد من أساطير الدولة القومية من مثل احترام شرعية الدولة والقيادة والموت لأجلها ولأجل سيادتها .

كما حلت شبكات إتصالية محل الروابط القائمة على النسب والعائلة والألقاب ، بل ان الإعلام الجماهيري ذاته يتشظى الآن وبدل الشبكات التلفزيونية والراديو الخاص بكل شعب أصبحت تتراجع امام شبكات تبيع برامجها بالاشتراك وتقدم ما تريده شرائح معينة من المستهلكين كل حسب اهتمامه ودون الالتزام بحدود الدول مما يلغي تلك الأطر الإعلامية القومية وكل هذا يعني تراجع قدرات مؤسسات الدولة لصالح شبكات الاتصال والمسيطرين عليها ، وإذا كانت الشركات المتعددة الجنسية السابقة ترفع عادة أعلام دولها وتحتاج لرعايتها والتحالف معها حيث كانت رأس حربة دولها لاستعمار دول أخرى فان الشبكات لا تحتاج ذلك وتجاوزت حاجتها للدولة وبات من مصلحتها الظهور بمظهر عالمي -غير وطني-غير محلي .

إن مجتمع التوقراطية هذا وفي هذا السياق ستكون المعلومة فيه هي عنصر القوة والحراك الاجتماعي داخل الهرم وستكون المعلومة الأهم تلك التي لا تباع بل يستفاد منها فهم سيستثمرون معلوماتهم مباشرة وما سيبيعونه المعرفة الناتجة عنها ، أما المعلومة التي تباع ويشتريها الرأسماليون فهي غالبا ما تكون مستعملة تم الانتهاء من استثمارها . ان المعلوماتية -كما يقول المؤلفان-أو مجتمع التوقراطية ستكون زلزالا تاريخيا لا يقل حدة عن قدوم الرأسمالية في أعقاب الإقطاع ويصلان إلى الاستنتاج بان هناك حقبة عالمية جديدة ستقوم تكنولوجيا المعلومات فيها بتغيير طرق ومبادئ التفكير وسلوك البشر وسنكون أمام اقتصاد وسياسة واسرة وتعليم وحتى أفراد من أنواع مختلفة كليا عما عرفه التاريخ ، ومن جانب أيولوجي فإذا كانت الفلسفة الشمولية قد غطت مساحة كبيرة من تاريخ الفكر الإنساني منذ سقراط وأدم سمث فان فلسفة الحركية ستغطي المساحة عبر مجتمع التوقراطية هذا .

أما تجليات ومظاهر الديمقراطية الرقمية كما يتحدث عنها جمال محمد غطاس فتظهر في جانب الانترنت عبر عملية التصويت حيث يقول تحت عنوان -التصويت عبر الانترنت- (يمكن ان يتاح التصويت في الانتخابات عبر الانترنت من خلال انشاء بوابة اتصال بين البنية المعلوماتية الاساسية للانتخابات من ناحية وشبكة الانترنت من ناحية اخرى، وهذه البوابة تكون في العادة عبارة عن موقع على الشبكة يتميز بالقوة والديناميكية والتصميم المعد خصيصا لتسهيل التصويت الالكتروني، ويرتبط عبر خطوط اتصال مؤمنة وذات كفاءة عالية بالحاسبات وقواعد البيانات ونظم المعلومات الموجودة في البنية المعلوماتية الخاصة بالانتخابات .

وفي هذه الحالة يعمل الموقع كنافذة او لجنة انتخابية افتراضية على الانترنت، يمكن للناخب ان يستخدمها كما لو كان موجودا في مقر اللجنة الانتخابية بالضبط، فيغذي الموقع برقم الهوية الخاص به ويطلع قوائم المرشحين ويبدل بصوته الذي ينتقل تلقائيا الى قواعد البيانات، وفي هذه الحالة يحتاج الأمر لمستويات عالية جدا من سياسات وإجراءات التأمين للموقع وللمعلومات المتبادلة بينه وبين قواعد البيانات وبينه وبين الناخبين الذي يدخل عليه من أي مكان في العالم⁽¹⁾ .

وفي اطار المسوح واستطلاعات الرأي في الجانب الديمقراطي والتي اصبح من الصعب على أي دولة او مجتمع او نظام سياسي ان يدعي الديمقراطية ثم لا يستخدم المسوح واستطلاعات الرأي بدرجة او اخرى، حيث اصبحت هذه الممارسة جزءا لا يتجزأ من الممارسة والثقافة الديمقراطية، والمسح او استطلاع الرأي في جوهره هو توجيه مجموعة من الاسئلة حول قضية معينة لعينة من الناس يتم تجميعها وحسابها كرقم من السكان ككل ثم استقراء وتحليل اجابات العينة

(1) الديمقراطية الرقمية ص 61

والخروج منها بمؤشرات على اتجاهات وآراء المجموعة الأكبر حول ذات القضية وهذه العينة اما ان تكون عشوائية او وفق قواعد انتقائية معينة .

لقد انتشرت هذه المسوح بشكل غير مسبوق عن طريق الانترنت حيث سقطت كل الحواجز التي قيدت انتشار آلية المسوح واستطلاعات الرأي ، فمع الانترنت لم تعد الجهات القائمة على اجرائها مقصورة تقريبا على مؤسسات متخصصة محدودة العدد بل اصبح في متناول كل هيئة او جهة او حتى شخص هاو او مراهق ان يعد بنفسه ولنفسه استطلاع الرأي الذي يرغب فيه ، ولم تعد الموضوعات التي يجري الاستطلاع حولها مقصورة على قضايا السلم والحرب وغيرها من القضايا الكبرى ، بل شملت كل شيء من التشكيك في شرعية الرؤساء ونظم الحكم وانتهاء بأداء شفرات الحلاقة وقدرتها على تنعيم الوجه ، أما التكلفة فكادت تقترب من الصفر .

لقد وفرت الانترنت مرونة فائقة لم تحققها أي اداة اخرى من ادوات اجراء المسوح واستطلاعات الرأي ، إذ يمكن بسهولة تغيير موضوع الاستطلاع والاسئلة في لحظات لتتناسب مع الاحداث الجارية على مدار الساعة وليس على مدار اليوم بمعنى أن الموقع الواحد قد يجري استطلاعا للرأي في موضوعات مختلفة في يوم واحد ، أو يجري اكثر من استطلاع للرأي حول قضايا مختلفة بشكل متزامن وبإمكان أي موقع ان يربط ما بين ادائه الاخباري والسياسي -ان كان موقعا سياسيا- وبين طبيعة استطلاعات الرأي التي يتناولها في اللحظة الراهنة .

وهكذا نرى ان المسوح واستطلاعات الرأي على الانترنت اصبحت الآن اداة شعبية رخيصة شائعة الانتشار وفي متناول الملايين من المواطنين يعبرون من خلالها عن اتجاهاتهم حيال أي قضايا سياسية أو اقتصادية أو مجتمعية مطروحة على الساحة . أما على مستوى الانشطة السياسية الميدانية والجماهيرية الديمقراطية كما تتمظهر عبر الانترنت فقد ذكره المؤلف بشكل مفصل حيث يقول بان

الجماعات السياسية المختلفة بدأت تلجأ للنظام العصبي الرقمي للاتصالات في ادارة انشطتها وعملياتها المختلفة ومن هذه الممارسات التي يقدمها الانترنت في هذا المجال بتلخيص شديد⁽¹⁾ : الدعاية والاعلان ، والتنقيب عن المعلومات والرسوم البيانية والتمويل والتجنيد والحشد وتحقيق الترابط بين الجماعات السياسية عبر الانترنت وتبادل المعلومات والافكار والمقترحات والمعلومات الميدانية حول القضايا المختلفة التي تنوي التظاهر والاحتجاج عليها ثم التخطيط والتنسيق على المستوى المعلوماتي والعملياتي بشكل اكفاً وادق وارخص واسرع واوسع نطاقاً .

ولعل من أبداع ما تقدمه الانترنت للديمقراطية والمجتمع المدني هي ما سماه المؤلف المجتمعات الخائلية ، وهي مواقع على الشبكة تمثل نقطة التقاء لمجموعة من الاشخاص يتواصلون معا من خلالها باستخدام نظم القوائم البريدية او التراسل الفوري والمحادثة والرددشة والحوارات المطولة ومجموعات الاخبار وغيرها من اساليب التواصل الجماعي عبر الشبكة ويكون القاسم المشترك بينهم قضية ذات اهتمام مشترك او التخصص المهني او التوافق في الهوايات والاهتمامات وبمرور الوقت تنشأ بين المشاركين او الاعضاء في الموقع علاقات وثيقة على مستوى الفكر وعلاقات العمل والقناعات والآراء فيتشكل ما يطلق عليه المجتمع الخائلي الخاص بقضية ، لأنه يوجد فقط على الشبكة وليس في العالم الواقعي ، وتشكل المجتمعات الخائلية عبر الانترنت ظاهرة لافتة للنظر لكونها تستقطب اهتمام الملايين من الاعضاء النشطين في مختلف المجالات والتخصصات ما بين اطباء وفنانين وباحثين وطلاب وسياسيين وجماعات مدنية بعدما اثبتت جدواها في تكوين علاقات قوية بين اعضائها تتعدى مجرد تبادل المعلومات المفيدة الى حل بعض المشكلات مثل المرض او الازمات المالية واخيرا المشاركة السياسية واستخدام الحقوق الديمقراطية في ممارسة الكثير من الفعاليات والانشطة الايجابية .

(1) الديمقراطية الرقمية ص 105-106

ويقول الخبراء ان فكرة الدردشة نفسها هي فكرة حرة ولكن بمجرد ان يكتشف المتحاورون بعض الصلات والروابط فيما بينهم فإنهم يميلون الى بناء مجتمعات خاصة بهم هذه المجتمعات هي بمثابة أماكن يتشاركون فيها رؤاهم وأفكارهم ويتناقشون حولها .

وبناء على ما حققته المجتمعات الخائلية من نضج وفوائد يتوقع الكثير انه بعد ان يصبح وجود البشر على شبكة الانترنت امرا روتينيا ، فمن غير المستبعد ان تصبح فكرة كون الانسان عضوا في احد مجموعات الانترنت اكثر شيوعا وقبولا في تفكيره في أن يكون عضوا في المجتمعات المدنية الحالية ، وفي مقدمتها الاحزاب السياسية والمنظمات المعنية بالشأن الديمقراطي ليمارس كل انشطته وفعالياته على الانترنت بحرية أكبر وسهولة ويسر .

ومن أهم الاستنتاجات في هذا المجال التي ذكرها المؤلف انه من الممكن ان تلعب التكنولوجيا الرقمية في تجديد الفكر الديمقراطي نفسه وليس فقط في تجديد ادوات الممارسة الديمقراطية ، وهناك بالفعل العديد من الدلائل المبكرة على صحة هذه التوقعات من بينها الآراء التي تقول ان التكنولوجيا الرقمية افرزت العديد من القيم الجديدة ، كالتوجه للمواطنين بشكل رأسي وقطاعي مصغر بديلا عن التوجه الجماهيري العام ، والتوجه نحو اللامركزية بدلا من المركزية ، والتوجه نحو العالمية على حساب القوميات المحلية والتوجه الى الغاء التخصصية وإلغاء العديد من الوسائط في العملية الديمقراطية ، والتوجه نحو الغاء الخطاب الجمعي والتركيز على الخطاب المفتت الذي يصل لمستوى مخاطبة كل مواطن على حدة .

العولة الاقتصادية عبر الانترنت

التجارة الالكترونية :

لا يمكننا اذا اردنا بحث موقع التجارة الالكترونية عبر الانترنت الا ان نعود الى بداية دخول الانترنت في ساحة التجارة بعد ان كانت اساسا للقضايا العلمية

والعسكرية وكانت رابطا بين الجامعات ومراكز البحوث ، بل ان مؤسسي الانترنت الاوائل كانوا يقفون موقفا حازما ضد أي نشاط تجاري أو تسلسل إعلاني أو إعلامي مما صح وصفها آنذاك⁽¹⁾ بـ الطهارة المعلوماتية-، أي انها تقدم المعلومات العلمية لا لغرض تجاري ، إلا أن القوى الاقتصادية التقليدية أدركت المزايا العديدة التي يمكن ان تقدمها شبكة الانترنت من حيث قدرتها الفائقة على ربط مصادر الانتاج بمنابع الطلب وكونها وسيلة فعالة لنقل بضائع صناعة الثقافة عبر طرق معلوماتها الفائقة السرعة ، مما دفعها الى إستغلال هذه الشبكة وتدنيس طهارتها المعلوماتية ببضائع ومراسلات وتعاقدات وغيرها حتى تحولت الشبكة الى متجر الكتروني وبوق اعلاني ومنافذ للتوزيع وساحة لبحوث التسويق .

على ان للعوامة الاعلامية والسياسية دورها في سحب الاقتصاد ذاته الى العوامة الاساسية حيث ان⁽²⁾ النمو الهائل في اقتصاديات الإعلام والاتصال والمعلومات افضى الى مزيد من التداخل بين عوامة الإعلام وعوامة الاقتصاد او الثقافة ، بل ان عوامة الإعلام ذاتها اصبحت جزءا من عوامة الاقتصاد وذلك بالنظر الى الدور الكبير لقطاع الاتصالات والاعلام والمعلومات في اقتصاديات الدول الكبرى والاسواق العالمية فالاعلام اصبح صناعة وقطاعا مؤثرا في الاقتصاد العالمي حيث يمثل هذا القطاع 40% من الانتاج الصناعي العالمي ويضم أكثر من 60% من اليد العاملة في العلم الصناعي .

لقد كان لتقدم ظاهرة العوامة المترافق مع ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعصر المعلوماتية ان ادى الى⁽³⁾ انفتاح الفضاءات الاقتصادية حيث جعل من شبكات الإعلام والاتصال القلب النابض للاقتصادات الوطنية ولا سيما المتقدمة منها.

(1) لثقافة العربية وعصر المعلومات ص96

(2) الاتصال الدولي والعربي ص91

(3) التكنولوجيا والاعلام والديمقراطية ص24

ولو حاولنا ان نبدأ موضوع التجارة الالكترونية لرأينا ان هناك تعددا كبيرا في تعريفاتها حيث تعد ظاهرة التجارة الالكترونية عبر شبكات الانترنت ظاهرة حديثة نسبيا ومن هنا تعددت تعاريفها لان كل تعريف يصف ويحدد طبيعة هذه التجارة باعتبار مكوناتها ، ومن هذه التعريفات الواردة على صفحات الانترنت وتحت عنوان التجارة الالكترونية القول بأنه ربما يرجع تعدد هذه التعريفات إلى أن تطبيقات التجارة الالكترونية تشتمل على عدة مكونات لابد من توافرها لتنفيذ عمليات التجارة الالكترونية مثل استخدام الحواسيب الآلية وتقنية الاتصالات ونظم المعلومات والبرمجيات ، ومفهوم التجارة الالكترونية بعامة يندرج تحت مفهوم اوسع يسمى بالاقتصاد الرقمي .

Digital economy - حيث يشمل القطاعات الالكترونية والقطاعات المنتجة والمستخدمه لتقنية المعلومات واجهزة الاتصالات وقطاعات خدمات الاتصالات ، ومن تعريفات التجارة الالكترونية المتداولة في ادبيات هذه الظاهرة انها: ممارسة تجارة السلع والخدمات بمساعدة ادوات الاتصال وغيرها من العلاقة بالاتصالات ، ويعرفها آخرون بأنها : اتمام أي عملية تجارية عبر شبكات الحاسب الآلي الوسيطة مثل عملية البيع والشراء⁽¹⁾ .

على ان هناك من يعرفها بالقول (تمثل التجارة الالكترونية واحدا من موضوعي ما يعرف بالاقتصاد الرقمي حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين : التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات ، فتقنية المعلومات او صناعة المعلومات في عصر الحوسبة والاتصال هي التي خلقت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الالكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري ، والتجارة الالكترونية E-commerce هي تنفيذ وإدارة الانشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات بواسطة تحويل المعطيات

⁽¹⁾ التجارة الالكترونية في الدول الاسلامية - التحديات والواقع- الانترنت

عبر شبكة الانترنت او الانظمة التقنية الشبيهة ، ويمتد المفهوم الشائع للتجارة الالكترونية بشكل عام الى ثلاثة انواع من الانشطة :

الأول : خدمات ربط او دخول الانترنت وما تتضمنه خدمات الربط من خدمات ذات محتوى تقني ومثالها الواضح الخدمات المقدمة من مزودي خدمات الانترنت *internet services providers*

والثاني : التسليم او التوريد التقني للخدمات

الثالث : استعمال الانترنت كواسطة او وسيلة لتوزيع الخدمات والبضائع والخدمات المسلمة بطرق غير تقنية -تسليم مادي عادي .
وضمن هذا المفهوم يظهر الخلط بين الاعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية واستغلال التقنية في أنشطة التجارة التقليدية .

وفي الواقع التطبيقي فان التجارة الالكترونية تتخذ امثاطا عديدة كعرض البضائع والخدمات عبر الانترنت واجراء البيوع بالوصف عبر مواقع الشبكة العالمية مع اجراء عمليات الدفع النقدي بالبطاقات المالية او بغيرها من وسائل الدفع وانشاء متاجر افتراضية او محال بيع على الانترنت ، والقيام بانشطة التوريد والتوزيع والوكالة التجارية عبر الانترنت، وممارسة الخدمات المالية وخدمات الطيران والنقل والشحن وغيرها عبر الانترنت) .

لقد صنفَت التجارة الالكترونية عالميا في اطار مسعى منظمة التجارة العالمية الى ايضاح طبيعتها واطارها القانوني ضمن مفهوم الخدمات ، وقد تقرر ذلك في التقرير الصادر عن مجلس منظمة التجارة الدولية الخاص بالتجارة في الخدمات بتاريخ 1999/3/17 والمقدم الى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية حيث ذهب التقرير الى ان توريد الخدمات بالطرق التقنية يقع ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات -جاتس- باعتبار ان الاتفاقية تطبق على كافة الخدمات بغض النظر عن طريقة تقديمها ، ولأن العوامل المؤثرة على

التزويد الالكتروني للخدمات هي نفسها التي تؤثر على تجارة الخدمات ، ومن هنا تخضع عمليات تزويد الخدمة بالطرق التقنية الى كافة نصوص اتفاقية التجارة العامة في الخدمات-الجاتس- سواء في ميدان المتطلبات او الالتزامات بما فيها الالتزام بالشفافية ، التنظيم الداخلي، المنافسة ،الدفع، والتحويلات النقدية ، دخول الاسواق ، المعاملة الوطنية ، والالتزامات الاضافية .

وفي وصف آخر للتجارة الالكترونية وبيئتها من وجهة نظر تقنيات المعلومات نجد القول او التعريف التالي (فالتجارة الالكترونية انما هي كمبيوتر وشبكة وموقع ومحتوى ، كمبيوتر يتيح ادخال البيانات ومعالجتها وتصميم عرضها واسترجاعها ، وشبكة تتيح تناقل المعلومات باتجاهين من النظام واليه وحلول تتيح انفاذ المنشأة لالتزاماتها وانفاذ الزبون لالتزاماته ، حلول او برمجيات التجارة الالكترونية ، وموقع على الشبكة لعرض المنتجات او الخدمات وما يتصل بها اضافة الى أنشطة الإعلام وآليات التسويق ، ومحتوى هو في ذاته مفردات الموقع من المنتجات والخدمات وما يتصل بها لكن ضمن اطار العرض المحفز للقبول والكاشف عن قدرات الموقع التقنية) .

إن الاطلاع على مساحة استخدام الانترنت وتعدد واتساع عدد مواقعها وانعكاس ذلك على التعامل بالمليارات عبر التجارة الالكترونية ، كل ذلك يعطينا صورة لدور المعلوماتية والانترنت في اعادة صياغة عالم اليوم كله حيث نرى ما يلي:

زادت صفحات الانترنت عام 2000 على مليار ونصف المليار صفحة ومواقعها على نصف مليون موقع ومستخدميها على نصف مليون ، أما المليارات المستثمرة فقد تجاوزت كل التقديرات حيث تشير الارقام ان شركة ديل الشهيرة في عالم الكمبيوتر حققت زيادة كبيرة في مبيعاتها على الخط حيث تضاعفت مبيعاتها عام 1998 وبلغت الزيادة معدل 14 مليون يوميا وفي الربع الاول من عام 1999 بلغت الزيادة معدل 19 مليون يوميا بمبلغ اجمالي قدره خمسة بليون ونصف

دولار ، في حين بلغت الزيادة معدل 30 مليون في نهاية العام فلقد قدر تقرير التجارة الأمريكية لعام 1998 أن أعمال التجارة الالكترونية بين قطاعات العمال -وليس قطاعات التسويق للمستهلك -ستزداد الى 300 بليون عام 2002 لكن ما تحقق في الواقع اكثر من ذلك بكثير ، فالتقديرات الجديدة لتقرير التجارة الأمريكية لعام 1999 تشير الى ان مقدار عائد التجارة الالكترونية سيبلغ واحد واثنين بالعشرة تريليون عام 2003.

لقد اشار التقرير الأمريكي للتجارة الالكترونية لعام 2000 الصادر عن وزارة التجارة الأمريكية وعن مكتب الرئيس الأمريكي الى ان حجم أنشطة مؤسسات البيع في حقل التجارة الالكترونية بلغ 8,4 بليون دولار في نهاية الربع الثالث عام 2000 وتقول الاحصائيات ان نسبة الزيادة في استخدام الانترنت عموما قد زادت منذ عام 2000-2005 بنسبة 146% حيث كان عدد مستخدمي الانترنت عام 2005 يبلغ 888,681 مليون علما ان عدد سكان الارض كان 6,412,076 ، ولو قسمنا مستخدمي الانترنت كما هم عام 2010 لوجدنا الصورة التالية⁽¹⁾ بالمليون:

-افريقيا - 4,15

-آسيا والباسفيك - 143,99

-اوربا - 154,63

-الشرق الاوسط - 4,65

-كندا والولايات المتحدة - 180

-امريكا اللاتينية - 25,33

-الاجمالي العالمي 513,41

إن العولمة الاعلامية اصبحت تمثل قيمة اقتصادية متنامية خاصة في ظل اقتصاد المعلومات الذي اصبحت السمة الاساسية للاقتصاد العالمي ، حيث بلغت

(1) الاتصال والاعلام في العالم العربي في عصر العولمة ص 189

استثمارات صناعة المعلومات أكثر من 3 تريليونات دولار سنوياً بعد أن كانت هذه الاستثمارات لا تتجاوز 350 مليار عام 1980 ، ويلاحظ أنه كان هناك خمسون شركة كبيرة تسيطر على معظم الوسائل الإعلامية الأمريكية عام 1983 وتقلص هذا العدد إلى 23 شركة عام 1990 وبنهاية القرن العشرين بدأت ملامح تكتلات إعلامية انحصرت في سبع شركات عملاقة ، ومع بداية هذا القرن سيطرت شركات عملاقة على صناعة الإعلام بكل مكوناتها ، وتشير الإحصائيات إلى وجود سبعة مجموعات رئيسة كبرى تعمل في الأنشطة الإعلامية على مستوى العالم أربعة منها أمريكية وواحدة أوروبية وواحدة أسترالية-أمريكية.

ولعل من أخطر التقديرات لحساب التجارة الإلكترونية على حساب الإعلام هو ما طرحه الدكتور نبيل علي في حديثه عن انعكاسات الإنترنت على الرسالة الإعلامية حيث يقول : (تضيق الهوة -تدريجياً- بين الإعلام والاعلان وتعكس التجارة الإلكترونية آثاراً واضحة على محتوى الرسالة الإعلامية وأن كانت رسالة الإعلام قد استضافت رسالة الاعلان في الماضي ، فربما ينقلب الوضع ويصبح الإعلام ضيفاً على الاعلان ، فمن أجل اقتناص انتباه جماهيره ربما يتضمن الاعلان بعض مواد إعلامية من تلك التي تجتذب المشاهدين لجعل اعلانه أكثر إثارة ومتعة)⁽¹⁾

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص393

الفصل الخامس

تشكيل الوعي السياسي

بين تكنولوجيا الاتصال

وثورة المعلومات

حينما نفكر بتأصيل مسألة توظيف التكنولوجيا لخدمة الأيدولوجيا فإننا لا بد أن نطلق من المبادئ والمفاهيم الأساسية أولا لأيدولوجيا الاتصال ، وهل التكنولوجيا اذا كانت اتصالية تبقى حيادية في توظيفاتها وغاياتها كما تبدو بدءا، أم انها بمجرد قيامها بخدمة الاتصال تتحول من تكنولوجيا حيادية إلى تكنولوجيا ايدولوجية ، مهما حاولنا الإنكار عليها ذلك .

ولو بدأنا من مفردة بسيطة نقول : (كلما كان هناك اتصال فثمة حتما أيدولوجية ، ان لم تكن واضحة ، فضمنية مبطنة بالقطع ، فالاتصال -تقنيات -ومضامين-لا تستنبت في بيئة جرداء ، او في فضاء عقيم، بقدر ما هو افراز لسياق ثقافي واجتماعي منبى بالضرورة في شكله كما في الجوهر، على تمثل للذات وتصور معين للكون ، واذا كان من المسلم به في تاريخ تقنيات الاتصال تحديدا ، ان الأداة تبقى في الغالب الأعم وإلى حد بعيد براء من الاستخدام الذي يترتب على استعمالها ، فإنه من الثابت أيضا وفق ما تقدمه سوسيولوجيا الاتصال أنها تبقى لدى وضعها على المحك مكملة رمزية تبني ما نسميه في هذا النص ايدولوجيا الاتصال ، والأيدولوجيا التي نقصدها في هذا المقام ليست فقط لصيقة بالاتصال ملازمة له على مستوى المضامين ، مضامين الرسالة التي تطبع علاقة الباث بالمتلقي ، بل هي كامنة أيضا في البعد الأدواتي الذي يطبع هذه العلاقة ويؤسس لمرتكزاتها⁽¹⁾ .

إذن كل رسالة اتصال عبر اداة تكنولوجيا لا بد ان تحمل معنى من معاني الأثير بهدف وغاية محددة ، ومن هنا فكل اتصال هو اتصال أيدولوجي -فكري ومن هنا أيضا تتحول الأداة الاتصالية الحيادية إلى اداة ايدولوجية بنفس الوقت.

(1) التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية ص39

إن شاشة التلفزيون وسيلة عرض لا أكثر، ولكنها حينما تخدم مضمونا معيناً فإنها تتلبس به وتأخذ صفته وبهذا تتحول من تكنولوجيا فقط إلى تكنولوجيا ذات طابع أيديولوجي، وقد تتضامن التكنولوجيا مع الأيديولوجيا حينما يكون هدف الاتصال ذات طابع معين، وهذا يؤكد الحقيقة التالية (لا تتقاطع التكنولوجيا مع الأيديولوجيا فقط لأنها من نتاج وجهد بين البشر ولا لاعتبارهما -أداتين- لخدمة واقع قائم أو مراد له أن يقوم، ولكن أيضاً لأنهما غالباً ما يعبران عن حاجة مجتمعية آنية أو مستقبلية -تتضامن- التكنولوجيا بموجبها مع الأيديولوجيا لإشباعها، ليس من باب الشذوذ تقاطع الفضاءين، فضاء التكنولوجيا وفضاء الأيديولوجيا، ولا من الشذوذ في شيء تفاعلهما معاً، لكن الشاذ في-العلاقة - .

هذه انما يكمن في مصادرة الأيديولوجيا لماهية التكنولوجيا والتحايل عليها في المختبر كما في السوق، بغرض الالتفاف على تطبيقاتها أو تحويل وظائفها أو تسخير أدواتها).

هكذا نجد انه لن يتعذر علينا القول ان تكنولوجيا القطاع -السمعي-البصري- والتلفزة اساسا انما تقوم بأيدولوجيا التوظيف لصالح المستخدم وبهذا تطبع الأيدولوجيا التكنولوجيا بطابعها، فالإذاعة في الحقبة النازية تحولت من وظيفة الاستعمال إلى مهمة التوظيف، فكانت أداة تضليل إعلامي ندر مثيلها في تاريخ البث الإذاعي .

وهكذا تحولت التكنولوجيا الاتصالية إلى خادمة بامتياز لايدولوجيا الاختراق، اختراق نظم وقيم وتمثلات مختلف شعوب الأرض، وإذا كانت هذه الأيدولوجيا في عصر العولمة التي لا تعترض بخصوصية جغرافية معينة، وإنما تمتد على سطح الأرض كلها، فإن هذه التكنولوجيا تكون أداة سيطرة وتوجيه وتغيير سلوك وقيم لا يمكن السيطرة عليها أو ردعها، فكيف اذا ما كانت أداة تكنولوجياية مثل الانترنت التي لا تكتفي بإيصال الرسالة بصمت وانما تفتح باب التفاعل

والمشاركة بين المتلقي ومضمون الرسالة ليتم الهدف لا من إيصال الرسالة فقط وإنما من أحداث تأثير على وعي المستلم وسلوكه .

ولو نزلنا قليلا إلى الواقع العملي وقبل ظهور الانترنت لرأينا أن الرسالة الإعلامية قبل عولمتها كانت تتحكم في التكنولوجيا وتوظيفها توظيفا خاصا بمن يملكها ويقودها . يقول هيربرت شيلر عن واقع الإعلام الأمريكي -أكبر اعلام في العالم- في مقدمة كتابه المتلاعبون بالعقول (يقوم مديرو أجهزة الإعلام في امريكا بوضع اسس عملية تداول -الصور والمعلومات -ويشرفون على معالجتها وتنقيحها واحكام السيطرة عليه -تلك الصور والمعلومات التي تحدد معتقداتنا ومواقفنا بل وتحدد سلوكنا في النهاية ، وعندما يعمل مديرو أجهزة الإعلام إلى طرح افكار وتوجهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي ، فإنهم يتحولون إلى سائسي عقول ، ذلك ان الأفكار التي تنحو عن عمد إلى استحداث معنى زائف وإلى انتاج وعي لا يستطيع ان يستوعب بإرادته الشروط الفعلية للحياة القائمة او يرفضها -سواء على المستوى الشخصي او الاجتماعي -ليست في الواقع سوى افكار مموهة او مضللة

ويضيف... ففي داخل البلاد تنعم صناعة-توجيه العقول-بفترة -هو استثنائية ، ولقد أظهرت الحملة الانتخابية القومية عام 1972 بعض الشواهد المبكرة لما هو آت عن طريق تغليب الوعي . ومع ذلك فإن المهم ان نتذكر ان الوسائل التكنيكية للسيطرة على المعلومات والصور والتي بلغت درجة عالية من التطور في واشنطن الحالية لها سوابقها ، ففي التحكم او السيطرة من خلال الاستمالة والاقناع لم يظهر إلى الوجود هكذا دفعة واحدة ، فلقد مثل الجهد الذي كلل بالنجاح لاقناع الشعب الأمريكي عام 1945 أي قبل عهد نيكسون بما يزيد على عقدين من الزمان ، بأن وجوده اليومي تهدده المخاطر لا بسبب الاقتصاد

الروسي الذي دمرته الحرب واستنزفت كلية -مثل خطوة هائلة نحو تبلور -توجيه العقول-.. ومنذ ذلك الحين ساعد التقدم في تكنولوجيا وسائل الاتصال على ظهور أشكال أكثر تعقيدا من التضليل الإعلامي ..

وفي الوقت الحاضر يعزف مهرجان وسائل الإعلام القومي الحانه بقيادة وكلاء اقتصاد الدولة الرأسمالي المقيمين في المكاتب التنفيذية للبيت الأبيض ، وفي مكاتب العلاقات العامة ووكالات الإعلام بشارع ماديسون ، وهناك ما يبرر الاعتقاد بأن عملية إدارة وتوجيه المعلومات سوف تشهد المزيد والمزيد من التنظيم على أيدي المتحكمين في وسائل الإعلام في السنوات القادمة ، ان تدفق المعلومات في مجتمع معقد هو مصدر لسلطة لا نظير لها ، وليس من الواقعية في شيء ان نتصور ان التحكم في هذه السلطة سوف يتم التخلي عنه عن طريق طيب خاطر ⁽¹⁾ .

وفعلا تحققت نبوءة شيلر الذي كتب هذا قبل وجود الانترنت بعقدين من الزمن ، تحققت هذه النبوءة بعد ان دخل الكبار من الاقتصاديين والرأسماليين من باب العولمة على الانترنت مستخدمينه لا كوسيلة اتصال معرفي فقط ، وانما وسيلة للتجارة الالكترونية كما استخدمه السياسيون الكبار للمناداة بالديمقراطية الالكترونية ، أما الإعلاميون فقد استخدموه ضمن ما استخدموه لنشر الصحافة الالكترونية وتوزيعها على العالم اجمع بعد ان كانت الصحافة الورقية لا تتجاوز في توزيعها ومخاطبين لبضعة دول فقط .

من هنا نستنتج كتكنولوجيا اتصالية قد وظفت لاهداف السيطرة على الوعي الانساني في المجالات كافة بعد ان كان اداة من ادوات العولمة حيث انتهت الجغرافيا إلى فضاء العالم كله ، واصبح الوعي الانساني لا يخاطب بلغة وأيدلوجيا واحدة بل انه استغرق كل الأيدلوجيات ، واستخدم الاغراق المعلوماتي كأداة من ادوات السيطرة والتوجيه لعقول البشر ، ففي الوقت الذي ترك له الخيار

⁽¹⁾ المتلاعبون بالعقول ص5

في فضاء معلوماتي لانهائي، اذا به يغرق في حيرة المتاهات للمضامين والرسائل المختلفة المتنوعة تنوعا يقود في كثير من الاحيان إلى التناقض لا الوحدة في مسارات معينة خطط لها ايدلوجيون كبار من الساسة والاقتصاديين والإعلاميين في الدول المتقدمة التي لها المساحة الكبرى والمواقع الاكثر عددا على صفحات الانترنت هذه .

الانترنت -أداة سيطرة عولمية :

حينما نراجع بعض مفاهيم العولمة التي يعبر عنها البعض بأنها (مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي يعكس ارادة الهيمنة على العالم) وإنها (آلية يمكن ان تؤدي بشكل متسارع إلى نشوء نظام عالمي جديد بواسطة ثلاثية -تكنولوجيا ورأس المال والادارة وتشمل السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع والاعراق ليؤسس القرية الكونية الجديدة التي تقوم على ثورة الكمبيوتر والاتصالات والثورة المعلوماتية والاسواق المفتوحة والشركات متعددة الجنسيات لتوحيد الانسانية)⁽¹⁾.

ولو القينا نظرة على المساحة التي تشغلها الدول المتقدمة على شبكة الانترنت سواء كمستخدمين او كمواقع فإننا ولاشك سنعرف حقيقة ما يجري في صناعة الوعي الانساني ، وتشكيله ضمن اطرار محددة تخدم هذه الدول والاحتكارات والرأسمالية التي تنادي بها .

إن مواقع الإنترنت باللغة الانكليزية تشكل 82% وقد يصل إلى 90% اذا أضفنا لها اللغة الالمانية والفرنسية ، كما ان انتاج الالكترونيات لخدمة الانترنت ووظيفته تشكل 45% بين اوربا وامريكا واكثر ، كل هذا مضافا اليه سيطرة وكالات الانباء العالمية الاربع على مصادر الخبر هذا وغيره يعطينا الصورة الواضحة لسيطرة هذه الدول على مجال البث الإعلامي وشبكة الانترنت بما يقود

(1) الاتصال الدولي والعربي ص86

إلى توجيه العقول وسياستها بل وتضليلها كما تشاء لتبعية دول الجنوب والعالم الثالث لهذه المعطيات الإعلامية عموما والتجارية خصوصا .

إن كل هذه المقدمات تطرح مفردات اساسية على واقع العولمة الإعلامية والاقتصادية والسياسية والثقافية على سطح الأرض ، فماذا يستنتج الباحثون في هذا المجال من هذه الارقام والحقائق ؟

في اجابة مبسطة يتحدث احد الباحثين عن هذه الاستنتاجات قائلا⁽¹⁾ : تمركز المصادر الإعلامية والثقافية والمعرفية من حيث الانتاج والتوزيع بكافة إشكاله في الدول التي تحتكر مصدر القوة الاقتصادية والعسكرية .

إن التدفق الشامل للانباء والمعلومات يأخذ طريقه من العالم الصناعي الذي يضم ثلث سكان العالم إلى العالم النامي الذي يضم ثلثي سكان العالم ، وان اكثر من 80% من الانباء الموزعة يوميا في العالم تتولى انتاجها وكالات عالمية لا يتجاوز عددها خمس وكالات فقط .

إن الصراع المستقبلي سيكون موجها للسيطرة على الحاسوب والتلفزيون والهاتف التي يمكن صهرها على الانترنت ، ولهذا سيكون بإمكان المجموعة التي تسيطر على تقنية الانترنت ان تسيطر على العالم مستقبلا.

يتجه السوق والمنافسة في هذا العصر عمليا وفقا لنظرية داروين -البقاء للأصلح- وهذا يعني ان الدول والامم والشعوب التي لا تقدر على المنافسة ، سيكون مصيرها الانقراض ، وهذا يعود إلى الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

وجود تغييرات كبيرة في الخريطة الإعلامية الدولية متمثلة بالانفجار النوعي والكمي لآليات التحرير والتوزيع للانتاجات المرئية والصوتية ، وبرز

(1) الاتصال الدولي والعربي ص95

مجاميع بيانات الاتصالات العالمية ، وتطوير انتاجات الترفيه والتسليه والمعلومات للذوق العالمي وليس المحلي .

نجاح العالم الصناعي في تحويل صناعة الإعلام من صناعة كثيفة الابداع إلى صناعة تقليدية كثيفة رأس المال ، حيث أن اخطر انواع الاحتكار هو احتكار الانتاج الإعلامي واحتكار مضمون الرسالة الإعلامية .

بروز ظاهرة العامل التقني المتمثل في التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات خاصة فيما يتعلق بالاقمار الصناعية وشبكات الالياف الضوئية واندماج هذه العناصر في توسيطات اتصالية عدة أبرزها شبكة الانترنت .

هذه هي صورة العولمة الإعلامية والاقتصادية والسياسية التي يحققها الانترنت في عصرنا الحاضر إن القاء نظرة على وظائف اعلام العولمة يعطينا صورة عن الوعي الناشئ عنها ، فقد تطورت وتغيرت وظائف الإعلام وقد حدها احد الباحثين بشكل مركز حيث قال :

1- إشاعة المعلومات وجعلها ميسورة للجميع بدون مقابل ، بحيث يستطيع الحصول عليها أي فرد او جماعة او فئة ، ومعنى آخر خلق وبناء قاعدة معلوماتية واحدة يستخدمها الجميع ويتعامل معها كمصدر رئيسي لتقييم النتاج الثقافي والمعرفي والعلمي ، وبذلك يتمكن الإعلام من دعم ظاهرة العولمة ، وتعميق منطقتها وجعلها اكثر قبولا ومدعومة بقاعدة معلوماتية منتشرة وتقنية معلوماتية متطورة .

2- إذابة الثقافات الوطنية والقومية وتقليص الحدود الفاصلة بين المكونات المذكورة ومكونات العولمة التي تنتمي إلى مصدر واحد ولغة مركزية واحدة وبنية ثقافية مشتركة ، وقد نجح الإعلام فعلا في نجس الوظيفة المذكورة وجعلها اكثر فعالية ومثلا لمنطق العولمة ومضمونها ، بفعل التقنية الرقمية والاقمار

الصناعية التي تملك القدرات البث المباشر دون وسيط إلى الجمهور المعني او اية بقعة جغرافية على كوكب الأرض .

3- تنمية مولدات التماثل بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات ، وقد تمكن الإعلام إلى حد ما ، في بناء مكونات التماثل الاولى في مجالات عدة كالاندماج والانتاج والتوحد ، وبصورة ملفتة للنظر امتدت هذه المكونات إلى البرنامج الترفيهي والتقني والعلمي ونماذج النشر والبث الرقمي ، وبناء مفاهيم مشتركة حول العولمة ومظاهرها المتمثلة بشبكات المعلومات ، وشبكات الاتصالات ، والتغطية الإعلامية للأحداث العالمية مباشرة بأبعادها الثلاثة ، المضمون ، والمكان ، والزمان .

لقد استعرض احمد مصطفى النقاط المذكورة بصورة مقاربة جدا لمضمون اعلام العولمة فقد اشار إلى ان التنميط الثقافي يتم باستغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادي الانتالجي ، والمتمثل في شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الاموال ، كما ان التنميط او التوحيد الثقافي للانسانية مع البناء الاقتصادي المعلوماتي.

ومن هنا اتخذ المفهوم الثقافي للعولمة بعدا اقتصاديا واعلاميا حيث الإعلام هو أداة التوصيل والتأثير بالأفكار الثقافية التي يراد لها الذيوع والانتشار .

وفي إطار تذويب الحدود يضيف مصطفى بان اعلام العولمة هو اعلام وطن فالفضاء اللامحدود مثلا هو الوطن الجديد للعولمة ، فهو أيضا وطن لاعلامها ، انه الوطن الذي تبنيه شبكات الاتصال الالكترونية وتنتجه الالياف البصرية وتنقله الموجات الكهرومغناطيسية .

وفي شأن وظيفة التماثل يقول مصطفى -استطاع الإعلام في عصر العولمة بوسائله التي تتخطى كل الحدود ان يعمل على تحويل المجتمعات والبيئات الداخلية للدول إلى مجتمعات وبيئات عالمية ، وهو أمر أثر في السياسات الداخلية وصانعيها في الدول المختلفة ، فلم تعد قراراتهم ومواقفهم وتصريحاتهم خافية على عيون الإعلام وحتى عندما تستحكم الازمات والمشكلات الداخلية يتجه الناس اليه

أي إلى الإعلام ليتعرفوا على ما يدور في بلادهم ، وبذلك أصبح الإعلام احد اهم ادوات العولمة في تهيئة البنية الاجتماعية وأنساقها المختلفة الاقتصادية ، الثقافية السياسية ، والمعرفية للتفاعل مع شروط ومتطلبات بناء اسس مجتمع العولمة الجديد ⁽¹⁾.

إن بعض الباحثين يعتقد ان من سليات العولمة على المستوى الإعلامي والثقافي هي مسألة التماثل والتنميط فيقول : العولمة الإعلامية تسعى من خلال تكنولوجيا الثورة الاتصالية إلى نشر -مبدأ التماثل- وتحميه ليصبح بذلك أمرا واقعا ، وتحويل المجتمع إلى كتل متشابهة .

* تنميط الحياة اليومية بحكم فراغ ما يسمى بالخيال الجماعي وخوائه وظهور نمط واحد من الواقع المعيشي يتصف بالتماثل السكوني وهكذا نجد العولمة الإعلامية تركز هذا اليوم على حوادث العنف بين الجيران وقصد ضحايا القتل وحوادث الطرق والحرائق والدعارة ...الخ ويتم مقابل ذلك اغفال عدد من مشاكل البشرية وتباين اهتماماتها والتحكم في مستويات الانسان.

* تنميط المشاعر الانسانية والتحكم في تشكلها وفق منطق معين في الاولوية والأهمية ، فالتحكم الإعلامي في المشاعر البشرية وتحديد اهميتها وبرمجة أولويتها هو تحكم في الخيال الجماعي وبالتالي تحكم في ثقافات الشعوب .

* تعميق وظيفة -التشيؤ- باحلال عالم الموضوعات محل العالم الانساني محل الذوات والاشياء محل الافراد باختزال القيمة الانسانية إلى قيمة سلعية .

* تعميق ثقافة الاستهلاك وجعل الثقافة مجرد-سلعة- لتسطيح الحياة ⁽²⁾.

ولاشك ان عملية التنميط والتماثل والتوحيد لخلق انسان بشكل واحد انما هو من اخطر عمليات العولمة الإعلامية والتي تخلق وعيا موحدا نتيجة لها وهذا التنميط في الحقيقة هو من بديهيات ايدلوجيا الاتصال القديم والحديث الا

⁽¹⁾ علم اجتماع الإعلام ص 130-131

⁽²⁾ الاتصال الدولي والعربي ص 96-97

ان قدرة التكنولوجيا الحديثة والانترنت جعلت التنميط والتجانس يصل إلى مستوى عالمي بعد ان كان على مستوى المواطن للدولة المعنية المخاطب بالإعلام التقليدي ، أي إن التنميط والتماثل هو معطى أساسي لكن جعله على مستوى كل البشر باعتبارهم مخاطبين بوسيلة واحدة وشكل واحد هو الذي يعطي خطورة توحيد الوعي وتزييفه .

يقول احد الباحثين وهو يحلل ايدلوجيا الاتصال ومعطياته (اما المعطى الثاني فيمكن فيما نتصور في الطابع التوحيدي الذي تدفع به ايدلوجيا الاتصال وتجعل الافراد والمجتمعات بموجه-كتلة واحدة-منصهرة او يراد لها ان تنصهر في فكر واحد وثقافة واحدة ونموذج للتمثل واحد ، لا تتغيا ايدلوجيا الاتصال وفق هذا التصور خلق انسان واحد بمواصفات واحدة فحسب ، بل وتجنح في حالة تعذر ذلك إلى استنبات مبادئ وقيم من ذلك النموذج -الليبرالي اساسا منذ مدة -بغرض خلق ثقافة للتوافق والتراضي تضمن لهذا الفكر الانسياب بعد ما تكون قد ضمنت له الأرضية والفضاء .

واذا كانت -ثقافة التبرير -ثقافة التلفزة والسينما والاشهار بالاساس هي المهيمنة في هذا السياق فلأن القوة والنجاعة فضلا عن ذلك لموسطة العلاقات الاجتماعية وصياغة الاحساس الجماعي بانه ان لم يكن موحدا كما في حالة الاشهار فهو حتما غير متباين بالحدة التي تتميز بها -نظريات الطبقات الممتطية للتلفزة وإلى حد ما للسينما -وبالتالي فتموقع ايدلوجيا الاتصال بين الجماعة وواقعها لا يعطي السلطة المتحكمة إمكانية صياغة الاحداث صياغة واحدة فحسب بل ويمنحها أيضا سبل تحويل الصورة ذاتها إلى حقيقة لا تقبل الطعن او المزايدة او التشكيك (¹) .

(¹) التكنولوجيا والإعلام والديمقراطية ص40

وهكذا يصدق القول على تأثير الانترنت كوسيط إعلامي والمعلوماتية كمضمون إعلامي ما قاله أحد الباحثين عن الإعلام عموماً : (يعتبر العلم بفلسفته العريضة وبوسائله المتطورة اقوى ادوات الاتصال الحديثة التي تعين الفرد على معايشة عصره والتفاعل معه وهو الذي يشكل عقول البشر ويوجه اذواقهم ورؤيتهم للحياة حيث ادت ثورة المعلومات وما اكبتها من تقدم تكنولوجي إلى تعرض الفرد إلى مساحات مضاعفة من الإعلام)⁽¹⁾.

هكذا يؤثر الانترنت والإعلام عموماً على تشكيل الوعي في عصر العولمة الذي نعيشه وصولاً إلى نهاية المجتمعات الرقمية والانسان الرقمي.

استنتاجات عامة وعربية :

بعد ان رأينا الطابع السياسي والاقتصادي والإعلامي الذي يطبع عمل الانترنت في عصر العولمة ، وبعد ان رأينا القدرة والسيطرة الكبيرة التي تتمتع بها الشبكة على المبحرين عليها ، وبعد ان رأينا ان ثورة المعلوماتية وثورة تقنية الاتصالات توظف توظيفاً سياسياً واقتصادياً لصالح الدول المتقدمة بما تحمله من نماذج خاصة للاقتداء بها تصدر للعالم الثالث والعالم العربي منه .

لابد ان يطرح علينا-اعلاميين وسياسيين واقتصاديين-قادة ومحكومين مهمة المشاركة الفاعلة في ممارسة حقنا المتاح على هذه الشبكة ، وذلك بزيادة مساحة المشاركة اولا والتي لم تصل حتى الان سوى إلى 4% فقط . للوطن العربي من النسبة العالمية في حين ان مساحة المشاركة الصهيونية وحدها تتجاوز هذه النسبة مع قلة سكانها مما يؤكد الاهتمام الاستثنائي لهذه الشبكة في التأثير العالمي.

كما ان العولمة بما انها تستخدم الانترنت لالغاء الحدود والقيود بما فيها الخصوصيات القومية تعمل على الغاء الهوية بل وطرح النموذج الامريكي خاصة في

(1) الإعلام والسياسة ص215

الليبرالية والاقتصاد الحر ، كل ذلك يضع على القيادات العربية خاصة والشعب العربي عموما ان يدافعوا عن خصوصياتهم الحضارية والقومية والدينية بالتكيف مع مستجدات العصر اولا وبالعامل وفق آلياته التقنية والمعرفية لتعميق الفكر العربي والتراث العربي وتوظيفه توظيفا علميا واعلاميا لخدمة وحدة الشخصية العربية وخصائصها المعروفة .

ولا شك ان السياسة الإعلامية لا يمكن ان تنفصل عن حقيقة التطور الحضاري الإعلامي ، لأن السياسة الاعلامية وجه من وجوه السياسة بمعناها الشامل ، فالسياسة صناعة الحضارة ، والإعلام محور جوهري من محاور هذه الصناعة الكبيرة ، فالثورة الإعلامية لها ابعادها الفقهية والايولوجية والمؤسسية والمضمونية ، وهذه الثورة كما وصفها ماركس ماكلوهان بانها -ثورة الوعي الانساني الكلي ، وثورة التكامل الانساني الكلي اللتين يمكنهما ان تطور الانسانية كمدنية حضارية واحدة.

إن إنعكاس مفردات هذا البحث -أي دور الانترنت -على الواقع الإعلامي العربي يعطينا صورة كئيبة لهذا الإعلام وقد شخص الدكتور نبيل علي ايقاع ثورة الإعلام والاتصال على الواقع العربي حينما كتب تحت عنوان الصدمة الإعلامية يقول (يعيش اعلامنا العربي صدمة اعلامية على مختلف المستويات -السياسية والتنظيمية والفنية - فليس بالاقمار الصناعية والقنوات الفضائية واحداث المطابع الصحفية وحدها يحيا الاتصال في عصر المعلومات ، وعلينا ان نقر باننا لم نرصد بعد مسارات الخريطة الجيو- اعلامية الحديثة ، وهو ما عبر عنه التقرير الاستراتيجي العربي للعام 1999 بضعف الاستجابة إلى عولمة الإعلام .

لقد فقد اعلامنا العربي محوره ، واضحى مكبلا بقيود ارتباطه الوثيق بالسلطة ، تائها بين التبعية الفنية والتنافس السلبي على سوق اعلامية اعلانية محدودة ، وكان نتيجة ذلك ان اصبح رهين الاعلان من جانب وذليل الدعم الحكومي من جانب آخر .

إن إعلامنا العربي يواجه عصر التكتلات الإعلامية مشتتا عازفا عن المشاركة في الموارد ، يعاني من ضمور الانتاج وشح الابداع حتى كاد-وهو المرسل بطبيعته-ان يصبح نفسه مستقبلا للاعلام المستورد ليعيد بثه إلى جماهيره وأوشكت وكالات الانباء لدينا ان تصبح وكالة للوكالات الاربع الكبرى حتى فيما يخص اخبارنا المحلية ، لقد ارتضينا ان نوكل إلى غيرنا نقل صورة العالم من حولنا بل صنع صورتنا عن ذاتنا أيضا .

أما شبكة الانترنت فلم ندرك بعد مغزاها الثقافي لكي يمكننا ادراك مغزاها الاتصالي الإعلامي ، وذلك على الرغم من قناعة الكاتب بقدرتنا على اللحاق باعلام الانترنت وهو ما زال في مهده⁽¹⁾ .

بعد ذلك يشخص بعض عيوب الإعلام العربي من منظور ثورة الإعلام والاتصال فيقول تحت عنوان التناقض الجوهرى : (يشكو اعلامنا من تناقض جوهرى ، بعد أن تخلص عن مهمته التنموية الاساسية ليسوده طابع الترفيه والإعلام على حساب المهام الأخرى ويقصد بها مهام التعليم والتوعية الثقافية واعادة احياء الارادة الجماعية للمشاركة في العمل الاجتماعى -ومن قبيل الانصاف -فان اعلامنا شأنه شأن معظم نظم الإعلام في دول العلم الثالث يعمل تحت ضغوط سياسية واقتصادية تنأى به عن غاياته الراهنة تعمل على زيادة هذه الضغوط مما يتطلب سيادة اعلامية أكثر صمودا ومرونة وابتكارا)⁽²⁾ .

لقد لخص تقرير الإعلام العربى حاضرا ومستقبلا واقع الإعلام العربى الذى وصفه بأنه لم يرتفع إلى مستوى الرسالة المنوط بها تعميق وعي المواطن واشراكه في التفاعل واسهامه في البناء الجماعى ، وان اعلامنا العربى يواجه مأزقا رباعى الجوانب :

(1) الثقافة العربية وعصر المعلومات ص446

(2) ن م ص447

1- مآزقا سياسيا : في كيف نوفق بين عولمة الإعلام وسيطرة الدولة وتوقعات جماهيره

2- مآزقا اقتصاديا : في كيف يتنافس في عصر الانتاج الإعلامي الضخم وارتفاع كلفة

بنائه التحتية

3- مآزقا ثقافيا : في كيف يصبح درعا ضد ما يهدد هويتنا وقيمنا وتراثنا

4- مآزقا تنظيميا : في كيف تكتسب مؤسساتنا الإعلامية المرونة التنظيمية والكفاءة

الادارية والفنية لتلبية لمطالب اعلام عصر المعلومات ودينامياته الهائلة .

وعلى مستوى ثقافة الانترنت يحدد الدكتور نبيل علي تحديات الثقافة العربية عبر الانترنت يقوله : تمثل الانترنت بالنسبة لنا -نحن العرب- تحديا ثقافيا قاسيا على الجبهات جميعها ، سواء فيما يخص مضمون رسائلنا الثقافية وقيمة تراثنا عالميا وفاعلية مؤسساتها الثقافية الرسمية وغير الرسمية ، او فيما يخص اساليب حوارنا فيما بيننا ومع الغير ، ونحن مهروضون لحالة فريدة من الداروينية الثقافية اصبحنا مهددين في ظلها بفجوة لغوية ستفصل بين العربية ولغات العالم المتقدم تنظيرا وتعلما واستخداما وتوثيقا-مثلما نحن مهددون-أيضا بسلب تراثنا من فنون شعبية واغان ومقامات موسيقية وازياء وطرو معمارية وفي المقابل تفتح الانترنت امامنا فرص عدة لتثبيت دعائم ثقافتنا العربية بصفاتها ثقافة انسانية عالمية اصيلة ، وتعويض تخلصنا في كثير من مجالات العمل الثقافي.

أن الموقف يتطلب إعادة النظر بصورة شاملة في سياساتنا الثقافية تجاوبا مع ثقافة الانترنت ، وذلك في اطار الاستراتيجية الشاملة للثقافة العربية التي اعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووفقا لتوجيهات مؤتمر اليونسكو باستكهولم) .

إن القاء نظرة على معنى الانترنت كما يفهمها العرب يعطينا صورة سلبية تكاد تجعل بعض الدول تحجم عن السماح لمواطنيها باستخدامه او توفيره بمبالغ زهيدة ، وقد اعلنت منظمة صحفيون بلا حدود عن اربعة دول عربية تعتبرها

من اعداء الانترنت منها السعودية ومصر وتونس وسوريا، حيث قامت بحجب كثير من المواقع المعارضة لها .

وفي استطلاع اجراه احد الباحثين وزع خمسمائة استمارة طلب معلومات حول الموقف من الانترنت في لبنان وزع على اوساط جامعية كالجامعة الامريكية والجامعة اليسوعية وكلية الإعلام والتوثيق في الجتمعة اللبنانية نجد مواقف حادة جدا ضد هذه الخدمة الانترنتية ، فالبعض يقول ⁽¹⁾ (إنها نوع من الاستعمار الامبريالي هدفه السيطرة على الشعوب ومحاربة الاديان وخاصة الدين الاسلامي والانترنت تركز اكثر ما تركز على الجنس والقمار وهدفها الاستهلاك والحصول على الثروات العربية-واستمارة اخرى تقول : (الإنترنت نوع من الغزو الثقافي واللغوي الذي يهدف إلى خلق مجتمع علالي إستهلاكي ، وحسب لهذا يجب التركيز على امننا الثقافي العربي ، انه غزو مزدوج امريكي واوربي ومهما خزنت من معلومات فان العرب أساساً لا يقرؤون-ورأي آخر يقول (إنها تعود اطفالنا وابناءنا على الادمان تماما كما الادمان على الخمر والدخان والمخدرات احيانا كثيرة ، وهي تؤدي إلى تفسخ العائلة وانقسامها ، وقد تورث الاطفال في المستقبل مشاكل نفسية ، وربما يرتكبون اعمالا منافية للحشمة وغير قانونية وقد تؤدي الانترنت إلى انفاق الاموال الطائلة على استخدامها هذا ما هو حاصل) .

إن هذه التصورات تعكس تخلفا كبيرا عن مواكبة ثورة المعلومات وتقنية الاتصال والعمولة ، وهو هروب إلى الداخل ورفض لما لا يمكن رفضه ، ولعل خير موقف يمكن اتخاذه في عصر العمولة من ثورة المعلوماتية وتقنية الاتصالات وخاصة الانترنت الذي اختصرها جميعا هو ما تحدث به احد الكتاب تحت عنوان ايجابيات العمولة على العالم الثالث ومن ضمنها الاقطار العربية وبرز هذه الايجابيات هي :

(1) -الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية ص388

1-تتيح للعرب والعالم الثالث منفذا ولو محدودا للاستفادة وربما المشاركة فرتورة تكنولوجيا الاتصال ، الإعلام ، المعلوماتية

2-كثرة وتعدد وسائل الإعلام واختراقها الحدود السياسية للدول وتوافر تطبيقات الوسائط المتعددة ، وقد يقلل من قدرة الإعلام المحلي على اخفاء الحقائق والهيمنة السياسية وتزييف وعي مواطنيه

3-أن خصخصة وسائل الإعلام والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار قد يؤدي إلى تعميق الديمقراطية ويدعم مؤسسات المجتمع المدني .

وعلى كل حال فإننا نرى العولمة لا يمكن رفضها لاعتبارات عديدة ابرزها الفجوة الكبيرة في مجال بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية للعرب ، والخلل الواضح في النظام السياسي العربي ، وانعدام مبدأ الديمقراطية وحق الاتصال والتعبير ، ولذلك فإن التحديات كبيرة ولا يمكن لدول العم الثالث إلا أن تأخذ من العولمة ما يفيدها وترفض ما يهدد أمنها واستقلالها وقيمها وهويتها وهذا لا يتم إلا بالمشاركة الفعالة مع العصر وثوراته التكنولوجية وتحسين مجتمعاته بالعلم وخلق بيئة صحية للابداع ، واعطاء الحق لمجتمعاتها بالمشاركة في صنع القرارات والتعبير عن افكارها بحرية بعيدة عن القمع والقسر ولا يمكن مواجهة العولمة إلا بتحقيق الديمقراطية في المجتمعات العربية.

لقد كانت الصحافة العربية من أوائل من استفاد من الانترنت حيث ان أول صحيفة عربية انتقلت إلى الصحافة الالكترونية عبر الانترنت هي جريدة الشرق الاوسط وذلك عام 1995 تبعثها جريدة الحياة والنهار عام 1996 ، واليوم نجد ان الصحف العربية كلها تقريبا اخذت مساحات لها على الانترنت ، وكذلك الاذاعات والتلفزيون وغيرها كما ان التجارة الالكترونية العربية دخلت إلى ساحة الانترنت بثقلها ولاتكاد تجد دورة تجارية الا وللغرب بهمالم من اقتصاد وتجارة وجود داخلها .

كما أن المواقع العربية على الانترنت تزداد اتساعا ومساحة وتفاعلا كل يوم وبهذا تكون المشاركة العربية -على قلتها- قد بدأت فعلا صراعها عبر الانترنت مع الأفكار والدعايات التي تريد الاساءة اليها ، كما ان الاحزاب العربية المؤيدة والمعارضة لها مساحات معينة على الانترنت وتسمع صوتها إلى العالم كله بل ان المقاومة العربية والاسلامية لها منافذها الخاصة عبر هذه الشبكة ببياناتها واعمالها البطولية والجهادية. واذا كانت دول الغرب وأمريكا بالذات تحارب الإسلام فانها وجدت في شبكة الانترنت اوسع وسيلة للتأثير سواء كانت تحاربه باسم الارهاب أو باسم غيره . وبالتالي فالعولمة عبر الانترنت لا تحارب افكارها العدائية الا بنفس الاسلوب وعلى نفس الشبكة ، ومن اراد ان يدلي برأي او لديه وثيقة او أي اداة او رسالة اعلامية فالشبكة لا تستطيع رفض للمشاركة ، انها تنتقد نفسها احيانا وتصفها بمختلف الاوصاف المتناقضة ومع هذا تبقى مفتوحة أمام الجميع .

فعلى العرب بما لهم من قدرة كتابية واعلامية ان يتفاعلوا اكثر مع الشبكة للحصول على اكبر قدرة من المساحة والتأثير على الرأي العام الدولي ولن يفيدنا ان نكون مثل النعامة نغرق رؤوسنا في الرمال بحجة الدفاع عن النفس والخطر ، لأن الانترنت بعولمته الإعلامية والسياسية والاقتصادية هو فيضان معلوماتي لا تقف امامه كل سدود العالم لانها تنتقل بالفضاء والهواء عبر الضوء وشبكة الالياف الدقيقة ، فهل سنستجيب لهذه الدعوة المفتوحة التي تعرض لنا وعي الانسان العالمي مستقبلا مرحبا بكل ما نطرحه من أفكار وسياسات ؟

الفصل السادس

حرية الصحافة

حرية الصحافة وعلاقة الصحافة بالسلطة

تضمن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، عام 1948، الحقوق السياسية التالية:

الحق في حرية الرأي والتعبير المادة (19).

الحق في الإعلام المادة (19).

الحق في حرية التجمع وتأليف الجمعيات المادة (21).

الحق في المشاركة في الحكم والوظائف العامة المادة (21).

وقد أكدت الاتفاقية الدولية، المتعلقة بحقوق الإنسان، المدنية والسياسية، التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام 1996، على هذه الحقوق، في مادتها التاسعة، حيث تضمنت التالي:

- لكل فرد الحق في حرية الرأي.

- لكل فرد الحق في حرية التعبير، وهذا الحق يشمل: حرية البحث عن المعلومات، أو الأفكار، من أي نوع، وتلقيها، بغض النظر عن الحدود، إما شفاهة، أو كتابة أو طباعة، وسواء كان ذلك، في قالب فني، أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عليها، في الفقرة الثانية، من هذه المادة بواجبات ومسؤوليات خاصة، فإنها تخضع لقيود معينة، ولكن - فقط - بالإستناد إلى نصوص القانون، وشرط أن تكون ضرورية.

- من أجل احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

- ومن أجل حماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الأخلاق.

وقد نصت دساتير كافة الدول، في العالم، على حرية الرأي والنشر (حرية

الصحافة).

وحرية الصحافة كأحد أشكال حرية التعبير - هي إحدى صور حرية الرأي وهذه بدورها واحدة من الحريات العامة كحرية الاجتماع، حرية تكوين الجمعيات... إلخ، وهي تتعلق بهذا الجزء، من سلوك الفرد، الذي يتصل بالآخرين. وحرية التعبير، وحرية الصحافة، من الناحية الفلسفية، هما: النتيجة الطبيعية لحرية الاعتقاد، فلإنسان أن يفكر بحرية، كما يجب ألا يحال بينه، وبين نمو كيانه المعنوي، وازدهار إنسانيته، فحرية الاعتقاد، في الأساس، هي أولى الحريات لأنها تحدد جميع الحريات الأخرى.

يتناول ويلبور شرام الحديث عن حرية الصحافة من ثلاث زوايا، وهي:

-حرية المعرفة : وهي الحق في الحصول على المعلومات اللازمة حتى نستطيع تنظيم حياتنا والحصول على قدر من المشاركة في الحكم، وهو حق اجتماعي لعامة الجماهير.
-حرية القول : وهي الحق في نقل المعلومات، بحرية، وتكوين رأي، في أي موضوع، والمناقشة حوله. وهو ما يقصد به "حرية الصحافة" وهو بدوره حق المجتمع، تؤديه عنه وسائل الاتصال.

-ثم حرية البحث : وهي الحق في اتصال وسائل الاتصال، بمصادر المعلومات التي يجب معرفتها، ونشرها. وهو حق للمجتمع كذلك، تؤديه عنه وسائل الاتصال.
إضافة إلى ذلك، فإن المسؤولية الأساسية المستمرة للصحافة، هي الدفاع عن هذه الحريات الثلاث، ليس ضد تدخل الحكومة فحسب، بل كذلك ضد أي تدخل، سواء من أي جماعة، داخل الدولة أو من خارجها، أو من القوى المؤثرة، في داخل وسائل الاتصال نفسها.

ويحدد عماد النجار عناصر حرية الصحافة، من الناحية الدستورية والقانونية، في الجوانب الثلاثة التالية:

أولاً: عدم خضوع المطبوعات لرقابة سابقة، على طبعها، من جانب السلطة لأن هذه الرقابة السابقة تنازل عن الحرية، وهو أمر غير مقبول في جميع الأحوال حتى في الظروف الاستثنائية في حالات الحرب والطوارئ، إلا في أضيق الحدود.

ثانياً: تحديد المجال، الذي يخول للمشرع تقييد حرية الصحافة فيه بمعنى ألا يكون، في وسع المشرع، وضع تشريعات تجرم شيئاً ينفع المجتمع.

ثالثاً: حق الفرد، أو الجماعة، في إصدار الصحف، من دون اعتراض، من السلطة. وإذا ما تقررت حرية الصحافة في نصوص الدستور أو القانون، فإن ذلك لا يعني، بالضرورة، توافر حرية الصحافة، وإنما يتعين توافر ضمانات تدعم هذا الحق وهي:

أولاً: مبدأ الفصل بين السلطات.

ثانياً: الرقابة القضائية.

ثالثاً: وجود نظام نيابي، قائم على الأحزاب، مستند إلى رأي عام قوي.

رابعاً: تمتع رجال الحكم بقدر كبير، من الحكمة، والنزاهة والخبرة والكفاءة والغيرة، على مصالح الوطن.

ولا تكتمل النظرة القانونية إلى حرية الصحافة إلا بوجود مثلث ذهبي له

أضلاع ثلاثة:

الضلع الأول :

يتصل بالملكية والمالك، فلا بد من إقرار حق إصدار الصحيفة، بغير توقف على ترخيص سابق، وتضييق معنى الإخطار إلى مجرد الإعلام، بظهور الصحيفة.

وَألاَ يشترط ، في الإصدار، إلاَ الشروط القانونية، في المواطن كامل الأهلية من دون تقييد ذلك بقيود مالية، أو بمعنى آخر إطلاق حرية إصدار الصحف، مع تنوع أشكال ملكية الصحف.

الضلع الثاني :

العنصر الإنتاجي، أو العنصر البشري، أي الصحفيين ، ولا تتوافر حرية الصحافة، من دون النص، صراحة، في الدستور على كفالة حق التعبير، وحرية الرأي، من دون رقابة سابقة؛ وتحريم التعطيل الإداري للصحف، والأخذ بنظام المحاسبة اللائقة للصحفيين على أن تكون محاسبة قضائية، مكفولة بشروط قانونية عادلة، ويقتضي ذلك حماية التنظيم النقابي، المنتخب انتخاباً حراً وديمقراطياً، والحفاظ على استقلالية التنظيم النقابي، وكفالة هذا الحق الديموقراطي، في الإنشاء، والنشاط.

الضلع الثالث :

إقرار حق القارئ، في استقاء الأنباء الموضوعية، والمحايدة ، أي في أن يعلم ويتصل ، وهذا هو الحق الجديد من حقوق الإنسان ، من دون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العنصر أو الجنس أو الرأي أو الموقف السياسي أو الفكري ، وبذلك تتحقق المشاركة الإيجابية، وإلاَ ظلت المعلومات تتدفق، من أعلى إلى أسفل ، من السلطة إلى المحكومين، أو من الدولة الأقوى، إلى الدولة الأضعف ، أو من الشعوب الصناعية الغنية إلى لشعوب النامية الفقيرة، وقد أكدت اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، لجنة ماكبرايد، في تقريرها النهائي، على حرية الصحافة في إطار مفهوم الحق في الاتصال.

وفي إطار ما سبق، يرى الباحث اللبناني، حازم عبد الحميد النعيمي، أن حرية الصحافة تعني: "حق الأفراد والجماعات، في إصدار الصحف، والعمل بها والتعبير عن آرائهم ونشرها فيه، ومعرفة ونقل ونشر الأخبار والمعلومات بموضوعية وتنوير المواطنين وتثقيفهم بواسطتها، والرقابة على الهيئات العامة والخاصة

ومناقشة سياساتها ونقدها، من خلالها، وذلك، ضمن تعددية صحافية تمثل مختلف الاتجاهات السائدة، في المجتمع، ويتم ذلك، خارج جميع الضغوط والمؤثرات، من الأفراد والجماعات الحكومية والإدارية والسياسية، والاقتصادية والمالية والاجتماعية والمهنية، الواقعة، على الصحيفة أو الصحفي، والهادفة إلى صرف الصحافة، عن أداء مهامها، وكل هذا ضمن الالتزام بالمسؤولية، تجاه الموضوعية والصدق، والمصلحة العليا الحقيقية للمجتمع والإنسانية، وتجاه خصوصيات الأفراد وكراماتهم، والمتضمنة في قوانين عادلة غير متعسفة، ومشروعة ديمقراطياً، وفي موثيق شرف المهنة، والالتزام بالمجتمع، وأجهزته الإدارية، بتقديم المساعدة للصحف لتحسينها، وضمان استمرارها، في أداء رسالتها".

الصحافة والسلطة عبر العصور :

تفاوتت العلاقة، بين الصحافة والسلطة، أو الحكومة، منذ بداية ظهور الصحافة، بين شد وجذب، وظهرت رؤى ونظريات، ترصد واقع هذه العلاقة، وتحدد على أساسه العلاقة بين الصحافة والسلطة، أو بلغة أكثر تحديداً، دور الصحافة في المجتمع، ومقدار ممارستها لحريتها.

نظريات الصحافة وعلاقتها بالسلطة :

في تفسير علاقة الصحافة، بالسلطة، في المجتمع، عبر التاريخ، ظهرت مجموعة من النظريات التي تفسر تطور الصحافة، ودورها في المجتمع، وعلاقتها بالسلطة الحاكمة، أو فلسفة الصحافة بشكل عام، ومن أبرز هذه النظريات :

1. نظرية السلطة، أو النظرية السلطوية Authoritarian :

نشأت هذه النظرية في القرنين السادس عشر، والسابع عشر، في إنجلترا وتستند إلى فلسفة السلطة المطلقة للحاكم، أو لحكومته، أو لكلاهما معاً، ويظهر ذلك في نظريات أفلاطون، وأرسطو، وميكافيلي، وهيجل. وغرضها الرئيسي هو حماية وتوطيد سياسة الحكومة، القابضة على زمام الحكم، وخدمة الدولة.

ويعمل، في الصحف، ويصدرها، من يستطيع الحصول على ترخيص، من الحاكم، وتشرف الحكومة على الصحف، وتفرض الرقابة عليها، ويحظر، في إطار هذه النظرية، نقد الجهاز السياسي، والموظفين الرسميين. وملكية الصحف قد تكون خاصة أو عامة، وتكون أداة لترويج سياسات الحكومة ودعمها. وترى النظرية، أن الصقوة، التي تحكم الدولة، هي التي تملك أن توجه العامة، التي لا تعد مؤهلة لاتخاذ القرارات السياسية. وأن الشخص، الذي يعمل بالصحافة، يكون عمله هذا، بمثابة امتياز خاص يمنحه إياه القائد، لذلك فهو مدين بالالتزام للقائد وحكومته. وحرية وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية تتحدد بالقدر الذي تسمح به القيادة الوطنية في أي وقت.

2. نظرية الحرية أو النظرية الليبرالية **Libertarian** :

تعود هذه النظرية، بشكل أساسي، إلى عصر النهضة الأوروبية، وبالتحديد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ بلور عدد من المفكرين الأوربيين ، كثيراً من المبادئ، التي تحدثت الأفكار السلطوية، التي سادت ، حتى بداية عصر النهضة الأوروبية ، وكان من أبرزهم، المفكر الإنجليزي جون ميلتون ، الذي كتب ، عام 1664، يقول: " إن حرية النشر، بأي واسطة، ومن قبل أي شخص، مهما كان اتجاهه الفكري، حق من الحقوق الطبيعية، لجميع البشر، ولانستطيع أن نقلل من حرية النشر، بأي شكل، وتحت أي عذر".

أمّا جون لوك، فقد عرّف الحرية بأنها "الحق في فعل، أي شيء ، تسمح به القوانين"، وكان لوك قد قدّم إلى البرلمان الإنجليزي، عام 1965، بياناً هاجم، فيه تقييد حرية الصحافة، واضطر البرلمان، في ذلك الوقت، إلى إلغاء قانونه بفرض الرقابة الوقائية على الصحف.

لم يتحقق الانتصار الأول للنظرية الليبرالية، على النظرية السلطوية، أو نظرية السلطة إلاّ خلال القرن الثامن عشر، حين أصدر البرلمان البريطاني قراراً

أكد على حظر أية رقابة مسبقة، على النشر، كما أباح، للأفراد، إصدار الصحف من دون الحصول على ترخيص، من السلطة، وقد جاء هذا التعاون، نتيجة لأفكار المفكر الإنجليزي، بلاكستون، الذي أكد أن حرية الصحافة ضرورية، لوجود الدولة الحرة، وذلك يتطلب عدم وجود رقابة مسبقة، على النشر، ولكن يمكن أن يتعرض الصحفي للعقاب، بعد النشر، إذا تضمن هذا النشر جريمة، وكل إنسان حر أن ينشر ما يشاء، على الجمهور، ومنع ذلك يعد تدميراً لحرية الصحافة.

جاء دستور الولايات المتحدة الأمريكية ليحظر، بشكل كامل، تدخل الدولة، في مجال حرية الصحافة، إذ نص على أنه يحظر على الكونجرس، أن يصدر أي قانون يقيد حرية التعبير والصحافة.

وتقوم أفكار الليبراليين، على أسس، أنه لا بد من تقديم كل أنواع المعلومات، والأفكار للجمهور، وأن النقد الحر ضرورة، لتحقيق الرفاهية والتقدم، وأن الجماهير مجتمعة، أو أغليبيتها، تستطيع اتخاذ القرارات، التي تكون، دائماً، أقرب إلى الحقيقة، وهذه الثقة بالجماهير تجعلها قادرة، على انتخاب ممثليهم وتوجيههم وتغييرهم، عندما يكون ذلك ضرورياً.

ويحدد المفكر الإعلامي السويدي، دينيس ماكويل، العناصر الرئيسية لنظرية الحرية، فيما يلي:

- أ. إن النشر يجب أن يتحرر من أية رقابة مسبقة.
- ب. إن مجال النشر والتوزيع يجب أن يكون مفتوحاً، لأي شخص، أو جماعة من دون الحصول على رخصة مسبقة من الحكومة.
- ج. إن النقد الموجه، إلى أية حكومة، أو حزب سياسي، أو مسؤول رسمي، يجب ألا يكون محلاً للعقاب، حتى بعد النشر.
- د. ألا يكون هناك أي نوع من الإكراه، أو الإلزام، بالنسبة للصحفي.

هـ عدم وجود أي نوع من القيود، على جمع المعلومات، ونشرها، بالوسائل القانونية.

و. ألا يكون هناك أي قيد على تلقي أو إرسال المعلومات، عبر الحدود القومية.

ز. يجب أن يتمتع الصحفيون، بالاستقلال المهني، داخل مؤسساتهم الصحفية.

أسهمت النظرية الليبرالية، بشكل كبير، في تحرير الصحافة، من سيطرة الدولة، فأنهت وجود الكثير، من القيود، التي تفرضها السلطة على الصحافة واستطاعت دول الشمال (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) أن تتمتع، خلال القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين، بقدر كبير، من التعددية، والتنوع، في مجال الصحافة، واستطاعت الصحافة أن تدير، في هذه المجتمعات ، مناقشة حرة بين، كافة الاتجاهات السياسية، وأن تنقل هذه المناقشات ، إلى الجماهير، وهو ما أسهم في تقدم هذه المجتمعات ، وزيادة حيويتها.

ولكن أوضاع الصحافة، في أوروبا، وأمريكا، خلال النصف الثاني، من القرن العشرين، ابتعدت بشكل كبير، عن تلك الأفكار الليبرالية، فتناقصت تعددية الصحف وقل تنوعها، وقلت بالتالي قدرتها على القيام بوظائفها، في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة، وإدارة المناقشة الحرة، في المجتمع، ونقلها للجماهير.

وقد لعب تزايد الاتجاه، إلى الاحتكار، والتركيز في ملكية الصحافة، دوراً أساسياً في تعريض هذه النظرية للنقد، من كافة الاتجاهات السياسية. وبرزت رؤية أخرى، حتى من جانب المؤمنين بهذه النظرية تقول: "إن حرية الصحافة وحرية التعبير، لا يمكن ضمانها، إلا في حالة ما يكون إنتاج الأفكار وتوزيعها، بعيداً عن السيطرة الرأسمالية من ناحية، والسيطرة البيروقراطية السياسية، من ناحية أخرى".

3. نظرية المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility :

بدأت المراجعات النقدية للنظرية الليبرالية للصحافة، ابتداء من العقد الثاني، من القرن العشرين، ولكنها بلغت ذروتها، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما تشكلت لجنة حرية الصحافة من اثني عشر أستاذاً أكاديمياً، يرأسهم البروفيسير روبرت هوتشنز، وضمت، بين أعضائها أبرز نقاد الصحافة الأمريكية مثل وليم ديفرز وتيودور بترسون.

أجرت اللجنة دراستها على الصحافة الأمريكية، بتمويل من مجلة تايم الأمريكية، ودائرة المعارف البريطانية، وقدمت تقريرها، في كتاب أعدته اللجنة كاملة، عام 1947، بعنوان: "صحافة حرة مسؤولة".

ولقيت دعوة اللجنة إلى صحافة حرة ومسؤولة، صدى داخل الولايات المتحدة وخارجها، في بلدان أوروبا، وعلى رأسها المملكة المتحدة فتشكلت اللجنة الملكية الأولى للصحافة، عام 1949، ودعت إلى التزام العاملين، في الصحافة بمسؤوليتهم الاجتماعية، وتشكيل مجلس للصحافة.

ونص تقرير لجنة حرية الصحافة، لعام 1947، على أن صناعة الإعلام، في الولايات المتحدة، يجب أن تستمر، في يد القطاع الخاص، واضحة في اعتبارها المصلحة العامة، ووضعت اللجنة مجموعة تصورات، حول وظائف الصحافة، في المجتمع الحديث، وعدد من التوصيات للحكومة، والمؤسسات.

فمن حيث وظائف وسائل الإعلام، في المجتمع المعاصر، رأت اللجنة أن الصحافة يجب أن تقوم بالوظائف التالية:

- أ. تقديم تقرير صادق وشامل وذكي، عن الأحداث اليومية.
- ب. أن تعمل كمبر لتبادل التعليق، والنقد.
- ج. أن تقدم صورة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.
- د. أن تبرز أهداف المجتمع، وقيمه، وتوضحهما.

هـ. أن توفر معلومات كاملة عما يجري يومياً.

وأوصت لجنة حرية الصحافة الحكومة، بتطبيق الضمانات الدستورية لحرية الصحافة، وأن تعمل على تسهيل ظهور وسائل إعلام جديدة، واستمرار المنافسة، بين الوسائل القائمة، كما طالبت اللجنة بإلغاء التشريع، الذي يحظر على الأفراد، مساندة إجراء تغييرات ثورية، على المؤسسات القائمة؛ لأن هذا التشريع يهدد المناقشات السياسية والاقتصادية.

وأوصت اللجنة المؤسسات الإعلامية بتقديم خدمة، تتسم بالتنوع، والكم الملائم لاحتياجات الجماهير، فضلاً عن زيادة مراكز الدراسة الأكاديمية، والبحث والنشر، في مجال الإعلام، وإنشاء هيئة جديدة مستقلة، لتقييم أداء الصحافة لعملها، وتقديم تقرير سنوي حول هذا الأداء. كما أوصت اللجنة العاملين، بمجال الإعلام، بالنقد المتبادل، وأن يقبلوا مسؤوليتهم كناقل عام للمعلومات والمناقشة.

كما قدم أستاذ أمريكي، هو كيرتس مونتجري، في كتابه "مسؤولية رفع المعايير"، رؤية جديدة للمسؤولية، تقول إنه، إذا قامت الصحافة بإعلام الناس والمحافظة على خصوصيتهم، ومراعاة قيمهم، فهذه نصف المسؤولية، ولكن النصف الآخر هو بيان مسؤولية الجماهير، تجاه المادة المذاعة، التي هي بدورها تجاه أنفسهم، إذ يجب، على الجمهور، ألا يتعامل مع ما يقدم، من خلال الصحافة والتلفزيون، على أنه وجبة، كتلك التي يشتريها من السوبر ماركت، بل عليه أن يدرك الوقائع، ولا يتقبلها كما يقرأها أو يسمعها، بل يزن الأفكار، التي تتفق، أو تختلف، مع ميوله ويضع افتراضاته الأساسية محلاً للنقاش.

ويساوي روبرت راي، في كتابه "مسؤولية الجرائد"، بين المسؤولية الاجتماعية، وصدق الأخبار والحيدة، لأنها أساس حق القراء في المعرفة، ثم المناقشة الديمقراطية الحقة، في المجتمع، والتي تسهم في تطويره.

ويلخص دينيس ماكويل المبادئ الأساسية، لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الجوانب التالية:

* إن الصحافة، وكذلك وسائل الإعلام الأخرى، يجب أن تقبل، وأن تنفذ التزامات معينة، تجاه المجتمع.

* يمكن تنفيذ هذه الالتزامات، من خلال الالتزام بالمعايير المهنية، لنقل المعلومات، مثل الحقيقة والدقة، والموضوعية والتوازن.

* لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي.

* إن الصحافة يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة، والعنف والفوضى الاجتماعية، أو توجيه أية إهانات إلى الأقليات.

* إن الصحافة يجب أن تكون متعددة، وتعكس تنوع الآراء، وتلتزم بحق الرد.

* إن للمجتمع حقاً، على الصحافة، فيأن تلتزم بمعايير رفيعة، في أدائها لوظائفها.

* إن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة.

ويلاحظ أن هذه النظرية قد طرحت بعض الحلول، التي تتمثل، في تنظيم مهنة الصحافة ، من خلال إصدار موثيق شرف مهنية، لحماية حرية التحرير الصحفي، والممارسة الصحفية، وإصدار قوانين للحد من الاحتكار، وإنشاء مجالس للصحافة، وإنشاء نظام لتقديم إعانات للصحف .

ولكن مجمل الأفكار، التي طرحتها هذه النظرية، لم تكتمل أمامها، فرصة التنفيذ، بشكل تام، فقد نظر الصحفيون الأمريكيون إلى هذه الأفكار على أنها تمثل اتجاهاً ، نحو الاشتراكية ، وخطراً على حرية الصحافة، كما قوبلت هذه الأفكار بمعارضة عنيفة ، من مجموعات ملاك الصحف ، ومع ذلك ، يمكن القول أن نظرية المسؤولية الاجتماعية قد حققت بعض النتائج الإيجابية ، في بعض دول أوروبا، مثل السويد، التي واجهت حظر سيطرة الاحتكارات، على صحافتها ، بإنشاء

نظام لتقديم إعانات حكومية للصحف، بهدف المحافظة على التنوع الصحفي، مما أدى، خلال حقبة الستينات، إلى المحافظة على بقاء كثير، من الصحف الصغيرة في السويد. لقيت فكرة تقديم معونات للصحف، رفضاً شديداً، في بريطانيا وغيرها، من دول أوروبا خوفاً من استغلال الحكومات لها، في التدخل، في شؤون الصحافة، كما صدرت قوانين للحد من الاحتكار، والتركيز، في ملكية الصحافة، في بريطانيا وفرنسا لكنها لم تستطع أن توقف تزايد معدل التركيز، والاحتكار أو تحافظ على بقاء الصحف الصغيرة.

4. النظرية الشيوعية Communist :

شهد الربع الأول، من القرن العشرين، ميلاد نظرية الصحافة الشيوعية والتي يُعَدُّ كارل ماركس الأب الروحي لها، النظرية متأثرةً بفلسفة زميله الألماني جورج هيغل، وترتكز هذه النظرية على أن وظائف وسائل الإعلام، في المجتمع الشيوعي، هي نفسها وظائف الجهاز الحاكم، أي دعم بقاء وتوسع النظام الاشتراكي، وأن هذه الوسائل يجب أن توجد، لنشر السياسة الاشتراكية، وليس لها أن تبحث عن الحقيقة. وفي ظل هذه النظرية، فإن وسائل الإعلام الجماهيرية تعد أدوات للحكومة، وجزءاً لا يتجزأ، من الدولة، والدولة تملك وتقوم بتشغيل هذه الوسائل، والحزب الشيوعي هو الذي يقوم بالتوجيه، وتسمح النظرية الشيوعية بالنقد الذاتي (مثل الحديث عن الفشل في تحقيق الأهداف الشيوعية).

تفترض النظرية الشيوعية، أن الجماهير أضعف، وأجهل من أن تحاط علماً، بكل ما تقوم به الحكومة، ووسائل الإعلام يجب أن تعمل دائماً من أجل الأفضل، والأفضل، عادة، هو ما تقوله القيادة ويتفق، بطبيعة الحال، مع خط النظرية الماركسية، ومن ثم، فإن كل ما تفعله وسائل الإعلام كي تدعم، وتساهم في، إنجاح الشيوعية، يعد أخلاقياً، في حين، أن كل ما تفعله لعرقلة الإنجاز الشيوعي، يعد غير أخلاقي.

استخدمت النظرية الشيوعية مفردات كثيرة للدعاية ، أكثر منها للتنظير العلمي ، كشعارات تكافؤ الفرص ، والمساواة والعدالة الاجتماعية والتقدم الثقافي ورفع الاستغلال عن طبقات الشعب العامل، وبانهيار الشيوعية ، وسقوط الاتحاد السوفيتي ، عام 1989، على يد الرئيس السوفيتي ، ميخائيل جورباتشوف تهاوت النظرية الشيوعية ، في الإعلام ، كذلك .

5. نظرية المسؤولية العالمية والدولية للصحافة :

قدم الدكتور مختار التهامي، عام 1958، مشروع دستور دولي للصحافة يمثل نظرية جديدة من نظريات الإعلام ، يطلق عليها اسم نظرية المسؤولية العالمية والدولية ، مضيفاً بذلك ، نظرية خامسة ، إلى نظريات الإعلام الأربع ، المعروفة وقتها وهي : نظرية السلطة ، والنظرية الليبرالية ، ونظرية المسؤولية الاجتماعية والنظرية الاشتراكية . وتقوم نظرية المسؤولية العالمية والدولية للصحافة، على مطلب أساسي وهو أن تخلع الصحافة رداء السلبية عنها، وأن تدخل ميدان المعركة الدولية الكبرى، بين أعداء الإنسانية، وأصدقائها، لكي تلعب الدور الإيجابي، الذي يحتمه عليها الارتباط الوثيق، بين تاريخ الصحافة، وكفاح الشعوب، وتقدمها في مدارج الديمقراطية الحقيقية. وتلقي النظرية على كواهل الأسرة الصحفية العالمية مسؤولية ضخمة، وتطالبها، باسم شرف المهنة الصحفية، وباسم الإنسانية، وباسم الشعوب التي وثقت فيها، واعتمدت عليها، ألا تخون هذه الشعوب، في هذه المرحلة الحرجة، من تاريخ المجتمع الدولي الحديث، بل من تاريخ الجنس البشري، بأجمعه وأن تتقدم إليها، بالحقيقة كاملة عن الأوضاع والتيارات، التي تسيطر على مجتمعنا الدولي المعاصر، وتتحكم في حياة الملايين ورفاهيتهم وطمأننتهم، دون مجاملة لأحد، أو ضغط من أحد .

وأطلق على هذا المشروع نظرية المسؤولية العالمية والدولية، وهو ينقسم إلى أربعة أقسام، هي:

أولاً: تصريح صحفي عالمي، إلى جميع شعوب العالم، يدعوها إلى اتخاذ مواقف إيجابية مشتركة معينة، لتأكيد السلام والرفاهية العالمية، وهذا التصريح يستمد وجوده، من دراسة الحقائق السياسية والاقتصادية والنفسية الدولية المعاصرة.

ثانياً: ميثاق شرف دولي، يرتبط به الصحفيون أنفسهم، ويستقي مواده من هدي التصريح سالف الذكر، ومن هدي البحث الذي قدمه.

ثالثاً: مشروع اتفاقية دولية، ترتبط بها حكومات العالم، لتأمين حرية الصحافة.

رابعاً: مجموعة من التوصيات مقدمة، إلى الأمم المتحدة، وفروعها.

6. نظرية صحافة التنمية أو النظرية التنموية :

لا تزال هذه النظرية عبارة عن مجموعة من الآراء والتوصيات، الملائمة لكافة وسائل الإعلام ووظائفها، في الدول النامية. وتكتسب هذه النظرية وجودها المستقل عن نظريات الصحافة الأخرى، من اعترافها وقبولها للتنمية، وتأكيدها على هوية الأمة، ووحدتها وتماسكها، ورفضها التبعية والسلطوية المتعسفة.

وصحافة التنمية، كما يعرفها ليونارد سوسمان، هي تركيز الصحفيين الموضوعيين، على أخبار أحدث التطورات، في مجالات التنمية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى نجاح التنمية الاقتصادية، وتحقيق الوحدة الوطنية، أو هي: "استخدام الحكومة لمنافذ الاتصال، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وتتطلب صحافة التنمية من الصحف، كما يقول ناريندر اجاروالا، أن تتفحص بعين ناقدة وتقيم وتكتب ، عن مدى ارتباط المشروع التنموي ، بالحاجات المختلفة والقومية وتتفحص الاختلافات بين الخطة وتطبيقها، والاختلاف ، بين آثارها على الناس، في تصريحات المسؤولين ، وبين آثارها الفعلية.

ويلاحظ التناقض بين الاستخدام الحكومي للصحافة، في خدمة التنمية وبين الدور الرقابي للصحافة؛ ففي ظل السيطرة الحكومية، يتراجع النقد وتتحول أخبار التنمية، إلى دعامة سياسية للحكومة وقيادتها. ولعل هذا التناقض هو الذي دعى المفكر الإعلامي الإنجليزي، أنتوني سميث، إلى التأكيد على ضرورة التفرقة بين صحافة التنمية والاتصال في خدمة التنمية، إلا أنه يرى أن المفهومين يتداخلان، في إطار السيطرة الحكومية. وهو ما يؤكد، كالريب رامبال، مشيراً إلى تساند مفاهيم "صحافة التنمية"، و"الصحافة الموجهة"، و"الاتصال في خدمة التنمية".

ووفق النظرية التنموية، تلخص مهام وسائل الإعلام، في عملية التنمية في

النقاط التالية:

- تشكيل اتجاهات الشعب، وتنمية هويته الوطنية.
- مساعدة المواطنين، على إدراك، أن الدولة الجديدة قد قامت بالفعل.
- إنتهاج سياسات، تقررها الحكومة، بهدف المساعدة، في تحقيق التنمية الوطنية.
- تشجيع المواطنين، على الثقة بالمؤسسات، والسياسات الحكومية، مما يضيف الشرعية على السلطة السياسية، ويقوى مركزها.
- الإسهام في تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي، من خلال بحث الصراعات السياسية والاجتماعية، وإحباط أصوات التشرذم والتفرقة، والتخفيف من التناقضات، في القيم والاتجاهات، بين الجماعات المتباينة.
- المساعدة في الاستقرار، والوحدة الوطنية، وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الذاتية.
- إبراز الإيجابيات، وتجاهل السلبيات، وتقليل حجم النقد إلى أدنى حد.

وصحافة التنمية هي النتيجة الطبيعية للصحافة الثورية، فهي تسعى إلى خلق أمة جديدة وتنميتها، ويرى بعض الباحثين أن الصحافة الثورية وصحافة التنمية، من الضرورات الأساسية لقيادة معركة تحرير بلد من البلاد، من السيطرة الأجنبية، وهما يمثلان مصدر فزع، لمؤيدي الوضع الراهن، والمدافعين عنه، وهذان النمطان من أنماط الصحافة قد يتسمان، في بعض الأحيان، بالحماس العاطفي والابتعاد عن الموضوعية، بل وحتى الميل إلى الجدل العنيف، والعدوانية .

7. نظرية المشاركة الديمقراطية Participant Democratic :

تعد هذه النظرية أحدث إضافة إلى نظريات الصحافة، وأضعفها تحديداً فهي تفتقر، حتى الآن، إلى وجود حقيقي، في الممارسات المختلفة، للمؤسسات الإعلامية، فضلاً عن أن بعض سياساتها تتضمنها نظريات الصحافة الأخرى.

برزت هذه النظرية من واقع الخبرة العملية، كاتجاه إيجابي، نحو ضرورة وجود أشكال جديدة ، في تنظيم وسائل الإعلام ، كما نشأت كذلك، كرد فعل مضاد للطابع التجاري ، والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة، ملكية خاصة وتوجد هذه النظرية في المجتمعات الليبرالية المتقدمة، على الرغم من ارتباطها ببعض العناصر، التي تطرحها النظرية التنموية، خاصة ما يتعلق منها بالتأكيد على أسس المجتمع، والاهتمام بالاتصال الأفقي، بدلاً من الاتصال الرأسي، من أعلى إلى أسفل، والذي يعني سلبية مشاركة المتلقي، في عملية الاتصال، وهو اتجاه واضح تماماً، في الدول الأوروبية، خاصة دول اسكندنافيا، وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

ويعبر مصطلح المشاركة الديمقراطية عن معنى التحرر، من الأحزاب السياسية القائمة، والنظام البرلماني الديمقراطي، الذي بدا وكأنه انفصل عن جذوره، وأنه يعوق المشاركة، في الحياة الاجتماعية والسياسية، بدلاً من أن يدعمها.

وتنطوي هذه النظرية على آراء معادية لنظرية المجتمع الجماهيري، الذي يتسم بالتنظيم المعقد، والمركزية الشديدة، الذي فشل في أن يوفر فرصاً حقيقية

للأفراد والأقليات ، في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها، وترى هذه النظرية أن الصحافة الحرة فاشلة ، بسبب خضوعها لاعتبارات السوق، التي تفرغها من محتواها. وترى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بيروقراطية الدولة. وترى أن التنظيم الذاتي، لوسائل الإعلام، لم يمنع نمو مؤسسات إعلامية، تمارس سيطرتها، من مراكز قوة في المجتمع. وفشلت وسائل الإعلام، في مهمتها، وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الحياة اليومية للمواطن.

وهكذا فإن الفكرة الأساسية، في نظرية المشاركة الديمقراطية، تكمن في احتياجات ومصالح وآمال جمهور متلق نشط، في مجتمع سياسي، وحق المواطن، في استخدام وسائل الاتصال، من أجل التفاعل والمشاركة، على نطاق صغير في مجتمعه. ويعتقد مؤيدوها أن وسائل الإعلام، التي تنشأ، في ظل هذه النظرية سوف تُعني أكثر بالحياة الاجتماعية، وتخضع لسيطرة مباشرة، من جمهورها وتقدم فرصاً للمشاركة، على أسس، يحددها مستخدميها، بدلاً من المسيطرين عليها.

وتتلخص المبادئ الأساسية لهذه النظرية، في الأمور التالية :

-إن للمواطن الفرد، ولجماعات الأقليات، حق الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها، ولهم كذلك، الحق في أن تخدمهم وسائل الإعلام ، طبقاً للاحتياجات، التي يحدونها هم.

-إن تنظيم وسائل الإعلام، ومحتواها، لا ينبغي أن يكون خاضعاً لسيطرة بيروقراطية حكومية، أو سياسية مركزية.

-ينبغي أن توجد وسائل الإعلام ، أصلاً ، لخدمة جمهورها ، وليس من أجل المنظمات ، التي تصدر هذه الوسائل ، أو المهنيين العاملين بها ، أو عملائها ، أو جمهورها.

-إن الجماعات والمنظمات والتجمعات المحلية، ينبغي أن يكون لها وسائلها الإعلامية.

-إن وسائل الإعلام، صغيرة الحجم، التي تتسم بالتفاعل والمشاركة، أفضل من وسائل الإعلام المهنية الضخمة، التي ينساب محتواها، في اتجاه واحد.

-إن الاتصال أهم من أن يترك للمهنيين.

ويتمثل الوجود الفعلي لهذه النظرية، في الصحافة السرية، وما أُطلق عليه محطات راديو القراصنة، والتليفزيون اللاسلكي، في التجمعات المحلية ووسائل الإعلام، في التجمعات الريفية، ومنشورات الشوارع، والملصقات السياسية.

ويتوقع البعض أن تفتح التطورات التكنولوجية آفاقاً أرحب، أمام هذه النظرية، من خلال إتاحة أجهزة النسخ، بأسعار منخفضة، والوصول إلى مزيد من قنوات الاتصال الإلكترونية، ويتوقع أن يظل تأثير هذه القنوات الجديدة، على أوضاع وسائل الإعلام، القائمة الآن، هامشياً، خلال المستقبل المنظور.

نحو نظرية إسلامية

يطرح الدكتور حمدي حسن رؤية إسلامية يناقش، خلالها، الافتراضات الأساسية، للنظريات السابقة ، ويؤكد في تلك الرؤية، على الأمور التالية:

أ. إن الثواب والعقاب الإلهي يشكلان الأساس الأخلاقي ، للممارسات الاجتماعية ، لوسائل الإعلام ، أو غيرها ، ولأن المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم نسبي، يرتبط بالتقاليد، والأعراف الاجتماعية السائدة، حتى وإن كانت مخالفة للشريعة الإسلامية، فإن هذا المفهوم يكتسب بعداً آخر، في الدولة الإسلامية، يختلف كثيراً عنه في المجتمعات الأخرى، فالمسؤولية الاجتماعية تظل هي الأخرى مرتبطة بالثواب والعقاب الإلهي، الوازع الأساسي للأخلاق الإسلامية، على مستوى الفرد، أو وسائل الإعلام.

ب. إن تحديد الرؤية الإسلامية، لعمل وسائل الإعلام، يعتمد على نفي ما يخالف العقيدة ويلحق الضرر بالمجتمع الإسلامي، أكثر مما يعتمد على إثبات وتحديد كل ما هو صالح.

ج. إن النظرية الإسلامية لا تحدد نمطاً معيناً لملكية وسائل الإعلام، ولا تحدد مصادر، بعينها، لتمويل هذه الوسائل. ولكنها معنية بالتأثيرات المختلفة، التي قد تمارسها هذه العوامل على أداء وسائل الإعلام للوظائف المنوطة بها، في المجتمع الإسلامي.

ويضيف الدكتور حمدي حسن: "لقد رأينا، من قبل، أن اهتمام النظرية الليبرالية بالربط المحكم، بين حرية وسائل الإعلام، والملكية الخاصة لهذه الوسائل قد أدى إلى استبدال سيطرة أصحاب المصالح بالسيطرة الحكومية، وكذلك فإن إصرار النظرية الشيوعية على الملكية العامة لوسائل الإعلام، قد أدى إلى دكتاتورية حزبية، باعتبار الحزب هو الممثل الوحيد للشعب، وبما أن وسائل الإعلام ملك للشعب؛ فإن الملكية تؤول في النهاية، إلى الحزب، وكذلك فإن حرية الشعب في التعبير عن رأيه، التي تنص عليها الدساتير الشيوعية، تصبح في النهاية، هي حرية الحزب الحاكم، في التعبير عن آرائه".

فالنظرية الإسلامية، في الإعلام، لا تنبثق من ثنائية القيد والحرية، ولكنها تعتمد كلية، على ثنائية أخرى، وهي: الحلال والحرام. والفارق الأساسي، بين هاتين الثنائيتين، يكمن في سيطرة الضمير الفردي، والمسؤولية الاجتماعية، على العلاقة، بين ما هو مقيد وما هو حر، وارتباط العلاقة بين الحلال والحرام بالثواب والعقاب الإلهي، وفي ظل الثنائية الأخيرة، فإن الحرية تصبح التزاماً".

وهنا يحدد محمد حلمي مراد ثلاثة أمور، يتوقف عليها، حسن العلاقة بين السلطة والصحافة، وهي:
الأمر الأول :

تفهم السلطة لرسالة الصحافة، وحقيقة دورها، والمواصفات الواجب أن تتوافر فيها حتى تحقق النجاح، في أداء مهمتها، وهو ما يقتضي من جانب السلطة إحترام حرية الصحافة، وتيسير مهمتها، ومعاونتها في تحقيق رسالتها، بوصفها قائمة بخدمة شعبية عامة، تُمارس على أساس من المساواة، وتكافؤ الفرص بين الجميع.
الأمر الثاني :

وضع الضمانات الكفيلة بعدم المساس بالحريات الصحفية، لغلق الأبواب في وجه كل من تسول له نفسه العدوان عليها، ولغرس الأمان والاطمئنان، في نفوس الصحفيين، مما يجعلهم أكثر قدرة على القيام بأعمالهم.
الأمر الثالث :

الإحتكام إلى جهة مستقلة، عند نشوب خلاف، بين الصحافة والدولة، حتى لا تكون الدولة بذاتها، أو من يمثلها، من أجهزة حكومية أو غير حكومية خصماً وحكماً، في الوقت نفسه وخير من يقوم بهذه المهمة، هو القضاء العادي المستقل.
أما الصفات، التي يجب أن تتصف بها الصحافة، في أدائها لدورها السياسى رأي محمد حلمي مراد، فهي:
أن تكون الصحافة شعبية، غير تابعة للسلطة، فيما تكون معبرة، عن آراء الشعب، وتقوم بدور الرقابة الشعبية.
أن تكون صحافة حرة، بمعنى أن تمارس رسالتها، من دون ضغط أو تأثير من جانب السلطة، حتى يثق فيها الشعب، ويعدها مرآة حقيقية لإرادته.

أن تكون صحافة مسؤولة، أي تستشعر، وتراعي المصلحة العامة، عند اضطلاعها بعملها، فلا تنحى إلى الإثارة، ولا تستهدف الاتجار، ولا تنحرف عن الصالح العام.

بينما يرى جمال العطيفي أن الصحافة هي عين النظام السياسي، في الكشف عن مواطن الضعف أو الزلل، وهي تقف، إلى جانب النظام، وتذود عنه وتنتقد أي تصرف خاطئ، لا يتفق مع أهداف النظام وخطته.

ويعتقد محمد العربي المساري، نقيب الصحفيين في المغرب، في نهاية السبعينيات، أن الإطار، الذي ينظم الممارسة الإعلامية والممارسة السياسية عموماً يحكمه في واقع الأمر، عاملان: الأول هو نظرية الحكم السائدة، والثاني: هو الشعور القوي، لدى النخبة السياسية، بالانتماء للدولة.

وترى عواطف عبدالرحمن أنه ليس هناك أيديولوجية للدولة، وأخرى لوسائل الإعلام، بل هناك أيديولوجية واحدة، تحدد الخط السياسي، والاقتصادي والاجتماعي للدولة، كما تحدد موقف الدولة من الإعلام، وأدواره ووظائفه، التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة، مستهدفة تحقيق التوازن، الذي يؤدي إلى دعم وحماية قيم، ومصالح الطبقة أو مجموع الطبقات أو القوى الاجتماعية، التي تسيطر على وسائل الإنتاج الأساسية، في المجتمع وتتحكم بالتالي، في أدوات التعبير السياسي والنظام التعليمي والثقافي.

وقد إنتهى الباحث ، ديفيد ساكسمان، في دراسته، التي تناولت العلاقة بين الحكومة والصحافة، إلى أن العلاقة، بين الصحافة والحكومة، تأخذ أحد شكلين: الشكل العدائي، أو الشكل التعاوني. ويقول إن العلاقة العدائية، بين الصحافة والحكومة، توجد فقط ، في الدول ، التي تنتهج الفلسفة الليبرالية، التي تقوم على أساس حرية الرأي والصحافة ، وحق القراء في معرفة شؤون البلاد والعالم ، في مختلف مجالات الحياة ، حتى يتمكن الفرد من الإدلاء برأيه، تجاه الأحداث

والقضايا، التي يمر بها المجتمع، ويشارك إيجابياً، في الحياة السياسية، ولن يتمكن من الحصول على حق المعرفة هذا، إلا من خلال منح وسائل الإعلام الحرية الكاملة في الوصول إلى المعلومات، وعرضها بحرية كاملة، ليس هذا فقط، بل تقوم الفلسفة الليبرالية على حق وسائل الاتصال في تقييم أنشطة الحكومات وانتقادها. وقد خلق هذا الوضع علاقة صراع، وعلاقة عدا، بين الحكومة ووسائل الإعلام، ونشأ الخلاف، بين الجانبين، في العديد من القضايا والأمور.

وفي مواقف الاختلاف بين وسائل الإعلام، والحكومة، في الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تكون لوسائل الإعلام الكلمة المؤثرة، في إنهاء الموقف؛ فالحكومة لا تستطيع أن تصل، إلى الجماهير، إلا من خلال هذه الوسائل ولهذا الوسائل قوة كبيرة، في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور بوسائل الإعلام، تفوق، عادة، ثقته بالحكومات.

وفي مقابل ذلك، فإن الحكومة تستطيع أن تفرض سرية كاملة، على اجتماعات مهمة، وأن تحرف المعلومات لصالحها، وأن تقرب منها إعلاميين بعينهم وتقدم لهم المكافآت المادية وغير المادية، وتستخدم دافع الحفاظ على الأمن القومي لحجب المعلومات، عن الصحافة، كما تستطيع أن تكون لها وسائلها الخاصة، التي تمكنها، من عرض سياستها، على الجماهير، والحصول على تأييدها، خاصة وأن ذلك يتفق مع مفهوم التعددية.

وبناء على ذلك، فإن إظهار عدا الصحافة للحكومة، لا بد أنه سوف يجعلها تخسر مصادر رسمية للأخبار، ويفقدها معلومات كثيرة تعوق القيام بنشاطها، على الوجه الأكمل، في مراقبة الحكومة. وفي ظل علاقات الصراع والعداء هذه، تظهر الحاجة الماسة لنظام إعلامي، يقوم على أساس المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، والتي تقوم على أساس أن لهذه الوسائل حق الوصول إلى المعلومات ونشرها، وحق انتقاد سلبيات ممارسات الحكومة، وعليها واجب إظهار الإيجابيات، في ممارسات الحكومة، وأن تلتزم المثل العليا لأداب المهنة، تحقيقاً للصالح العام.

والشكل الثاني، الذي حدده ساكسمان، لطبيعة العلاقة، بين الصحافة والحكومة، هو الشكل التعاوني، ويرى أن هذه العلاقة توجد، في الدول النامية وكافة الدول، التي ترتبط فيها وسائل الإعلام بالحكومة. التي ترى أن دور الصحافة يتمثل، في تقديم دعم كامل لكل ما تعرضه الحكومة، وأن صحافة غير مدربة، وشعباً أمياً، غير متعلم في معظمه، لا يمكن أن يكون أدوات لبناء أمة مستقرة، كما أن وسائل الإعلام الغربية، التي يباهي البعض بحريتها، ما هي إلا وسائل لترويج المادية، والنزعة الاستهلاكية. ومن ثم تصبح وسائل الإعلام جزءاً لا يتجزأ، من النظام السياسي، تؤمن بما يقوله النظام، وتصفق لما يتخذه من إجراءات، وتضخ أبواق دعاية لكل ما يحمله النظام، من أفكار، ويختص دورها البناء في المبادرة والتقييم، مما قد يهدد المجتمع بأسره، مستقبلاً.

الصحافة سلطة رابعة :

لم يقف السعي، لتحقيق التنمية الديمقراطية، عند حدود تنظيم الثلاث سلطات التقليدية: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، بل أصبح يبحث عن سلطات جديدة، تتمثل في قوة وسائل الاتصال الجماهيري، من صحافة وإذاعة وغيرها، وفي هيئة الناخبين، ومدى تأثيرهم بها، وتأثيرهم في السلطات التقليدية وذلك؛ لأن الرأي العام اتجاه فكري يؤثر، ويتأثر بالظروف الطبيعية والبيئية والشخصية، وبالحالة الاقتصادية، والسياسية والثقافية، وبآراء الماضي وأحداث الحاضر وآمال المستقبل، كنتيجة حتمية للعلاقات، بين الناس، التي تقوم فيها وسائل الإعلام بدور فاعل في الاتصال بالجمهور المحلي الصغير، وبالجمهور العالمي الكبير، بغير حدود.

ومن ثمّ، ظهرت أهمية وسائل الاتصال بالجماهير، وبخاصة الصحافة بحكم تأثيرها، في الرأي العام، حتى أصبح يُطلق على الصحافة اسم "صاحبة الجلالة"، السلطة الرابعة، كسلطة مضافة إلى السلطات الثلاث السابق ذكرها.

وهناك رأي يقال، إن أول من أطلق صفة السلطة الرابعة، على الصحافة هو الإنجليزي آدمونديورك (المتوفى عام 1797)، عندما اتجه، إلى مقاعد الصحفيين، في مجلس العموم البريطاني، وهو يقول أنتم السلطة الرابعة، أو قال: توجد سلطات، ولكن عندما ينظر الإنسان، إلى مقاعد الصحفيين، يجد السلطة الرابعة، بما لها من أهمية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية جعلتها جزءاً من الحياة الديموقراطية.

وثمة رأي آخر، أن تسمية الصحافة، بالسلطة الرابعة، ترجع إلى المؤرخ توماس ماكولاي، المتوفى عام 1859، إذ قال إن المقصورة، التي يجلس فيها الصحفيون، أصبحت السلطة الرابعة، في المملكة.

وقد تضاربت الآراء، وخاصة بين رجال القانون، حول مفهوم السلطة الرابعة، ومدلولها، حيث يقول أحد الأساتذة: "إذا كانت قد ارتفعت بعض الأصوات، في الماضي، بأن الصحافة صاحبة جلالة، وفي الحاضر، أن الصحافة سلطة رابعة، فإن هذه الأصوات تعبر، في الحقيقة، عن معنى سياسي، أكثر منه معنى دستوري وقانوني، إذ يوضح هؤلاء، الذين يتحدثون، عن الصحافة، كسلطة رابعة، عن رغبة ملحة تغمر نفوس الملايين من المواطنين. وتتمثل في منح الصحافة استقلالاً تاماً بعيداً عن السلطة التنفيذية، وليس المقصود أن نجعل منها جهازاً له تنظيماته يستطيع أن يصدر قرارات نافذة، إنما المقصود إعطاء المزيد من الاستقلال للصحافة والصحفيين. حتى لا تقوى السلطة التنفيذية على كبح الآراء، وكنم الأصوات".

بينما يرى أستاذ آخر: "إن الصحافة لا يمكن أن تكون سلطة إلا إذا اعتبرناها جهازاً، من أجهزة الحكم، فمن خصائص السلطة أنها تصدر قرارات نهائية، وملزمة، من دون الرجوع إلى سلطة أخرى، ولا تخضع لموافقة، أو تصديق سلطة أخرى.

ومن ثم، فالقول إن الصحافة سلطة يحولها، حتماً، إلى جهاز، من أجهزة الحكم، في الدولة، وينفي وجود حرية صحافة؛ لأن حرية الصحافة تعني تعدد الآراء

واختلاف الاتجاهات. أما السلطة فهي تقوم على الوحدة والانسجام. ولذلك يؤخذ منها، في حالة تعدد الأجهزة القائمة على ممارسة السلطة، برأي الأغلبية؛ فيصدر القرار منسوباً إلى الجميع، أي إلى كل من يشارك، في صنع القرار، سواء كان مؤيداً أو معارضاً، مادام القرار يتفق مع رأي الأغلبية. وهذا لا ينسجم مع فكرة حرية الصحافة، وتعدد الآراء واعتبار الصحافة رقيباً على السلطة، ومعبرة عن اتجاهات الرأي العام".

ويرى محمد سيد محمد أن القول إن الصحافة سلطة رابعة، في الدستور ليس معناه أن تكون الصحافة، بمثابة البرلمان، في التشريع، أو بمثابة القضاء، في إصدار الأحكام واجبة التنفيذ، وإنما معناه أن تنظيم الصحافة لابد أن يكون شاملاً وأساسياً، وأن القوانين المنظمة للصحافة ينبغي أن تتكامل وتتناسق، بحيث تشكل هيكلًا متوازنًا يعبر عن كافة الأبعاد الضرورية للعملية الصحفية من بداية التفكير، في إصدار صحيفة، إلى وصولها إلى يد القارئ، والتخطيط لإصدار الصحيفة، والتنظيم القانوني لإصدارها، والحصول على المعلومات والأخبار ونشرها، وحق المجتمع في المعرفة، وحق الفرد في عدم تشويه سمعته، حسب قوانين وقواعد مختلفة.

وهكذا فإن الصحافة كغيرها، من المؤسسات الإعلامية، في المجتمعات الديمقراطية، تؤدي مهامها، بين أفراد الشعب، من دون أن يحس أحد بالسلطة. والمؤسسات الإعلامية هي مؤسسات لها مهام، تتعلق تعلقاً شديداً، بالروابط الاجتماعية، وتحتل مرتبة عالية بين المؤسسات الأخرى، ذات الصلة بالمجتمع ومهما كان شكل الحكومة، وطابعها؛ فإن الصحافة تربط بين مختلف المؤسسات الاجتماعية. وفي النظام الديمقراطي، تعد الصحافة كياناً قائماً يشارك الأحزاب والجماعات، والحكومات ولها إطارها التشريعي والقانوني الخاص بها.

صحافة المعارضة :

وهي، كما يقول فريزر بوند، واسطة التعبير عن الأقليات، سواء كانت أقليات سياسية، فشلت في الوصول إلى السلطة، بالطريق الديمقراطي، أو أقليات دينية، أو عرقية، أو لغوية.

وإذا كانت المعارضة، ومن ثم صحافتها، من الظواهر، التي لا يمكن أن يخلو منها مجتمع، من المجتمعات، فإن وجود صحافة المعارضة يخضع لاعتراف النظام السياسى، بالمعارضة نفسها، ومنحها حرية العمل، والتنظيم، والتعبير، كما يخضع للمساحة، التي يمنحها النظام الإعلامى لها، في أصوله القانونية.

وفي الدول، التي تتبنى النظام الإعلامى الليبرالى، يختلف النظر إلى صحافة المعارضة، من دولة إلى أخرى، حسب النظام، السياسى المتبع، وما إذا كان نظاماً ثنائياً، أو متعدداً؛ ففي ظل نظام الحزبين السياسيين، الذي تتبناه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتمتع الصحافة بمساحة واسعة، من الحرية في علاقتها بالسلطة السياسية، واستقلالها، عن سلطة الدولة، التي يشترك الحزبان، معاً، في السيطرة عليها، الأمر الذي أدى إلى تراجع أهمية الصحافة الحزبية، من جانب، وتضاؤل اهتمام الحزبين بإصدار صحف خاصة بهما.

وفي بريطانيا كثيراً ما تواجه الحكومة الحزبية برغبة الصحف، ومحطات الإذاعة، والتلفزيون، التي يحق لها الإشراف عليها، في الخروج من إطار الحزبية وإظهار استقلالها، من خلال عدم تلبية رغبات الحزبيين، بعدم النشر، أو النشر حول موضوع ما. وعلى هذا الأساس، لا يمكن القول بوجود صحافة معارضة، بالمفهوم الحزبي، في هذا النظام، حيث ينظر للصحافة، عموماً، وليس الصحافة الحزبية فقط، على أنها صحافة رقابة شعبية Public Watch Dog؛ بمعنى أنها تراقب الحكومة، والسلطة السياسية، بصفة عامة، لحساب الجمهور العام. استناداً إلى الاعتقاد بأن مراقبة الحكومة هي الوظيفة، أو الدور الأساسى للصحافة، الذي يفوق

كل وظائفها الأخرى، في الأهمية، على أساس أن مثل هذا التدخل سيؤثر على وظيفة المراقبة وأن الصحافة، التي تخضع للتنظيم، ستكون عرضة للضغوط السياسية.

ويقتصر وجود صحافة المعارضة، في هذا النظام (الليبرالي)، على ما تصدره جماعات المصالح، أو ما يطلق عليه الأحزاب الثالثة، من صحف. وينحصر دورها، في مناصرة قضايا محددة، أو معارضة سياسات معينة، كمحاربة التمييز العنصري ومنع الخمر، ومقاومة الحروب، وصناعة الأسلحة النووية... الخ.

أما في الولايات المتحدة، فقد جرى العرف التاريخي، على إطلاق صفة الصحافة السرية Underground Press، على الصحف التي انتشرت، في حقبة الستينات، والتي عبرت عن معارضي الإمبريالية، والليبرالية، والفصل العنصري ودعاة اليسارية، والسلام، وحقوق السود، وحركة المرأة، ومناهضة الحروب. وكانت هذه الصحف، في مجملها، صحافة ضعيفة، تعتمد على أساليب الإثارة العاطفية وكانت تصدر، بأموال قليلة، وعدد قليل من الصحفيين، وبإمكانات طباعية هزيلة أو من دون مطابع، على الإطلاق.

أما بالنسبة للنظم الاشتراكية، فكانت الصحافة تعمل فيها، كأداة للدعاية والتعبئة، وانتفى وجود صحافة معارضة، في ظل هذه النظم، على اختلاف مسمياتها، اشتراكية كانت، أو ماركسية، أو يسارية، وذلك نتيجة حظرها قانوناً. بحجة أن النظم المعارضة، بكل صورها، بما فيها صحافة المعارضة تقع ضمن جرائم الثورة المضادة لسيطرة الطبقة العاملة. وفي التجربة السوفيتية، وهي التجربة الأم حرم الدستور الفيدرالي، الصادر عام 1936، المعارضة، ونقد الدولة السوفيتية، وقصر حرية الصحافة، على الطبقة العاملة، وحدد مهمة الصحافة في تأييد الحكم الاشتراكي، ومن ثم كان استخدام الصحافة، من جانب غير

الشيوعيين، أمراً خارج المناقشة، وعلى هذا الأساس، نُظر إلى صحافة المعارضة، على أنها صحافة أعداء الشيوعية، وأعداء الطبقة العاملة، والدولة الشيوعية.

وبالنسبة لدول العالم الثالث، لا يمكن إصدار حكم جامع على مفهوم صحافة المعارضة فيها لاختلاف الأنظمة الإعلامية داخل العالم الثالث اختلافاً كبيراً، حيث تتنوع قوانين الإعلام، وتتذبذب بين الحرية وبين تقييد الحرية، وبين الملكية العامة والملكية الخاصة، ووفقاً لطبيعة النظام السياسي يتحدد الاعتراف بالمعارضة، والسماح بصحافة المعارضة؛ ففي الدول، التي تتبنى نظام الحزب الواحد يمتلك الحزب كل وسائل الإعلام، وفي الدول، التي أخذت طريقاً سياسياً، يسمح بالتعددية السياسية، وحرية تشكيل الأحزاب، سُمح فيها للصحف المعارضة بالظهور، والعمل إلى جانب صحف الحكومة، وإن ظل الحزب الحاكم، الذي كان في الأصل، الحزب الواحد، أو حركة التحرير، يسيطر على غالبية الصحف .

الفصل السابع

المصادقية الصحفية

الصحافة وأزمة المصداقية

نشأت أزمة المصداقية الاتصالية Credibility Crisis، أو فجوة المصداقية الإعلامية، كرد فعل لزيادة عدد الرسائل الإعلامية، التي تبثها وسائل الإعلام العديدة، وزيادة كمية المواد الإعلامية المدمرة (سياسياً واجتماعياً وأخلاقياً)، والتي تسعى إلى جذب انتباه جمهور أكثر.

وتلخصت أزمة المصداقية الاتصالية، منذ نهاية الخمسينيات ، في التساؤلات

التالية :

ماذا نصدق؟ وأي من الرؤى ووجهات النظر العديدة أصح ؟ وهل هذا الانتشار الهائل للمعلومات يساعد على أن نعيش حياة أفضل، ونتفاعل، بشكل أكثر إيجابية، تجاه الآخرين؟ ونهتم بشكل أفضل بالعالم حولنا، ويجعلنا ننمو وننضج، بشكل أقل إحباطاً؟ ومما يزيد من خطورة ما سبق، إن وسائل الاتصال والإعلام قد تجعلنا نعيش، في جو من الحلم، أو الأمل، أو التوقع للأحسن، وقد لا يتحقق معظم توقعاتها، فنُصاب بثورة من الإحباط واليأس المدمر، أو تجعلنا نعيش في عالم من الوهم، والشعارات المزيفة، التي تجعلنا في حالة من التخدير النفسي والتنويم، لا نفيق منها إلا على حدث ضخم، اقتصادي أو سياسي يجعلنا نقرر حقيقة هي: إن ما قُدم لنا كان غير صادق، وغير حقيقي، وغير موثوق فيه.

وقد جعل هذا الانفجار الاتصالي، بعض الأشخاص الأكثر حساسية ينسحبون، ويرفضون التعامل مع وسائل الإعلام؛ فقد وجدوا إن الجهل ربما يكون نعمة، أفضل من تزييف الوعي الاجتماعي والسياسي.

وما فعله هؤلاء يعد أمراً في غاية الصعوبة على الآخرين، فمادياً نحن لا نستطيع أن نهرب من هذا الانفجار الاتصالي، بل ينبغي أن نتعلم كيف نتعايش

معه، بفطنة وذكاء، وإلا فسوف نعاني نحن، وأولادنا، من السقوط المباشر فكرياً وحضارياً.

وترجع أهمية مصداقية وسائل الاتصال، إلى أن جماهير القراء، أو المستمعين، أو المشاهدين، عندما لا تثق فيها، وتحترمها، وتقدرها، كمؤسسة من مؤسسات المجتمع، ولا تقنع بالمعلومات التي تقدمها معتقدة أنها تحذف، أو تشوه أو تعدل، فيها، فسوف تلجأ إلى مصادر أخرى، غير رسمية، للمعلومات، فيسألون الأصدقاء والجيران، وبعض المصادر غير الموضوعية، والأسوأ من ذلك، أنهم قد يصنعون المعلومات من مخيلتهم الخاصة، هو أمر يحدث كثيراً، في أوقات الحروب أو الأزمات، وعندما تُفرض الرقابة على وسائل الاتصال ونشر الأخبار. وكذلك في الدول، التي تسيطر فيها الحكومات، على وسائل الاتصال وتوجه مصادر الأنباء تتحكم فيها، فتكثر الشائعات، والهمسات، والقييل والقال، وتنشط الصحافة السرية.

أما عبارة فجوة المصداقية Credibility Gap، وهي العبارة، التي ظهرت خلال إدارة الرئيس الأمريكي، ليندون جونسون، وما تزال باقية، فإنها تعني الشك العام في صدق الحكومة الفيدرالية فيما تقوله للشعب، وامتد هذا الاعتقاد إلى مجالات عديدة أخرى في البلاد. ولكن كيف يمكن مواجهة ذلك ؟

يقول خبراء الإعلام والاتصال، وخبراء أجهزة العلاقات العامة، والمنفذين للحملات الإعلامية، إن الحل من السهل جداً وصفه ولكن من الصعب جداً تحقيقه. فالجمهور ينبغي أن يكون مقتنعاً بأن الحكومة تقدم له الحقيقة، ولا شيء غيرها، وينبغي أن يكون مقتنعاً، كذلك، أنه، في بعض الحالات، لا تستطيع الحكومة أن تذيب الحقيقة كلها، بسبب تأثيرها على الشؤون الخارجية.

وصلة وسائل الإعلام والاتصال بما سبق وطيدة، فهي الأداة، والوسيلة التي يمكنها أن تصنع المصداقية والثقة بين الشعب والحكومة، وقد تتسبب، كذلك، في خلق فجوة مصداقية، وأزمة ثقة بين الشعب والحكومة، ولا شيء يثير ثائرة

الحكومة مثلما يثيرها فجوة المصادقية هذه، أو أزمة الثقة، وسُحِبَ الشك التي تغلف ما يصدر عن المسؤولين فيها.

ولا شيء يضايق أصحاب السلطة والنفوذ، مثلما يضايقهم إحساسهم بأنهم معرضون، يومياً، لاختبار حسن النية، وحسن التصرف من خلال ما تكتبه الصحف، وما تذيعه باقي وسائل الإعلام.

وقد شهدت العقود الأخيرة، زيادة في الاهتمام بقضية المصادقية، نتيجة لظاهرة انهيار الثقة في وسائل الاتصال، والتي أشير إليها وقتئذ بعبارة أزمة المصادقية Credibility Crisis، التي امتدت وتطورت، لتصبح انهياراً للثقة في كل مؤسسات المجتمع.

الاتصالات البديلة والإعلام المضاد :

كرد فعل لأزمة المصادقية، شهد عقدا الستينيات والسبعينيات ما سمي بالاتصالات البديلة والإعلام المضاد، وهما مصطلحان يشيران إلى مجموعة متنوعة من الأوضاع، مظهرها المشترك معارضة وسائل الاتصال الرسمية والمؤسسية، ويندرج تحتها مجموعات محلية تصمم على كسر احتكار نظم الاتصالات المركزية وأحزاب سياسية أو جماعات تهتم بأشكال متنوعة من أنشطة الاتصالات المعارضة كما يندرج تحتها كذلك المنشقون والمعارضون للمؤسسات القائمة، والأقليات التي تتوسع في قدراتها المتعلقة بوسائل الاتصال والمجموعات المعنية بالتجارب البيئية الجديدة.

ولم تكن القوة الدافعة هي عدم وجود الاتصالات، بل الرغبة ، في إعادة تقييمها ، وتوسيع نطاقها ، على ضوء شعور جديد بأهميتها ، في المجتمع ، تجسدت هذه الظاهرة ، بصفة خاصة ، في البلاد الصناعية، إلا أنها موجودة ، كذلك ، في بعض البلاد النامية ، ولاسيما في أمريكا اللاتينية .

وفي خط مواز للاتصالات البديلة والإعلام المضاد، ازدادت شعبية الإعلام الفردي ، الذي يستفيد من تطورات تكنولوجيا المعلومات ، والاتصالات ، مثل التلفزيون السلكي، ثنائي الاتجاه ، والاستقبال المباشر، من الأقمار الصناعية ، من خلال الهوائيات، وإذاعات الهواة ، وأجهزة تسجيل الفيديو، وأشرطة واسطوانات الفيديو، وكاميرات الفيديو، والنصوص المتلفزة (الفيديو تكست، والتلي تكست) وأجهزة التلفزيون، التي تعمل بالقطع النقدية.

وتعتمد هذه الوسائل المستخدمة على فردية الاستقبال أو الاستهلاك الاتصالي، وتعمل على المزيد من تجزئة عملية الاتصال الجماهيرية Fragmentation ولكنها، في الوقت نفسه، تفتح طرقاً جديدة للحصول على المعلومات ، وللترفيه وتتيح لمن يتلقونها فرصاً حقيقية، أو وهمية، للمشاركة في عملية الاتصال ، ولكنها في الوقت نفسه تساهم في كسر وحدة القرية الإلكترونية، التي تحول إليها العالم فيما سبق، وتجعل الأفراد يعودون ، مرة أخرى ، للعيش في جزر منفصلة، ويستهلكون مواداً إعلامية مختلفة عن جيرانهم وأصدقاءهم.

الانتقادات الموجهة إلى وسائل الإعلام :

تتلخص الانتقادات الموجهة إلى وسائل الإعلام والاتصال، في دول غرب أوروبا، والولايات المتحدة، في النقاط التالي:

* إنها تستخدم قوتها الضخمة لخدمة مصالح ملاكها، الذين يروجون لوجهات نظرهم، خاصة في السياسة والاقتصاد، في حين يهملون وجهات النظر المعارضة، أو يقللون من شأنها.

* إنها تقاوم التغيير وتعمل على استمرار الوضع الراهن.

* إنها تهتم، عموماً، في تغطيتها للأحداث الجارية، بالأمور السطحية، والمثيرة أكثر من اهتمامها بالأمور المهمة ، وتقدم الترفيه في مادة تفتقر إلى المضمون وتعوزها القيمة الفنية.

* إنها تهدد الأخلاق العامة بالخطر.

* إنها تنتهك، بلا مسوغ، حياة الأفراد الخاصة وتحط من كرامتهم، وليست الصعوبة، التي يلاقيها بعض المتهمين في الحصول على محاكمة عادلة بسبب النشر، سوى وجه واحد لهذه المشكلة.

* إن أفراداً، من طبقة اجتماعية واقتصادية واحدة، يسيطرون عليها، ونتيجة لذلك، يتعرض سوق المعلومات المفتوحة والحرّة للخطر.

* إنها ساعدت على جعل الشعب الأمريكي أمة من العاطلين لا العاملين.

* إنها ترسخ عقيدة تؤمن بالنجاح العاجل، وتقود الفرد إلى الاعتقاد بأن رغباته لا يمكن أن تتحقق، وبأن الديمقراطية لا لزوم لها.

* إن حضورها في مسرح الأحداث، التي تغطيها إخبارياً، يخلق مزيداً من الأخبار.

* إنها غير دقيقة غالباً.

* إنها أسهمت ساهمت في زيادة حجم المعاناة الاجتماعية، وزيادة ظاهرة شعور الفرد بالغربة عن المجتمع، أي "بالاغتراب"، أو أن يكون الفرد في مجتمعه أو في بيته بجسده، ولكن قلبه وعقله، في واد آخر، مع "الحلم أو الوهم"، الذي خلّقه وسائل الإعلام.

* إنها أفستت مصادرها، والمتعاملين، معها بالهدايا، والرشوة، والخدمات، التي تدفعها مقابل الحصول على المعلومات.

* إنها قضت على الثقافة الرفيعة الحقيقية، "المكتوبة المطبوعة"، لتحل محلها ثقافة خفيفة سطحية هي "المسموعة المرئية"، ولا تستطيع، بسبب الضغوط الاقتصادية، وجمهورها العريض، التعمق، أو التحليل، بل تقدم المعلومة السريعة العابرة.

* إنها تتصرف بغير مسؤولية، رغم الحرية الضخمة المتاحة لمعظمها.

* إنها أسهمت في صنع "فجوة مصداقية"، بين الشعب: القارئ، والمشاهد، والمستمع، وبين قادة مؤسساته المختلفة، من خلال توظيف القيم الصحفية المثيرة، الاستعراضية، وغير الإيجابية، القائمة على قيم الشذوذ، والتطرف، والغربة، مثل: "الخبر أن يعض رجل كلباً وليس كلباً يعض رجلاً"، "الأسماء تصنع الأخبار" "فتش عن المرأة".

* إنها بتدخلها، غير المبرر أحياناً، في بعض القضايا العامة، ومطاردتها لسلوك بعض الموظفين العموميين، قد تتدخل في سير الأحداث، وتعطل العمل، وتربك دواليب العمل الحكومي، أو الخاص، ويصل الأمر، في بعض الحالات، إلى أن تتحول عملية التغطية الإخبارية الاستقصائية، إلى نوع من الابتزاز الذي تمارسه وسيلة الإعلام، لحساب جهة أخرى، منافسة للجهة المستهدفة.

* إنها تخضع للضغوط غير المنظورة، التي تمارسها سلطات سيادية، (مثل وكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية) لمنع نشر بعض الأخبار أو لتوجيه الأخبار وجهة معينة، أو لتوظيف الوسيلة الإعلامية ورجالها لجمع المعلومات، لحساب هذه الجهات.

* إنها لم تعد، فقط، تصنع نجوم الفن والرياضة والتسلية، بل أصبحت كذلك، تصنع نجوم السياسة، وحكام الغد، من خلال إظهارهم، في نمط معين وتخطيط حملات إعلامية، وإعلانية للتأثير على الرأي العام، لقبولهم، مثال لذلك الرئيسان ريتشارد نيكسون ورونالد ريجان كانت الانتقادات السابقة، هي التي وُجّهت إلى وسائل الإعلام والاتصال، في المجتمع الأمريكي، وبعض دول غرب أوروبا وبعض دول العالم الثالث، التي تطبق نظريتي الحرية (الليبرالية)، و"المسؤولية الاجتماعية".

أمّا في دول المعسكر الاشتراكي، في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، وباقي دول العالم الثالث ، فقد كانت الانتقادات الموجهة إلى وسائل الإعلام والاتصال كالتالي:

* إنها أداة من أدوات النظام السياسي، تتوازى أهميتها، مع الاقتصاد، والجيش وأجهزة الأمن، ولا يسمح بالعمل فيها إلا لمن يثبت ولاءه السياسي، وخلو سيرته الذاتية، من أي شك في اتجاهاته السياسية خلال مراحل عمره، وكذلك أفراد أسرته!! .

* إن معظم هذه الدول مازال يعيش مرحلة الإعلام الثوري، ولم ينتقل بعد إلى مرحلة الإعلام التنموي .

* إنها في تغطيتها الإخبارية تركز على الأخبار الإيجابية المؤيدة، والأخبار الروتينية، التي لا تعكس سوى توجهات النظام السياسي، بينما تخفي أي سلبيات، أو معوقات، أو انحرافات .

* إنها مازالت تحجب الكثير من الأخبار، والوقائع اليومية، التي تحدث، داخل بلادها، وفي دول العالم المختلفة، متناسية أن المواطن يستطيع الحصول عليها، من مصادر أخرى، خاصة من الإذاعات العالمية والمحلية المجاورة .

* تجاهل حق الجماعات المعارضة، أو المختلفة مع الأنظمة الحاكمة، في الرد والتعليق والتصحيح، وإبراز وجهات نظرها .

* إنها تتسم بالتجاهل، والعبوس، والخطابية، والمبالغة في الترغيب والترهيب، أو الجدية الزائدة عن الحد، وإن كان هذا لا يمنع من أن مضمون وسائل الاتصال والإعلام، فيها، أكثر عمقاً وجدية من المعسكر الغربي، وأكثر اهتماماً بنقل التراث الاجتماعي، من جيل إلى جيل، من خلال رؤية محددة.

ولعل ما كانت تعاني منه وسائل الإعلام والاتصال، في العالم الثالث، ودول المعسكر الاشتراكي هو الذي دعا عدداً كبيراً من الأنظمة، في هذه الدول، إلى إعادة النظر، في أنظمتها الاتصالية، بعد إعادة النظر، في أنظمتها السياسية، ولعل التوجهات الإعلامية، الحالية في بعض دول العالم الثالث، تؤكد ذلك.

وعندما زاد الاهتمام بقضية مصداقية وسائل الاتصال الجماهيرية خلال الستينيات، بدأ الحرص على تقديم رؤية للمصداقية متعددة الأبعاد وأكثر اكتمالاً وشمولاً.

فقد حددت البحوث عدة أبعاد فاعلة، ومكونات للمصداقية، هي:

*الإحساس بالأمان

*الخبرة

*الحيوية

*المعرفية

*الدقة

*الإنصاف

*الاكتمال

كما ميزت هذه البحوث، بين وسائل الاتصال، والأشخاص، كمصادر اتصالية، كما اهتمت بالدرجة، التي يختلف الناس حولها، فيما يتعلق بالمعايير المختلفة لأداء وسائل الاتصال، والتصورات العديدة حول المصداقية، التي لابد أن تختلف باختلاف وسائل الاتصال، وتنوع وظائفها.

وقد خلصت هذه البحوث إلى أن المصداقية هي مفهوم متعدد الأبعاد وقد تتنوع من دراسة لأخرى ، حيث حدد كل من ماككومبس وواشنجرتون ثلاث مجالات أساسية للبحث في مصداقية وسائل الإعلام وهي:

1. الثقة في وسائل الاتصال.

2. الأمانة والمعايير الأخلاقية.

3. التصورات عن اتجاهات الجمهور، نحو الوسائل، فيما يتعلق بكل من :

أ. القابلية للتصديق.

ب. الدقة.

ج. الإنصاف والتحيز.

ثم جاءت مراجعة Whitney لكي تضيف إلى هذه المجالات الثلاثة مجالاً رابعاً هو: سمات أداء الوسيلة (الصحيفة مثلاً) التي تتصل بالتحيز، أو القابلية للتصديق مثل: اختراق الخصوصية، وحجب وجهة النظر الأخرى، وعلاقة الوسيلة الاتصالية بالحكومة، والموازنة، على سبيل المثال، بين الحريات التي أعطاها التعديل الأول للدستور الأمريكي، وبين أهداف وحقوق جماهيرية أخرى، وارتبط بالنقطة السابقة عدة قضايا فرعية في مقدمتها :

-حجم قطاع الجمهور الأكثر انتقاداً لوسائل الاتصال.
-العلاقة بين تقييم وسائل الاتصال، أو الحكم عليها، وبين كيفية استخدام الجمهور لها.

فقد افترض كل من جرينبرج، ورولوف، أن الجمهور يشاهد التلفزيون على أساس أن مهمته الترفيه، بينما يقرأ الجرائد، على أساس أن مهمتها هي الأخبار، بينما تفترض نظرية ستيفنسون أن التسلية هي سبب أولي لقراءة الجريدة، في حين افترض آخرون، أن قراء الجريدة هم أقل طواعية لقراءة الأخبار الجادة الطويلة. والبعض يرى إن مفهوم المصداقية أكثر اتساعاً، في القضايا التي يعالجها من مفهوم القابلية للتصديق Believability، بحيث يشمل:

- *الثقة في وسائل الاتصال.
- *التصورات حول التحيزات السياسية وغيرها.
- *التصورات حول كيفية تغطية وسائل الاتصال للمجموعات المتنوعة في المجتمع.
- *المواقف تجاه قضايا التقييم الإخباري.
- *تقييم الوظيفة التي تؤديها الجرائد ووسائل الاتصال الأخرى.
- *المواقف تجاه حرية الصحافة.

مصادقية الصحافة :

المصادقية تعني ببساطة المؤشرات التي تحدد صدق المضمون الصحفي من كذبه، ويعتبرها البعض البديل العملي للمسؤولية الصحفية (أنظر ملحق مسؤولية الصحافة).

ويتوسع البعض، مثل محمد ماهاتير، في مفهوم مصادقية الصحافة فيحدد له الأبعاد الثلاثة التالية:

أولاً: مصادقية القائم بالاتصال (المحرر أو المذيع أو المخرج التلفزيونى مثلاً)، وتشمل:

1. عدم التسرع في نشر الحقيقة.
2. العمل لصالح الحقيقة، وليس لصالح الحكومة أو الجريدة.
3. نشر الحقائق بطريقة مباشرة، وليس بالإشارة أو التلميح.
4. مراعاة العرف والتقاليد في نشر الحقائق.
5. عدم المساس بالحياة الشخصية للآخرين، أو نشر الفضائح.
6. البعد عن الأخبار الكاذبة، والقصص الملفقة، حتى لو كانت موافقة لأغراض رئيس التحرير، وسياسات الدولة.

ثانياً: مصادقية المضمون وتشمل:

1. وضوح الرسالة حتى في أوقات الخطر.
2. اليسر والسهولة، في تناول الحقائق.
3. نشر الحقائق، بكل أبعادها السلبية.
4. الدقة في تناول الخبر.

ثالثاً: مصادقية الوسيلة وتشمل العناصر التالية:

1. اعتماد الصحيفة على كتاب موثوق فيهم.
2. تعبير الصحيفة عن هموم واحتياجات الشعب.

وفي دراسة ميدانية عام 1996 يحدد الممارسون، في الصحافة المصرية المفاهيم المتعددة التي تكون معنى مصداقية الصحافة، ومن أهمها:

1. إن مصداقية الصحافة تعني أمرين:

الأول: مصداقيتها بالنسبة إلى القارئ، والثاني مصداقيتها بالنسبة إلى صانع القرار عموماً، حيث تعني الجوانب التالية:

مدى دقة المعلومات وصحتها، التي تنشرها الجريدة، ومدى موضوعية صاحب الرأي فيها؛ لأن الخبر معياره الدقة، والرأي معياره موضوعية الكاتب، أو صاحب القلم. مدى شمولية التغطية الصحفية، في عرض وتقديم مختلف جوانب الحقيقة، بمعنى أنه من الممكن أن تقتصر بعض الصحف، في تغطيتها للأخبار، على ما يجري في بلاد أخرى ، وتسكت عما يجري في بلادها.

والثاني: مصداقيتها، بالنسبة إلى صانع القرار، أو مصدر الأخبار، حيث تعني القدرة على معرفة ما يجري بالنسبة إلى الشعب أو الجمهور أو المستهلك، أي إلى أي مدى يستفيد صانع القرار من انعكاسات ما يجري في الصحف في إصدار قراره ؟ وهل يأخذ ما رآه ويضعه، موضع الاعتبار، أم يعده مجرد شوشرة ونقد مغلوط ؟ ففي كثير من الدول يستخدم صانع القرار ما تنشره الصحف في قياس اتجاهات الجماهير أو الرأي العام في قضايا أو مصالح أو أشخاص أو مشروعات بهدف اتخاذ القرار السليم أو الموقف الصحيح.

2. إن مصداقية الصحافة تعني :

*التوازن في عرض الرأي والرأي الآخر، أثناء التغطية الصحفية الشاملة.
*الدقة في مراجعة المادة الصحفية، قبل نشرها، بحيث تصبح الدقة من السمات الواضحة للصحيفة.

*وضوح الأفكار والاتجاهات، في الموضوعات، والقضايا، والأشخاص، والأحداث.

- *إسناد الكلام لمصدره، مع الثقة في هذا المصدر.
- *محاولة التجرد، من العمل، لصالح جهة بعينها، وعدم تبني وجهة نظر تلك الجهة، وعدم اغفال أو تجاهل وجهات النظر الأخرى.
- *عدم إخفاء أو حجب أي معلومة عن القارئ.
- *الأمانة والعدل، في نقل الأخبار للناس.
- *تعدد المصادر.
- *مراعاة الصحفي لضميره.
- *تقديم الحقيقة وتأكيدا من خلال إظهار الباطل.
- *ثقة القارئ في صدق ما تقوله الصحافة، ولا يتأتى ذلك إلا بالحرية؛ لأنه من الصعب أن يثق القارئ في صحافة غير حرة، حتى لو كانت صحافة بلاده.
- ويضيّق بعض الباحثين، ومنهم، عزة عبدالعزيز عبداللاه، مفهوم المصداقية بحيث يقصره على مصداقية المادة الصحفية فقط، على النحو التالي:
"مصداقية الصحافة هي نوع من المعالجة المهنية والثقافية والأخلاقية للمادة الصحفية، بحيث يتوافر فيها كل أبعاد الموضوع، والاتجاهات المطروحة حوله، بطريقة متوازنة تستند على شواهد وأدلة، ودقة، في عرض الموضوعات وفصلها عن الآراء الشخصية، التي ينبغي أن تعلن بوضوح وصراحة، وتتجرد من الأهواء والمصالح الخاصة، بحيث تتسق مع الآراء الأخرى، التي تطرحها الصحيفة أو يطرحها الكاتب، في وقت آخر، أو موضع آخر، وذلك في إطار من التعمق والشمولية، يراعي علاقة الخاص بالعام، وربط الجزء بالكل، شرط أن تعكس هذه المادة الصحفية أولويات الاهتمام عند الجمهور".

كيف نقيس المصداقية؟

ثمة أربعة مقاييس لدراسة المصداقية في الإعلام، بصفة عامة، وهي:

1. المقياس اللغوي :

بمعنى أن وضوح اللغة، في التعبير، يعد عاملاً حاسماً في صدق الرسالة الإعلامية، بينما يؤكد غموض اللغة في الرسالة الإعلامية في معظم الأحيان، عدم المصداقية.

2. المقياس الأيديولوجي :

بحيث لا تحجب النظرة الأحادية بقية الأبعاد، فتصبح الواقعة، أو القضية أو الظاهرة غير واضحة، بسبب غيبة بقية الأبعاد، التي تجلي الواقعة، أو القضية، أو الظاهرة، وتزيدها وضوحاً ومصداقية.

3. مقياس عدم المعرفة، أو جزئية المعرفة :

ويرتبط هذا المقياس بجهل القائم بالاتصال، أو عدم معرفته للموضوع الذي يكتب عنه، حتى ولو كان خبيراً صغيراً.

4. مقياس التزوير :

وهو يمثل جانب الجريمة المباشرة، في المنطلقات الأساسية، لدراسة المصداقية في إعلام أي مجتمع من المجتمعات، وفي أي نوع من الإعلام.

مسئولية الصحافة :

أبرزت تجربة الصحافة مع الحرية المطلقة، الكثير من الأخطاء، حيث ظهر أن بعض الصحف قد دأبت على نشر أخبار الجريمة، والأخبار التافهة وأخبار الفضائح، على حساب الأخبار الجادة، كما أن بعض الصحف تخلت عن مبادئ الدقة والصدق، فيما تقدمه من أخبار، وتلاعب بعض الصحفيين بالأخبار لخدمة أغراضهم الخاصة. واستخدمت الصحف للتشهير بالأفراد، والمسؤولين، بعيداً عن مجال مسؤولياتهم، وتعرضت الصحف لخصوصيات الأفراد.

ومن ثم جاءت الدعوة إلى أن حرية الصحافة لا بد أن يصاحبها التزامات والصحافة، التي تتمتع ببعض المزايا، بمقتضى الدستور تجد نفسها مضطرة لتحمل مسؤولياتها، إزاء المجتمع المعاصر.

وهكذا يتضح أن مبدأ "الحرية المسؤولة" هو الحل الوحيد للمعادلة الصعبة، التي تتمثل في النتائج السلبية، المترتبة على تقييد حرية الصحافة، أو إطلاقها من دون قيود، وحق الصحافة الكامل في التمتع بالحرية، بشرط أن تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية، وصالح المجتمع، وببعض لا يُساء استغلال الحرية، من قبل صحف، تحركها مآرب خاصة، على أن توجد في المجتمع ضمانات كافية تجعل هذا الالتزام حقيقة واقعة.

ويحدد دينى إليوت أنماط المسؤولية الصحفية، تبعاً للهيئة المسؤولة أمامها،

على النحو التالي:

-مسؤولية الصحافة تجاه المجتمع: فالصحيفة، كغيرها من وسائل الإعلام عليها واجبات في إمداد الجماهير بالمعلومات، وبذل الجهد لعدم الإساءة للأفراد.

-مسؤولية الصحافة، تجاه المجتمع المحلي: بتحديد السياسات، التي تحكم السلوك، لجعل المعلنين والجمهور على علم بما يتوقعونه منها.

-المسؤولية أمام النفس: لأن الصحفيين مسؤولون أخلاقياً، عن أفعالهم وأقوالهم، فعبارة مثل "رئيس التحرير أمرني بذلك"، أو "كل الصحفيين يفعلون ذلك"، لا تصلح كمبرر، أما النقد الذاتي فهو ضروري لاستقامة العمل في أي مهنة.

مسؤوليات المضمون الصحفي :

إن الأداة الرئيسية التي تؤثر الصحافة، من خلالها، في الرأي العام هي المضمون، من خلال أشكال تحريرية، أو لغة مكتوبة، يصاحبها صور أو رسوم أو كلاهما معاً، ومن ثم يعد المضمون الصحفي هو المحك الأساسي، للتعرف على

مدى التزام الصحافة بمسؤولياتها. ويقسم لويس هودجز المضمون، الذي يُقدم عبر وسيلة الإعلام (خاصة الصحافة) إلى ثلاثة مستويات للمسؤولية:

المستوى الأول :

مستوى الوظائف، التي يقوم بها، والأدوار الاجتماعية التي يلعبها، والصحافة تؤدي - من وجهة نظره - عدة وظائف أساسية، هي:

1. الوظيفة السياسية :

-إعلام المواطنين بما تفعله الحكومة، والقوى السياسية الأخرى، بحيث تغدو جزءاً متكاملًا من العملية السياسية، وهي الوظيفة التي تسمى بوظيفة الرقابة (أو وظيفة كلب الحراسة Watchdog في التعبير، أو المفهوم الأمريكي الشهير).

2. الوظيفة التعليمية :

-إتاحة الفرصة لعرض الأفكار والآراء، ومناقشتها لتكون منتدى للأفكار.
-تقديم المعلومات المتوازنة الدقيقة.

3. الوظيفة الثقافية :

-كمراة للمجتمع والتأكيد على قيمه.

4. الوظيفة الاقتصادية :

تعريف الناس بالسلع والخدمات.

5. وظيفة حفظ إيقاع الحياة للفرد :

ويذكر النقاد البريطانيون وظائف، ومسؤوليات أخرى للصحافة، بجانب وظيفة الإمداد بالمعلومات وهي: إثارة الاهتمام بالقضايا العالمية، كالبينة، والموارد والسكان، ومشكلات التصحر، وتجريف التربة، وطبقة الأوزون، والتصدي للأفكار الشيوعية، والنعرات القومية، التي تهدد بالحروب وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية.

المستوى الثانى :

مستوى المعايير، وهنا يلخص كل من آجى والت، وإيميرى، القانون الأخلاقى للصحافة، فى خمس دوائر متداخلة، وهذه الدوائر من الداخل إلى الخارج كالتالى:

الدائرة الأولى: الداخلية الأصغر، تمثل المعايير المهنية والممارسات الأخلاقية للأفراد، إضافة لحراس البوابة (مسؤولى المؤسسات الصحفية من رؤساء ومديرى تحرير ورؤساء الأقسام) الذين يحددون ماذا نقرأ ونسمع ونرى؟

الدائرة الثانية: تمثل معايير الوسيلة الإعلانية، ومواثيقها الداخلية، سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، ولا بد أن يستجيب الأفراد، فى الدائرة الأولى، لمعايير المؤسسة فى الدائرة الثانية.

الدائرة الثالثة: تتضمن المعايير المهنية، التى تضعها الهيئات الصحفية المسؤولة عن تنظيم عمل وسائل الإعلام المختلفة، وضبطه، مثل جمعيات واتحادات الصحفيين والناشرين.

الدائرة الرابعة: تمثل الفلسفات الإعلامية الأساسية، وقوانين الحكومات فى النظريات المختلفة السلطوية، السوفيتية أو الشيوعية، الليبرالية، والمسؤولية الاجتماعية، ويندرج تحتها واجبات الملاك والمديرين.

الدائرة الخامسة: وتمثل الحدود، التى يضعها المجتمع، ويسمح بها الناس فى مجالات النشاط الإنسانى، والتى لا تتخطاها الهيئات والأفراد.

المستوى الثالث :

مستوى القيم المهنية، وتشمل معايير جمع الأخبار: كاحترام الخصوصية وتجنب خداع المصادر، وصراع المصالح، ومعايير كتابة الأخبار: مثل الدقة والموضوعية، والتوازن، والشمول.

التزامات الصحفيين وواجباتهم :

إلى جانب ما يتمتع به الصحفيون، من حقوق وضمانات، عليهم أن يلتزموا، في المقابل، بمجموعة من المسؤوليات والواجبات، إزاء مهنتهم، وتتمثل تلك الالتزامات والمسؤوليات في أربعة أنواع هي:

1. الالتزامات والمسؤوليات المهنية :

أي الالتزامات الخاصة بطبيعة مهنة الصحافة، وأسلوب أدائها، وتشمل:

*نقل الأنباء بدقة من دون تحريف أو تشويه، وذكر الحقيقة، من غير مراوغة أو تستر، لا مبرر له.

*الالتزام - قدر الإمكان - بالموضوعية والصدق.

*عدم الخلط، بين الرأي والخبر.

*الحرص على العمل من أجل التدفق الحر والمتوازن للإعلام.

*احترام أسرار المهنة.

وهناك التزامات خاصة بالمراسلين، الذين يعملون في بلاد أجنبية، بأن تكون كتاباتهم، عن تلك البلاد، دقيقة وعادلة.

وهناك بعض الالتزامات المهنية الإضافية، يفرضها التطور التكنولوجي وتتمثل في بعض القواعد التي ينبغي أن يلتزم بها العاملون، في بنوك المعلومات مثل:

أ. الحفاظ على أسرار المهنة، والالتزام بعدم التصريح لأحد بالإطلاع على معلومات معينة، إلا للمصرح لهم بذلك فقط.

ب. الحصول على موافقة الشخص، الذي يتم تحرير معلومات عنه، عدا الحالات التي ترتبط بإجراءات قانونية، أو تتصل بالأمن القومي.

2. الالتزامات والمسؤوليات الأخلاقية :

أي المسؤوليات المتعلقة بمدى الالتزام بأخلاقيات المهنة، مثل:
أ. التزام الصحفي بمستوى أخلاقي عال، بحيث يتمتع بالنزاهة، ويمتنع عن كل ما يسيء لمهنته، كأن يكون دافعه للكتابة مصلحة شخصية، على حساب الصالح العام، أو من أجل منفعة مادية.

ب. الامتناع عن العمل، مع أجهزة الاستخبارات، لتزويدها بالمعلومات، أو القيام بأعمال تجسس لحسابها تحت ستار الواجبات المهنية. وقد عدت اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال (1978) هذه العمالة للاستخبارات أمراً بغيضاً يمكن أن يقوض المهنة تماماً، وأعلنت اتحادات الصحفيين، مراراً، أن قيام أعضائها من الصحفيين بأداء خدمات، أو قبول مكافآت من أي مصدر، غير جهة العمل المعروفة، هو تصرف غير أخلاقي.

جـ احترام كرامة البشر وسمعتهم.

د. عدم التعرض للحياة الخاصة للأفراد، وعدم إفشاء أسرارها.

3. الالتزامات القانونية :

وهي مجموعة الالتزامات، التي يفرضها القانون على العاملين في مهنة الصحافة، ويعاقبهم، جنائياً، في حالة مخالفتها، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

-الالتزام بأحكام القانون.

-الامتناع عن التشهير أو الاتهام بالباطل، والقذف والسب.

-عدم انتحال آراء الغير، ونسبتها إلى نفسه.

-عدم التحريض على أي عمل، غير قانوني، ضد أي شخص، أو مجموعة من الأشخاص.

-عدم نشر أمور، من شأنها التأثير في سير العدالة، حتى تتوافر الضمانات للمهنيين

والمتقاضين، في محاكمة عادلة، أمام قاضيه الطبيعي؛ فلا يجوز محاكمتهم على صفحات الصحف قبل حكم القضاء.

-الامتناع عن نشر أنباء جلسات المحاكم السرية.

4. الالتزامات والمسؤوليات الاجتماعية :

وهي المسؤوليات، التي يقبل الصحفي، طوعية، الالتزام بها لإحساسه بمسؤوليته الاجتماعية، وتتمثل في الآتي:

-التصرف بشكل مسؤول اجتماعياً، وإحترام مسؤوليته ازاء الرأي العام وحقوقه ومصالحه.

-احترام حقوق الإنسان ومبادئ التعاون، بين الشعوب، والمشاركة في الكفاح من أجل هذه الحقوق.

-عدم الدعاية للحرب أو الحض على الكراهية القومية، أو العرقية، أو الدينية، والتي تشكل تحريضاً على العنف.

-الامتناع عن نشر الموضوعات الخليعة، والتي تعرض على الإجرام والانحرافات الجنسية، وتحبذ المخدرات وما إلى ذلك.

-الالتزام بالقيم الثقافية المقبولة للمجتمع.

-مراعاة الصحفي لمسؤوليته، تجاه المجتمع الدولي، فيما يتعلق باحترام القيم التي اتفق عليها المجتمع الدولي.

وفي هذا الإطار ثمة ثلاث نقاط رئيسية تضمها قوائم المحظورات على الصحفيين، وإن اختلفت درجة الحظر هذه من بلد إلى آخر، ومن فترة لأخرى، فقد تضيق هذه المحظورات، أو تتسع ، حسب ظروف كل بلد، وحجم الحرية المتاحة والمسموح بها في هذا البلد، وهذه القوائم تضم:

أولاً: الامتناع عن نشر المعلومات المناهضة للمصلحة الوطنية، ويدخل في هذا، الأمور الخاصة بالأمن القومي، والأسرار الرسمية، التي تحظر كل الدول - مهما كان نظامها السياسي - إفشائها.

ثانياً: الامتناع عن نشر المعلومات التي قد يضر نشرها بالحياة الاجتماعية.

ثالثاً: الامتناع عن المعلومات التي تسيء للحياة الخاصة للأفراد .
وفي بعض الحالات، قد تتسع هذه المحظورات لتشمل التحريض على الشغب، أو الاستهانة بالدستور، إهانة رئيس الدولة، الإضرار بالعلاقات مع الدول الأجنبية، نشر الأخبار الزائفة أو المغرضة، الدعاية لتحبيذ الحرب.
وتأخذ القيود والالتزامات، التي قد تفرض على الصحافة، عدة أشكال، هي:

1. الالتزامات القانونية :

وهذه الالتزامات القانونية سواء أخذت شكل الوقاية، أو الردع، ترد في قوانين المطبوعات أو الصحافة، وقوانين العقوبات وغيرها من التشريعات، التي تنظم عمل وسائل الاتصال:

وتأخذ هذه القيود أشكالاً منها :

أ. قوانين الرقابة، وتأخذ هذه الرقابة، صوراً متعددة: رقابة سابقة على النشر. ورقابة بعد النشر، وقبل التوزيع، وهذان الشكلان يهدفان إلى الوقاية أو المنع و رقابة بعد التوزيع، وهذه تهدف إلى الردع أو التحريم.

ب. منع نشر المداوولات القضائية، أو بعضها، وحماية حرية القاضي، وعدم التأثير على سيره. وتغالي بعض الدول، في تطبيق مبدأ انتهاك حرمة المحكمة، إذ تستبعد بعض الصحفيين (أو غيرهم من الإعلاميين)، من حضور المحاكمات السياسية الحساسة، من دون مبرر، مستغلة هذا المبدأ.

جـ. بعض القيود لحماية الأخلاق العامة، والأسرة، والعلاقات الاجتماعية وهو ما يسمى (بحرمة الآداب وحسن الأخلاق).

د. قيود على النشر، في القضايا الخاصة، بالأحداث (صغار السن) وكذلك فرض نوع من الرقابة على برامج الأطفال، ومطبوعاتهم.

هـ. منع نشر المطبوعات، أو المواد الإعلامية، التي تدعو إلى التمييز العنصري أو العقائدي. ويدخل في هذا، القيود التي قد تفرض في بعض البلاد، على المطبوعات، أو المواد الإعلامية، التي تشكل عدواناً على الأديان.

- و. بعض القيود على الإعلانات الخاصة بالطب، والمنتجات الدوائية والخمور، والمخدرات، والسجائر، والمراهنات، واليانصيب، والمضاربات المالية.
- ز. قيود على التحريض على ارتكاب الجرائم، أو العنف.
- ح. تجريم القذف والسب. وهو أمر ضروري، إلا أنه أحياناً، يستخدم لحرمان الجمهور من بعض المعلومات المطلوبة، كما قد يستغل من جانب السلطات لفرض عقوبات مالية تعوق مطبوعات الأقلية.
- ط. فرض الرقابة باستخدام مسميات وتعبيرات مثل (وقاية النظام الاجتماعي) أو (حماية النظام العام) أو (الأمن القومي). وهذه الأمور قد تجبر الصحفي على أن يطبق قيود الرقابة الذاتية على نفسه.
- ي. فرض قيود على النشر، أو الأمور الماسة بأمن الدولة، أو إذاعة أسرارها.
- ك. تجريم الأخبار الكاذبة.
- ل. تتيح ظروف الطوارئ للحكومات أن تفرض رقابة سياسية على الصحافة، إلا أن هذه الرقابة قد تمتد إلى غير ما يتصل بالسلامة العامة، أو أغراض الأمن القومي، مثل منع النقد عن الأجهزة المسؤولة، أو عن الأشخاص ذوي الصفة العامة، أو حتى لحماية غايات أخرى غير السلامة العامة أو الأمن القومي.
- م. قد تُفرض بعض القيود والعقوبات على نشر ما يسيء إلى الحكومات الصديقة.
- ن. إلى جانب هذه الالتزامات السابقة، هناك بعض القضايا القانونية الخاصة بالإعلام والاتصال مثل القوانين التي تنظم حقوق النشر والتأليف، حق الأداء العلني، التشريعات العمالية، الضرائب، التزامات الاتصال بمبادئ القانون الدولي.

2. القيود الإدارية أو الإجرائية :

هي الإجراءات الإدارية، الدائمة أو المؤقتة، التي قد تتخذها بعض الحكومات، مثل:

أ. عوائق بيروقراطية: مثل فرض تأمين نقدي ضخم على إصدار المطبوعات، أو التوسع في الإجراءات الإدارية، التي يتطلبها إصدار الصحف؛ فبينما يكتفي، في بعض الدول، بمجرد الأخطار الذي يبلغ إلى الجهة الإدارية المختصة، قد يحتاج الأمر في دول أخرى إلى الحصول على ترخيص سابق.

ب. حظر تداول بعض المطبوعات والمواد الإعلامية، التي تصدر، في الداخل أو المطبوعات، والمواد الإعلامية الأجنبية، مثل حظر الكتب، أو حظر بث برامج معينة أو أفلام معينة، أو حذف أجزاء منها، أو حظر توزيع المطبوعات غير الالئقة، أو التي تصف العنف أو تنشر معلومات طبية عن الأدوية، أو حظر استيراد نوعيات معينة من الأفلام والمطبوعات والتسجيلات والبرامج التليفزيونية، بغرض حماية القيم الثقافية.

ج. جواز تعطيل بعض المطبوعات (صحف أو كتب)، أو مصادرتها بدعوى المحافظة على النظام أو الدين أو الآداب.

د. جواز إنذار الصحف، أو وقفها، أو إلغائها، بالطريق الإداري على الرغم من أن هذا المبدأ أصبح نصاً مهجوراً تماماً، في كافة الدساتير المتقدمة، منذ ما يقرب من مائة عام.

3. القيود الاجتماعية والاقتصادية :

أي العقبات الخاصة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، الذي تعمل فيه وسائل الاتصال الجماهيري، ومن بينها الصحافة، وتؤثر فيها، كذلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، المتعلقة بظروف عمل الوسائل نفسها، ومن ذلك مثلاً:

* الاحتكارات في مجال الاتصال، سواء كانت عامة، أو خاصة، أو دولية.

- * عدم كفاية البنيات الأساسية للاتصال.
- * الاتجاهات والمحظورات الثقافية الراسخة.
- * تقاضي بعض الصحف إعانات سرية من الحكومة. وتكمن خطورة هذه الإعانات، في سريتها، مما قد يقابله تعمد بعض هذه الصحف تضليل الرأي العام من دون كشف حقيقة أمرها.
- * تركيز السيطرة على أجهزة الاتصال الجماهيري، في يد فئة تتحكم فيها وتتجاهل الفئات الأخرى، وتواجه حقها في التعبير عن الرأي، باللامبالاة.
- * قد يمارس المعلنون سيطرة اقتصادية على وسائل الاتصال الجماهيري، نظراً لاعتماد هذه الوسائل على الإعلان، كمورد رئيسي لتمويلها.
- 4. العوائق أثناء ممارسة وسائل الإعلام لعملها :**
- وتشمل المشاكل المتغيرة، التي قد تواجه عمل وسائل الاتصال الجماهيري بحرية، أثناء الممارسة العملية، وقد لا توضع هذه المشاكل في الحسبان إلا أحياناً تطفو على السطح فجأة، ومن هذه المشاكل:
- * إصدار تعليمات حكومية عن كيفية معالجة بعض الموضوعات المتصلة بأحداث، أو قضايا معينة.
- * وضع قائمة ببعض المطبوعات (أو غيرها من المواد الإعلامية) الممنوع تداولها.
- * ممارسة بعض أشكال الإرهاب، ضد الإعلاميين، كالتهديد، والعنف، وإدراج أسمائهم، في القوائم السوداء، أو معاقبة الإعلاميين الذين لم يلتزموا بالتوجيهات أو التعليمات.
- * مقاطعة أعمال بعض الإعلاميين، أو حظر تداول نصوص كتابات معينة لهم.
- * طرد أفراد من العاملين في أجهزة الإعلام، وحرمانهم من إمكانيات النشر، أو العمل الإعلامي.

* نقص الخبرة والتدريب المهني المناسب والكافي لممارسة العمل الإعلامي بالشكل المطلوب.

* الاستيلاء على مؤسسات الطباعة، أو الإذاعة، أو حظر نشاطها.

* قيود خاصة بظروف العمل وتنظيمه، داخل أجهزة الاتصال الجماهيري نفسها.

* سياسة وسائل الاتصال نفسها، مثل تحديد لها للأوقات، أو المساحات، التي تخصصها للأشكال المختلفة للمضمون (الأخبار، التسلية، التعليم، الثقافة التنموية، الرياضة..)، وسياستها التحريرية (هل تهتم بالعرض المشوق، وتغطية الجريمة والرياضة، والموضوعات الإنسانية والطريفة أم أنها تسعى لتقديم مضمون ذي مستوى رفيع؛ فتهتم بالتغطية الإخبارية العميقة والمتوازنة والموضوعات الإعلامية والمقالات المفصرة، أم أن غرضها هو الدفاع عن مبدأ سياسي معين؟) كذلك طريقة معالجتها لمضمونها.

ويترتب على ذلك أنه يصبح على الوسيلة أن تتخذ قرارات بشأن المبادئ

التالية:

* تعمد إغفال، أو عدم إغفال، نشر بعض الأخبار، أو المعلومات، أو الآراء، نقد

السلوكيات السيئة والتعريض بها .

* حماية سرية مصادر المعلومات .

* الفصل بين الخبر والتعليق .

* تحديد المساحة التي ستخصص للمادة الإعلانية .

* تحديد نسبة المواد الأجنبية في موضوعات الصحيفة

* التعاريف الضيقة للخبر، والاعتبارات التي تحكم ما ينبغي نشره، وأية قضايا يجوز

مناقشتها .

رؤية إسلامية :

ويرى الدكتور أمين ساعاتي أنه ينبغي، في مجال الإعلام، وفي غمرة المطالبة بوجود إعلام إسلامي، أن نميز بين لوازم العصر وأهوائه؛ إذ أن العصر الذي نعيشه، يستلزم إتقان السبل، ومعرفة الوسائل، والتمكن من العلوم والفنون المعاصرة، ثم الانطلاق بها إلى الإسلام، وتصفيته من الشوائب والمتاهات الفكرية ليحل محلها التصور السليم كما أرادته شريعة الله، أمّا أهواء العصر، فما أكثرها، وما أكثر مشقياتها ومنزلقاتها، وعلينا أن نحذر من الوقوع فيها، المهم ألا نخلط بين الأهواء والمستلزمات في حياتنا المعاصرة، وعلم الإعلام المعاصر لا يخلو من أهواء العصر، ولكنه ملئ بمستلزماته، وعلينا واجب معرفتها وإتقانها، ثم انتقاء الصالح منها، وتقويته، وإحلال الصحيح محل الخطأ، من منظور وتصور إسلاميين.

ويضع الدكتور أمين ساعاتي الأسس الروحية والمادية التالية لنظرية مستقلة في الإعلام الإسلامي يمكنها توجيه عمل الصحفيين

أولاً: وضع صياغة جديدة للقيم، والمفاهيم الإعلامية، تعبر تعبيراً صادقاً عن مناحي العقيدة الإسلامية، بحيث تؤدي هذه الصياغة إلى إنتاج الإعلامي المسلم، الذي يراقب الله في عمله، وما يفرضه من تفكير، ورأي.

ثانياً: إعادة النظر في المبادئ والمذاهب الإعلامية العصرية، ودعمها بمنطلقات إيمانية صافية، وتطويعها للتطبيق العلمي، بإرادة قوية، وطموح غير محدود.

ثالثاً: الاستيعاب الكفء لتقنيات الإعلام الحديثة، علماً وممارسة، ولا يقف الاستيعاب الجيد، عند هذا الحد، بل يتعداه إلى فنون الإعلام وعلومه المختلفة، من مسرح، وسينما إلى إخراج، وتمثيل وسيناريو وديكور ومكياج ومكساج.

رابعاً: التقليل من أساليب الوعظ المباشرة، والبعد عن الأشكال التقليدية والخروج إلى رحاب أوسع باستخدام الفنون الإعلامية العصرية لاجتذاب المشاهد، أو المستمع، أو القارئ.

خامساً: نشر اللغة العربية وآدابها، لإيجاد حس لغوي وأدبي رفيع، عند المشاهد والمستمع والقارئ.

سادساً: الاهتمام الجاد بالجانب الترفيهي الهادف، من خلال برامج ومشاهد، وصفحات، يُعني بإعدادها متخصصون لإيجاد البديل الجيد والملتزم.

سابعاً: العناية بالبرامج والمواد الموجهة للطفل، والأسرة، والمهنيين وأصحاب الحرف، والمهارات.

ثامناً: المبادرة الفورية بتكليف أقسام الإعلام بالجامعات باستحداث تخصصات، في الإعلام الإسلامي، وإعطاء الدرجات العلمية الرفيعة لها.

مواثيق الشرف الصحفي :

تعاني الصحافة، كغيرها من وسائل الإعلام، في كثير من دول العالم، من مشكلتين ، لكل منهما صدى مباشر على المستويات المهنية :

الأولى: مشكلة اقتصادية، تفوق تكاليف الإنتاج فيها الدخل الذي تحصل عليه تلك الوسائل، والصحافة لا تستطيع دائماً أن تدعم نفسها بنفسها، وذلك يعني أن مشاكل الإعانات يجب أن يُراعى فيها الدقة، إذا لم تتأثر بذلك مستويات أداء الأجهزة الإعلامية بدرجة كبيرة.

الثانية: هي مشكلة الصدق الصحفي ، حيث لا يكفي تحقيق تدفق حر للمعلومات، بل يجب تجميعها ونشرها بمسؤولية ، وبهدف ، وبصدق.

وأحد الحلول المطروحة في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية هو لوائح القيم ، أو مواثيق الشرف المهني؛ فالصحافة مهنة، مثل غيرها من المهن، لها أدبياتها ولكنها مهنة، ذات طابع خاص؛ لأنها تتعامل مع القيم والرأي العام وتكوين الضمير الاجتماعي لجماهير القراء.

بدأ تدوين قواعد السلوك المهني، أو مواثيق الشرف الصحفي ، والإعلامي فيما بعد -للمرة الأولى، في بداية العشرينات من هذا القرن ، وهناك الآن عدد قليل من الدول - لا تزيد عن خمسين دولة في العالم - لديها نظم متطورة في الإعلام والاتصال، ذات مواثيق شرف صحفية وإعلامية.

تحتوي مواثيق الأخلاقيات أو معايير السلوك المهني على مبادئ رئيسية هي :
-إن الإعلام مسألة مقدسة، وينبغي أن يكون دقيقاً، غير محرّف، وغير مخادع أو مكبوت .

-ضرورة الفصل بين المعلومات أو وظيفة الأخبار، والتعليق، أو وظيفة التعليق وإبداء الرأي .

-أن يخدم النقد والتعليق المصلحة العامة، لا أن يكون هدفه مجرد الافتراء أو تشويه السمعة .

-وتتضمن كل المواثيق فقرة تتصل بالحفاظ على سر المهنة .
ويُلاحظ أن أغلب المبادئ، التي تتضمنها مواثيق الأخلاقيات، تصاغ في عبارات عامة، وأحياناً غامضة، أو مبهمّة، خاصة ما يتعلق منها بمبادئ الموضوعية والحييدة، والصدق، وحرية الإعلام .

تهدف قواعد السلوك المهني إلى حماية الفئات التالية :
-حماية المستقبل (القراء والمستمعين والمشاهدين) أي الجمهور عامة .
-حماية العاملين في وسائل الاتصال من المهنيين .
-حماية مصالح ملاك الوسائل (قد يكون هذا المالك شخصاً أو مجموعة مساهمين أو حكومة).

-حماية الذين تقع عليهم المسؤولية القانونية عما ينشر، من مادة غير مسؤولة ، أو غير قانونية .

- معالجة قضايا المعلنين، وغيرهم، ممن يشترون خدمات وسائل الإعلام .

أشكال موثيق الأخلاقيات :

- موثيق خاصة بوسائل الاتصال جميعها، وهي الصحافة، والكتب، والسينما والمسرح، والإذاعة الإلكترونية، والاتصال المستعين بالحاسبات الإلكترونية.

- موثيق تهتم بجوانب المضمون الاتصالي (التعليمي، الإعلامي، التسلية الإعلان المباشر أو الممول).

- موثيق تتناول وسيلة واحدة كالصحافة أو الراديو أو التلفزيون أو الفيلم أو المسرح أو نظم الاتصال الإلكتروني.

- موثيق تتناول جانباً أو أكثر، من جوانب صناعة الاتصال، كأن تغطي، في الصحافة مثلاً، التحرير (الأخبار والأحداث الجارية..) أو الإعلان، أو التوزيع، أو طرق الترويج.. الخ.

والموathيق نوعان :

1. موathيق إجبارية أو إلزامية :

وهي تحمل بعض أشكال العقاب لمن يخالفون ما جاء بها، من معايير للسلوك المهني، أو ينتهكونها، ويدخل فيها الاحتقار، أو التأنيب العام، أو الوقف المؤقت، عن مزاوله المهنة.

2. موathيق اختيارية :

أي تقوم على أساس رغبة العاملين في المهنة تتضمن التزامهم بتنفيذ ما جاء فيها، أثناء ممارستهم للعمل. وتعد هذه الموathيق بمثابة تنظيم ذاتي لهم .

ويرتبط ما سبق بطريقة وضع الميثاق الأخلاقي أو ميثاق الشرف المهني :

فهناك موathيق يصوغها العاملون، في وسائل الاتصال، ومن ثم تسعى لخدمة مصالحهم أكثر من خدمة مصالح الجمهور، هذا من جهة، وهم ملتزمون بتنفيذها، باعتبارها تنظيمًا ذاتيًا، لهم من جهة أخرى. بينما هناك موathيق تفرض

على المهنة (من غير العاملين بها) ويكون لها درجات مختلفة من الفاعلية، وفي هذه الحالة تخدم الجمهور بشكل أو بآخر .

وقد حبذت اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال الاتجاه الاختياري لوضع قواعد السلوك الأخلاقي، وحرية المبادرة من جانب المهنيين أنفسهم، لدعم الجانب الأخلاقي، بوضع قواعد سلوك مهني حقيقي .

تسعى مواثيق الأخلاقيات جميعاً إلى أهداف محددة تتمثل في :

- حماية الجمهور من أي استخدام غير مسؤول للاتصال، أو ضد الأغراض الاجتماعية له، أو استخدامه للدعاية .

- حماية القائمين بالاتصال من أن يتحولوا، بأي شكل من الأشكال، إلى قوة لا تقدر مسؤولياتها، أو يتعرضوا للإذلال، أو لأي ضغط، ضد ما تمليه عليهم ضمائرهم .

- المحافظة على قنوات الاتصال مفتوحة، بحيث يصبح الاتصال ذا اتجاهين وذلك بالتأكيد على حق العاملين، في وسائل الإعلام، في الحصول، في كل وقت على كل المعلومات (عدا الأمور المتصلة بأمن الدولة دون التوسع في تفسير ذلك) بما يجعل في استطاعة الشعوب أن تعرف الطريقة، التي تحكم بها من جهة، وبحيث يصبح، في إمكانهم، التعبير عن آرائهم (المؤيدة أو المعارضة)، باستمرار، من خلال وسائل الاتصال الجماهيري من جهة أخرى.

وهذه الزوايا الثلاث تشكل، بصفة عامة، فلسفة مواثيق أخلاقيات المهنة وإن كانت هناك بعض المواثيق تصاغ لتصبح أداة، من أدوات الحكومة، للرقابة على الصحف. ومن بين نماذج مواثيق الأخلاقيات الصحفية، ميثاق أخلاقيات المهنة، في الهند الذي يتضمن المبادئ التالية:

* احترام المبادئ الإنسانية، والحقوق الاجتماعية، وتقديم التقارير الإخبارية والتعليقات الحقيقية والواضحة، واجب من واجبات المهنة .

- * إلقاء الضوء على نشاط الدولة الهادف للوحدة الوطنية والحماية العسكرية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والدعاية له.
- * أن تتجنب الصحافة، نشر تقارير، وتعليقات، قد تخلق توتراً، أو تؤدي إلى الفوضى، أو التمرد، أو العصيان، أو العنف .
- * على الصحفيين التأكد من صدق المعلومات، التي ينشرونها، وتجنب نشر المعلومات المشوهة، أو المزيفة، أو غير المؤكدة .
- * يحظر نشر التقارير الإخبارية المثيرة، أو المغرضة.
- * إحترام أسرار المهنة.
- * عدم استغلال المهنة لأهداف غير صحفية، أو لمصلحة شخصية.
- * حظر نشر الشائعات، أو الثثرة، أو الأخبار غير الدقيقة، التي تؤثر على الحياة الخاصة للأفراد.
- * أن تتجنب الصحف نشر المواد الصحفية، بما في ذلك الإعلانات، التي تدعو إلى الرذيلة أو الجريمة، أو النشاط الخارج على القانون .
- * الدعوة إلى الديمقراطية والاشتراكية والحضارة .
- * تجنب المعالجة المغرضة للموضوعات العامة، أو نشر تفاصيل عن الجماعات التي تشترك في الاضطرابات، ما عدا ما يصرح بنشره .
- * حظر نشر المعلومات ، أو التعليقات ، التي تسيء لسيادة الهند وأمنها والعلاقات الودية مع الدول الأجنبية.
- في كوريا الجنوبية، تتكون لجنة أخلاقيات الصحافة من 13 عضواً، يمثل الصحفيون سبعة منهم ويمثل غير الصحفيين الستة الباقين ، فهناك عضوان يمثلان رؤساء التحرير، وعضوان يمثلان ناشري الصحف ، وعضو يمثل ناشري وكالات الأنباء ، وعضوان يمثلان المندوبين الصحفيين ، وبالنسبة لغير الصحفيين هناك اثنان ، من أعضاء الجمعية الوطنية، ومحام، وأستاذ جامعي، واثنان من الشخصيات العامة.

وتختار الاتحادات المهنية الأعضاء السبعة، الذين يمثلون الصحافة، بينما تختار اللجنة نفسها العضوين غير محددى التخصص، ويتولى المحامي رئاسة اللجنة، في العادة. ولهذه اللجنة سلطة اتخاذ إجراءات، ضد المؤسسات الصحفية، التي تنتهك أخلاقيات المهنة، بأن تطلب من المنظمات الأم (الاتحادات المهنية) أن تحرم مؤقتاً، أو تطرد، هذه المؤسسات من عضويتها، كما قد تطلب من الصحف، أو الوكالات، أن تتخذ إجراءً حاسماً ضد أي عضو من هيئة تحريرها ينتهك أخلاقيات المهنة.

وضعت جمعية الصحفيين بكوستاريكا، عام 1973، ميثاقاً لأخلاقيات المهنة، وأشار هذا الميثاق إلى أن الصحفي يعمل لخدمة الحرية، والحقيقة، وعليه مسؤولية في التعبير، ويكفل الميثاق التمتع بالعلم والثقافة، للجميع، وينص على ضرورة الاحتفاظ بسرية المصادر، كما يقرر حرية الإعلام كحق إنساني أساسي.

وفي مقابل ذلك، كما سبقت الإشارة، هناك عدد من دول العالم، لا يوجد بها مثل هذه المواثيق الأخلاقية، مثل سريلانكا، التي تشكو من عدم وجود ميثاق لأخلاقيات العاملين في مهنة الصحافة، وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام الجماهيري، على الرغم من النقد المستمر لبعض الممارسات الصحفية.

وعلى المستوى الدولي، في الفترة بين عامي 1950، 1952، أعدت اللجنة الفرعية لحرية الإعلام والصحافة بالأمم المتحدة، "مشروع قواعد دولية للسلوك المهني للعاملين في الإعلام"، وتضمنت مسودة هذا المشروع ما يلي :

* إن حرية الإعلام والصحافة حق إنساني أساسي، من حقوق الإنسان، ومحك لكل الحريات ، التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، والتي جاءت من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

* إن صدق التقارير الإخبارية أمر مهم .

* يجب على الصحفيين، تجنب السعي وراء مصلحتهم الشخصية، أو تأييد المصالح الخاصة المتعارضة مع المصلحة العامة، مع التأكيد على صدق النية والقصد، فيما يقدم للجمهور .

* أن لا يقبل الصحفيون، ورجال الإعلام، لأنفسهم، أو يكلفوا غيرهم بأعمال لا تتفق، مع أمانة المهنة وكرامتها.

* الحاجة للتصحيح السريع والتلقائي لما ينشر .

* الاحتفاظ بسرية المصادر .

* يجب على الصحفيين، الذين يريدون الكتابة، والتعقيب على الأحداث، التي تقع في بلاد غير بلادهم، أن يحصلوا على معلومات تتيح لهم الكتابة والتعقيب بإنصاف وصدق .

* وعلى الرغم من كل هذه المحاولات، فإن الكثيرين يرون استحالة وضع قواعد سلوك دولية تلتزم بها كافة الدول، نظراً إلى اختلاف القيم، واختلاف ظروف كل دولة.

الفصل الثامن

قضايا صحفية

قضايا صحفية شهيرة

قضية جون بيتر زنجر

أسس جون بيتر زنجر، المهاجر الألماني، مع زميله، وليام برادفورد ، في مستعمرة نيويورك صحيفة نيويورك ويكلي جورنال، وكانت تعبر، في الغالب ، عن خط الحكومة، في أول الأمر؛ ثم تغيرت لهجتها، وخاصة، في العدد الصادر في 3 ديسمبر 1733، وأصبحت توجه سهام النقد إلى الحكومة. وبعد نحو سنة من ذلك أُلقي القبض على زنجر، وقُدِّم للمحاكمة، عام 1735، بتهمة التشهير والتحريض، ونشر تصريحات كاذبة ومفتراة، ضد الحكومة. وتولى الدفاع عن زينجر محامي فيلادلفيا الشهير، أندرو هاميلتون.

وقال هاميلتون إن المحلفين وحدهم أصحاب الحق في اتخاذ القرار ما إذا كان زنجر له حق طبع الصحيفة أو لا، وإذا كانت المادة في الحقيقة تحريضية أو لا، وأقر هاميلتون أن زينجر أصدر الصحيفة بالفعل، وأنه انتقد الحاكم، إلا أن المادة كانت حقيقية وصادقة، ومن ثم فإنها لا يمكن أن تكون تحريضية، كما أن للمحلفين حق تقرير ما إذا كانت المادة حقيقية وإدانة زينجر بالتحريض أم لا.

وكان موقف النائب العام، في هذا القضية: أنه على الرغم من حق المحلفين، في تقرير ما إذا كان زنجر قد أصدر الصحيفة بالفعل، إلا أنه يظل ، من حق القاضي، اتخاذ القرار بشأن ما إذا كانت المادة بالفعل تحريضية ، وقد كسب اندرو هاميلتون تأييد المحلفين عندما أكد أن المحلفين لهم الحق في اتخاذ القرارين، وبذلك يكون حكم المحكمة بعدم الإدانة قد رسخ، من حيث المبدأ، على الأقل، حرية انتقاد مسؤولي الحكومة.

مغامرات صحفية :

أول هذه المغامرات مغامرة ستانلي. كان ستانلي صحفياً ورحالة، في آن واحد، وُلد عام 1841، بإنجلترا واشترك في الحرب الأهلية الأمريكية، إلى جانب

أهل الجنوب، وصحب اللورد نابيه إلى إثيوبيا. وفي أكتوبر، عام 1869، كلفه جيمس جوردون بينيت، مدير صحيفة النيويورك هيرالد العنيد بالبحث عن ليفنجستون، في أفريقيا الاستوائية، بعد أن انقطعت أخباره، منذ ثلاث سنوات .

وصل ستانلي إلى زنبار في يناير عام 1871 وتوغل في قلب القارة السوداء وعثر أخيراً على ليفنجستون، في اودجيجي، الواقعة على ضفاف بحيرة تنجانيقا وزوّده بالمؤن، وانتهز ستانلي فرصة هذا اللقاء ليرسل إلى صحيفته تقريراً مشيراً أثار الدهشة، آنذاك، ونال إعجاب القراء، في العالم أجمع.

والمغامرة الثانية لمحرر التحقيقات الأمريكي سانهوب، الذي سافر إلى هامبورج ، بألمانيا أثناء تفشي وباء الكوليرا، ليتابع سير الأحداث هناك ، ويرسل بالتقارير عنها ، ومما يدعو إلى الغرابة والدهشة، أن هذا الصحفي حاول، مدفوعاً بحمية المهنة، التي فاقت حد التصور، أن يعرض نفسه لعدوى هذا المرض الخبيث لكي يطلع قراءه على انطباعاته الحقيقية ويزودهم ، بتقرير صادق، عن هذا المرض ولكن لحسن حظه لم يصب بالعدوى.

أما المغامرة الثالثة ؛ فهي مغامرة نادرة المثال، قام بها الصحفي الروسي كريفسكي، عام 1905، إبان الحرب الروسية اليابانية، فقد زار طوال شهرين كاملين، مدن اليابان الكبرى ، مخاطراً بحياته ، في كل لحظة ، ونجح في أداء المهمة التي كلفته بها صحيفته "الروسكوبية سلوفو"، فقد توجه إلى الولايات المتحدة حيث عاش رداً من الزمن، استطاع، خلاله، أن ينتحل لقب مواطن أمريكي ، ويحمل جواز سفر قانوني ، باسم "برس بالمر".

ومن سان فرانسيسكو، سافر إلى اليابان حيث أوهم الناس هناك بأنه سائح أمريكي ، فزار ثكنات الجيوش والقلاع ، والمستشفيات والتقط الصور العديدة، وأخذ الأحاديث من بعض كبار رجالات اليابان وحضر مختلف الاجتماعات ، وعاد، بعد شهرين، إلى روسيا عن طريق أمريكا بعد أن قام بواجبه، خير قيام، معرضاً حياته

للخطر، في كل لحظة، منتظراً إلقاء القبض عليه كجاسوس فيعدم رمياً بالرصاص، من دون محاكمة.

المغامرة الرابعة بطلها صحفي عربي، من مصر. في أوائل مايو 1956 استطاع الصحفي المصري، إبراهيم عزت، أن يخترق حدود إسرائيل ويطوف مدنها ويقف على حقيقة ما يجري فيها من أمور ومكث فيها، أحد عشر يوماً، قابل في خلالها دافيد بن جوريون، رئيس الوزراء، وموشي شاريت، وزير الخارجية وجولداماثير، وزيرة العمل، وموشي ديان، قائد الجيش، وقتئذ.

وقد استطاع إبراهيم عزت أن يحصل على تأشيرة، من سفارة إسرائيل بلندن، بعد أن أقنع المسؤولين، هناك، بأنه صحفي برازيلي من أصل عربي، اسمه جورج إبراهيم حبيب، يفهم العربية، ولكنه لا يتكلمها، وأنه يقوم بجولة، في منطقة الشرق الأوسط، لزيارة الدول العربية وإسرائيل ولكنه يخشى إن ظهرت، على جواز سفره، تأشيرة دخول إسرائيل أن ترفض الدول العربية دخوله أراضيها.

فطار من لندن إلى نيقوسيا ومنها، أقلته الطائرة إلى اللد، حيث كان، في استقباله، مدير المطار ومندوب وزارة الخارجية، الأمر الذي أفزعه، ولكن سره لم يكتشف ، وظل يجوب مدن إسرائيل حيث مكث، ثلاثة أيام، في تل أبيب وحيفا ويومين في القدس وبئر سبع، وزار المستعمرات على الحدود المصرية. وفي كل لحظة كان يقف على الأمور، خلف الأسوار ويطلع على أدق الأسرار، التي تصنع الأحداث داخل إسرائيل .

وبعد أحد عشر يوماً، عاد بالطائرة، إلى قبرص ومن هناك، أبرق إلى مجلة روزاليوسف ، عن تفاصيل رحلته ومغامرته ، ونشرت روزاليوسف تفاصيل مغامرته على حلقات ، استغرقت حوالي شهرين ، وكان لهذه التقارير دوي خطير، في الدوائر السياسية ، والدبلوماسية ، والصحفية، على السواء.

حديث لم يحدث !

روي عن صحفي قدير ومتميز، من الرعيل الأول للصحافيين السوريين، هو سامي الشمعة، هذه الحادثة: " أرسل رئيس تحرير صحيفة دمشق مشهورة أحد محرريه السياسيين ، وكلفه بإجراء حديث صحفي، مع رئيس وزراء العراق آنذاك "نوري السعيد"، الذي كان سيقضي فترة من الوقت، في مطار دمشق الدولي، قبل أن يتابع رحلته الجوية، إلى لندن، لتعديل المعاهدة البريطانية -العراقية، وكان على هذا المحرر السياسي أن يستغل فترة استراحة نوري السعيد، في المطار، ليطرح عليه أسئلة معدة مسبقاً، تتناول الخطوات القادمة التي سيتم الاتفاق عليها، بين العراق والمستعمر البريطاني ، إلا أن الوقت كان أسرع منه فغادر رئيس الوزراء العراقي الأراضي السورية، من دون إجراء المقابلة ، وهنا فكر المحرر قليلاً ، وعز عليه أن يفشل في أداء مهمته ، ولمّا ضاقت به الدنيا، قصد أحد مقاهي دمشق وشرع يقلب الأمر مئة ويسرة.

وبعد قليل، بدأ يستعرض، في ذهنه، شتى الأمور والتطورات والظروف، التي مر بها العراق راح يستدعي، من ذاكرته، معلومات سابقة، تعد زائداً غريباً، يعجز أي صحفي آخر عن تحصيلها، أو تخزينها على الشكل الذي استطاع هذا المحرر البارع أن يحققه! وبدأ يضع الخطوط العريضة لمجمل التساؤلات، والاستفهامات التي يريد القارئ أن يعرفها، وشرع يقسم الموضوع، حسب الأسئلة المطروحة على ساحة العلاقات البريطانية ، العراقية، وأهم القضايا المتبادلة بين الدولتين ، وخرج بحديث صحفي كامل، ولقاء سياسي ساخن ومشوق: ضيفه نوري السعيد ومستضيفه الصحفي والمعلق السياسي " سامي الشمعة ".

وبالفعل نُشر الحديث، صباح اليوم التالي، وبالخطوط العريضة، والعناوين المتحركة والمشوقة، وطرح واقع المباحثات: العراقية ، البريطانية، كما جرت فعلاً ونوقشت سرّاً، بين الجانبين، في الجلسة المغلقة، ودُهِش المبعوث العراقي، الذي لم ير ولم يجتمع إطلاقاً، بهذا الصحفي، واستغربت الدولة العظمى، واحتج مندوبها

وأبدى استغرابه ودهشته، تجاه المعلومات، التي جاءت في الحديث الصحفي، والتي كانت فعلاً مدار الجلسة، التي عُقدت في لندن، هما في ذلك النقاط الأساسية والسرية، التي بُحثت بين الطرفين، والتي جعلت من الصحفي، سامي الشمعة، طرفاً مشاركاً في المحادثات، علماً بأنه لم يغادر عتبة مكتبه الصحفي، أو الأماكن، التي يتردد عليها، في دمشق وكان السؤال العاجل، الذي طرحه المندوب البريطاني هو: متى، وكيف استطاع هذا الصحفي السوري أن يحصل على كل تلك المعلومات الصحفية، والوقائع والمناقشات الصحيحة والدقيقة مائة بالمائة؟

تجيب فلك حصرية، التي أوردت هذه القصة، في كتابها "صاحبة السلطة الرابعة"، إن هذا الصحفي البارع لم يكن يستطيع تحقيق ما حققه لولا تمتعه وبجدارة، بالحاسة السادسة، التي تعد الثقافة الواسعة، والاطلاع المستمر، والنظرة العميقة، من مكوناتها الأساسية، فلقد نُمّي موهبته الصحفية الأصيلة بما تحتاجه، ولم يقف عند حد.

فضيحة ووترجيت :

بدأت قصة ووترجيت الشهيرة، في الثانية من صباح يوم السبت 17 نوفمبر 1972، عندما وجد "فرانك ويلز"، الحارس الليلي الزنجي أدوات، في جراج عمارة ووترجيت، فصعد، من سلم الخدم، ليكتشف أن باب المقر الانتخابي، للحزب الديمقراطي، قد فُتح! وأبلغ "ويلز" رجال الشرطة، الذين ضبطوا خمسة رجال معظمهم كوبيون، يحاولون التسلل إلى مقر الحزب المعارض للرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون ليضعوا أجهزة إرسال وتنصت.

وأملى محرر شؤون البوليس، في صحيفة "الواشنطن بوست"، النبأ إلى غرفة الأخبار في الجريدة، في ساعة مبكرة من الصباح، فقام اثنان من المحررين بمتابعة تغطية النبأ، والمحرران هما: كارل برنشتاين، 28 سنة، والذي بدأ يعمل، في الصحافة، وعمره 16 سنة، ولم يتم تعليمه الجامعي، والثاني بوب ودوارد، الذي

تخرج من الجامعة، وخدم، خمس سنوات، في البحرية، والتحق بصحيفة الواشنطن بوسـت قبل شهر؛ ولم تكن خبرة الصحفيين تسمح لهما، إلا بأعمال محدودة، مثل متابعة أنباء المحاكم، والموسيقى الصاخبة، وبعض اجتماعات المجلس البلدى.

ووقف المتهمون الخمسة، في قضية "ووترجيت"، أمام القاضي، الذي ينظر قضايا التسول، والتشرد والعاهرات، وجاء الصحفيان: برنشتاين وودوارد، أحدهما يسأل محامي المتهمين، واحداً وراء الآخر، من الذي وكلك عنهم، ومتى، وهل تعرف المتهمين، وكيف؟ ويرفض المحامي الأول الإجابة، ويقول محامي آخر: إن زوجة أحد المتهمين وكَلته، ويعترف محام ثالث بأنه تلقى مظروفاً به 25 ألف دولار ليتولى الدفاع عن متهم.

ويسمع الصحفي أحد المتهمين يقول إن مهنته، مستشار أمن، وأنه كان يعمل في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. ويسأل الصحفي وكيل النيابة المحقق، عن الأوراق، التي وجدت في جيوب المتهمين، والأرقام التليفونية، وأوراق النقد، ويعرف أن معظمها من فئة المائة دولار. ومن هذه النقاط، يبدأ مشوار الصحفيين الطويل.

في واشنطن يسأل الصحفيان زوجة أحد المتهمين، وجيرانه، ووكالة الاستخبارات المركزية، وتنشر الواشنطن بوسـت أن المتهم يعمل في لجنة إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي نيكسون ويجد الصحفيان، في المفكرة، التي ضبطت، مع أحد المتهمين، رقم تليفون أحد رجال البيت الأبيض، وتبدأ اتصالات الصحفيين لمعرفة حقيقة العلاقة، بين رجل البيت الأبيض والمتهمين، ومن هو صاحب رقم التليفون، ومن الذي يدفع ثمن فاتورة التليفون، والمكالمات التليفونية الخارجية التي طُلِبَت من هذا الرقم، والأرقام الأخرى، وأصحابها، في جميع أنحاء الولايات المتحدة، ويكتشف الصحفيان أن ذلك التليفون هو الوحيد في البيت الأبيض الذي سُجِّل باسم سكرتيرة، هي التي تدفع الفاتورة، وقد اعترفت السكرتيرة، بعد ذلك، أن أحد رجال البيت الأبيض يعطيها، بعد ذلك، ما تدفعه.

وبعد خمسة أيام، أعلن البيت الأبيض، أنه لا توجد علاقة له بكل هذه الأحداث ، ويطوف الصحفيان بكل الناس لاستكمال الأخبار والقصص، ويسألان رجال وكالة المباحث الجنائية الاتحادية، التي تتولى التحقيق في الحادث، وتكون نتيجة هذا كله، الوصول إلى أن هناك مصروفات سرية، لدى لجنة إعادة انتخاب نيسكون، وأن خمسة، من مساعديه يملكون التصرف في هذه الأموال.

ولجأ كارل برنشتاين إلى طريقة جديدة، في الوصول إلى الأخبار؛ إذ أخذ يطوف ، مع زميله، بوب ودوارد، بيوت السكرتيرات، ليلاً، لصعوبة الحديث في المكاتب فهو يرى أن الناس ينظرون إلى من يدخل بيوتهم، نظرة الصديق، فتنشأ علاقة خاصة، بين الصحفي ومصدر أخباره، ولكن لم تُفتح لهما إلا بيوت قليلة، وأغلقت في وجهيهما معظم البيوت. ويعقد المتحدث الصحفي، باسم البيت الأبيض، رونالد زيجلر، مؤتمراً صحفياً، فيوجه إليه 29 سؤالاً عن قصص الواشنطن بوست، فيرفض التعليق عليها. وفي مؤتمر آخر، يظل زيجلر يهاجم الصحيفة، نصف ساعة بلا انقطاع، قائلاً إن هذه الصحيفة تحرف الأنباء، وتعتمد على الإشاعات، والتقولات، والإيحاءات وتحاول هدم هذا النظام، وتسيء، أبلغ إساءة، إلى الصحافة كلها، ولن نقع في يد محرري هذه الصحيفة، ولن نرد عليهم ، وكل ما ينشر فيها مشوه لا يستحق.

وبدأت حكومة نيسكون في مطاردة محطتي إذاعة وتلفزيون، تملكهما صحيفة الواشنطن بوست، في فلوريدا بعدم تجديد عقد المحطتين، الذي يجب تجديده، مرة كل ثلاثة أعوام، وتخفيض ثمن السهم في الصحيفة، من 38 دولاراً إلى 21 دولاراً.

وأخذ البيت الأبيض يهاجم "برادلي"، ويقول إنه رجل يحمل المعطف لأسرة كينيدي، ويسعى بكل قوة لإسقاط نيكسون ويتهم ودوارد بأنه كان ضابط اتصال للبحرية، بالبيت الأبيض، عندما كان مجنداً، وأنه كان يسيء استغلال هذه

الاتصالات، كما اتهم كارل برنشتاين بأنه يريد الانتقام، لأبويه، من نيكسون فقد اتهمهما نيسكون، في فترة من الفترات، بالتعاطف مع الشيوعية، عندما كانا منضمين إلى الحركة العمالية.

واقترب مجهول من برنشتاين وحاول أن يبيع له الماريجوانا، في أحد شوارع واشنطن وقيل إن العملية مكيدة، وكمين للقبض عليه. وقيل لكاترين جراهام صاحبة الواشنطن بوست، إن الصحفيين يحاولان إغراء السكرتيرات، والتحرش بهن، أثناء الحديث معهن، وألمح كثيرون إلى أن المسألة قد تصل إلى حد الاغتصاب لا الإغراء فقط. واتصل كثير، من رجال البيت الأبيض، ومن مساعدي نيكسون بكاترين جراهام، وبرادلي، وحذروهما من المضي، في تحقيقات ووترجيت، لما تحدثه من آثار على المفاوضات الدقيقة، التي تجري لإنهاء الحرب في فيتنام وقال هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية، لكاترين جراهام يندرهما بأسلوبه: ألا تؤمنين بأنه سيعاد انتخابنا؟.

وكاد الصحفيان، في أحيان كثيرة، يفقدان الثقة في النفس، فيرتجفان ويضطربان، ويحل بهما خوف رهيب، بعد أن أدركا أن حياتهما مهددة بالخطر وتليفوناتهما تحت المراقبة. وقبل إعادة انتخاب نيكسون مباشرة، ارتكب الصحفيان برنشتاين وودوارد، أكبر أخطائهما، فقد نشر أن أحد الشهود أدلى، في التحقيق باسم هالدمان، أهم مساعدي نيسكون، باعتباره المسؤول الأساسي، في ووترجيت. وكذبت النيابة ذلك، كما كذبه البيض الأبيض، بشدة.

وبدا أن كل شيء سوف ينهار، وأن القضية مصيرها الفشل، وفكر الصحفيان، في الاستقالة، من الواشنطن بوست، وأخذوا يراجعان كل المصادر ويعيدان ترتيب القضية، حتى وصلا إلى أن الشاهد يعرف أن المسؤول هو "هالدمان" ولكنه لم يذكر اسمه في التحقيق.

وعندما اتصلت محطات التليفزيون، ووكالات الأنباء، بالصحيفة اكتفى "برادلي" بأن يقول: نحن لا نتراجع عما نشرناه ونؤيده. وأدلى الشاهد بعد ذلك باسم هالدمان. وقيل إن هذا الخطأ أخطر اكتشاف الحقيقة في ووترجيت.

وفاز نيكسون وأعيد انتخابه، في نوفمبر 1972، وبدأت حرب البيت الأبيض ضد واشنطن بوس، فكانت الأخبار المهمة تُعطى للصحف الأخرى، وهاجم مساعدو نيكسون برادلي شخصياً وأقيمت قضايا ضد امتلاك واشنطن بوس لمحطات الراديو، في فلوريدا وأُحكمت حلقات الحصار ضد الصحفيين، لمنع حصولهما على أي خبر جديد، عن القضية، وقال رجال نيكسون إن النشر كان مقصوداً به عدم تجديد انتخاب نيكسون أما وقد فاز، فلا داعي لاستمرار الحملة ولكن الحملة الصحفية استمرت، وأخذت الاتهامات تلاحق رجال نيكسون واحداً وراء الآخر.

وعندما حوكم الذين هاجموا مقر الحزب الديمقراطي، في ووترجيت اعترف جميع المتهمين، وعندما طلب نيكسون من الكونجرس إقرار تعيين جراي مديراً لمكتب المباحث الجنائية، طلبت الصحيفة من الكونجرس أن يسأل جراي، عن التحقيقات، التي أجراها في قضية ووترجيت، واضطر جراي، وقد أقسم اليمين، إلى أن يتهم بعض رجال نيكسون .

ونشرت الصحيفة أن التجسس على الحزب الديمقراطي كان جزءاً، من حملة واسعة، ضد خصوم نيكسون وطلبت الصحيفة من الكونجرس أن يحقق في قضية ووترجيت، فشكلت لجنة لهذا الغرض لتبدأ التحقيق، بصفة سرية، ثم أُذيعت تحقيقاتها، بعد ذلك، على شاشة التليفزيون.

أخذت الصحيفة تحصل، كل يوم على دليل إدانة، ضد رجال نيكسون المقربين من محاميه، واضطر نيكسون إلى قبول استقالة مساعديه، وأعلن أنه لم

يكن يعرف ، وفي مؤتمر، عقد في 30 أبريل 1973، اعتذر زيجلر للصحفيين، إذ ثبتت اتهامات الواشنطن بوست، ضد بعض رجال نيكسون واستمعت لجنة الكونجرس لرجال نيكسون واحداً بعد الآخر، فلما أيقن اثنان من المتهمين، في ووترجيت ، أن أمرهما سيفتضح، تكلم أحدهما، من وراء القضبان، قائلاً "لقد اشتروا سكوتنا بالمال...!!".

قال الكسندر باترفيلد، مساعد الرئيس نيكسون للأمن الداخلي، أمام لجنة مجلس الشيوخ، " إن نيكسون كان يسجل لنفسه " ! وقال وهو يستجوب على الهواء أمام شاشة التلفزيون: " الشيء الذي لا يريد أن يعلنه نيكسون هو أنه كان يتنصت على نفسه، ولا يعرف ذلك سوى ثلاثة من مساعدي الرئيس، وبعض رجال الأمن، الذين يتولون صيانة أجهزة التسجيل، داخل البيت الأبيض، وبالذات، في الحجرة البيضاء، أي حجرة مكتب الرئيس الأمريكي".

وتبدأ عملية مطالبة نيكسون بتسليم الأشرطة، إذ طلبها الكونجرس فرفض نيكسون ولجأ الكونجرس إلى القضاء الذي أصر على ضرورة تسليم الأشرطة. واستقال نيكسون وبعد استقالته، نشرت الواشنطن بوست، يوم 9 أغسطس 1974، العنوان في الصفحة الأولى، بحجم ضخم، "نكيسون يستقيل". وحصلت صحيفة الواشنطن بوست على جائزة بوليتزر في الخدمة العامة(أنظر ملحق فضيحة ووترجيت، صور ووترجيت).

وألف الصحفيان بوب ودوارد، ومعهما كارل برنشتاين، كتابهما الأول "كل رجال الرئيس"، فحصولا على 55 ألف دولار من الناشر، و105 ألف دولار أخرى من نادي كتاب الشهر، و100 ألف، مقابل طبع الكتاب، خارج أمريكا، و30 ألف من مجلة بلاوي، مقابل نشره مسلسلاً، في حلقتين، وأخيراً مليون دولار لإصدار طبعة شعبية منه، و400 ألفاً لإنتاجه، كفيلم سينمائي.

ثم توالى، بعد ذلك، خطبات كارل برنشتاين وبوب ودوارد وكتبهما، التي كانت تثير، جميعها، الرأي العام داخلياً وخارجياً.

فضيحة مونیکا - كلينتون :

لعبت الصحافة ووسائل الإعلام دوراً هائلاً في إبراز قضية العلاقة العاطفية الجنسية، التي نشأت بين الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون ومونیکا لونيسكي (21 عاماً)، منذ أن بدأت عملها كمدرّبة في البيت الأبيض، في نوفمبر 1995 واستمرت العلاقة بينهما 18 شهراً.

أستطاعت الصحافة أن تستغل هذه القضية في جذب اهتمام الملايين، في أنحاء العالم، ليتابع تطوراتها أولاً بأول، بسبب ارتباطها بإحدى مغامرات رئيس أمريكا الغرامية، وتهديدها لمركزه، وأسرته، ومستقبله السياسي، وأثارت القلق حول القرارات التي يصدرها للحفاظ على فاعلية الدور الأمريكي في العالم ، كما استغلت الصحافة الحرية الواسعة، والديموقراطية الكاملة في المجتمع الأمريكي.

فأسهبت في الخوض في سيرة كلينتون الذاتية، وإبراز أدق تفاصيلها، وجذور نشأة كلينتون، ورجعت إلى مذكرات والدته "فرجينيا" التي كشفت كثيراً من الوقائع، التي جعلت علماء النفس يؤكدون أن التركيبة النفسية لكلينتون تتخللها عقدة نفسية، تسمى عقدة "أديب" وتعني تعلق الابن بأمه تعلقاً عاطفياً يصل إلى حد الجنس.

وذلك أن كلينتون جاء إلى العالم يتيماً، مات والده في حادث سيارة عام 1946، قبل مولده بثلاثة أشهر. وعقب ذلك تزوجت أم كلينتون من رجل آخر غيور شكاك، كان دائماً يضربها ويكيل لها السباب في غرفة نومها المقابلة لغرفة الطفل كلينتون، الذي كان ينظر في أسى إلى أمه، المتهمة دائماً من قبل زوجها بالخيانة، ويراها مخمورة دائماً، لا تكف عن التدخين والقمار والصراخ.

تكونت أزمة نفسية لدى الطفل كلينتون، بسبب هذه المواقف ، وبسبب ازدواجية واضحة بين أمه غير المتدينة، وجدته ومربيته شديدي التدين.

أستغلت الصحافة قضية مونیکا في استعراض مغامرات كلينتون النسائية السابقة ، مع أربع نسوة أخريات، وأوردت اعترافاتهن جميعاً، وبخاصة جنيفر فلورز مغنية الليل ، التي أقرت ، في حديث لها مع مراسل شبكة CNN ، أنها كانت عشيقة كلينتون طيلة 12 عاماً، وكذلك دولي كيل براوانج، محامية من دالاس، التي أكدت أنها كانت تحب كلينتون منذ أيام الدراسة، وأنها كانت على علاقة متقطعة معه طيلة 30 عاماً، وقالت عنه: "إنه إنسان متبلد الشعور، كم أمضينا معاً ساعات طويلة، لكنه نسيني هكذا ببساطة".

كذلك نشرت الصحافة قضية بأولا جونز التي رفعت قضية لمحاكمة الرئيس، متهمه إياه بأنه أجبرها على ممارسة الغرام معه، عندما كان حاكماً لولاية أركنساس، وأنه طلب منها ألا تكشف هذا السر، واستجابت لذلك طمعاً في أن تحصل على ترقية، أو زيادة راتب، فلما لم يحدث رفعت القضية، وتصاعدت حدة المسألة مما اضطر المحكمة الأمريكية العليا إلى رفع الحصانة عن الرئيس لمحاكمته.

أما دور الإعلام في قضية علاقة الرئيس بمونیکا لونيسكي، فكان دوراً ملحوظاً، إذ نشر تفاصيل القصة، ونجح في جذب انتباه الرأي العام، مما جعل طلبات مؤسسات النشر تنهال على مونیکا، التي طلبت ستة ملايين دولار مقابل النشر، بينما عرضت دار نشر هاربر كولنز، التابعة لروبرت مردوخ، مليون جنيه إسترليني للحصول على حق النشر، ونشرت وسائل الإعلام المختلفة وقائع استجواب مونیکا لونيسكي، وتفاصيل العلاقة الجنسية مع الرئيس، وأظهرت صورة ثوبها الأزرق وعليه آثار من مني الرئيس، كما نشرت تفاصيل استجواب الرئيس الذي استغرق ست ساعات متواصلة، وركزت على إظهار ملامح وجهه وانفعالاته الشخصية.

وأجرت الصحف استطلاعات للرأي على قطاعات مختلفة، إلى حد أن مؤسسة جالوب أجرت استطلاعاً للرأي في كل من: بريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا

فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية حول سؤال: هل من الأفضل أن يستقيل الرئيس من منصبه أم يستقيل؟ وشفعت ذلك بنشر التقرير الذي تضمن اعترافات كلينتون، وهو تقرير بلغ عدد صفحاته 445 صفحة عبر شبكة "الإنترنت"، وانكبّ الملايين يقرأون هذا التقرير، ويشاهدون في وسائل الإعلام امرأة ترفع عريضة أمام أسوار البيت الأبيض فيها: أنقذوا بناتنا.. أوقفوا كلينتون " Daughters Stop Clinton Save Our".

وتتابعت إصدارات أشرطة الفيديو تنشر تفاصيل القضية والاعترافات وأخذت وسائل الإعلام تربط بين مغامرات الرئيس النسائية السابقة والحالية وتقول إن الأمر لم يكن مجرد ماضي، بل إن الرئيس لا يزال كما هو، وإنه يكذب وهذا أمر لا يتسامح فيه الأمريكيون، بسهولة، عندما يتعلق بالرئيس.

لم تنس وسائل الإعلام أن تركز أضواءها على هيلاري، زوجة الرئيس، بدءاً من قصة زواجها منه، وانتهاء بصمودها وموهبتها الهائلة في إخفاء مشاعرها وانفعالاتها، ومواجهتها للقضية، وتحدثت وسائل الإعلام عن بداية علاقة هيلاري بكلينتون، وكيف أن أمه وشقيقه لم يوافقا على اقترانه بها، في أول الأمر، بسبب أنها كانت سميئة، وغير أنيقة، ثم وافقا في النهاية، إزاء إصرار كلينتون، وتناولت وسائل الإعلام قصة نجاحهما وطموحهما، وقبول هيلاري أن تتنازل، من أجل كلينتون، عن اسم عائلتها "رودهام"، وتتخذ اسم كلينتون، كما غيرت من تسريحة شعرها وطريقة مكياجها.

وتناولت وسائل الإعلام، كذلك شخصيتها المميزة، وطغيانها وتسلطها على كلينتون، وكيف أن ذلك الأمر كان مصدر تخوف كبار رجال الحكم وانتشار الشائعات، منذ تولي كلينتون السلطة، أن كلينتون هو مجرد "زوج هيلاري"، يتحرك بتوجيهاتها، وأبرزت وسائل الإعلام دور هيلاري الكبير في إنقاذ زوجها ومستقبله السياسي، أثناء قضية مونيك، وكيف أظهرت موهبة خارقة وإدراكاً عميقاً بنبض الشارع الأمريكي، وحساباته السياسية، وكيف تُستفز

أغلبيته لصالح الرئيس، عندما يُقال إن اليمين وكبار رجال الاقتصاد والإدارة متآمرون على الرئيس المنتخب.

ونجحت هيلاري في إحداث رد فعل شعبي هائل متعاطف مع كلينتون وضد القسوة في التعامل معه، بتصوير زوجها بأنه ضحية مؤامرة تستهدف حزبه والجمهوريين ، كما استغلت هيلاري نقطة أخرى، وهي أنها خاطبت، عند الأمريكيين بصورة خاصة، خوفهم المتزايد من انهيار القيم العائلية وهكذا تماسكت هيلاري أمام العاصفة، التي تجسدها المقالة التالية:

بعد اعتراف كلينتون بعلاقته غير اللائقة من مونيكا لونيسكي، وجهت "سو كارول" المحررة في جريدة "الميرور البريطانية" خطاباً، على صفحة كاملة في الصحيفة، إلى هيلاري كلينتون قالت لها فيه: عزيزتي هيلاري: لقد تلقيت من الصفحات من "بيل" ما يكفي ... لكن هذه الصفحة الأخيرة "تقصد اعترافه علناً على شاشات التلفزيون بخيانتها" يجب أن تكون الأخيرة ... لقد سبق لك أن صرحت يا سيدتي بأن الذي يقال عن خيانتك ... لو ثبت فإن ذلك سيعتبر إهانة كبيرة لك واعتداءً خطيراً عليك وها هو قد ثبت أن خيانتك حدثت بالفعل وأصبحت يا سيدتي أكثر النساء تعرضاً للذل والمهانة في العالم ...

فهل ستكونين مثلاً للمرأة التي تتعرض للإهانات وتسكت؟ أم سترفضين هذه النظرية؟ هيا اثبتي لكل النساء أنك قوية كما عهدناك.. أنك كنت دوماً مثلاً لتحمل المسؤولية والتحمل على نفسك ... والبرود والهدوء، على الرغم من تعرضك للنيران من كل جهة ... ومن أجل هذا الرجل ارتديت عدسات لاصقة. وغيرت تسريحة شعرك ، والآن تريدين نظارة سوداء لإخفاء الألم ... وإخفاء إرهاق العينين اللتين لم تناما لأسابيع عديدة ... وأصبحت يا سيدتي "امرأة تحت الحصار" تتظاهرين بأن كل شيء على ما يرام ... بينما الواقع يقول "لا ... لا شيء على ما يرام".

الصحافة تختلق أحداثاً لا وجود لها :

أحياناً تختلق الصحافة، كغيرها من وسائل الإعلام، أحداثاً لا أصل لها خاصة في بلد، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي يعمل نظام الاتصال الجماهيري فيها، بطريقة خاصة، ومن أكثر الأمثلة شيوعاً، على ذلك، ما يطلق عليه دانييل، وشتاين، اسم "اللا أحداث".

ففي أوائل يونيه 1967، جاء اليكسي كوسيجين، رئيس الوزراء السوفيتي رئيساً لوفد بلاده لحضور الاجتماع الخاص، الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، في نيويورك وكان عمله يتصل بالأمم المتحدة فقط بصورة غير مباشرة.

وكان السوفييت يضغطون لاتخاذ إجراءات لاسترداد الأراضي، التي استولى عليها الإسرائيليون من العرب، في بداية هذا الشهر، ولم يكن هناك شيء، في العمل الدبلوماسي التقليدي، يتطلب أي اتصال مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومن الناحية العملية فإن كوسيجين لم يكن في الولايات المتحدة، فلم يكن لديه أو جونسون (الرئيس الأمريكي وقتها) أي شيء مهم يقوله أي منهما للآخر.

ومع ذلك فقد كانت الضغوط، من أجل لقاءهما، كبيرة بسبب ما تكهنت به وسائل الإعلام عن الإمكانيات التي ستيحها هذا اللقاء، كما أن فرص الخسارة فيه ستكون ضئيلة نسبياً. وجرّت مناقشات عديدة، عن هذا الاجتماع، وصوّره البعض بأن أهميته تضارع أهمية مؤتمر فيينا. ودارت مناقشات استغرقت عشر ساعات حول المحادثات التي دارت بين الزعيمين على مدار يومين كاملين، هذا في الوقت الذي انتهز فيه الرئيس جونسون الفرصة وذهب إلى لوس أنجلوس، في حملة سياسية، وقام كوسيجين بنزهة إلى شلالات نياجرا.

اشترك، في تغطية هذا الموضوع، مئات الصحفيين، ومُنحت تسهيلات خاصة لممثلي وسائل الإعلام، ووزعت آلاف الصور، وأدرجت وكالة الاسوشيتد برس

الموضوع، في المرتبة الخامسة، بين أكبر عشرة أحداث، لهذا العام !. لقد كان هذا من أساسه، "لا حدث"، وبرز ذلك، في البيان الختامي، وفي تصريح جونسون عن الاجتماع، الذي قال فيه: "لقد حققنا تقدماً عظيماً، في الحد من عدم التفاهم على ما أعتقد، وفي تأكيد التزامنا المشترك بالبحث عن اتفاق". لقد أوضح هذا البيان كيف كانت الجلسات جوفاء من الناحية السياسية.

جائزة بوليتزر.. لقصة وهمية !

في 28 سبتمبر 1980، نشرت صحيفة "الواشنطن بوست" قصة صحفية بقلم جانيت كوك، تحت عنوان مثير: "عالم جيمي: مدمن هيروين، في الثامنة يعيش من أجل حقنة مخدرات".

تقول القصة: "جيمي يبلغ الثامنة، وهو جيل ثالث من مدمني الهيروين غلام صغير نضج قبل الألوان، شعره بلون الرمال، له عينان بلون المخمل البني وعلامات الإبرة تركت أثرها على البشرة الطفولية الناعمة لذراعيه السمراوين النحيلتين، إنه يقبع في مقعد كبير، لونه بيج، في غرفة المعيشة، بمنزله ذي الأثاث المريح، في جنوب شرق واشنطن وعلى وجهه الصغير المستدير تعبير شبه ملائكي وهو يتحدث عن: الحياة، والملابس، والنقود، وفريق بليتمور أوريولز، والهيروين؛ فقد كان مدمناً منذ الخامسة.

إنه يعقد يديه خلف رأسه، وفي قدميه حذاء رياضي لطيف، ويرتدي قميصاً مخططاً مغلق الصدر يتدلى، فهو هيكلي هزيل. وقد قال لمخبر صحفي زاره مؤخراً: إنه رديء أليس كذلك؟ لدي ستة أخرى مثله. إن عالم جيمي هو عالم المخدرات العنيف، والمال السريع، والحياة الطيبة، التي يظن أنه، هو وأمه، قادران على توفيرهما. هذا المدمن الصغير يشتري الهيروين، من دون مبالاة، ومن دون ما تشعر أمه التي يعيش عشيقها معها، في غرفة الطعام، بمنزل جيمي، وهما "يطبخان"، في المطبخ، و"يتعاطيان" في غرفة النوم، ويقوم رون، أو شخص آخر، بإعطاء المخدر

لجيمي، يغرس إبرة في ذراعه البارزة العظام، ويغيب تلميذ الصف الرابع عن الوعي تماماً".

ومضى القصة الصحفية، في أكثر من عمودين ، مصحوبة برسم دموي يجمد الدماء، لغلام أسود ضئيل يجفل في ألم، بينما أمسكت يد كبيرة بذراع نحيله، ويد أخرى تغرس إبرة في أحد أوردته.

وفازت قصة جانيت كوك بجائزة بوليتزر لعام 1979، ولكن الاحتفال لم يدم طويلاً، في "الواشنطن بوست"، فقد ثبت أن القصة، برمتها مختلقة، ولا أساس لها من الصحة، واعتُرفت جانيت بأنه لا وجود لشخصية جيمي، وإن القصة كلها ملفقة، وكان رد فعل الواشنطن بوست هو نشر تحليل، من 18 ألف كلمة عما حدث، بقلم وليم جوني، المكلف بالتحقيق في شكاوي المواطنين، عن انتهاكات حقوقهم، في الصحيفة، والذي عاد، منذ ذلك الحين، إلى منصبه الأكاديمي.

إضافة إلى ما سبق، حدث عند إعلان جوائز بوليتزر، أن تلقى مايكل هولمز مراسل الاسوشيتدبرس، في توليدو، من صحيفة "توليدويليد" بلاغاً بأن معلومات الوكالة، عن سيرة حياة جانيت كوك، لا تتفق مع معلومات صحيفة البليد.

وكانت الاسوشيتدبرس قد التقطت، ببساطة، ترجمة حياة الواشنطن بوست، وقدمتها مع مقدمة منها، وأدّاعها في جامعة كولومبيا، مجلس جائزة بوليتزر، بعد أن أعدتها الأنسة كوك، وزعمت فيها أنها حاصلة على درجة الماجستير، من جامعة توليدو، بينما أظهرت المراجعة أنها تخرجت فعلاً، في الجامعة ولكنها لم تحصل على الماجستير، وعندما أبلغ هولمز ذلك لمكتبه، في نيويورك راجعت وكالة الاسوشيتدبرس زعماً آخر من كوك، بحصولها على درجة من فاسار، وأنها درست بجامعة السوربون بباريس، وكانت النتيجة أنها لم تحصل على درجة من فاسار، وأنها لم تدرس في السوربون قط، بل إنها لا تستطيع حتى التحدث بالفرنسية.

وأخيراً قررت البوست استجواب جانيت كوك، فاعترفت أولاً بأنها لفقت جزءاً من سيرتها الدراسية (وهي حصولها على درجة الماجستير)، وبعد جلسة، دامت طوال الليل، وقعت البيان التالي: "إن عالم جيمي مختلق من أساسه. فإنني لم ألتق قط، أو أتحدث مع مدمن هيروين في الثامنة من عمره، وكان المقال الذي نشرته الواشنطن بوست في 28 سبتمبر 1980 تشويهاً خطيراً للحقائق أشعر حياله بأسف عميق، إنني اعتذر لصحيفتي، ومهنتي، ومجلس جائزة بوليتزر، وكل الباحثين عن الحقيقة، واليوم، وأنا أواجه الحقيقة، قدمت استقالتي". جانيت كوك .

وبعد أسابيع قليلة من إعلان هذا البيان السابق، أعلنت صحيفة نيويورك دايلي نيوز، في أسي، نبأ الاستقالة الإجبارية لأحد كتابها بعد أن اتهمته صحيفة بريطانية بتزييف قصة عن تبادل إطلاق النار، بين الجنود البريطانيين، وعصابة من الشبان، في بلفاست.

وخلال شهر، أعلنت صحيفة "تورنتو صن"، تحت ضغط التهديد برفع قضية قذف كبرى، إن أحد مخبريها قد فصل من عمله، وأُجبر آخر على الاستقالة، بعد أن اعترفا بأنه ليست لديهما أية وثائق عن اتهامات، بأن مسؤولاً حكومياً كبيراً قد حقق أرباحاً، في البورصة، باستخدام معلومات حكومية.

اعترفت صحيفة النيويورك تايمز، في 22 فبراير 1982، على صفحتها الأولى، بأن كاتباً أمريكياً حراً، أي من خارج الصحيفة، في الرابعة والعشرين اعترف بأنه لفق مقالاً، نشرته مجلة الأحد التي تصدرها الصحيفة، عن رحلة قام بها للحياة مع رجال حرب العصابات، من الخمير الحمر في كمبوديا وفضلاً عن ذلك، فقد اعترف الكاتب بأنه لفق المقال، من دون أن يغادر أسبانيا التي كان يقيم بها في ذلك الحين، وفي مقال افتتاحي بعنوان "كذبة في التايمز" قال أ.م. روزنتال رئيس التحرير التنفيذي للنيويورك تايمز "إننا لا نعتبر إعلاننا بأن الكاتب كان

كاذباً وخادعاً ينفي مسؤوليتنا، فعملنا هو أن نكشف أي زيف أو أخطاء، وأنني آسف لكل هذه القصة الحزينة، والزلة، التي سقطنا فيها، فجعلت ذلك أمراً ممكناً".

سبق صحفي: تغطية انفجار بركان سانت هيلانه!

على بعد أقل من 35 ميلاً، من صحيفة لونغفيوديلي نيوز، بدأ بركان ضخيم، هو بركان جبل سانت هيلانه، يصدر أصوات غليان تنذر بالشرر، في مارس 1980، وسارع بوب جاستون، رئيس قسم الأخبار بالصحيفة، إلى تغطية القصة، ولم يكن يعرف وقتها ماذا سوف يحدث، ولكنه كان يشعر بأن هناك كارثة وشيكة الوقوع.

نشرت الصحيفة توقعاتها، وتحقيقاتها حول هذا الأمر، وأوردت قصصاً كانت إحداها تشير إلى أن الزلزال، الذي كان يهز جبل سانت هيلانه يشير، وفقاً لآراء العلماء، إلى تجدد النشاط البركاني، الذي لم يثر منذ سنوات عديدة.

وفي 17 مايو 1980 كان الصحفيون، على ذلك الجبل، يقومون بإجراء الأحاديث الصحفية، مع ثلاثة من السكان، الذين يعيشون على سفحه ، وفي اليوم التالي، مزق انفجار قوي قمة البركان، مصدراً دويماً هائلاً ترددت أصداؤه، في جميع أنحاء المنطقة الريفية، المحيطة به ، وكان الأشخاص الثلاثة الذين أدلوا بأحاديث صحفية، من بين أوائل، الذين لقوا مصرعهم، كما عثر على ضحايا آخرين، في وقت لاحق.

وأصاب الخراب عدة أميال، حول منطقة الزلزال، واختفت بحيرة بأكملها وحدث شق طولي في الوادي، واكتسحت مياه الفيضان القرى والمزارع ، وخلال ذلك كله، كان الصحفيون ينتقلون من مكان إلى آخر، بكل وسيلة ممكنة، بما في ذلك الطائرات الهليكوبتر، ليكتشفوا ماذا حدث ؟ بل إن أحدهم كان يتسلق أسطح المنازل، لإجراء أحاديث صحفية، مع أسرة هربت، من منزلها، الذي اكتسحته موجات الطين الذي خلفه الفيضان.

وعندما صدرت صحيفة لونغفيو ديلي نيوز، في صباح اليوم التالي، كانت تحمل قصة موجزة تغطي الخسائر، التي لحقت بالأرواح، والممتلكات، على الصفحة الأولى، إضافة إلى صور البركان وهو يقذف حمماً ونيراناً، يبلغ ارتفاعها عشرة أميال، وأن هناك، على وجه الخصوص، وصف لشاهد عيان، من دون توقيع، للدمار كما رآه من الطائرة الهليكوبتر، وكان العنوان، الذي اختير، بسيطاً ومعبّراً: "الانفجار"، وعنوان آخر هو: "مشهد من الجحيم"، كان ذلك بالضبط ما شاهدته الصحفيون، من الطائرة العمودية، التي كانت تقلهم.

وكان المشهد كما وصفه ليوبامفي، في المقدمة، التي كتبها في الصفحة الأولى، من الجريدة، "كارثة تركت جذوراً عميقة على التضاريس جنوب غرب واشنطن وسوف تبقى آثارها أعواماً طويلة، وأياماً طويلة"، بعد ذلك، كان جموع الصحفيين العاملين في لونغفيو ديلي نيوز يغطون أخبار أكبر سبق صحفي بالنسبة لهم في ذلك العام، وبعد أن انتهوا تماماً من تغطية كل شيء، في الفترة ما بين 24 مارس و31 ديسمبر 1980، كانت الجريدة قد نشرت 2200 قصة خبرية، و500 صورة للبركان.

وحصلت جريدة لونغفيو ديلي نيوز على جائزة بوليتزر، للتغطية الصحفية المحلية، عن عام 1981، تقديراً للعمل الذي قام به الصحفيون العاملون فيها.

وقد وصفت هيئة، من الصحفيين المشهورين تلك التغطية الصحفية بأنها "رائعة"؛ وذلك بقولها: "عندما انفجر البركان، مزجت تلك التغطية الصحفية بين المأساة وعناصر العلم، والاهتمام الإنساني، وصاغت منها جميعاً قصصاً إخبارية مكتوبة بشكل جيد، وبُذِل فيها قدر من التفكير، وكان عرض المادة الخبرية على درجة كبيرة من التأثير والإثارة، واستفاد العدد الصغير، نسبياً، من العاملين في الصحيفة، إلى أقصى درجة، من الموارد المحدودة، وواصلوا التغطية الصحفية البارعة، خلال الأسابيع، التي أعقبت الكارثة".

في عام 1984 انتهى أحد رجال الشرطة السريين من تناول وجبه الطعام في المطعم الذي كان معتاداً على ارتياده، واستدعى الفتاة، التي تقوم بخدمة زبائن المطعم، وقال لها إنه، بدلاً من أن يعطيها "بقشيشاً"، فسوف يملأ ورقة يا نصيب معها، على أن يقتصما مناصفة، أي مكاسب تحققها هذه الورقة. وفازت ورقة اليانصيب بالجائزة الأولى بالفعل، ووفى رجل الشرطة السري بوعده، واقتسم ملايين الدولارات، مع فتاة المطعم. واستحوذت هذه القصة على عناوين الصحف، في نيويورك لمدة عام كامل.

وفي نهاية عام 1984، وفي أحد قطارات مترو الأنفاق، بمدينة نيويورك أطلق أحد الركاب النار على أربعة شبان مما أسفر عن إصابة واحد منهم، كان قد حاول أن يسلبه نقوده، بجراح خطيرة. وظلت هذه القصة تتردد بشكل مستمر، أسابيع طويلة، وثارَت مناقشات بين المواطنين، والصحفيين عما إذا كان ذلك الرجل بطلاً التزم جانب الحذر، أم معتدياً منتهكاً للقانون .

الصحافة نعمة ونقمة :

الصحافة كغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري يمكن أن تكون أداة، من أدوات وأجهزة تثقيف الجماهير، وتوعيتها بحقائق العصر، الذي تعيش فيه، وحقائق المجتمع، الذي يرتبط مصيرها به، وتعليم هذه الجماهير شتى أنواع المعرفة، بدءاً من الحروف الأبجدية، إلى أحدث اكتشافات العلم والتكنولوجيا، وتزويدها بأنواع من الغذاء الوجداني والنفسي، من خلال نشر الإنتاج الأدبي والفني، الذي يبعث على الأمل، ويكون حافزاً للإنتاج والحركة.

ومن جهة أخرى، يمكن أن تصبح الصحافة سبيلاً لنشر الثقافة المدمرة القائمة على الإثارة، والعنف، والعدوان، وإشاعة مناخ إحيائي هدام، استناداً إلى نظريات تهدف إلى محاصرة الجماهير، في متاهات الجنس، والعنف، والغرائز

وتجريدها تماماً من مزية اللجوء إلى العقل والمنطق؛ مما ييسر قيادها، والتحكم في مصيرها، مثلما حدث للجماهير الألمانية والإيطالية، قبل الحرب العالمية الثانية. ويمكن، بناء على ما تقدم، التمييز بين مدرستين، في عالم الصحافة :
أولاهما: المدرسة التي تؤمن بأن للصحافة رسالة ثقافية، وتوجيهية وإعلامية يجب أن تؤديها.

وثانيتهما: التي ترى إن الصحافة تجارة، همها الأول والأخير، كسب المال وهمها، قبل كل شيء، زيادة التوزيع، ولو بتملق غرائز الجماهير، وإشباع فضولهم وإقبالهم على الأخبار المثيرة المختلفة المواضيع.

ويستطيع القارئ أن يميز، بين هاتين المدرستين، بنظرة عابرة إلى الصفحة الأولى، من كل جريدة، وإلى العناوين الكبيرة فيها؛ فالمدرسة التي تهتم برسالة الصحافة الحقيقية تبرز، في عناوينها، الأحداث الوطنية والقومية والعالمية الجادة وتركز الاهتمام عليها، بينما لا تختار المدرسة الثانية عناوينها إلا من تلك التي تتناول الأحداث التافهة المثيرة. ومع الأسف تزعم هذه المدرسة أنها تمثل تطورات الفن الصحفي !! وأنها تقيم هذا الفن على حقائق النفس البشرية، وحاجات الجمهور.

الصحافة الصفراء أو الإثارة بأي ثمن!

يطلق الخبراء ومؤرخو الصحافة اسم صحافة الجاز Journalism Jazz، أو الصحافة الشعبية، أو الصحافة الصفراء Yellow Journalism، على الصحافة التي تخاطب غرائز الجماهير، وتسعى لإثارتها. وهي صحافة خبرية، أي تتخذ، من الخبر، منطلقاً أساسياً لها، وتعتمد على القارئ المتوسط الثقافة، ويغلب عليها طابع الإثارة، وتهتم بحاجة المواطن العادي اليومية المباشرة، في مختلف الأمور أكثر من اهتمامها بتثقيف القارئ، وتوجيهه، وتولي عناية بالغة بنقل أخبار الممثلين والممثلات، والفنانين والفنانات والأغنياء، وكتابة القصص الكاذبة، وتتبع حوادث الدجالين، وأخبارهم، وتسليه القراء. ويقتصر وجود هذه الصحافة، على

الدول الرأسمالية، وبعض بلدان العالم الثالث، وهي عادة تلقى توزيعاً وإقبالاً مذهلين. ويقال إن سبب تسميتها بـ "الصحافة الصفراء" هو أن صحفياً أمريكياً يدعى "ريتشارد"، ابتدع، أو اختلق شخصية "الطفل الأصفر" Yellow Kid، وهي عبارة عن شخصية كاريكاتورية، اتسمت بالانحراف الخلقي. وكان هذا الكاريكاتير ينشر، ويطبع باللون الأصفر. أمّا انتشار هذا النوع، من الصحافة، وتشجيعه فيرجع إلى كل من الصحفيين الأمريكيين، بوليتزر وهيرست، إذ أصدر هيرست صحيفة، سماها باسمه، بذل فيها عناية فائقة في الإخراج، وأولى أهمية كبرى لأخبار الجريمة، وفضائح الجنس، ونحو ذلك، من الأخبار، التي تحمل طابع الإثارة.

وتلعب هذه الصحافة دوراً ملحوظاً في التشجيع الدائم على الحروب مصورة أن الحروب، بين الدول الكبيرة، والصغيرة، ستعود بالأرباح الطائلة، كما تركز على تلقف الأخبار الشخصية التافهة، وأخبار المؤامرات الحقيقية، والمزعومة إلى جانب أخبار الممثلين والممثلات، ودور الرقص والملاهي، وأخبار الطبقة التي لا هم لها إلا السهر والسكر والمجون.

وتعتمد الصحافة الصفراء، أو صحافة الإثارة، من الناحية الفنية الصحفية، على: التلاعب، والتفنن بالعناوين، واللجوء إلى استعمال الألوان الكثيرة كالأحمر والأزرق والأصفر، لا شيء إلا لإثارة القارئ، ولفت انتباهه وبصره، بشكل قوي ومؤثر. التركيز، والتمييز، في استخدام الصور، وكثيراً ما تكون هذه الصور مفتعلة ومزيفة، ولا صلة لها بالحقيقة، وتشمل هذه الصور: الرسوم الكاريكاتيرية

والكرتون الصحفي، وما إليها، وغالباً ما تكون مشاركات من قراء هذا النوع من الصحف. تزيف الأخبار، وانتحال الأحاديث، واختراع التحقيقات التي لا وجود لها في الواقع، وذلك بغية تشويش الأذهان، وبلبله الرأي العام، لغاية سياسية، أو اقتصادية، غير مشروعة .

الإسراف في النكات والفكاهات والمداعبات، عن سوء قصد من الصحيفة التي تلعب دوراً محدداً في العقول، حيث تبعد القراء عن واقعهم الحي.

اختراع شخصيات لا وجود لها، لاستخدامها في توجيه الحكومة والمجتمع وجهة خاصة، لا تتفق ومصلحة الوطن العليا، ولا تتوافق وصالح السلام والطمأنينة في العالم، ولا تتفق كذلك، والغرض الشريف من توجيه النقد للشعب، أو للحاكم .

الركض خلف التافه من الأخبار، والسعي وراء الأسرار الشخصية، لا لغرض إلا لنشر الفضيحة، والإساءة لبعض الشخصيات المرموقة، وإنزال العظماء الحقيقيين عن عروشهم، وفرش الطريق بينهم وبين أفراد الشعب، المملوء إعجاباً بهم، بالأشواك .

والصحافة الشعبية، أو الصحافة الصفراء، لا هم لها إلا كسب المال ؛ عن أي طريق أتى؛ فغرضها الأول والأخير زيادة المبيع، من نسخها، ومضاعفة مساحة الإعلانات، التي تنشرها، فضلاً عن موارد أخرى سرية، وشبه سرية قد تحصل عليها.

والصفرة، في الصحف، درجات ومراتب. وقد لا تحجم بعض الصحف الصفراء، في سبيل الوصول إلى أغراضها، عن استخدام أشنع ضروب التهويل والافتراء، والإغفال والتجسيم. ومن أغرب ما قاله أحد الصحفيين إنه يجب، على كل صحيفة، أن تضم إليها (مجنوناً)، لكي يستنبط، بين حين وآخر، أشياء غير مألوفة، ليتحدث عنها الناس؛ وهذا هو سر الرواج !

ظلت الصحافة الأمريكية، طوال تاريخها، أبرع، من سواها، في هذا الميدان: فالمعروف، مثلاً: أن لكل نجمة سينمائية، وكيلًا يشرف على مصالحها، ويتولى استغلال مواهبها. وقد روى أحدهم إنه كان يتفق مع النجمة، لمدة ثلاث سنوات فيشرع في الإعلان، مستعيناً بالصحف والصحفيين، ثم يتعاطى جانباً من الفرق بين راتبها الأصلي، والراتب الذي وصلت إليه بمسعاها.

ومن هذا القبيل، قصة جانيت ماكدونالد، وزوجها، ولي عهد إيطاليا فقد اخترعت هذه القصة اختراعاً، وشغلت الصحف، زمناً غير يسير. وكان مروجها يذكي الاهتمام بها، يوماً بعد يوم، فلم يمض شهر واحد حتى كانت جانيت ماكدونالد، بمقاييسهم الاقتصادية، أعظم نجمة تتألق في سماء السينما الأمريكية ! وقال أحد أرباب الصحافة الصفراء: "إن أفضل أنواع الأخبار، هي الأخبار الكاذبة، لأنها أولاً تحتكرها الصحيفة التي تنشرها، فلا ينافسها فيها منافس وثانياً، لأن تلك الصحيفة تستطيع أن تكون أول من يكذبها .

ومن تلك النماذج الصحفية على الكذب والتلفيق، أن أديسون، المخترع الأمريكي العظيم، كان يتمشى، يوماً، في أحد حدائق فيينا، فعلم بأمره أحد الصحفيين، فأقبل عليه محدثاً، ولكن أديسون لزم الصمت، ولم يرد عليه بكلمة واحدة. وما كاد أديسون يرحل، حتى دبج الصحفي حديثاً مستفيضاً، بينه وبين أديسون، ونسب إليه أقوالاً كثيرة، في شؤون شتى. وكان عنوان المقال: "أديسون أعظم مخترع في العالم". فلما اطلع أديسون على هذا الحديث أرسل إلى الصحفي تلغرافاً، قال فيه: "أرجو التصحيح.. إن اعظم مخترع في العالم ليس أنا بل أنت..!!".

وعثر أحد الصحفيين الأمريكيين، يوماً، على عجوز زنجية بلهاء عمياء، لا تكاد تعني شيئاً بالنسبة إلى القراء، وكان، في ذلك اليوم، قد نضبت موارد الأخبار لديه، فخطر له أن يبهر الجمهور الأمريكي، إذ يقدم له تلك الزنجية ويزعم أنها

مرضعة جورج واشنطن فمن يستطيع إثبات العكس؟ ولم يلبث أن أعقب هذا الاكتشاف المزعوم مناقشة حادة، في الصحف، بل إن الجمهور الأمريكي نفسه انقسم فريقين: فريق يؤمن بقصة المرضعة، وفريق ينكرها، وهذا الفريق الثاني كان، على الخصوص، من أعداء الزوج فقد عز عليه أن يكون محرر وطنهم رضع لبن زنجية، وقد شغلت هذه القضية الصحف والجمهور، زمناً غير يسير.

نال هيرست، الذي كان، خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، يُلقب بملك الصحافة الأمريكية، شهرته الفائقة، على أثر عمل صحفي باهر، مازال الصحفيون في أمريكا يضربون به المثل: فقد حدث، في أثناء ثورة كوبا على الحكم الأسباني، أن انضمت فتاة جميلة، اسمها افتجلىنا ستروس، إلى فريق الثوار، فما كان من ولاة الأمور الأسبان إلا أن القوا القبض عليها، وزجوا بها في السجن.

وكانت الصحافة الأمريكية، وفي مقدمتها، صحف هيرست، تدافع عن أهل كوبا وحقهم في الاستقلال، وتحرض الحكومة الأمريكية على إعلان الحرب، على أسبانيا إلا أن الحكومة عارضت خوض هذه المجازفة، فلما أُلقي القبض على تلك الفتاة، استغل هيرست هذا الحادث إلى الحد الأقصى، فأوفد أحد أعوانه البارعين في مهمة سرية وهي السعي في إنقاذ الفتاة الحسنة، وقد تم ذلك، فعلاً، بعد أسبوعين، وعاد الصحفي، ومعه الفتاة إلى أمريكا، فلقيا استقبلاً عظيماً، حتى اضطر رئيس الجمهورية الأمريكية نفسه، إلى استقبال تلك البتلة في البيت الأبيض، وبالطبع، كانت صحف هيرست، في تلك المدة، تستغل هذا الحادث بتفاصيله، استغلالاً وافياً، فتضاعف الإقبال عليها، ولكن ذلك التهويل الصحفي كان في مقدمة العوامل، التي دفعت الولايات المتحدة إلى إعلان الحرب على أسبانيا.

وفي مقابل الصحافة الصفراء، أو الشعبية، التي هي نقمة على الجمهور وعلى صناعة الصحافة، هناك الصحافة المحافظة Quality Journalism، التي يطلق عليها صحافة الصفوة Elite Journalism وهي التي تلتزم بالجدية، والالتزان

فيما تنشره، من أخبار، وموضوعات، وفيما تستخدمه من أساليب فنية، في الإخراج. وتلتزم بمحددات خاصة، في سياستها التحريرية، وهي:

الأهتمام المتزايد بعناصر الأهمية، والمصلحة، والتوقيت، والتوقع والضخامة في المواد الصحفية، التي تنشرها، وضعف الأهتمام بعناصر الإثارة والشهرة، والتشويق، والغربة والطرافة .

الأهتمام الزائد بالشؤون السياسية والاقتصادية والعلمية، وضعف الأهتمام بالشؤون الاجتماعية والرياضية والجريمة والعنف.

زيادة الأهتمام بالشؤون الخارجية :

غلبة الأخبار الجادة Hard News، التي تحيط القراء بالأحداث البارزة التي من شأنها التأثير في حياتهم اليومية، مثل أخبار الشؤون العامة، والمسائل الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية، والعلوم، وأخبار التعليم، وأصحاب الثروات المالية، والصحة.

أما المحددات الخاصة بأسلوب الإخراج الفني فهي :

إستخدام العناوين الهادفة، الممتدة على مساحة أكثر من عمود صحفي (المانشيتات)، وعدم تلوين تلك المانشيتات، إلا في الحالات النادرة .

التحفظ في استخدام الصور، وخاصة في الصفحة الأولى.

وبين الصحافة الصفراء أو الشعبية، وبين الصحافة المحافظة، أو صحافة الصفوة، ثمة نوع ثالث من الصحافة، هو الصحافة المعتدلة، يحاول أن يقف، في الوسط، بين المدرستين؛ يأخذ من الأولى، أساليب التحرير والإخراج، لا المحتوى أو الهدف، ويأخذ من الثانية، المحتوى الهادف إلى ترقية ذوق الجماهير، بحيث تكون صحافة قادرة على جذب الجماهير، وإعلامهم، والترفيه عنهم، ولا تكون نقمة عليهم، في الوقت نفسه.

الفصل التاسع

الإعلام المعاصر

وتأثيراته السياسية

دور الإعلام في بناء الدولة والمجتمع

مما لا شك فيه ان للانسان عقلاً يسعى من خلاله إلى الكشف عن حقائق الأمور والإلمام بمختلف المظاهر والظواهر . الامر الذي دعاه الى إيجاد وسيلة مثلى يشبع من خلالها فضوله ويشفي بها غليله فكان لابد من ظهور ما يسمى بالآلة الإعلامية أو وسائل الإعلام بمختلف أشكالها وأصنافها .

وفي هذا الاطار فإن الثورة الإعلامية أو تكنولوجيا الإعلام التي يشهدها العالم قد قلبت كل الموازين وأضحى الإعلام ركيزة أساسية في بناء الدولة بل بات يعتبر من مقومات ورموز السيادة الوطنية ، بحيث صارت أول خطوة في إنجاح أي إنقلاب لابد من الإستيلاء على مقر التلفزة والإذاعة مما يؤكد دور ومكانة وأهمية هذا الأخير والحديث هنا عن الانقلاب من باب اظهار أهمية الإعلام في بناء الدولة ليس إلا ، حيث أن زمن الانقلابات أصبح في خبر كان ، ولان "الإعلام أداة فاعلة ومنظومة متكاملة " ، فلا بد من تفعيل ادائه لترسيخ بناء الدولة وترسيخ الثوابت الوطنية لديها ولدى مواطنيها .

إستراتيجية الإعلام الحربي لتحقيق الامن الوطني للدولة :

يعتبر الإعلام بوسائله المتطورة ، اقوى ادوات الاتصال العصرية التي تعين المواطن على معايشة العصر والتفاعل معه ، كما أصبح للإعلام دور مهم في شرح القضايا وطرحها على الرأي العام من اجل تهيئته اعلاميا ، وبصفة خاصة تجاه القضايا المعنية بالامن الوطني ، ويجئ القرن الحادي والعشرون حاملا معه عصراً جديداً ، عصراً فيه الكلمة الاولى للإعلام في ظل ثورة الاتصال والمعلومات ، تلك الثورة التي لن تتوقف مع استمرار عملية الابتكار والتغيير .

ولقد ادت هذه الثورة الى احداث تطور ضخم في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، وجعلت السماء مفتوحة تسبح فيها الاقمار الصناعية لتمتد رسالة الإعلام الى ارجاء المعمورة ، وليصبح العالم قرية الكترونية صغيرة ، والواقع ان

الإعلام في العصر الحديث ، أصبح جزءاً من حياة الناس ، كما ان بناء الدولة اقتصاديا ، واجتماعيا ، وسياسيا ، يتطلب الاستعانة بمختلف وسائط ووسائل الإعلام ، بل ان مشروعات التنمية لا يمكن ان تنجح الا بمشاركة الشعوب وهو امر لا يتحقق الا بمساعدة الإعلام .

وترتبط السياسة الاعلامية بالاوضاع السياسية ، والاقتصادية ، والامنية والاجتماعية ، والحرية ، بمعنى ان الإعلام يرتبط بقوى الدولة الشاملة ومن ثم فهو يسعى بطريق غير مباشر لتحقيق الامن الوطني ، من خلال التغطية الاعلامية ومن خلال الاسهام في بناء المواطن وتحصينه ضد أي غزو اعلامي او فكري معاد .

كما يقوم الإعلام بدور مهم في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين واستيعابهم لما يدور على الساحة الداخلية ، حيث يتناول القضايا الوطنية التي تؤثر في قدرات الدولة السياسية ، من خلال الشرح والتحليل لهذه القضايا وتعريف المواطن بأسبابها واسلوب التعامل معها .

فالاعلام الحربي كفرع متخصص له دور مهم في بناء الامن الوطني للدولة وفي تخطيط استراتيجيتها ، وهو دور يقوم على اساس التفاعل مع التحديات والتهديدات الموجهة للامن الوطني ، ومن اجل تأكيد استراتيجية الدولة في مواجهة هذه التحديات ، بل اصبح للاعلام الحربي دور مؤثر في مواجهة مشاكل وقضايا المجتمع من خلال الاسهام في مناقشة هذه القضايا وايجاد الحلول المناسبة لها ، بل وله رسالة مهمة في مواجهة الغزو الفكري والثقافي المعادي الذي يستهدف النيل من وحدة الوطن . ويبرز دور الإعلام الحربي بشكل واضح ، وقت الحرب ، من اجل مواجهة الدعاية المضادة والحرب النفسية .

الثالث الاعلامي :

خلال إستقباله وفدا من رابطة الدراسات الاعلامية، أكد رئيس الوزراء العراق السابق أبراهيم الجعفري أهمية الإعلام في بناء الدولة والمجتمع بالقول

(تكمن من خلال الثالوث الاعلامي المتمثلا بالمعطي الاعلامي والمتلقي المواطن والوسيط الخبر وهذا ما يؤكد الدور الفاعل للاعلامي في تولي مسؤولية توعية وثقيف المواطن ، ويضيف ايضا القول أن) "الأكاديمية قد تمنحك شهادة علمية معينة وقد تعطيك أسرار المهنة من الناحية الحرفية لكن لا تستطيع ان تمنحك البعد الوطني المطلوب والثروة القيمة التي تُستمد من مبادئ السماء ومن أعرافنا وتقاليدنا ولكن البعد الاخلاقي في شخصية الاعلامي هي مسألة أساسية لانه يجب أن يضع وطنه الهدف ويصر على أن يكون وطنيا بمعنى أن لا يميل الى مجموعة دون اخرى ولا يقبل أن يكون ثمنه مكافأة مادية او شهرة اعلامية على حساب هذه الحرفة المقدسة."

إن الإعلام يواجه تحديات الاحترافية والمهنية والأخلاق والقيادة والتخطيط الاستراتيجي والدراسات والبحوث. وهذا يعني أنه يجب التركيز على التكوين الأكاديمي الفعال والمنهجي وكذلك التعليم المستمر والتنسيق ما بين جهات التكوين والتدريب والمنظمات والمؤسسات المختلفة للاستجابة لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل.

وفي ذلك يقول : د.محمد قيراط لجريدة البيان الشارقة : لقد حان الوقت للانتقال من مرحلة الكم إلى مرحلة الكيف لاستيعاب الدور المحوري للإعلام والعلاقات العامة في دعم بناء المجتمع والفرد والأمة ودعم صانع القرار.

ويعد الإعلام حجر الزاوية في تهيئة الأجواء اللازمة والضرورية لحركة التنمية الشاملة في المجتمع حيث أنه يعمل على توفير البيانات والمعلومات للعامة والمتخصصين ما تعلق منها بحركة الاستثمار، و المجالات الاقتصادية المختلفة والقوانين ، وإجراءات إنهاء المعاملات ، وأخبار الأسهم والبورصات وأسعار صرف العملات ... الخ .

كما يعرف الإعلام بالحركة الاقتصادية في الدولة والعالم ، ومن أهم وظائف الإعلام الاقتصادي نشر الوعي والثقافة الاقتصادية في المجتمع كالتعريف بالقوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية حتى يستطيع الفرد أن يعرف حقوقه وواجباته ، من هنا يأتي الدور الاستراتيجي للإعلام الاقتصادي في التنمية الشاملة وفي ربط رجال الأعمال والاقتصاد والمؤسسات ببعضها البعض وبالمستهلكين والمتفاعلين مع حركة التنمية في المجتمع .

إن الإعلام لم يعد ترفاً أو شيئاً كمالياً بل أصبح واقعاً وضرورة لا يمكن للناس أن تستغني عنه" .. ويرى الدكتور "حامد طاهر" نائب رئيس جامعة القاهرة أنه لكي يساهم الإعلام العربي في بناء وحماية العقل العربي فلا بد من الجمع بين الأصالة والمعاصرة، معتبراً أن حدوث التوازن بينهما سيحرس العقل العربي ويحميه.

إذن لابد من اخذ دور السلطة الرابعة في الحسبان في بناء الدولة وتطوير المجتمع ، وان المتتبع لمجريات الامور والاحداث بمختلف صنوفها وانواعها في العالم يعرف جيداً في النهاية ان كل ذلك لم يتأت الا بعمل كبير وجهد دؤوب يتجسد في ترسانة إعلامية ضخمة من تلفزة وإذاعة وصحف بين يومية وأسبوعية وشهرية .

وفي ذلك يؤكد د.محمد قيراط ايضا : (ان وسائل الإعلام تؤدي دوراً محورياً في حياة الفرد والأسرة والمنظمة والمجتمع، وفي بناء الدول والحضارات والمجتمعات، وهي بذلك تساهم في التنشئة الاجتماعية وفي تشكيل الرأي العام والذاكرة الجماعية للمجتمع. كما أنها تؤدي دوراً استراتيجياً في التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها وقطاعاتها).

وفي هذا الاطار ايضا قال اللواء توفيق الطيراوي رئيس جهاز المخابرات العامة، رئيس المجلس الاستشاري للأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، في حديث نقلته صحيفة (دنيا الوطن) (إن للإعلام دوراً أساسياً في وضع وبناء أسس

الدولة المستقلة، وأن للإعلام دوراً محورياً في تطوير وازدهار واستقرار المجتمعات الإنسانية).

الإعلام والحوار:

فيما خرجت الدكتورة ثريا البدوي -مدرسة العلاقات العامة والإعلان- في جمهورية مصر العربية في دراسة لها عن " الإعلام وحوار الثقافات في مصر"، في أن الأداء الإعلامي المرتبط بالأحداث التي تمس الحوار مع الآخر -الداخلي أو الإقليمي أو الدولي- لا يفعل الحوار بين الثقافات في المجتمع المصري إذ يرتبط بالتوجهات الأيديولوجية للمفكرين والمثقفين، وكذلك بالصورة المخزنة لديهم عن الآخر.

وعرضت "ثريا" تجربة تعامل الإعلام الحكومي المصري مع جماعة الإخوان المسلمين في أحداث "طلبة الأزهر" وبعض القضايا الإقليمية والدولية مثل الصراع السياسي في لبنان بين حكومة السنيورة وحزب الله، وقضية إعدام الرئيس العراقي صدام حسين، وقارنت أداء الإعلام الحكومي بالإعلام الخاص الذي دعا إلى الحوار المحلي والإقليمي، وإلى التفاهم والتقارب الخارجي، بعيداً عن فكرة الحوار أو الصدام، أما الإعلام الحزبي فوقف في منطقة وسط بين الإعلام الحكومي والخاص.

الإعلام والسلم الأهلي :

ويؤدي الإعلام دوراً بارزاً في تعزيز السلم الأهلي في المجتمعات حيث يساهم مساهمة فعالة في ارساء دعائم الامن والاستقرار في أي بلد من البلدان من خلال الافكار والرؤى التي يتم تناولها وطرحها في وسائل الإعلام ، كما جاء ذلك في دراسة للدكتور حسين أبو شنب -من كلية الإعلام جامعة فلسطين والتي اجراها على عينة من مجتمع النخبة الفلسطينية في المجالات المختلفة حول أهم معوقات السلم الأهلي.

دور الإعلام في التفاوض:

يلعب الإعلام دوراً مهماً في عملية التفاوض ويمكن تحديد هذا الدور في النقاط التالية: الإعلام كمصدر للمعلومات: فقد أكدت البحوث الميدانية أن الإعلام هو المصدر الأساسي للقادة السياسيين والدبلوماسيين وكل من لهم صلة بالعملية السياسية في المجتمع، ويقدم الإعلام لأطراف التفاوض رؤية أولية للأطراف المشاركة في عملية التفاوض.

الإعلام كأداة: يعد الإعلام أداة من أدوات خلق رأي مساند أو معارض للقضية محل التفاوض أو لطرف من أطراف التفاوض، حيث يلعب دوراً مهماً في مجال خلق رأي عام مساند أو معارض لقضية يدور حولها التفاوض وخلق اتجاهات معارضة أو مؤيدة للقضية محل التفاوض أو لأحد أطراف التفاوض.

الإعلام أداة للتفاوض: يمكن استخدام الإعلام كأداة من أدوات التفاوض بأحد الصور التالية:

الصورة الأولى: استخدامه كأداة من أدوات الضغط:

- ويتم ذلك من خلال تسريب بعض الأخبار والمعلومات التي يود أحد الأطراف أو لا يرغب في نشرها قبل التوصل إلى الاتفاق النهائي.
- من خلال تقديم إخبار كاذبة تمثل إحراجاً لأحد الأطراف المعنية في عملية التفاوض.
- تسريب أخبار عن التوصل إلى نتائج قبل نهاية التفاوض.

الصورة الثانية: استخدام الإعلام كأداة لفرض موقف معين على أحد الأطراف وذلك من خلال دفعه إلى تبني موقف سياسي معين.

الصورة الثالثة: استخدام الإعلام كأداة من أدوات التلاعب بالمواقف وذلك من خلال تجاهل هذه الحقائق وطرح آراء ومعلومات وأفكار جديدة.

كما هناك إستراتيجية يعتمد عليها التفاوض الدولي عند التعامل مع الإعلام أثناء الأحداث، ونكتفي هنا بذكرها كمفاهيم دون التعرض لتفاصيلها وهي:

1. إستراتيجية تجاهل الإعلام.
2. إستراتيجية الاهتمام بالإعلام.
3. إستراتيجية التعتيم الإعلامي والضغط على الإعلاميين.

الإعلام والسياسة الخارجية:

تحاول الدول من خلال وسائل الإعلام الدولية وكافة وسائل الإعلام المتاحة والملائمة التأثير على الرأي العام الأجنبي لكسب تأييده لقضاياها وتبحث الدبلوماسية النشطة عن التأييد غالباً خارج الحدود القومية وبهذا يرتبط الإعلام بالدبلوماسية جيداً. ولعل التطور المستمر للمكاتب الإعلامية للدول المختلفة في الخارج يظهر بشكل جلي أهمية الإعلام والدعاية السياسية والتسويق السياسي على حد سواء في خدمة سياسات الدول الخارجية وخدمة أهدافها الدبلوماسية وعبر الوزير الأمريكي "دين رسك" عن أهمية الدور الإعلامي في خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بقوله " لا غنى عن الإعلام للسياسة الخارجية للولايات المتحدة .

الإعلام والصحة :

وتتوصل دراسة للدكتور عثمان العربي -المدرس بقسم الإعلام بكلية الآداب، جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية- عن استخدام الشباب في بلادهم لوسائل الإعلام، في مجال الوعي الصحي إلى أن أهم الوسائل الإعلامية التي يستخدمها الشباب مصدراً للثقافة والمعلومات الصحية هو التلفزيون ثم الصحف اليومية ثم الإنترنت.

أما الدكتور عبد الرحمن محمد الشامي -أستاذ مساعد الاتصال بكلية الإعلام جامعة صنعاء في اليمن- فقد أكد أهمية دور الإعلام وخاصة التلفزيون التنموي بعامه، ورسالته في معالجة المشكلات الصحية التي تعاني منها البيئة.

دور الإعلام في تدعيم الأمن وإدارة الحكم :

وفي دراسة لباحثين بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ، هما جيمس بوتسل ويوست فان دير زفان، يقول بوتسل: " تنص النظرية التقليدية على أن تأتي عملية إرساء الإعلام المستقل في مركز جهود تدعيم الأمن وإدارة الحكم والتنمية بعد الأزمات والحروب"، "لكن نتائج أبحاثنا تشير إلى أنه، عندما تكون الدولة ضعيفة والعملية السياسية غير مستقرة وفاقدة للشرعية، ينبغي أن يكون الهدف الأولي لمنح المساعدة هو دعم بناء دولة قائمة بوظائفها".

ولاننا ندرك جيداً حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الإعلام بإعتباره يعبر عن آمال وتطلعات أي شعب ، كما وانه وسيلة من وسائل الكفاح وذراع من أذرع النضال ، فان الإعلام الحر والنزيه تكون الحقيقة غايته والموضوعية أسلوبه في الاداء، ولما كان الإعلام بهذه الاهمية فلا بد ايضاً للحكومات من مراجعة كاملة وإصلاح شامل لهذا القطاع من خلال رسم إستراتيجية إعلامية تأخذ في الحسبان تطوير المحتوى والمادة الإعلامية ، وإدخال وسائل إعلامية حديثة ، وكذلك مراعاة التغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية وإطلاق العنان لحرية التعبير والصحافة.

ويبقى هذا مرهونا بتوفر الإرادة السياسية الحقيقية لاية حكومة ، حيث حينها يمكن الحديث عن إعلام في مستوى التحديات ويرقى إلى تطلعات وحاجيات المرحلة ، وعلى أية حال فإننا في زمن لايرحم والبقاء فيه للحجة والبرهان وقوة الإقناع أي إنتهاج أسلوب الملموس والمحسوس ومن لم يسلك هذا السبيل فذهابه ادراج الرياح حتمية لامناص منها .

وتؤدي الكلمة دوراً مهماً في بناء المجتمع وان توظيفها بالشكل الذي يريده الكاتب قد يؤثر سلباً او ايجاباً في ذلك حسب عملية التوظيف تلك، وفي ذلك يقول وزير الإعلام اليمني حسن احمد اللوزي -ليس هناك ما هو أشد وطأة على الفكر والثقافة والإعلام وعلى الحياة الاجتماعية بشكل عام من سوء توظيف الكلمة حين تستخدم في الهدم للبناء وفي تصوير الحياة على غير حقيقتها وفي تحميلها معاني ومدلولات متناقضة مع الشواهد القائمة والمعاشة في حياة الإنسان فرداً كان أو مجتمعاً أو دولة.. هذا الانحياز إلى الخراب.. والتخريب في الكتابات الشوهاء يضر بالقيم العليا السامية أكثر من إضرار الأفعال المادية التي تقوم بها الجوارح أو تمارسها الوظائف وتكون خارجة عن النظام والقانون لأنها سهلة المواجهة من الدولة وداخل المجتمع حيث تكون الإرادة قوية وكل الأدوات والوسائل القانونية واضحة وكلها قادرة على التصدي لكل الأعمال الشريرة والأفعال المجافية للحق والتصرفات الخارجة عن القانون، غير أنه بالنسبة للكلمة ولارتباطها بجوهر نبض الحرية بالنسبة للإنسان والمجتمع تكون المواجهة مشوبة بالحدز خشية المساس بحرية التعبير.

لقد برزت وسائل الإعلام الحرة حول العالم كإحدى أهم قوى النضال من أجل تحويل الأنظمة المنغلقة على نفسها والقمعية إلى مجتمعات منفتحة ومنتجة. يجري هذا التحول باتجاه الديمقراطية والأسواق الحرة بشكل جدي عبر العالم، وعلى الأخص منذ نهاية الحرب الباردة.

و تؤدي وسائل الإعلام المستقلة دورين رئيسيين: دور "الرقيب الحارس" على الحكومات، ودور توعية الناس حول القضايا التي تؤثر في حياتهم.

فقبل مئتي عام، وصف الرئيس الاميركي توماس جفرسون هذا الأمر على أحسن وجه قائلاً: "الضمانة الوحيدة قبل أي ضمانة أخرى هي الصحافة الحرة"، وفي سنة 1823، قال جفرسون: "إن قوة الرأي العام لا يمكن مقاومتها

عندما يُسمح لها بالتعبير بحرية. فالاضطراب الذي تحدثه يجب الامتثال لها، وهو ضروري لكي تبقى المياه صافية."

وكان الإعلام من الأمور المهمة للدعوة والدولة الإسلامية، فهو ليس مصلحةً من مصالح الناس تتبع إدارة مصالح الناس، بل إن موقعها مرتبط مباشرةً مع الخليفة كجهاز مستقل، شأنه شأن أي جهاز آخر من أجهزة الدولة.

إن وجود سياسة إعلامية متميزة تعرض الإسلام عرضاً قوياً مؤثراً، من شأنه أن يحرك عقول الناس للإقبال على الإسلام ودراسته والتفكير فيه، وكذلك يسهّل ضم البلاد الإسلامية لدولة الخلافة. هذا فضلاً عن أن كثيراً من أمور الإعلام مرتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً، ولا يجوز نشره دون أمر الخليفة، ويتضح ذلك في كل ما يتعلق بالأمور العسكرية، وما يلحق بها، كتحركات الجيوش وأخبار النصر أو الهزيمة، والصناعات العسكرية. وهذا الضرب من الأخبار يجب ربطه بالإمام مباشرة ليقرر ما يجب كتمانها، وما يجب بثه وإعلانه.

وتبرز أهمية الإعلام في الحكم الاسلامي كما جاء ذلك في الكتاب والسنة .
أما الكتاب فقولته تعالى: {وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ} (083:004)، وموضوع الآية الأخبار.

وأما السنة فحديث ابن عباس في فتح مكة عند الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي وفيه: «وقد عميت الأخبار على قريش، فلا يأتيهم خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يدرون ما هو صانع». ومرسل أبي سلمة عند ابن أبي شيبة وفيه: «ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: جهزيني ولا تعلمي بذلك أحداً... ثم أمر بالطرق فحبست، فعمى على أهل مكة لا يأتيهم خبر». وحديث كعب المتفق عليه في غزوة العسرة وفيه: «ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم، يريد غزوة إلا ورى غيرها حتى كانت تلك

الغزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حرٍّ شديد، واستقبل سفراً بعيداً ومقاراً وعدواً كثيراً فجلى للمسلمين أمرهم ليتأهبوا أهبة غزوهم، فأخبرهم بوجهه الذي يريد».

وحديث أنس عند البخاري «أن النبي صلى الله عليه وسلم، نعى زيدا وجعفرأ وابن رواحة قبل أن يأتيهم خبرهم فقال: أخذ الراية زيد فأصيب، ثم أخذها جعفر فأصيب، ثم أخذها ابن رواحة فأصيب، وعيناه تذرفان حتى أخذها سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم».

ومن تطبيقات الراشدين لهذا الحكم ما رواه ابن المبارك في الجهاد والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي، عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب «أنه بلغه أن أبا عبيدة حصر بالشام، وقد تألب عليه القوم، فكتب إليه عمر: سلام عليك، أما بعد، فإنه ما ينزل بعبد مؤمن من منزلة شدة إلا جعل الله له بعدها فرجاً، ولن يغلب عسر يسرين، و{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}(200:003). قال فكتب إليه أبو عبيدة: سلام عليك أما بعد، فإن الله يقول في كتابه: {اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ}(020:057) الآية، قال فخرج عمر بكتابه، فقعد على المنبر، فقرأه على أهل المدينة، ثم قال: يا أهل المدينة، إنما يعرض بكم أبو عبيدة أن ارغبوا في الجهاد».

ومما يلحق بالأخبار العسكرية أخبار المفاوضات والمواضع والمناظرات التي تجري بين الخليفة أو من يستنيبه وممثلي دول الكفر. ومن أمثلة المفاوضات ما جرى بينه صلى الله عليه وسلم، وبين مندوبي قريش في الحديبية، حتى استقر الاتفاق على بنود الصلح. ومن المناظرات المباشرة مناظرته صلى الله عليه وسلم، لوفد نجران والدعوة إلى المباهلة ومناظرة ثابت بن قيس وحسان لوفد تميم بناء على أمره صلى الله عليه وسلم، وغيرها. وكل هذا كان علنياً ولم يكن منه بند سري.

وإنه وإن كانت الأنواع الأخرى من الأخبار ليست ذات مساس مباشر بالدولة، وليست مما يتطلب رأي الخليفة المباشر بها، مثل الأخبار اليومية والبرامج السياسية والثقافية والعلمية، والحوادث العالمية، إلا أنها تتداخل مع وجهة النظر في الحياة في بعض أجزائها، ومع نظرة الدولة للعلاقات الدولية؛ ومع ذلك فإن إشراف الدولة عليها يختلف عن النوع الأول من الأخبار.

وعليه فإن جهاز الإعلام يجب أن يحوي دائرتين رئيسيتين:

الأولى: عملها في الأخبار ذات المساس بالدولة، كالأمور العسكرية والصناعة الحربية، والعلاقات الدولية الخ.

ويكون عمل هذه الدائرة المراقبة المباشرة لمثل هذه الأخبار، فلا تذاغ في وسائل إعلام الدولة أو الخاصة إلا بعد عرضها على جهاز الإعلام.

والثانية: مختصة بالأخبار الأخرى، وتكون مراقبتها لها غير مباشرة، ولا تحتاج وسائل إعلام الدولة، أو وسائل الإعلام الخاصة، أي إذن في عرضها.

ترخيص وسائل الإعلام:

لا تحتاج وسائل الإعلام إلى ترخيص، بل لكل من يحمل تابعية الدولة الإسلامية أن ينشئ أية وسيلة إعلام: مقروءة أو مسموعة أو مرئية، ولا يحتاج إلا إلى (علم وخبر) يعلم جهاز الإعلام عن وسيلة الإعلام التي أنشأها.

وهو يحتاج، إلى إذن في نشر الأخبار ذات المساس بالدولة التي ذكرناها سابقاً، وأما الأخبار الأخرى فينشرها دون إذن مسبق بها.

وفي جميع الحالات يكون صاحب وسيلة الإعلام مسؤولاً عن كل مادة إعلامية ينشرها، ويحاسب على أية مخالفة شرعية كأي فرد من أفراد الرعية.

الإعلام المعاصر وأشكال الهيمنة :

كما نعلم فالإعلام ظاهرة اجتماعية دخلت إلى المجتمعات البشرية منذ بدائية العصور الإنسانية حتى اليوم وبذا فإنه يشكل عصب الحياة المعاصرة ووجهاً من وجوه الحضارة، كما يعبر عن السياسة والاتجاهات الفكرية والظروف

الاجتماعية والنظم الاقتصادية ويؤثر فيها كما يتأثر بها ومما لا شك فيه أن التطورات الإيديولوجية والقيم والمبادئ المنبثقة عنها تمثل لحمة الإعلام وسداه.

كان الإعلام في دولة أثينا يقوم على الأسطورة لتأدية أغراض سياسية بوساطة الخطابة والمسرح فتؤدي هذه الوسائط مجتمعة دور وزارة الإعلام.. فيما كانت سوق عكاظ والمربد في الجزيرة والرافدين تمثلان وزارة الإعلام في تأديتهما لأغراض ثقافية، أدبية وسياسية.

كان زهير بن أبي سلمى - على سبيل الطرافة - يضع كفه على رأس سيفه عندما يبدأ بإلقاء حوليته دون أن يتأثر بالألم أو بالدم النازف من يده جراء انفعاله بما يليقيه.. فكم هذه الصورة مؤثرة؟! إلى أن جاءت المطبعة وهنا دخل الإعلام في مجال العلم ولاسيما علم النفس بعد قيام الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر فتطورت وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية ثم المذياع والتلفزيون والسيارة والطيارة والقطار، وظهور آلة الروتاتيف في طباعة الصحف، وميلاد صحافة البنس أو الصحافة الصفراء أو الصحافة الشعبية بدءاً من 1880، والدخول القوي للإعلان كعمول أساسي للصحف، وانتشار التعليم وانتقاله إلى تعليم شعبي وإلزامي، وبروز " المجتمع الجماهيري " كل هذا التطور المتسارع والتنوع في الإعلام حوله إلى ما أسمى بالإعلام الجماهيري The Mass Media. وتعززت هذه الصفة بعد ظهور الإذاعة في العشرينيات والتلفزيون في الخمسينيات.

وفي الحرب العالمية الثانية أنشئت وزارات الإعلام في الدول التي كانت تحتاج إلى التأثير على العدو من الناحية الحربية، والجهوزية القتالية، والسياسية والاقتصادية واقتصرت.

مناهج هذه الوزارات وبرامجها الإعلامية على الدعاية العسكرية وهذا ما عرف بالحرب النفسية، وهدفها الترويج للقضية المعنية مباشرة أو مداورة فكانت تبث مادتها مباشرة أو عن طريق إعلان تجاري لسلعة أو وباء ليس من أجل لفت

الانتباه فقط بل لخلق الاعتقاد بما يبته لدى الطرف الآخر المعادي.. وهذا ما عبر عنه غوبلز (وزير إعلام هتلر) بالقول: إن الجماهير تصدق الكذبة الكبيرة أكثر من الصغيرة أما الكذبة الخطيرة فتكتم ويسر بها إلى المقربين (مع تنبيههم ولفت أنظارهم إلى أن الخبر سري ويجب كتمانها) وهذا هو المقصود في نصائح غوبلز التي بلغت العشر .

* وبعد انتهاء الحرب الكونية الثانية قامت حرب من نوع جديد بين الحلفاء وهي حرب دعائية تقوم على الكذبة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معاً، لا على المدافع والقنابل والصواريخ العابرة للقارات ، وهي فترة الحرب الباردة الدعائية النفسية المركزة والتي أودت بالاتحاد السوفييتي بعد توريطة بغزو الفضاء وكان اقتصاده لا يحتمل تلك النفقات الهائلة، فرضخ لثقل المهمة ودفع ما دفعه من ثمن باهظ.. أما دافع هذه الحرب فهو تعدد أنظمة الحكم في العالم والعقائد الاجتماعية والأحزاب.. ولهذا ارتكزت في صراعها على وسائل الإعلام لا على آلة الحرب الفتاكة واهتمت بالرأي العام العالمي ووسائل الاتصال الجماهيرية..

* ومع تقدم التقنية والتقنية والتطور الإعلامي المعاصرين قامت الدول والشركات بإنشاء محطات إذاعية وقنوات تلفزيونية متخصصة أخذت توجه موادها إلى جمهور أقليمي، وجمهور عمودي موجود بفعل دافع الاهتمام، الهواية المهنية، التخصص ، وهكذا أنشئت قنوات تلفزيونية تراثية موجهة، وأخرى رياضية (اعتمدت في البدء على برامج الملاكمة)، وأخرى فكرية وأدبية انتهجت نمط ما يسمى بالحدث أي قطع الصلة مع الماضي والتمتع باللحظة وعدم التفكير بالمستقبل..

إلا أن التزايد الكبير في عدد القنوات، خلخل مكانة القنوات الإعلامية السابقة، في العالم عموماً ومن ضمنها منطقتنا العربية. وتجلّى ذلك في تناقص عدد جمهور هذه القنوات ومتابعيها، بعد أن أعيد ترتيب هذا الجمهور والبرامج الإذاعية والتلفزيونية وخطابها من جمهور الأمة الواحدة أو كشعب موحد، ذي

أهداف ومثل وقيم وتجارب اجتماعية وعاطفية، إلى برامج من نوع خاص، همها نسف هذه القيم من جهة، وتقويض سلطة وصلاحيات "الدولة الوطنية" من جهة أخرى، وأصبحت تخاطبه كفئات اجتماعية مشتتة مفككة وبلا رابط وطني أو قومي أو أخلاقي وبلا هوية.. ومعظمها تسلوي وليس معرفياً بالطبع.. وأوضح خبراء الكيتش الأمريكيون: "بأن وسائل الاتصال أصبحت بديلاً للوحي والإلهام نظراً للتوسع العلمي والتقني الذي أدخل هذا الإعلام في وضع جديد وعقل جديد وأداء جديد أيضاً".

ومن هنا كانت دعوة صموئيل هانتنتغتون بأن الثقافة القادمة هي جديدة ويجب على الثقافات العقائدية أن تترك مكانها وتتحنى لأنها ثقافات بائدة وتدخل روح العصر أو العولمة، ويلاحظ أنه في ظل هذه التغيرات والسيطرة والاحتكارات الإعلامية بدأت مكانة وسائل الاتصال الفردية في التزايد، بشكل متفاوت من مجتمع إلى آخر، وسمح الكمبيوتر بالاستهلاك، الفردي للمضامين الثقافية والإعلامية، مثل متابعة برامج التلفزيون عبر شاشة الكمبيوتر وكذلك الأحداث والأخبار وما إلى ذلك.

* وقد نجح الإعلام الغربي في اقتحام وسائط الإعلام العربية من أبوابها العريضة دون أي إذن أو جواز مرور.. فقامت قنوات على مُط ونهج الإعلام الغربي اعتمدت الحوار المفتوح والتحليل المختلف والخبر النوعي والسريع، كما الحال في قناة الجزيرة أو LBC والعربية مؤخراً، التي سلكت جميعها نفس السلوك مع زيادة في برامج الجنس ونصف التعري.

ويعتقد البعض أن التغيرات التي طرأت على البرمجة التلفزيونية في القنوات العربية تتعلق بإيقاع الحياة الاجتماعية المحلية وليس بالتأثيرات الكونية وهذا مناف لواقع الإعلام العربي الراهن بطبيعة الحال.. فمعظم القنوات والمطبوعات المحلية أو المهاجرة تتبع للممول الذي ربما كان محلياً ولكنه إقليمياً أو

دولي بالتأكيد.. وإن المنافسة بين القنوات التلفزيونية على الصعيد الدولي لها دورها الفاعل في مجال البرمجة التلفزيونية على صعيد القنوات المحلية، ولهذا فإن موقع الجمهور قد تغير في المعادلة الإعلامية التقنية الحديثة (العولمية) ، إذ لم يشرك الجمهور فيها من قبل ولم يصبح طرفاً مشاركاً فيها الآن.. ، وبالتالي لم يعد يطلق على الجمهور تسمية القارئ أو المشاهد أو المستمع، بل أصبح يسمى "المستخدم" User نتيجة المنهجيات التي فرضتها التكنولوجيات الحديثة ولم يعد الإعلام جماهيرياً بمعنى الشعبي بل عولمياً أي متغرباً.

ويمكن عقد مقارنة بسيطة بين التقنيات والقنوات التقليدية والراهنة في هذا المقام فنقول أن هيئة الإذاعة البريطانية BBC، وصوت أميركا. AV و RAI الإيطالية، وغيرها من القنوات الغربية الموجهة كانت النموذج الإذاعي والتلفزيوني الأمثل للمحطات الإعلامية في عقد الخمسينيات والستينيات ، فيما أصبح النموذج الناجح في التسعينيات هو سي آن آن CNN و mtv و mbc و "قناة الجزيرة" وأرتي وأوربيت.. الخ.. بالطبع إن هذه القنوات كلها متخصصة في الحوارات المفتوحة والبرامج الوثائقية الكاشفة والخبر الطازج والتحليل الإخباري السياسي الجريء، وقلما تلجأ إلى البرامج الفكرية والأدبية إلا ما ندر.. ويشفع لها في ذلك انتشار مراسيلها في شتى أنحاء المعمورة وفي مكان الحدث على الفور.. وكأنها هي صانعة أو العالمة به قبل وقوعه.. وكذلك خبراؤها ومحللوها المتخصصون (المتفرغون وتدفع لهم مبالغ عالية) وصارت هذه القنوات نموذجاً يحتذى به في الدول العربية قاطبة..

وقد تحولت هذه القنوات إلى مقصد يؤمه المعارض والمخالف والمختلف لبيب آراءه منها، ومرجعاً للقنوات التجارية، ونموذجاً للقنوات الناجحة أيضاً وهذا ليس اعترافاً منا، بل حقيقة، وإن سألتهم عن السبب فنقول: هو في تقصير القنوات الأخرى واعتمادها الساذج على البرامج الممجوجة المكرورة أو المنقولة أو المستعارة من القنوات الأخرى وعلى المرسل/ المعد والمذيع/ غير المنتقى بدقة بل بتأثيرات ما

ولفظه اللغوي الركيك أو المشوه ، وكأن اللام لديهم قمرية فقط ولا يعرفون اللام الشمسية كما أن قلة قليلة من المذيعين والمذيعات في التلفزة العربية قاطبة دون أي استثناء هم من خريجي كليات اللغة العربية وآدابها على كثرة الخريجين/ وأدأؤهم غير المناسب للمكان ولا للزمان.

وغياب عنصر المثير الإعلامي بتشتيت وحدة الموضوع والتكرار والانتظام كأن ينقلني المخرج من نقطة إلى أخرى دون تهديد ومن فكرة إلى نقيضها دون تدقيق وخاصة في الموضوعات الفكرية ، السياسية أو الأدبية.. والكاريكاتير في الصحيفة التابعة إذا اقترن بفكرة هامة وصورة ساخرة.. والتقيد بعناصر الإثارة: من إثارة الانتباه إلى الاهتمام ثم الانطباع ثم الامتناع وأخيراً النزوع الخ..

وتستحسن الإشارة ههنا إلى أن الإنسان تحكمه قوانين أساسية بدءاً من الذاكرة وهي على مراحل: الحفظ والاحتفاظ والاستعادة.. خاصة وإن في الإنسان مناطق لم تكتشف بعد وتشبه الصحراء وفيها مرتكزات حساسة..

كما إن في الجهاز العصبي مناطق للاختيار، تختار الخلايا ما يعجبها وترفض أخرى.. لماذا؟ لأن الأمر هو محض عملية عصبية تنقل معلومة إلى المخ فيقوم بتصنيفها وتوزيعها على المراكز ذات العلاقة وهي: الرمز، والربط، والتواصل أو الترابط.. أي نقل العلاقة بين الأشياء من المركز الأول إلى الثاني أما المركز الثالث فينقل العموميات.

وكلما كانت هذه المعلومات قريبة من القيم فإنها تؤثر في الإنسان وتدخل الروح والقلب ، وهكذا يتواصل الأفراد والجماعات فتتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية عن طريق الإعلام كونه حاملاً لمواد التواصل، وكذلك تكوين الاتجاهات.. وهنا نسوق مثلاً من التجربة الأمريكية أثناء الحرب على الصين وكوريا.. فقد ذكر أدوارد سليب Edward Slep ، مختص بعلم النفس الجماهيري أنه قابل أسرى أميركيين من هذه الحرب، فسأل أحدهم عن رتبته فأجاب بأنه

ملازم فنزع رتبته وتساوى مع بقية الأسرى من الرتب الأدنى مما جعله يتحول عن الانضباط العسكري - ثم أتت مرحلة التعذيب .

وهنا تبدأ مرحلة الحنين إلى الوطن، فيأخذه إلى زنزانه لا يسمع فيها حتى دقات قلبه ويقدم له الطعام خلسة دون أن يدري أو يرى لمدة أسبوعين وبعد العزل والتلقين يقرأ عليه تعاليم العم ماو أسبوعاً.. وبعدها طلب منا أن ننقد أنفسنا فقمنا بذلك وهنا تمت عملية مسح الدماغ المطلوبة.. أي التحدث عن عيوبه وحسناته علناً وعندما عاد إلى أميركا سأل نفسه هل سيجد هنا حزباً شيوعياً أميركياً يحتمي به؟ فلم يجد لأنه ممنوع. إذن إن الإعلام ليس فقط بث صوت وصورة وموسيقى أو هز جسد وعض شفاه بل هي إقناع وإمتاع، وتسلية وثقيف وتأثر وتأثير تقوم على أسس علمية.. وقد قطع الآخرون أشواطاً في هذا المضمار ونحن ما زلنا نستعير ونكرر أو نردد في عصر لا ينتظرنا فيه أحد.

* إضافة إلى كل ذلك فإن هذا التطور لا يمكن أن يفهم بعيداً عن إشكالية وسائل الاتصال المرئية والمسموعة والمقروءة الوطنية، وطبيعتها ووظيفتها في ظل السيطرة العولمية بامتداداتها المختلفة في المجال الثقافي والإعلامي والاقتصادي.. ولا تتجلى صورة هذا التطور إذا استبعدنا عملية إعادة النظر في هذه الوسائط على ضوء هيكلية الاقتصاد الدولي وعملية اندماج الشركات المنتجة للإعلام، والثقافة، والترفيه، والتسلية، مع قطاعات تجارية ومالية واقتصادية.

1 - لقد ألغت تكنولوجيا أقمار الاتصال عنصري الزمان والمكان، فلم يعد البعد المكاني حائلاً دون التواصل بين مجتمعات أو أفراد تبعد بينهم الشقة باتساع الكرة الأرضية كلها، فالحدث الذي يقع في العراق أو في كوريا وصربيا مثلاً، يتردد صده في أي مكان آخر من العالم...

وكما ألغت التكنولوجيا الحديثة عنصر المكان، ألغت أيضاً عنصر الزمان فالأحداث بمختلف أشكالها تنتقل ساعة وقوعها، أو بعد ذلك بقليل من مكان

وقوعها إلى أي مكان آخر يمكن الوصول إليه ويهتم بمتابعة هذه الأحداث. وما ينطبق على الأحداث يمكن أن ينطبق على المعلومات والمعارف، فقد أصبح العالم كله شريكاً في شتى مجالات المعرفة، وأصبح من الممكن التلاقي بين الأفراد والمجتمعات عبر الهاتف أو الفاكس أو القنوات الفضائية الأخرى..

2 - واستفادت الصحف بشكل آخر من التكنولوجيا الاتصالية الحديثة، فأصبح في الإمكان ظهور الصحيفة في أكثر من مدينة في نفس الوقت، إذ تتولى الأقمار الصناعية نقل صورة الصفحات بين مراكز الطباعة المختلفة في وقت واحد/ فجريدة "الشرق الأوسط" مثلاً تطبع في نفس الوقت في كل من لندن وجدة والدار البيضاء.

وتظهر في كل هذه المناطق في وقت واحد، وكذلك الحال بالنسبة لجريدة الأهرام الدولية التي تطبع في وقت واحد في كل من القاهرة ولندن ونيويورك وصحف عربية ودولية أخرى كثيرة/ وذلك بفضل التقدم الهائل في التكنولوجيا المتطورة.

وتعددت أقمار الاتصال وزادت إمكانياتها وقدرتها على حمل المزيد من القنوات التي يمكن تخصيصها للتلفزيون أو الإذاعة أو لنقل البيانات والمعلومات وبدأ استخدام ما يسمى بالنظام الرقمي والإشارة المضغوطة التي ضاعفت من عدد قنوات الاتصال الفضائية عدة مرات، على القمر الواحد دون زيادة في التكلفة.

فالقناة القمرية التي استأجرتها مصر على القمر الأوروبي على سبيل المثال، أصبحت تحمل قناتين تليفزيونيتين (القناة الفضائية المصرية، وقناة النيل الدولية، بالإضافة إلى ثلاثة برامج إذاعية) ومن المتوقع أن تزيد هذه الإمكانيات فتصل إلى ثمانية أضعاف الإمكانيات القائمة في الوقت الحاضر وذلك بسبب التقدم في التكنولوجيا/ ففي عامين 92 - 1993 ارتفع عدد القنوات الفضائية العربية على سبيل المثال حتى وصل إلى أكثر من أربع عشرة قناة ومن عام 1993

حتى 1998 ارتفع عدد القنوات إلى 40 قناة ومن المتوقع زيادتها في السنوات القادمة أضعاف ذلك.

وهذه الإمكانيات كلها شجعت الدول في القنوات الغيرة على قضايا الأمة على استخدام القنوات التليفزيونية الفضائية في بث ثقافتنا على العالم، والدخول في عصر المنافسة للحصول على ثقة المشاهد، مما أدت المنافسة إلى الاتجاه لتخصص القنوات من حيث المادة والجمهور المستهدف من أجل تفتيته إلى شرائح متباينة، فبدلاً من تقديم قنوات تليفزيونية شاملة تتضمن الإعلام والتوثيق والترفيه، بدأت بعض القنوات تتخصص في الأخبار أو الرياضة أو برامج الأطفال أو الأفلام الروائية أو غيرها، واكتفت كل قناة بجمهور محدود وفقاً لاهتماماته، بعد أن كان التطلع دائماً نحو أوسع قاعدة ممكنة من الجمهور بل من المعلن بالحقيقة.

3 - وهناك أيضاً أقمار التوزيع التي توصل الإشارة إلى محطات أرضية صغيرة تتولى توزيعها في الأماكن المحيطة عن طريق الميكروويف أو أنواع الترددات المختلفة. وهناك شبكات التوزيع الأرضية أو شبكات الكوابل التي توزع الإشارة على المشاركين في الخدمة التليفزيونية، وتستخدم هذه الشبكات تكنولوجيا "الألياف الضوئية" القادرة على حمل أكثر من مائة قناة تليفزيونية بكفاءة عالية من حيث الجودة ونقاء الصوت والصورة، أو تستخدم الترددات الكهرومغناطيسية وتسمى في هذه الحالة بتسمية متناقضة هي "شبكات الكوابل بلا كوابل!!".

ومن المؤكد أن استقبال البرامج والمواد التي تبث من هذه المحطات سوف يلعب دوراً خطيراً في التأثير على العادات والتقاليد والثقافة واللغة العربية بل يمكن أن تبتسرها في بعض المجتمعات أو تمحوها والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة.

يستنتج مما سبق أن النجاح الإذاعي أو التلفزيوني في عصر العولمة لا يقاس بالقيمة المضافة في المجال الثقافي والمعرفي وبالمنفعة الاجتماعية، بل يقاس بالعائد التجاري، وهذه حقيقة أجبرت القنوات الإعلامية العربية الحكومية على

خوض رهان وجودها، إذ إن عليها منافسة القنوات الخاصة الممولة من شركات لم يكن يعرف مصدر تمويلها الحقيقي ولا الجهة السياسية الخارجية التي تتبع لها حتى وقت قريب..

وصار البحث عن مصادر التمويل في قطاع الإعلان هو الهم الأكبر لهذه القنوات عامها وخاصها، وبذا نلاحظ أن برامج القنوات العامة أصبحت تشابه برامج القنوات الخاصة مما دفع المتلقين إلى التساؤل عن الفارق بين هذه أو رأينا فيما سبق كيف اقتحمت الثقافة السوداء الثقافات القومية وكثفت عمليات المراكز ونشاطها لنسف الوقائع الحضارية والروحية، الأخلاقية والعقلية عن طريق الإعلام ووسائطه التقنية المتقدمة من علم وتقانة، وفي مقدمتها المنجزات التاريخية لهذه الشعوب كما مر معنا آنفاً، والتي هي نتاج التأمل والإدراك والمعارف والوعي والمثل أو القيم، بغية تمهيد السبيل لسيطرة الأخطر وهي ترويض العقل البشري..

وحدث هذا كله بواسطة وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية المتكاثرة عبر العالم.. ويتسم الإعلام المعاصر بسمات ثلاث هي: أنه مختصر جداً ومكثف جداً، وسريع جداً.. حتى يبدو وكأنه شبيه بـ "السندويشة" السريعة التي تعرض على الأكل أو تثير الشهية من دون أن تشبع.. والإعلام المعاصر يقدم المادة التي لا تحتاج إلى إشغال الفكر ولا تستدعي التأمل والنقد أو التحليل.

لسبب أساسي هو أنه سطحي ولا يثير غير الرغبة في التسلية والترويح عن النفس والتحفيز الجنسي عبر مشاهد التعري الفاضحة والإعلان التجاري، حيث يستخدم جسد المرأة والمواطن المثيرة فيه كمعبر للدعاية لسلعة أو حدث احتفالي وما إلى ذلك.. وهذا الإعلام هو شديد الخطورة على الروح والعقل معاً، ذلك لأنه لا يدخل في حوار مع المتلقين، وهو يتجنب النقد أصلاً ليس كما يظن البعض بأن

الجدل والنقاش أو النقد يقصي هذا الإعلام عن برجه العالي ويكشف عوراته التبريرية ويقوده إلى الاعتراف بالآخر وافتقاره للصدقية، كلا بل لأن طبيعة تكوين هذا الإعلام الغائي إنما تقوم أساساً على قاعدة مطلقة وهي: الكذب وتربية روح الانقياد وتصديق كل شيء بالاعتماد على التقنية الهائلة التي تهدف إلى عدم نفاذ الرؤية الصحيحة عن حاضر البشرية ومستقبلها والتعظيم على الحقائق وإلهاء الناس عن الغوص في القضايا الحساسة والجدادة التي تمس وجودهم وبقاءهم ومصائرهم وكبريات القضايا التي تخصهم..

ولأجل ذلك يدأب هذا الإعلام على طرح مسائل جانبية وعائمة لحرف الملتقين عن دورهم الحقيقي، بعيداً عن وعيهم ورقابتهم.. وقد عود هذا الإعلام متلقيه على التزمت الديني أو السياسي والإثني والطائفي وكذلك النشاط الرياضي بأشكاله أي ترويض الروح والعقل والبدن معاً.. كأن تقام المباريات الدولية أو مباريات كأس العالم إما في فترة الامتحانات الدراسية أو في الحرب (كما حدث في عام 1982 أثناء الاجتياح الإسرائيلي للغاشم للبنان) .

ولهذا قامت دول عديدة بنقل فترات الامتحانات إلى غير موعد المباريات الدولية وهذا ما يؤكد نجاح هذا الإعلام في التأثير على الناس وعلى السياسات التعليمية المحلية دون منازع..

وهذا يعني نجاحها في تعميم روح الانقياد والامتثال لسياستها وأهدافها التي سعت إليها منذ أربعينيات القرن الماضي حتى الآن، وكونت، في نفس الوقت مخرجاً للإعلام العربي من حالة الاستعصاءات الحرجة والاستحقاقات التاريخية في الفترة الضاغطة والمأساوية التي ما انفكت تستبد بأمتنا العربية منذ نصف قرن من الزمن.

وقد أوجدت هذه الأوساط أقتنية رديفة تحك على "جرب" المصابين بداء التبعية والانقياد للإعلام الأسود والسياسة والثقافة السوداء، لتتكأ جراح الناس بين الفينة والأخرى وفي الأوقات المريرة عبر برامج حوارية مفتوحة يفتقر إليها

الإعلام المغلق، وتقوم هذه الفضائيات على تقديم المادة أو الرأي المعاكس أو أكثر من رأي .

كما هو حاصل في قناة الجزيرة ثم في العربية التي تأخذ جانب الحياد في معظم الأحيان وقد اختارتا معدي برامج ومذيعين متخصصين ، أي دون واسطة كما الحال في كثير من المحطات العربية ، ولعل من ضمن منهجها إثارة الفتن واليأس في الساحة العربية تحت شعار الرأي والرأي الآخر أو ديموقراطية التعبير والفكر الحر، وليس من أجل أن تكون هذه القنوات منابر حرة حقيقية.

وأوضح مثال على ذلك قناة الحرة التي أنشئت بعد إسقاط بغداد واحتلال العراق من قبل الإدارة الأميركية وقد حشدت لها طاقات تمويلية وفنية كبيرة لتسهم مع غيرها من المحطات التلفزيونية في توجيه الثقافة العولمية ونسف الهوية وبالتالي الإفادة من تجارة الإعلام ، سواء في الإعلان أم في المساهمات التجارية الخدمية والترويج لها على غرار المصانف المشبوهة، الجنسية والمقامر وما إلى ذلك..

وإذا علمنا أن ساعات البث الموجهة إلى الوطن العربي تتجاوز 75% من فترات البث عامة، فإن قنوات البث العربية المرتبطة ، منهجاً وأداءً ، بهذه القنوات وسياساتها تبث على مدار الساعة برامج تشد المتلقي أكثر من برامج القنوات المحلية التي ما انفكت تمجد وتقّس سيدها وإنجازاته التاريخية وتشكل هذه البرامج 70% من مجموع ساعات البث كما الحال في الأردن وموريتانيا والمغرب مثلاً.. وتتناوب هذه القنوات جميعها، العربية والأميركية، المهمة فيما بينها بعد أن جهزت بأجهزة متقدمة ومتطورة جداً..

وهذه إشارة إلى نجاح آخر وهو تقني إذا أدخلت الآلة الحديثة إلى السوق الإعلامية وهذه ذات دلالة كبيرة تعني أن الآلة تحتاج إلى يد وعقل يديرانها والأهم منهما إلى ثقافة وإلمام بها وهذا يتم في دول المنشأ مما يسهل عملية الاستيراد من

السوق المنتجة، أي استيراد الآلة والعقل والثقافة التي من شأنها إيجاد عقلية وثقافة منسجمة مع عقلية وثقافة الصانع وهنا مربط الفرس.

وفي النهاية لا نجازف إذا قلنا بأن الإعلام الأمريكي الأسود قد حقق نجاحات كبيرة في ساحتنا العربية في الوقت الذي لم تزل فيه وسائل الإعلام العربية منشغلة بإنجازاتها المقدسة، وهذا ما جعل المتلقي العربي يهرب إلى ذلك الإعلام .

وهذا ما سهل أيضاً على القيمين على هذا الإعلام الدخول من هذه الثغرة لتمرير أهدافها وسياساتها الخبيثة لربط المتلقي العربي (المثقف الواعي والساذج معاً) ببرامجها ووسائلها المدروسة بدقة، كبديل لبرامج أحادية التوجه القائمة في الساحة الإعلامية العربية عموماً..

استلابات الحرب النفسية الإعلامية وتأثيراتها السياسية :

محاولات.. تضبيب العقول بوسائل الإعلام هي إحدى ظواهر الحرب النفسية، التي يُشكّل توخي تعميمها إلى تغيير وجهات التفكير نحو حالة من الجمود، على ثوابت من المُسلّمات المعلوماتية المغايرة للحقائق، والضارة على أية حال بمعارف الجمهور.. المتلقي للإعلام .

مدارس الحرب النفسية الإعلامية :

يمكن.. من حيث تسمية أنواع المدارس الإعلامية المتخصصة في تصدير الحرب النفسية، ضد خصوم الفكر، أو العقيدة، أو المبدأ.. الاستدلال بما يلي:

1 - مدرسة الفكر الاعلامي البرجوازي -ومثالها الإعلام الغربي وتشكل هذه المدرسة بمجموع مؤسساتها الإعلامية المتنوعة، مرتعاً لأظهار الغرب وكأنه يمثل نهاية المطاف المراد لنيل الآمال المرتجاة منه فقط، وكل ما دونه غير مؤهل لذلك ولا يمكن ان يكون جديراً لوضع الحلول المطلوبة، لما يعتري البشرية من مشاكل واستعصاءات.. فأني غرور اعلامي هذا؟!

2 - مدرسة الفكر الاعلامي التبعي - ومن صفوف مثالها الإعلام في معظم البلدان النامية، وما تقدمه هذه المدرسة لا يتعدى في افضل الأحوال من ترديد ببغائي بما يمليه الغرب عليها، من بلورة مواقف وافكار وتعليقات وآراء، بحيث تُقدّم بطرق نادراً ما يصاحبها إظهار التباين الحقيقي لذا فهذه المدرسة اللاهثة وراء اطروحات الغرب والمنفذة لأوامره بصورة عمياء، يُلاحظ أن روادها وقياديينها كوادرها، لم يدعوا شيئاً لخط رجعتهم الى طريق السوية الاعلامية، حتى أمام بني جلدتهم، بعد ان انسلخوا برغباتهم وإرادتهم عن مجتمعاتهم.

3 - مدرسة الفكر الاعلامي المتلاعب - ومن مثالها الإعلام الانتهازي غير الهادف، ويمكن اصدار التقييم الأولي على هذه المدرسة المستفيدة ماليا والحاصلة على وجاهة تافهة واللامفيدة للجمهور المتلقي للإعلام، بان المجازفة بالسمعة هي ابرز سمة تجمع بين الاعلاميين العاملين فيها، اولئك المفتقرون للكثير من التطلع الواعي، الذي تُبنى عليه موجبات وغايات الرسالة الاعلامية السامية.

سلبية الأعلام.. حرب كلام وصور

ان.. يكون موضوع شن الحرب النفسية نهجاً كافلاً بحد ذاته لتعميم نموذج التبرير الاستلابي لدى أجهزة إعلام عديدة، فهذا استنتاج رغم الجهود الإعلامية الهائلة المبذولة لكن، لم يحسم شيئاً من حقيقة الصراع المعنوي، القائم بين بعض الفصائل والجهات المتناوئة، وتلاعب حالة تماثل ما يقدمه العلم والتكنولوجيا من جديد متوال بهذا الصدد، دوراً حاسماً لأمكانية توسيع او ربما حصر رقعة أي حرب اعلامية، مع ان الحرب النفسية الاعلامية حين تتجاوز جغرافية المكان، وطبيعة البيئة المجتمعية، تبدو وكأنها مستهدفة تسخيف الطرف الآخر، المختلف معه في المنطلق الفكري او النهج السياسي، اذ من الملاحظ على سبيل التذكير، ان الإعلام العابر للحدود والقارات ك(كلام البرامج الإذاعية وصور برامج التلفزة) (المبشرين) غالباً ما يترجم التغرّب أو الابتعاد عن الحقيقة، وهذا

ما أدى ويؤدي حتماً إلى إرهاب أذهان الجمهور المتلقي للمواد الاعلامية المتنوعة، وإلى أضعاف وتكرار العديد من برامج الاعلاميات ذات الصلة، مما افرز هنا وهناك حالة شبه فقدان للثقة بين المتلقين للاعلام والاجهزة الاعلامية المصدرة لهم نتائجها في معظم بلدان العالم وحول ظاهرة التبرير الاعلامي المدافع عن الخروقات الإنسانية، والمكمل للجرائم السياسية بحق ممن يحملون آراء أخرى فلعل هذا ما عكس مرض التغريب عن الاوطان، حتى لأناس يعيشون داخل اوطانهم.

و الاعلام.. الاستلابي الفاقد لمصادقيته، بسبب ابتعاده عن السوية الاعلامية اضحى ظلاً ملازماً لألعيب اغلب السياسات المعاصرة، بكل ما تحمله من غش وأكاذيب ومغايرات ومشاكسات، لدرجة بات فيها الفصل بين اطروحات السياسة واطروحات الاعلام، ليس بالامر الهين فمن يستطيع النكران مثلاً ان قادة السياسة وكبار الاعلاميين الاستلابيين لم يصبحوا على قدر متساو من معرفة ما يحدث او ما سيحدث من وقائع كبرى عادة ما تكون مفاجئة عند الرأي العام، الذي ما زال يصطدم بأداءات الاعلاميات المحلية المخالفة للحق والحقيقة، وهذه الظاهرة المستهلة لاعطاء نتائج إعلامية، لا تمت بوشيجة الوقائع المطلوب توضيحها خدمة للعمل الإعلامي المصدق..

قد وضعت معظم الإعلاميات المؤسسة على وجه التشخيص في زاوية حرجية افرزت فشلاً معنوياً لخططها، وضعفاً فكرياً لحججها، وما أدياه من اضمحلال لنموذجها، المقدم امام قوة الصمت المفروض على المجتمعات المتضررة، جراء استفحال الإعلام الاستلابي، والمصير المتدني الذي آل اليه الإعلام اللامسؤول في البلدان النامية والمتقدمة بان واحد.

الأعلام.. جناح السياسة

لم.. تشهد أي حقبة زمنية عبر التاريخ البشري، نشاطاً اعلامياً بكل هذه السعة والفاعلية المؤثرة، التي تنتشر بين أفراد المجتمعات اليوم، وذلك بسبب لعب عامل التطور التقني لوسائل الإعلام التي غزت كل بيت ومجتمع، ولقد وعى

الساسة الكبار في العالم بُعيد انتهاء الحرب الكونية الثانية (1936 - 1945م) الى الدور الخطير الذي يمكن ان يؤديه الاعلام، لصالح الكيانات السياسية لذلك فقد نجحوا في تجيير خلاصات العمل الإعلامي بهدف تهيئة المخططات السياسية والتخريبات الاجتماعية، عبر شن الحروب النفسية ضد مناوئهم.

واقرب مثال يستدل عليه بهذا المجال، ما سُمّي بـ"الحرب الباردة" بين الكتلتين الدوليتين الغربية والشرقية أو بين بعض إعلاميات الدول العربية، ولعل من إحقاق القول أن المُلَازمة بين الإعلام والسياسة، هو من أكثر الظواهر الملموسة لدى أي مجتمع، لدرجة غدت هناك استحالة للفصل بينهما في العديد من البرامج والمواد الاعلامية، اذ لا سياسة دون اعلام ومن فهم اشمَل لهذه النقطة، فمن الموضوعية التريث في الأعراب عن القناعة قبل إطلاق الحكم على كون الإعلام يمثل في خلاصته الفعلية، دعامة كبرى للسياسة، كما وممكن وصف الإعلام في عالم اليوم بأنه جناح للسياسة.

و اذ.. يُرى ان الإعلام الغربي المعروف باتسامه باللاتوازن كما يرى البعض ذلك في عرض الحقائق - بصورة عامة -، نتيجة لمغاييراته الدائمة التي تتحكم فيها السياسات الغربية، الطاعنة بالوعي، والمشاكسة للنماء الثقافي، والحائلة دون نجاعة مد الجمهور بكسب المعلومات المجردة من أي استهدافات سلبية مسبقة.

فمن المعلوم تماماً ان الإعلام الغربي ودوائره التابعة من البلدان النامية تستغل ما يقدم لها من دعم مالي وتأييد معنوي حكومي لاتحدهما حدود، وهذا، ما يؤكد صحة اعتقاد ثقافي - اجتماعي عام مفاده ان الإعلام أُمسى في اول سُلَم اهتمام الدول المعاصرة، حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد الاهتمام بالعسكر (الجيش).

مما يُعدّ ذلك رسالة اكثر جدية في تعميم الحرب النفسية المؤثرة على تحريف الانطباعات الاجتماعية، بغض النظر ضد مَن تُشن تلك الحرب ويحدث

كل ذلك بتوالي إعلامي خلال هذه الفترة، قبل عدة أشهر على دخول البشرية على قرنها الحادي والعشرين، نتيجة لهيمنة السياسة على معظم الاعلاميات فبنظرة سريعة على الواقع الاعلامي الدولي، يتبين كم سخّرت السياسة من مدارات اعلامية عديدة، وخصوصاً ما يُبث منها عبر أثير أمواج التلفزيون والراديو، اضافة لرواج ما تنشره المؤسسات المختصة من كتب ومجلات وجرائد ونشرات.. فائضة عن الحاجات الاجتماعية الفعلية لا بسبب توظيفها للجهود الاعلامية الكبيرة، ووضعها في خدمة السياسات الرأسمالية الغربية، وما يقابلها بدرجة متواضعة لا تُقاس معها، ضد انتشار النتائج الاعلامية عند اطراف الرأي الآخر الاهلي، المستهدف قبل غيره من أي حرب نفسية اعلامية حكومية، سواء على الصعد المحلية او الاقليمية أو الدولية.

الحرب الاعلامية.. أثراً وتأثيراً

قد.. يُظن ان من النتائج الاعتيادية التي تتركها عروض المواد الاعلامية المختلفة الانتهاجات، ليس لها اكثر من تأثيرات وقتية عابرة في نفوس الجمهور المتلقي لتلك العروض الاعلامية، وان كينونتها تمر في الأذهان مرور الكرام وان موقف إبداء المرونة من الاشياء، مسألة مقترنة عند عموم المتلقين للاعلام، بتفهم واسع يتجاوز أطر التفكير الذاتي، وان الاتجاه نحو الموضوعية هو الأمر الغالب في التعامل مع عموم النتائج الاسلامية ولما كان الإعلام قد اصبح مصدراً متقدماً ولصيقياً في الحياة اليومية الاجتماعية، فلعل مثل هذا الطرح السطحي - اذا جازت التسمية - يقود حتماً للأقرار، بان واحداً من اثنين هما..

اما ان نزوعاً نفسياً لا مسؤولاً لمعرفة المجهول، أو الفضول لمعرفة ما جرى أو يجري من احداث ووقائع، هو نوع من محاولة اشباع روحية الذات عضوياً أو قصداً وهذا ما يعطي معنى بان هناك شعوراً بالاعتقاد يستهدف رجحان التفكير والأحكام عند المتلقين للأعلام. فمثلاً حينما يلتزم الإعلام الغربي بعدم التعليق على مذابح الاطفال والنساء في بقاع محددة من العالم.

فان هذا الإعلام ذاته يقيم الدنيا ويقعدها استنكارا عن قيام احدى الدول النامية بإلقاء القبض على عنصر مخبراتي غربي أُدين بالجرم التجسسي المشهود. ان الإعلام الغربي ما زال يقع في اخطاء قاتلة، حين يفوّر القائمون عليه، ان المجتمعات المتمدنة سوف تبقى مستقبلة للخزعات الاعلامية الغربية، ودسائس انظمتها الرأسمالية، والى ما لا نهاية من الازمنة.

إعتاد.. الإعلام الغربي، ان يشير لذاتيته بكونه إعلاما حرا، في حين من المعلوم تماماً ان هذا الذهاب النرجسي المتخايل لا تسنده الوقائع الملموسة فكيف يجيز الإعلام الغربي بوصف نفسه بـ(الحرة)، وهو يصادر حق اعلاميات العديد من البلدان النامية، ويحاصرها بالأعياب التبعية الاعلامية له؟ وهناك انطباع سايكولوجي مازال يتطلع لما وصل اليه طابع الصراع الاعلامي في العصر الراهن وتقف مسألة حسابان الأمر على أساس الضرورات الحضارية، لمعرفة ما يمكن ان يتركه الإعلام الفوضوي المغامر من أثر وتأثير خصوصاً وان الاقتناع بالسائد من الإعلام يكاد يكون موضوعاً مفروغاً من بحثه، وهذا ما يجعل هناك دافعاً مستمراً وبالذات لدى المجتمعات العربية والاسلامية لعمل شيء فاضل.

لتحقيق الارتقاء بالاعلام من اجل الحفاظ على نقاء الهوية، ووضع حدود عقلانية لوقف عمليات، تثقيف الأجيال إعلامياً بمبادئ الباطل، واللاأبالية والخذلان عن ركب الحياة الحقيقية، وان مجالات الإعلام قد طالت جوانب لا حصر لها من اهتمام الافراد - كل منهم على حدة - وان اخطر ما يواجه تركيبة المجتمعات الحضارية، هو الزحف لسلبيات واستلابات الإعلام الحديث.

والمعيار.. الاعلامي الاول متى ما كانت خلاصة الغاية منه هو الرجاء لبناء وإنعاش النفوس بروح الثقافة الحية، فيمكن ان يكون هذا المكسب المعنوي الالهم الأخذ بالأيادي الى ان يعيش، ويتعايش الناس فيما بينهم، على افضل ما يكون الاستمتاع بجمالية الأخلاق الانسانية.

الخاتمة

تحتل وسائل الإعلام في كل الاوقات مكانة متميزة انطلاقا من طبيعة وظائفها وتأثيرها على الانسان (كفرد او مجتمع او كدولة)، حيث اصبحت دول العالم المتطورة في عصرنا الحاضر تعتمد على ثلاث اركان رئيسة في بنائها إلا وهي (السياسة والاقتصاد والإعلام) ومما ضاعف تأثير وسائل الإعلام على بناء شخصية الانسان هو تداخل وظائفها مع جميع طبقات المجتمع لما تقدمه من معلومات عبر مساحات كبيرة وعلى مدار الساعة من خلال مختلف وسائلها سواء ان كانت مسموعة كالراديو او مقروءة كالصحف والمجلات او مرئية كالقنوات الفضائية.

وتسهم هذه الوسائل في بناء القنوات والاتجاهات والمعتقدات عند الفرد وكذلك التأثير على التنشئة الاجتماعية التي تؤثر بدورها على بناء الانسان الفكري والاجتماعي والنفسي.

وتختلف وسائل الإعلام من حيث تأثيرها على الانسان فهي اما ان تكون بطريقة مباشرة من خلال برامج ذات اتجاهات واضحة يفهمها المتلقي كما هو موجود في برامج الاذاعات الدينية او يكون تأثيرها بطريقة تراكمية عبر الامتداد الزمني الذي يسهم بدوره برسم صورة عن الاشياء والاشخاص من حولنا وكذلك التأثير في اتجاهاتنا وسلوكنا حيال الواقع المحيط بنا.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب

- "ثورة التسعينات"، العالم العربي وحسابات نهاية القرن"، تحرير خلدون النقيب ومبارك العدواني، وحدة الدراسات الخاصة بالقبس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، القاهرة 1991.
- إبراهيم إمام، "وكالات الأنباء"، دار الفكر العربي، القاهرة 1984.
- إبراهيم الداوق، "قانون الإعلام: نظرة جديدة في الدراسات الإعلامية الحديثة"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد
- إبراهيم عبده، "تاريخ الطباعة والصحافة في مصر خلال الحملة الفرنسية 1798 - 1801"، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، القاهرة 1949.
- إبراهيم نافع، "الانطلاق نحو السيول"، برنامج مقدم إلى الصحفيين، نقابة الصحفيين، القاهرة مارس، 1995.
- إجلال خليفة، "الصحافة مقروءة ومسموعة ومرئية"، دار الطباعة الحديثة القاهرة 1976.
- أحمد بدر، "الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية"، وكالة المطبوعات، ط 2، الكويت 1982.
- ثروت محمد محمد شلبي، "أزمة الخليج: الوعي الجماهيري، ووسائل الاتصال"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1991.
- جلال الدين الحمامصي، "المندوب الصحفي"، سلسلة دراسات صحفية، دار المعارف، القاهرة 1963.
- جون. ر. بيتز، "الاتصال الجماهيري: مدخل"، ترجمة عمر الخطيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، بيروت 1987.

- جون ميرل، رالف لويشتاين، "الإعلام وسيلة ورسالة"، ترجمة ساعد خضر العرابي الحارثي، دار المريخ، الرياض 1989.
- حسنين عبدالقادر، "الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة"، ط 2، القاهرة 1962.
- حمدي حسن، "الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام"، دار الفكر العربي القاهرة 1991.
- خليل صابات، "الإعلان: تاريخه، أسسه وقواعده، فنونه وأخلاقياته"، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، القاهرة 1961.
- خليل صابات، "الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم"، دار المعارف، ط 2 القاهرة 1967.
- خليل صابات، "نشأة وسائل الاتصال وتطورها"، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6، القاهرة 1991.
- رادي فاسيليف، "الحالة الاجتماعية للصحفيين"، ترجمه بتصرف جورج الشماسي، مؤسسة بترا للطباعة والنشر، بيروت 1982.
- سامية جابر، "الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث: النظرية والتطبيق" منشأة المعارف، الإسكندرية، 1981.
- سعد لبيب، "عالمية الاتصالات والوطن العربي، في الوطن العربي والملتغيرات العالمية"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1991.
- سمير محمد حسين، "الإعلام التليفزيوني الخليجي والتنمية الشاملة" جهاز تليفزيون الخليج، سلسلة دراسات وبحوث تليفزيونية 13، الرياض 1988.
- سمير محمد حسين، "الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام"، مطابع سجل العرب، القاهرة 1984.
- السيد الجزائري، "قضية كلينتون ومونيكا"، مطابع خليفة، ط 1، بيروت 1999.

- عاطف عدلي العبد عبيد، "مدخل إلى الاتصال والرأي العام: الأسس النظرية والإسهامات العربية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- عاطف عدلي العبد، "دراسات في الإعلام العماني"، المجلد الأول، دار الفكر العربي، القاهرة 1995.
- عبدالله بلقزيز، "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟" مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الرقم 229 مارس، 1998.
- عبد الحميد بسيوني عبد الحميد، "لغة برمجة النص الفائق "HTML" مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة 1997.
- عبد الحميد حجازي، "الرأي العام والإعلام والحرب النفسية"، دار الزهراء القاهرة 1987.
- عبد العزيز الغنام، "مدخل في علم الصحافة: الجزء الأول الصحافة اليومية"، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 2، القاهرة 1977.
- عبد العزيز سعيد الصويعى، "بدايات الصحافة الليبية 1866 - 1922" الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1989.
- عبد العزيز سعيد الصويعى، "فن صناعة الصحافة: ماضيه وحاضره ومستقبله"، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984.
- عبد العزيز شرف، "فن التحرير الإعلامي"، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1980.
- عبد القادر طاش، "الإعلام وقضايا الواقع الإسلامى"، مكتبة العبيكان، ط 1 الرياض 1955.
- عبد الله النويس، "الإعلام والتنمية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، أبو ظبي، 1981.

- عبدالله حسين، "الصحافة والصحف"، مطبعة النصر، ط 1، القاهرة 1948.
- عبدالله محمد الرفاعي، "تنظيم المؤسسات الصحفية" إدارة المؤسسات الإعلامية، دار عكاظ للطبع والنشر، جدة، 1984.
- عدنان أبو فخر، "الصحافة السورية بين النظرية والتطبيق: وظائف الصحافة السورية، دمشق 1980.
- عدنان عبدالمنعم أبو السعد، "الخبر وأساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى سنة 1917"، دار الحرية للطباعة، بغداد 1983.
- علي حبيش، "العلم ومستقبل البشرية"، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة 1997.
- علي رشوان، "الطباعة بين المواصفات والجودة"، دار المعارف، القاهرة 1982.
- عماد عبدالحميد النجار، "الوسيط في تشريعات الصحافة"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1985.
- غازي زين عوض الله، "الصحافة الأدبية في المملكة العربية السعودية"، مكتبة مصباح، ط 1، جدة، 1983.
- فؤاد البكري، "التنمية الثقافية والثقافة الجماهيرية"، الهيئة العامة لقصور الثقافة الجماهيرية، مكتبة الشباب 16، القاهرة 1992.
- فاروق أبو زيد، "فن الخبر الصحفي"، دار المأمون للطبع والنشر، ط 1 القاهرة 1981.
- فاروق أبو زيد، "فن الكتابة الصحفية"، دار المأمون للطبع والنشر، القاهرة 1981.
- فاروق أبو زيد، "مدخل إلى علم الصحافة"، عالم الكتب، القاهرة 1986.
- فريزر بوند، "مدخل إلى الصحافة"، ترجمة راجي صهيون، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت 1964.

- فلك حصريه، "صاحبة السلطة الرابعة"، مطابع الإدارة السياسية، دمشق 1961.
- الفيكونت فيليب دي طرازي، "تاريخ الصحافة العربية"، المطبعة الأدبية-بيروت 1913.
- كرم شلبي، "الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية"، المطبعة الفنية، القاهرة 1984.
- كمال مصطفى، "الصحافة والأدب في مائة يوم"، مطبعة الأنوار، القاهرة 1938.
- لطفي ناصف، "الأخبار الصحفية: صناعة سياسة فن"، سلسلة دراسات صحفية، الكتاب الثاني، مطبعة التيسير، القاهرة 1988.
- ليلى عبدالمجيد، "سياسات الاتصال في العالم الثالث"، العربي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة 1986.
- ليلى عبدالمجيد، ومحمود علم الدين، "الصحافة المداخل الأساسية" القاهرة 1991.
- محسن محمد، "الصحافة قصص ومغامرات!"، كتاب اليوم، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة 1982.
- محمد حربي حسن، "علم المنظمة"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر الموصل، 1989.
- محمد حيدر مشيخ، "صناعة التلفزيون في القرن العشرين"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1994.
- محمد سعد إبراهيم، "حرية الصحافة: دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة 1996.

- محمد سيد محمد، "الصحافة سلطة رابعة.. كيف؟"، مؤسسة دار الشعب، القاهرة 1979.
- محمد سيد محمد، "كيف نقيس المصداقية في الإعلام العربي؟"، الدراسات الإعلامية، المركز العربي للدراسات الإعلامية، العدد الرقم 49، القاهرة أكتوبر - ديسمبر 1987.
- محمد عبدالحميد وآخرون، "مقدمة في وسائل الاتصال"، مكتبة مصباح، ط 1، جدة، 1989.
- محمد علي أبو حمده، "فن الكتابة والتعبير"، مكتبة الأقصى، ط 2، عمان 1987.
- محمد على شبيب، "السلوك الإنساني في التنظيم"، دار الفكر العربي، ط 4 القاهرة 1982.
- محمد عماد زكي، "تحضير الطفل العربي للعام 2000"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، منتدى الفكر العربي عمان القاهرة 1990.
- محمد فريد عزت، "إدارة المؤسسات الإعلامية"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1994.
- محمد فريد محمود عزت، "وسائل الإعلام السعودية والعالمية: النشأة والتطور"، دار الشروق، ط 1، جدة، 1990.
- محمد كامل جمعه، "الأسلوب"، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1962.
- محمود أدهم، "الأسس الفنية للتحليل الصحفي العام"، القاهرة 1984.
- محمود أدهم، "التحقيق الصحفي"، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1981.
- محمود أدهم، "المقال الصحفي"، القاهرة 1984.
- محمود خليل، "الصحافة الإلكترونية: أسس بناء الأنظمة التطبيقية في التحرير الصحفي"، العربي للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة 1997.

- محمود عبدالرؤوف كامل، "مقدمة في علم الإعلام والاتصال بالناس: مفهومه، نظرياته، تاريخه، نماذجه، أساليبه، وسائله"، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1995.
- محمود عساف، "أصول الإعلان"، مكتبة عين شمس، القاهرة 1976.
- محمود علم الدين وآخرون، "مقدمة في وسائل الاتصال"، مكتبة ودار زهران للنشر، جدة، 1995.
- محمود علم الدين، "الإخراج الصحفي"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1989.
- محمود علم الدين، "الإدارة الصحفية في السودان"، دراسة مسحية لأساليب الممارسة خلال عام 1988"، شركة فالكون للدعاية والإعلان، القاهرة 1990.
- محمود علم الدين، "تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري" العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1990.
- محمود علم الدين، "مصادقية الاتصال"، دار الوزان للطباعة، القاهرة 1989.
- محمود علم الدين، وليلى عبدالمجيد، "فن التحرير الصحفي: المفاهيم والأدوات، القاهرة 1995.
- محمود فهمي، "فن تحرير الصحف الكبرى"، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1982.
- محمود نجيب أبو الليل، "صحافة فرنسا"، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1972.
- مختار التهامي، "الصحافة والسلام العالمي"، بحث في نظرية المسؤولية العالمية والدولية للصحافة"، دار المعارف، القاهرة.

- منير حجاب، "الإعلام والتنمية الشاملة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 1998.
- هاشم عبده هاشم، "الاتجاهات العددية والنوعية للدوريات السعودية"، الكتاب الجامعي، تهامة، ط1، جدة، 1998.
- هيئة الاستعلامات، كتب مترجمة 7090: "وسائل الاتصال والتفاهم الدولي"، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة
- الهيئة العامة للاستعلامات، "ميثاق شرف جديد للصحافة والنشر في بريطانيا"، وزارة الأعلام، القاهرة يناير 1998.
- وليام ل. ريفرز، وآخرون، "وسائل الإعلام والمجتمع الحديث"، ترجمة إبراهيم إمام، دار المعرفة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة 1975.
- يوسف محمد صابر الحباب، "تطور الصحافة وأجهزتها ودور المؤسسة الصحفية في المملكة العربية السعودية"، دار البلاد للطباعة والنشر، جدة، 1992.

ثانياً: جرائد ومجلات

- "الأنظمة الإلكترونية للنشر والإعلان"، مجلة عالم الطباعة، العدد الرقم 12 القاهرة 1989.
- "الديمقراطية وتكنولوجيا الإعلام الجديدة: هل يعود عصر الديمقراطية المباشرة"، "جريدة الأهرام"، العدد الصادر في 19 مايو 1982.
- "الصحافة تقوم بعملية التفاف على الراديو والتلفزيون والسينما"، جريدة "الحياة"، العدد الصادر في 29 يناير 1993.
- كلودمويس، "أساطير قرية المعلومات الكونية" ترجمة فؤاد بوابة، مجلة الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت مارس - أبريل 1998.
- محمد تيمور عبد الحسيب، "التكنولوجيا ومستقبل طباعة الصحف"، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة العدد الرقم 59، أبريل - يونيو 1990.
- محمد نجيب الصرايره، "التدفق الإخباري الدولي مشكلة توازن أم اختلاف مفاهيم"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت العدد الرقم 1، الكويت الصادر في ربيع 1989.
- محمد وهبي، "النظام الإعلامي العالمي الجديد مواجهة أم حوار"، مجلة الهلال، العدد الصادر في يناير 1988.
- محمود علم الدين، "الجوانب العملية في التغطية الأخبارية"، مجلة النيل، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الرقم 12، القاهرة 1981.
- محمود علم الدين، "تقييم الأداء الصحفي: المعايير والآليات"، مجلة المراسل، العدد الرقم 35، 7 أبريل 1998.
- محمود علم الدين، "تكنولوجيا الاتصال في التسعينات: التطورات الراهنة والتأثيرات الاتصالية"، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، يوليه 1994.

- محمود علم الدين، "هذه هي بعض اهتماماتهم بأخلاقيات الصحافة في العام الآن؟"، مجلة المراسل، العدد الرقم 36، الصادر في 14 أبريل 1998.
- مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، "الدوريات الخليجية: الصحف والمجلات الصادرة في أقطار الخليج العربي"، بغداد 1982.

ثالثاً: الرسائل العلمية وبحوث وندوات ومحاضرات ودراسات وتقارير

- "لوائح القيم ومجالس الأجهزة الإعلامية"، دراسة دولية مقارنة للجوانب المهنية "سلسلة تقارير وأوراق في الاتصال الجماهيري، اليونسكو، ترجمة الأمانة العامة للمجلس الأعلى للصحافة، جمهورية مصر العربية عدد خاص، مارس 1980.

- أيمن محمد حبيب، "تأثير الشبكات والقنوات الفضائية التليفزيونية العاملة في منطقة الخليج العربي على تطوير الخدمة الإخبارية في التليفزيون السعودي، دراسة وصفية تحليلية ميدانية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإذاعة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة 1977.

- حمود البدر، "القنوات الفضائية: إيجابيات مشاهدتها وسلبياتها"، في ندوة الإعلام والمعلوماتية وتحديات القرن الواحد والعشرون.

- خالد فؤاد عياد بشارة، "دور التكنولوجيا الجديدة في العلاقات العامة" كلية الإعلام، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلاقات العامة والإعلان، القاهرة 1990.

- عاطف عدلي العبد، وفوزية عبدالله العلي، "عادات وأنماط مشاهدة القنوات الفضائية"، دراسة استطلاعية على طلبة وطالبات قسم الإعلام بجامعة الإمارات العربية المتحدة مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، يوليه 1992.

- عبدالقادر طاش، "واقع الإعلام الخليجي في ظل ثورة التكنولوجيا والمعلومات: نحو رؤية إسلامية"، ندوة الإعلام والمعلوماتية وتحديات القرن الواحد والعشرين، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض 1995.

- عزة عبدالعزيز عبداللاه، "مصادقية الصحافة المصرية القومية والحزبية" دراسة للمضمون والقائم بالاتصال والجمهور خلال حقبة التسعينات"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الآداب، جامعة سوهاج، 1996.

- اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، التقرير النهائي، باريس، 1979.
- محمد حلمي مراد، "ورقة عمل عن العلاقة بين الصحافة والسلطة"، مقدمة إلى اجتماع اللجنة الدائمة للدفاع عن الحريات الصحفية باتحاد الصحفيين العرب، المؤتمر الخامس لاتحاد الصحفيين العرب، الجزائر 13 - 17 ديسمبر 1976.
- العظم ، صادق جلال : ما هي العولمة ؟ ص23، مجلة الطريق عدد ، 1998.
- بشير، صلاح الدين : المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية -العدد(88) سبتمبر 1997 المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فقرة 41.
- سعيد،محمد السيد: حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان - دراسة مقارنة الصحافة في الديمقراطيات الأوروبية وغير الأوروبية ، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، ص27، 1993 .
- ابو عرجة، تيسير : الإعلام العربي وسائله ورسائله وقضاياها، ص29، دار مجدلاوي
- عيسى ، محمد عبد الشفيق:(1999)، رؤية إلى المستقبل العربي في :العولمة
- والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، ص115، القاهرة:مكتبة مدبولي.
- الصايغ،فائز:الإعلام ومرجل العولمة، ص141، الأهالي للنشر والتوزيع - دمشق ، 2003.
- نجم ، طه عبد العاطي: الصحافة والحريات السياسية - دراسة في التوجهات الأيديولوجية ، ص23، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، 2004.
- الصادق، رابح :الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، ص71، دار الكتاب الجامعي العين، 2004 .
- محمد ،عبد الحميد والسيد بهنسي: تأثيرات الصورة الصحفية .. النظرية والتطبيق ، 96، عالم الكتب، القاهرة، 2004 .

- حسين، شفيق: الإعلام الالكتروني، ص 112،رحمة برس للطباعة والنشر القاهرة، 2006 .
- محمد، محفوظ : تكنولوجيا الاتصال، ص55 ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2005 .
- نجم ، طه عبد العاطي: مصدر سابق ، ص 23.
- الجابري، محمد عابد : العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي العدد(228)، ص20، 1998 .
- عبد الرحمن، عواطف: الإعلام والعولمة البديلة، ص31 ، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006 .
- عز الدين، إبراهيم: ندوة الإعلام وحرية الصحافة في الأردن، ص31.

فهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة:	5
الفصل الأول (مفهوم الوعى السياسى) :	7
- نشأة الوعى الساسى :	8
- ماهية الوعى السياسى :	13
- أهمية الوعى السياسى :	16
الفصل الثانى (العوامل المؤثرة فى الوعى السياسى):	23
- طرق اكتساب الوعى السياسى :	24
- معوقات اكتساب الوعى السياسى :	33
الفصل الثالث (تداول المعلومات وأثره فى تشكيل الوعى السياسى):	41
- مدخل أولى :	42
- المعلومات والمعلوماتية قبل الانترنت وبعده :	58
- الانترنت وشئ من السياسة :	66
- الانترنت والاقتصاد المعلوماتى :	80
الفصل الرابع (مظاهر علمة المعلومات عبر الانترنت) :	87
- التأثير فى الإعلام والسياسة والاقتصاد :	88
- العوملة الإعلامية عبر الانترنت :	94
- الصحافة الالكترونية :	99
- الصحافة الالكترونية والصحافة الورقية صدام أم تكامل :	107
- العوملة السياسية عبر الانترنت :	122
- العوملة الاقتصادية عبر الانترنت:	135

143	الفصل الخامس (تشكيل الوعى السياسى) :
144	- بين تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات :
154	- استنتاجات عامة وعربية:
161	الفصل السادس(حرية الصحافة)
162	- حرية الصحافة وعلاقة الصحافة بالسلطة:
166	- الصحافة والسلطة عبر العصور:
184	- الصحافة سلطة رابعة:
186	- الصحافة المعارضة:
191	الفصل السابع (المصدقية الصحفية):
192	- الصحافة وأزمة المصدقية:
204	- مسئولية الصحافة:
225	الفصل الثامن (قضايا صحفية):
226	- قضايا صحفية شهيرة:
253	الفصل التاسع(الإعلام المعاصر وتأثيراته السياسية):
254	- دور الإعلام فى بناء الدولة والمجتمع:
265	- الإعلام المعاصر وأشكال الهيمنة:
277	- استلابات الحرب النفسية الإعلامية وتأثيراتها السياسية:
283	-الخاتمة:
284	-المراجع :



مؤسسة توبية
للتنمية والتوعية
7 شارع حسين - ميدان العلاء - القاهرة

ت: 27876470-27867198 ف: 27876471 (00202)

محمول: 01091848808-0111215522-01006242622

Email : tiba_online@hotmail.com

tiba_online@yahoo.com